جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الإقتصادية

دراسة قياسية 1990 –2015

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية.

تخصص: العلوم المالية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

خليفة أحلام **مكيد علي**

أعضاء لجنة المناقشة

سعداوي موسى	أستاذ	جامعة المدية	رئيساً
مكيد علي	أستاذ	جامعة المدية	مقررًا
شبوطي حكيم	أستاذ	جامعة المدية	عضوًا ممتحنًا
بوعلام مولاي	أستاذ محاضر " أ"	جامعة البويرة	عضوًا ممتحنًا
بوعرار شمس الدين	أستاذ محاضر" أ"	جامعة المدية	عضوًا ممتحنًا
القينعي عبد الحق	أستاذ محاضر" أ"	جامعة البليدة 2	عضوًا ممتحنًا

السنة الجامعة: 2018–2019

شـــكر وتـــقدير.

أشكر الله عز وجل وأحمده حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث، ونسأله التوفيق والسداد.

وعرفانا مني بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف على هذه الأطروحة **أ. د. مكيد علي**، *الذي صخر وقته وجهده في متابعة هذا البحث من أوله إلى آخره، فكانت توجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة حافزاً وسنداً قوياً على إتمام هذا البحث.*

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة –كل بإسمه–الذين تكبدوا عناء تقييم هذا العمل.

وفي الأخير أتقدم بالشكر لكل من قدّم يد العون من بعيد أو قريب في سبيل إخراج هذا العمل إلى الوجود.

إهـــــــــــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى والدي الكريمين

أمي الغالية وأبي العزيز أطال الله في عمرهما.

إلى أخي محمد.

إلى أخواتي وعائلاتهم.

ملخص باللغة العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين كل من الاستثمار الخاص في الجزائر والمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار العام، حجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، سعر الصرف، الدين الخارجي، درجة الانفتاح الاقتصادي) خلال الفترة 1990-2015، ولأجل ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وقد تم التوصل من خلال نموذج الدراسة إلى إيجاد أثر لكل من الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي، على الاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل، علما أن تأثير الناتج المحلي الإجمالي والائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص كان ايجابيا على الاستثمار الخاص، في حين سجل الانفتاح الاقتصادي تأثيرا سلبيا على هذا الأخير. فيما لم يكن لباقي المتغيرات تأثير على الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة هذه. وبإستخدام نفس المنهج السابق بينت نتائج دراسة قياس أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية، أن تأثير حجم الاستثمار الخاص يفوق تأثير حجم الاستثمار الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل.

وفي الأخير خلصت الدراسة أن تنمية القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني تتحقق من خلال القيام بإزالة الحواجز التنظيمية لتشجيع الاستثمار في القطاع، وتوفير الدعم لتسهيل تحول القطاع الخاص نحو تطبيق أعلى معايير الكفاءة الإنتاجية، ودعم تنمية المنتج المحلي لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين جاذبية المنتجات والخدمات المحلية وتحسين مستوى الإنفاق عليها في خطوة ستسهم في تحسين ثقة المستهلك بالمنتج المحلي مقابل المستورد، والسهر على تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية القابلة للتصدير على الصعيد الدولي، وتوفير فرص استثمارية جذابة للمستثمرين المحليين والأجانب، والعمل على دعم الصادرات خارج المحروقات من خلال الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وتوفير التمويل الكافي للتجارة وترشيد إجراءات التصدير، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية والمادية لتمكين القطاع الخاص من العمل بكفاءة عالية مع خلق فرص جديدة أمامه، خاصة في القطاعات القابلة للتصدير على الصعيد الدولي، إلى جانب توفير سوق عمل تعمل بشكل فعال، دعمًا لنمو الاقتصاد الوطني مع توفير يد عاملة محلية تنافسية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص–مناخ الاستثمار–التنمية الاقتصادية.

Abstract.

This study aims to determine the relationship between the private investment in Algeria and the economic variables (GDP, public investment, the volume of bank loans granted to the private sector, real interest rate, inflation rate, exchange rate, external debt, and economic openness) during the period 1990-2015. For this purpose, the Autoregressive Distributed Lag Model was used (ARDL), and it has been reached through this study model to find an impact of each GDP, the bank credit granted to the private sector and the economic openness, on the private investment in the short and long term, knowing that the impact of GDP and the bank credit granted to the private sector was positive on the private investment, while the economic openness recorded a negative impact on the latter, whereas the other variables had no impact on the private investment during this study period. Using the same methodology, the results of the study of measuring the impact of the private investment on the economic development showed that the impact of the volume of the private investment exceeds the impact of the volume of the government investment on GDP and hence the economic growth in the short and long term.

Finally, the study concluded that the development of the private sector in the national economy is achieved through removing the regulatory barriers to encourage investment in the sector, providing support to facilitate the transformation of the private sector towards the application of the highest standards of productive efficiency, supporting domestic product development to enhance competitiveness, improving the attractiveness of the local products and services, and improving the level of spending as well . In a step that will contribute to improving consumer confidence in the local product versus the imported one, promoting investment in the exportable sectors at the international level, providing attractive investment opportunities for the local and foreign investors, and supporting the exports out of the hydrocarbons through the promotion of the Algerian products in foreign markets, and the provision of an adequate financing for the trade and the rationalization of export procedures. In addition to developing the digital and physical infrastructure to enable the private sector to operate with high efficiency and create new opportunities for it, particularly in the exportable sectors at the international level, as well as providing an efficient labor market that supports the growth of national economy and providing a competitive domestic workforce.

Keywords: Private Investment, Investment Climate, Economic Development.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	**I**
إهداء	**II**
ملخص باللغة العربية	**III**
ملخص باللغة الانجليزية	**IV**
فهرس المحتويات	**IX - VI**
فهرس الجداول	**XII -X**
فهرس الأشكال	**XIV-XIII**
فهرس الملاحق	**XV**
المقدمة العامة	**أ–ط**
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي	78-02
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار النظري للإستثمار.	03
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار.	03
المطلب الثاني: أنواع الإستثمارات.	11
المطلب الثالث: الاستثمار في المدارس الاقتصادية.	16
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الإقتصادية.	27
المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية.	28
المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية.	34
المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الإقتصادية.	43
المبحث الثالث: الإطار النظري للنمو الإقتصادي.	52
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	52
المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الإقتصادي.	56
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي الحديثة.	73
خلاصة الفصل.	78
الفصل الثاني: واقع الاستثمار الخاص في الجزائر.	149-80

تمهيد.	80
المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.	81
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.	81
المطلب الثاني: قياس مناخ الإستثمار في الجزائر.	92
المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الإستثمار.	99
المبحث الثاني: مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر وانعكاسها على الإستثمار الخاص.	105
المطلب الأول: قوانين الإستثمار في فترة التسعينات.	105
المطلب الثاني: قوانين الإستثمار ما بعد التسعينات.	113
المطلب الثالث: الأجهزة الإدارية المكلفة بالاستثمار في الجزائر.	121
المبحث الثالث: تطور الإستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الإقتصادية.	127
المطلب الأول: تحليل تطور الاستثمار الخاص في الجزائر.	127
المطلب الثاني: تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2015.	132
المطلب الثالث: تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة وتمويل التنمية.	139
خلاصة الفصل.	149
الفصل الثالث: العوامل المحددة للإستثمار الخاص في الجزائر.	211-151
تمهيد.	151
المبحث الأول: المحددات الإقتصادية للإستثمار الخاص في الجزائر.	152
المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي والإستثمار العام.	152
المطلب الثاني: معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.	157
المطلب الثالث: سعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي.	164
المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الاستثمار الخاص في الجزائر بالعوامل الاقتصادية المحددة له خلال الفترة 1990-2015.	170
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الاجمالي والاستثمار العام.	170
المطلب الثاني: علاقة الإستثمار الخاص بمعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والقروض المصرفية.	177
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بسعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي.	182
المبحث الثالث: المحددات غير الإقتصادية للإستثمار الخاص في الجزائر.	188

المطلب الأول: وضعية بيئة أداء الأعمال في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار الخاص.	188
المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والتنظيمية ومشكل العقار.	200
المطلب الثالث: ظاهرة الفساد والاقتصاد الموازي.	203
خلاصة الفصل.	211
الفصل الرابع: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر وأثره على التنمية الإقتصادية خلال الفترة 1990-2015.	281-213
تمهيد.	213
المبحث الأول: أساسيات النمذجة بواسطة نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model .	214
المطلب الأول: استقرار السلاسل الزمنية.	214
المطلب الثاني: آساسيات التكامل المشترك.	218
المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(**ARDL**).	223
المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.	229
المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية.	229
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتشخيص اختباراته.	234
المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.	244
المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.	247
المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية.	247
المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتشخيص اختباراته.	249
المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.	255
المبحث الرابع: سبل تفعيل استثمار القطاع الخاص بالجزائر.	259
المطلب الأول: تطوير القطاع المالي في الجزائر.	259
المطلب الثاني: تطوير البيئة المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري.	267
المطلب الثالث: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.	275
خلاصة الفصل.	281
الخاتمة العامة.	283

قائمة المراجع.	291
الملاحق.	369-318

فهرس الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال السنتين 2015-2016.	93
(2-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنتين 2015-2016.	96
(3-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر الحكومة الالكترونية خلال السنتين 2014-2016.	97
(4-2)	تنقيط الجزائر في مؤشر المخاطر القطرية خلال الفترة 2012-2016.	98
(5-2)	ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة خلال السنتين2014-2015.	99
(6-2)	تطور التصريحات المتعلقة بالاستثمارات خلال الفترة 1993-1999.	112
(7-2)	الجهات الادارية المكلفة بالاستثمار.	121
(8-2)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1991-2015	128
(9-2)	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط لسنة 2016.	129
(10-2)	توزيع الاستثمار حسب الطابع القانوني للفترة 2002-2015.	133
(11-2)	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2015.	133
(12-2)	توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط خلال الفترة2002 -2015.	134
(13-2)	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المصدرة لها خلال الفترة 2002-2015.	135
(14-2)	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط خلال للفترة 2002-2015.	136
(15-2)	توزيع الاستثمارات الإجمالية حسب قطاع النشاط خلال للفترة 2002-2015.	138
(16-2)	تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة1998-2015.	140
(17-2)	تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة في الجزائر حسب كل قطاع خلال الفترة 1990-2015.	141
(18-2)	تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر حسب كل قطاع خلال الفترة 1995-2015.	146
(1-3)	العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في بعض الدراسات التطبيقية.	155
(2-3)	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	159
(3-3)	ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر بدأ النشاط التجاري.	191
(4-3)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر استخراج تراخيص البناء.	192

(3-5)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر الحصول على الكهرباء.	193
(3-6)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر تسجيل الممتلكات.	194
(3-7)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر الحصول على الائتمان.	195
(3-8)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر حماية المستثمر.	195
(3-9)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر دفع الضرائب.	196
(3-10)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر انفاذ العقود.	197
(3-11)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر التجارة عبر الحدود.	198
(3-12)	ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر تسوية حالات الاعسار.	199
(3-13)	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2015.	205
(4-1)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية.	232
(4-2)	إختبار فترات التباطؤ الزمني المثلى.	237
(4-3)	نتائج اختبار الحدود.	238
(4-4)	نتائج إختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.	240
(4-5)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.	240
(4-6)	نتائج اختبار white.	241
(4-7)	نتائج اختبار ARCH.	242
(4-8)	نتائج تقدير نموذج ARDL.	245
(4-9)	نتائج اختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية.	249
(4-10)	اختبار فترات التباطؤ الزمني المثلى.	251
(4-11)	نتائج اختبار الحدود.	251
(4-12)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.	252
(4-13)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.	253
(4-14)	نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey.	253
(4-15)	نتائج اختبار ARCH.	254
(4-16)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.	256
(4-17)	مقدرات معلمات الأجل الطويل.	257
(4-18)	ترتيب مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الجزائري عالميا خلال الفترة2010-2016.	260
(4-19)	ترتيب بورصة الجزائر عالميا في مؤشرات الأداء للفترة 2010-2016.	264

(4-20)	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر استقلالية القضاء خلال الفترة 2012-.2016	272
(4-21)	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر جاهزية الشبكية ومؤشراته الفرعية خلال السنتين 2015-2016.	275
(4-22)	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الاستعداد التكنولوجي خلال السنتين 2015-.2016	277
(4-23)	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الابتكار خلال السنتين 2015-.2016	278

فهرس الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	العلاقة بين الاستثمار والادخار في ظل سعر الفائدة.	17
(1-2)	منحى الطلب على الاستثمار.	21
(1-3)	منحى الكفاية الحدية لرأس المال.	23
(2-1)	تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	129
(2-2)	تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1991-2015.	131
(2-3)	تطور نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1990-2015.	131
(3-1)	تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	171
(3-2)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	172
(3-3)	علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	173
(3-4)	تطور حجم الاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	174
(3-5)	علاقة الاستثمار الخاص بالاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	176
(3-6)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	178
(3-7)	علاقة الاستثمار الخاص بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	178
(3-8)	تطور معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	179
(3-9)	علاقة الاستثمار الخاص بمعدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	180
(3-10)	تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	181
(3-11)	علاقة الاستثمار الخاص بحجم القروض الممنوحة له من البنوك في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	182
(3-12)	تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	183
(3-13)	علاقة الاستثمار الخاص بسعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	183
(3-14)	تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	184
(3-15)	علاقة الاستثمار الخاص بالدين الخارجي بالجزائر خلال الفترة 1990-2015.	186
(3-16)	تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	187

(3-17)	علاقة الاستثمار الخاص بالانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015	187
(4-1)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.	239
(4-2)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusm Test.	243
(4-3)	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares.	244
(4-4)	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.	252
(4-5)	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusm Test.	255
(4-6)	نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي Cusum of Squares.	255
(4-7)	تطور مؤشر التصويت والمساءلة في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	268
(4-8)	تطور مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	269
(4-9)	تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	270
(4-10)	تطور مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	271
(4-11)	تطور مؤشر أداء سيادة القانون في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	272
(4-12)	تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.	274

فهرس الملاحق.

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم(01)	متغيرات الدراسة بالقيم الجارية.	318
الملحق رقم(02)	متغيرات الدراسة بالقيم اللوغاريتمية.	319
الملحق رقم(03)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بإستخدام اختبار ديكي فولر المطور.	320
الملحق رقم(04)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بإستخدام اختبار ديكي فولر المطور.	329
الملحق رقم(05)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى بإستخدام اختيار فيلبس بيرون.	338
الملحق رقم(06)	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بإستخدام اختبار فيلبس بيرون.	347
الملحق رقم(07)	نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.	356
الملحق رقم(08)	نتائج إعادة تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام طريقة Stepwise Regression.	357
الملحق رقم(09)	نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام ARDL.	358
الملحق رقم(10)	نتائج اختبار الحدود.Bound test	359
الملحق رقم(11)	نتائج اختبارات جودة النموذج.	360
الملحق رقم (12)	نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	363
الملحق رقم(13)	تقدير نموذج أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية باستخدام ARDL.	364
الملحق رقم(14)	نتائج اختبار الحدود Bound test.	365
الملحق رقم(15)	نتائج اختبارت جودة النموذج.	366

المقدمة العامة

يعتبر الاستثمار أهم سبيل لبلوغ معدلات النمو المستهدفة والقابلة للإستمرار، وإدراكا لهذه الأهمية تبذل الدول المتقدمة والدول النامية جهودا كبيرة لتهيئة مناخها الإستثماري على اعتبار أنه يتمثل في مجموع الظروف والأوضاع السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والقانونية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشاريع الإستثمارية.

اتجهت اقتصاديات العالم في الربع الأخير من القرن العشرين نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والانفتاح في ظل تغيير دور الدولة في الشأن الاقتصادي وتقليصه وتحفيز دور القطاع الخاص، وفي إطار البحث عن مصادر النمو الإقتصادي والسياسات المعززة له في المدى الطويل بدأت أنشطة تنمية الإستثمار الخاص تبرز على الساحة في السنوات الأخيرة كمكون ضروري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

يعتبر استثمار القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على انتاج الثروة وتوفير مناصب العمل بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو ديناميكية على المدى الطويل، حيث أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من شروط البيئة التي يعمل فيها يمكن أن يكون المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، ونظرا لما يتحمله من تكاليف وكذا للمنافسة السائدة في السوق فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي هو السبيل الوحيد لتحقيق الربح ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس ايجابا على عملية النمو الاقتصادي.

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيق نسبة اندماج اقتصادي ملائمة تسمح بإجراء عملية إعادة إنتاج موسعة ترتكز بالأساس على القطاعات الاقتصادية الوطنية، وقد قامت الجزائر في فترات زمنية سابقة بتبني النهج الاشتراكي للتنمية الذي يعتمد على القطاع العام في تحقيق الأهداف التنموية، إلا أن هذا الخيار لم يحقق النتائج المرجوة، نظرا لإستنفاذه لكل حدود وإمكانيات تطوره ولم يعد قادرا على الاستجابة لإحتياجات المجتمع المتزايدة، ومسايرة التغيرات المتسارعة في البيئة الاقتصادية العالمية. نتيجة لهذه الوضعية سارعت السلطات الجزائرية إلى إحداث تغيرات في سياستها الاقتصادية، وكذلك بإتخاذ تدابير إصلاحية موجهة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتأهيله للعمل في إطار قواعد اقتصاد السوق، وكانت من بين هذه التدابير الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه على تأدية دور أكبر في تنمية الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق قامت الجزائر في مطلع التسعينات، وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد حر، إلى وضع سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص الذي من الممكن أن يكون دافعا لتوفير فائض اقتصادي من شأنه بعث عجلة النمو الاقتصادي.

الإشكالية: بناء على ما سبق من تقديم يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي العوامل المؤثرة على ترقية الاستثمار الخاص في الجزائر، وماهي إنعكاساته على التنمية الاقتصادية؟

الأسئلـة الفرعيـة.

تدفعنا الإشكالية الرئيسية إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تعتبر ترقية القطاع الخاص ضرورة حتمية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في ظل التغيرات الاقتصادية المعاصرة؟
- هل نجحت الجزائر في تهيئة مناخ استثماري مناسب لتنمية اقتصادية يقودها القطاع الخاص؟
- ما هي أهم المعوقات التي تعترض نمو القطاع الخاص بالجزائر؟
- ما هي المتغيرات الإقتصادية الكلية المؤثرة على الاستثمار الخاص في الجزائر؟
- هل يعد الاستثمار الخاص أكثر فعالية من الاستثمار العام في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

الفرضيات.

- لقد أدت التغيرات الهيكلية في البيئة الاقتصادية العالمية إلى سيادة قواعد اقتصاد السوق القائم على اعتبار القطاع الخاص أفضل محرك لآلية عمل هذه القواعد سواء وطنيا أو عالميا.
- يوفر المناخ الاستثماري في الجزائر بيئة ملائمة لتعزيز مساهمة القطاع الخاص في ترقية الاقتصاد الوطني.
- يعترض تطور استثمار القطاع الخاص في الجزائر جملة من المعوقات والمتمثلة أساسا في مشكل العقار وكذا الإجراءات الإدارية والتنظيمية، إضافة إلى الاقتصاد الموازي.
- يعتبر كل من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار العام، وحجم القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص، سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، والدين الخارجي، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، من المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.
- يعد الاستثمار الخاص أكثر فاعلية من الاستثمار العام في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.

دوافع اختيار موضوع الدراسة.

تتوفر عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الأهمية الاقتصادية لعنصر الاستثمار كمتغير اقتصادي، من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، وتطوره حركيا، ولاسيما أنه وثيق الارتباط والصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بمتغيرات (الادخار والاستهلاك، ومستوى التشغيل ومستوى النمو والتنمية الاقتصادية).

أهمية الدراسة.

تكتسي دراستنا أهمية تظهر من خلال أنها تقوم على تسليط الضوء نحو النقاط التالية:

- قيام الجزائر في مطلع التسعينات، وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد حر بوضع سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص.
- يعد الاستثمار الخاص عامل أساسي ومهم في خلق الثروة وإحداث تنمية شاملة.
- يعتبر الاستثمار الخاص أداة أساسية لتثمين الموارد الوطنية واستغلالها استغلالا أمثلا.

أهداف الدراسة.

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم عرض شامل لمختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الخاص وعلاقته بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى.
- التعرف على واقع الاستثمار الخاص في الجزائر، والكشف عن المعوقات التي تواجهه.
- التعرف على مدى نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى معالجة الاختلالات ومحاولة إبراز النجاحات المحققة في مجالات دعم تشجيع الاستثمار الخاص.
- تقييم دور القطاع الخاص في تعزيز الأداء الكلي للاقتصاد الوطني.
- تصميم نموذج قياسي لدالة الاستثمار الخاص.

الدراسات السابقة.

تتوفر العديد من الدراسات التي تناولت في جوانب منها جزء من إشكالية دراستنا، نذكر فيما يلي أهمها، مع توضيح مكانة دراستنا منها:

- دراسة: بابا عبد القادر، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم تجارب كل من دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومقارنتها بتجربة الجزائر، وذلك بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي المقارن وقد خلصت الدراسة إلى أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يساهم بشكل أكبر من الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية،كما أن دول أمريكا اللاتينية ودول شرق وجنوب شرق آسيا كان لها نصيب أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالدول النامية الأخرى كالجزائر التي لا يزال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ضعيفا ومحدودا. ركزت

هذه الدراسة على تقييم أثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، غير أن دراستنا لا تتطرق إلى هذا الجانب.

- دراسة: منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2006، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المسببات والعوامل التي تعرقل نمو وتطور الاستثمارات في الجزائر، وعوامل وآليات تصحيحها، والكشف عن السبل التي من خلالها يتم تطوير ونمو الاستثمار المحلي، ويزيد من نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد توصلت الدراسة أن بيئة أداء الأعمال في الجزائر مازالت ضعيفة وتنقصها العديد من العوامل التي تكبح الاستثمارات، كمشكل الحكم الراشد، والبطء في الإصلاحات الاقتصادية خاصة المالية والمصرفية، وتعطل برنامج الخصخصة، مشكل العقار الصناعي، ومشكل القطاع الموازي والرشوة والفساد المتنامي، والتأخر في الهياكل القاعدية.مما يستدعي ضرورة الإسراع في تطبيق الإصلاحات وتحسين بيئة أداء الأعمال وذلك بوضع سياسة حقيقية لتطوير الاستثمار تستجيب للعديد من المؤهلات التي تتوفر عليها الجزائر. تدرس هذه الدراسة آليات تشجيع وترقية الاستثمار من الجانب النظري وتحليلي فقط دون القيام بدراسة قياسية، وهذه الأخيرة ستتميز بها دراستنا عن هذه الدراسة.
- دراسة: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر- **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2009-2010، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة تقديم دراسة تحليلية يبرز فيها العوامل المحددة لنمو قطاع الأعمال الخاص بالدول النامية، والتعريج على واقع القطاع الخاص بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن تنمية القطاع الخاص تتطلب توافر مجموعة من الشروط الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار ومن بين الشروط الأساسية هنالك شرطان أساسيان هما الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، أما فيما يتعلق بحالة الجزائر فقد تبين أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية ولم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، ويرجع ذلك إلى عدم فاعلية مناخ الاستثمار في الجزائر، هذه الدراسة اقتصرت على تحديد العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص في الدول النامية من الجانب النظري فقط، والتعرض للقطاع الخاص في الجزائر من خلال دراسة تحليلية فقط، أما بخصوص دراستنا فكانت مزيج بين الدراسة التحليلية والقياسية.
- دراسة محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009-2010، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر، وإبراز كذلك تجربة القطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية، وتوصلت الدراسة أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر لا يزال بعيدا عن لعب الدور الحقيقي المنوط له في عملية التنمية ويرجع ذلك إلى عدم ارتياحه للقيادة السياسية وإلى التعقيدات الإدارية التي تصاحب إنشاء المشاريع الاستثمارية الخاصة، بالإضافة إلى الكم الهائل من القوانين والتشريعات الغامضة

حتى على الجهات المختصة الموجهة لها، مما يضع المستثمر الخاص تحت رحمة الإدارة وأخطاء التطبيق، وأن القطاع الخاص الصناعي لا زال يركز استثماراته في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع أو في القطاعات ذات الربحية السريعة، وأنه لا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية، ومن خلال دراسته لحالة ولاية غرداية تبين أن تجربة غرداية في مجال القطاع الصناعي الخاص تعتبر تجربة رائدة يتحاذى بها، فهو يساهم في تحقيق التنمية المحلية للولاية، وتعد الصناعات النسيجية وصناعة مواد البناء من أكثر الصناعات جلبا للاستثمار بهذه الولاية. هذه الدراسة اقتصرت على دراسة تحليلية للقطاع الخاص الصناعي، وتخصيص ولاية غرداية كدراسة حالة، أما دراستنا هذه فسوف نقوم من خلالها بدراسة تحليلية قياسية للعوامل المحددة للاستثمار الخاص ككل في الجزائر.

- دراسة ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص دراسة قياسية1970-2010، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013/2012، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري لقياس العوامل المفسرة والمؤثرة في الإنفاق الاستثماري الخاص ودراسة أثره على النمو الاقتصادي، بإستخدام أساليب التحليل الكمي القياسي نموذج تصحيح الخطأUECM، تمكنت الدراسة من إيجاد العوامل المباشرة التي تحدد حجم الإنفاق الاستثماري الخاص في الجزائر، حيث بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثيرا لكل من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الاستثمار الحكومي، ومعدل التضخم، ودرجة الانفتاح الاقتصادي، على حجم الإنفاق الاستثماري الخاص المباشر في الآجلين القصير والطويل، بينما يقتصر تأثير الأرصدة الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص على حجم الاستثمار الخاص المباشر في الآجل الطويل فقط. علما أن تأثير جميع هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان إيجابيا ماعدا حجم الاستثمار الحكومي ومعدل نمو الناتج الذي سجل تأثير لكل منهما عكسيا(سلبيا) على حجم الاستثمار الخاص. كما توصل إلى إيجاد أثر ايجابي لمعدل نمو الاستثمار الخاص على معدل نمو الاقتصادي. تميزت دراستنا عن هذه الدراسة بـ: أنها غطت الفترة 1990-2015، القيام بتحديد العلاقة بين الاستثمار الخاص والعوامل الاقتصادية المحددة له من خلال دراسة تحليلية وقياسية بإستخدام نموذج حديث نسبيا والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، الذي يلاءم حجم العينات الصغيرة ويكشف عن العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.
- دراسة خميسي خليل، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية الوادي، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن واقع مساهمة القطاع الخاص في التنمية المحلية بعد إصدار الأمرية رقم 95-22 المؤرخة في 26 أوت 1995، توصلت هذه الدراسة أن مساهمة القطاع الخاص بعد تخلي الدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية كليا وجزيئا لصالحه، برزت في بعض القطاعات مثل النقل والتجارة والمجالات الخدماتية،...الخ، وفي بعض القطاعات الأخرى لم تظهر هذه

المساهمات بشكل جلي، وظلت محدودة، كونها تمثل القطاعات السيادية للدولة، كالمحروقات والتعليم...،إلخ، وتوصل كذلك من خلال دراسته لواقع القطاع الخاص لولاية الوادي، أن القطاع الخاص بهذه الولاية يعتبر قطاعا رائدا كون جميع النشاطات التي تمارس داخل الولاية نشاطات خواص محليين، كما نوه الباحث إلى الأهمية التي يتواجد بها القطاع الخاص غير المنظم داخل الولاية الذي تميز بكثافة نشاطه في شتى المجالات خاصة النقل، التجارة، الفلاحة، وبعض النشاطات التحويلية كالخشب. ركزت هذه الدراسة على تحليل واقع مساهمة كل من القطاع الخاص والقطاع العام في التنمية الوطنية منذ الاستقلال إلى2006، وخصصت القطاع الخاص لولاية الوادي كدراسة حالة، غير أن دراستنا تهتم بدراسة محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2015.

- دراسة ساسي فطيمة، أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012، **أطروحة دكتوراه** في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة،2014-2015، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر كل من المعروض النقدي وسعر الفائدة اللذان يعتبران أداة مهمة للسياسة النقدية على معدل نمو الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى مؤثرة على نمو الاستثمار الخاص، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS في تقدير نموذج هذه الدراسة، وقد أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود اثر ايجابي لكل من المعروض النقدي ممثلا بمعدل نمو المعروض النقديM_2 وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص على نمو القطاع الخاص بسبب التطور المتسارع الذي عرفه المعروض النقدي في الجزائر بداية من سنة 2001 نتيجة ارتفاع الايرادات البترولية الذي أدى إلى ارتفاع حصة القطاع الخاص من القروض مما نتج عنه نمو القطاع الخاص خلال هذه الفترة، في حين أثر كل من معدل الفائدة ومعدل النفقات العمومية سلبا على نمو القطاع الخاص، ركزت هذه الدراسة على أثر المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص، وما يميز بحثنا عن هذه الدراسة هو تحليل تطور العوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الخاص وقياس أثرهم على حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة1990 -2015، بالاضافة إلى قياس اثر هذا الاخير على التنمية الاقتصادية خلال نفس الفترة.
- دراسة عمر كباشي إبراهيم، سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان خلال الفترة 1970-2009، **أطروحة دكتوراه** في الاقتصاد، جامعة السودان، 2013، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع استثمارات القطاع الخاص في السودان، بإستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل، وعند تقدير النموذج أظهرت النتائج أن الدخل القومي والقروض الممنوحة للقطاع الخاص والدين الخارجي كان تأثيرهم ايجابي على الاستثمار الخاص في الأجلين القصير والطويل، في حين أثر سلبا الاستثمار العام والاستثمار الخاص للسنة السابقة على الاستثمار الخاص في الاجل القصير والاجل الطويل.

- دراسة مروة عبد القادر صالح، أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض 1994-2014، **أطروحة دكتوراه** في الاقتصاد، جامعة السودان، 2016، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر استثمارات القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بولاية النيل الأبيض، وتحديد أهم محددات الاستثمار الخاص بهذه الولاية، باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي، ويرجع هذا الضعف إلى تدني مستوى استثمار القطاع الخاص بولاية النيل الأبيض، بسبب ضعف الأموال المستثمرة وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل الداخلي والخارجي، إضافة إلى بطء وكثرة الإجراءات الإدارية، وضعف النظم الإدارية والتقنية المطبقة في كثير من وحدات القطاع الخاص، وأن أهم محددات الاستثمار الخاص خلال فترة هذه الدراسة هي عدد السكان وضرائب أرباح الأعمال، وهي ذات علاقة طردية مع حجم الاستثمار الخاص.
- SohailI.Magableh , Sameh Ajlouni , Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat, Administrative Science, Volume 43,N^{O},1,2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الاستثمار الخاص في الأردن للفترة 1970-2012 بإستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية التباطئية(ARDL)، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة أن الاستثمار الخاص يتأثر بشكل ايجابيا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسلبا بأسعار الفائدة الحقيقية والاستثمار العام.

- Eric kwakuattefah.dawudenning. An ols approach to modelling"determinants of private investment in ghana, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 6, No 4, April 2016.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات الاستثمار الخاص في غانا، بإستخدام الانحدار البسيط وتحليل الارتباط، توصلت هذه الدراسة إلى أنّ الاستثمار العام، والائتمان الخاص، والديون الخارجية، والانفتاح الاقتصادي تؤثر بشكل ايجابي على الاستثمار الخاص، وعدم المعنوية الإحصائية لتأثير كل من نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل الفائدة الحقيقي والتضخم وسعر الصرف الحقيقي.

- Kazeem Bello Azide, olnkemi lawansan, determinants of domestic private investment in Nigeria, Asian Social Science; Vol. 8, No. 13; 2012.

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة محددات الاستثمار الخاص في نيجيريا خلال الفترة 1976-2010 باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، وتم التوصل أن محددات الاستثمار الخاص في الأجل الطويل تختلف عن محدداته في الأجل القصير، في الأجل الطويل يتحدد بكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف ومعدل الفائدة والائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ومعدل التبادل التجاري ،والاستثمار العام والدين الخارجي علما أن تأثير جميع هذه المتغيرات على حجم الاستثمار الخاص كان إيجابيا ماعدا الاستثمار العام والدين

الخارجي الذي سجل تأثير لكل منهما سلبيا على حجم الاستثمار الخاص، وفي الأجل القصير كان تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والتبادل التجاري ايجابيا على الاستثمار الخاص، في حين أثر الاستثمار العام سلبيا على الاستثمار الخاص.

- Gizachew Yirtaw Gebrewubet, An Analysis of the determinants of Private Investment in the Manufacturing Sector : The Case of the State of Tigray, Ethiopia, PhD thesis, University of South Africa, 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الاستثمار الخاص الصناعي في ولاية تيغري، إثيوبيا ، وللوصول إلى هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانه وزعت على مجتمع الدراسة البالغ 259 مستثمر خاص في تلك الولاية، ولتحليل البيانات تم استعمال برنامج Spss، وقد تم التوصل من خلال تحليل إجابات المستثمرين الخواص المستجوبين، أن مشكل الحصول على القروض المصرفية، والتأخر في الحصول على المرافق البنية التحتية كخطوط الهاتف والكهرباء، وحوافز الاستثمار، بالإضافة إلى مشكل الحصول على الأراضي المخصص لبدأ النشاط الاستثماري، وانتشار ظاهرة الفساد بمختلف أنواعه، وبيروقراطية الإدارية، والنظام القضائي، تعتبر من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمرين سواء قبل التنفيذ أو أثناء التنفيذ. في حين كان أثر كل من الاستقرار السياسي وموقع الاستثمار ايجابيا على استثمار الخاص الصناعي. بينما سعر الفائدة الذي حددته المؤسسات المالية، لم يكن له أي تأثير على المستثمرين المستجوبين وهذا راجع لأن أغلب المستثمرين اعتمدوا على أموالهم الخاصة في تمويل مشاريعهم الاستثمارية.

- Senei Molapo , Moeti Damane,Determinants Of Private Investment In Lesotho, European Scientific Journal, vol.11,2015.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد محددات الاستثمار الخاص في ليسوتو خلال الفترة 1982-2013، باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية، وتشير نتائج الدراسة أن الاستثمار الخاص يتأثر ايجابيا بمعدل النمو الاقتصادي المعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل فقط، والاستثمار العام هو الأخر كان له أثر ايجابي على الاستثمار الخاص في الأجل القصير والطويل، ويرجع الباحث الأثر الايجابي هذا إلى المبادرات الحكومية في توفير البنية التحتية التي تعتبر أكبر حافز للاستثمار الخاص، في حين يتأثر سلبا بكل من المستوى العام للأسعار في الأجل الطويل فقط، والاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجلين القصير والطويل.

ما يميز بحثنا عن كل هذه الدراسات الأجنبية هو دراسة الاستثمار الخاص في الجزائر وأثاره على التنمية الاقتصادية من خلال دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2015.

منهج الدراسة.

من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، لتشخيص وتحليل الظاهرة محل الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج القياسي وذلك باستخدام القياس الاقتصادي لصياغة نموذج محددات الاستثمار الخاص وأثره على التنمية الاقتصادية.

هيكل الدراسة.

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث واشكاليته، وتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث وجملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها، تليها آفاق البحث، وجاءت فصول هذا البحث على النحو التالي:

تم تخصيص الفصل الأول للجزء النظري من الدراسة تناولنا فيه المفاهيم المختلفة للاستثمار ومختلف تصنيفاته وصولا إلى النظريات الاقتصادية المسفرة له، والتعرض كذلك إلى المفاهيم النظرية للتنمية الاقتصادية ومختلفة نظرياتها مع ذكر أهم مصادر تمويلها، وفي الأخير تم التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وأهم النظريات المفسرة له بالإضافة إلى دراسة أهم نماذج النمو الكلاسيكية والحديثة، انتهاءا عند محدداته الحديثة.

والفصل الثاني خصص لدراسة واقع الاستثمار الخاص في الجزائر من خلال التطرق أولا لمناخ الاستثمار في الجزائر ثم بعد ذلك تم دراسة مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار الخاص، وصولا إلى تطور الاستثمار الخاص وأثاره على التنمية.

وفي الفصل الثالث تم التطرق فيه إلى العوامل المحددة للاستثمار الخاص في الجزائر، بدء بتحديد العوامل الاقتصادية ثم القيام بدراسة تحليلية لهذه العوامل، وفي الأخير تم التعرض إلى العوامل غير الاقتصادية التي تعيق تطور الاستثمار الخاص بالجزائر.

الفصل الرابع خصص لقياس محددات الاستثمار الخاص في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع، بدءا بعرض أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ، ثم تحديد النموذج المفسر لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر وكذا دراسة أثره على التنمية الاقتصادية بالاعتماد على بيانات سنوية مجمعة خلال الفترة (1990-2015) واستخدام برنامج Eviews 9 ، ثم في الأخير تم تقديم جملة من المتطلبات التي تكفل تطور القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار والتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

تمهيد.

يشكل الاستثمار أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها، ذلك أن المشكلة الاقتصادية التي تواجه غالبية الدول، هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها. ونجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها في زيادة معدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، والتي تعيق انطلاقها في مسار النمو الذاتي. كما يعتبر الاستثمار بمثابة العامل الرئيسي والمحرك الأساسي والديناميكي لعجلة الاقتصاد والتنمية في الدولة، ذلك أن تحقيق التنمية يتطلب توافر التمويل الكافي، الذي يعتبر الاستثمار من أهم هذه المصادر في العصر الحالي، والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على ذلك، حيث تتسابق دول العالم نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى إقامة أكبر عدد من الاستثمارات، حتى يمكن الوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة وقادرة على التقدم والتطور، ولهذا يعد الاستثمار حجر الأساس لأية خطة تنموية فكلما كان نمو الاستثمار مرتفعا أمكن تحقيق معدل النمو، بإعتباره المتغير البارز والحاسم في تحديد معدلات النمو الاقتصادية، فزيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة قدرة الدولة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات، مما يترتب عليه زيادة الدخل الحقيقي للدولة، وزيادة قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور بصورة مستمرة.

النهوض بأي اقتصاد يعتبر صماما رئيسيا لنجاح أي دولة وتطورها وتقدمها عن غيرها، فلا شيئ يمكن أن يتطور ويتقدم من دون أن يكون هناك نموا اقتصاديا ليسد حاجات المجتمع ويرفع مستوى معيشتهم سواء تعليميا أو صناعيا أو تكنولوجيا، والعديد من جوانب الحياة الأخرى، لهذا يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل دولة لتحقيها. فأي مسؤول اقتصادي في أي دولة إلا ويتحدث عن النمو الاقتصادي ومعدله والخطط المرسومة لتحقيق هذا النمو، وأن تقدم أي اقتصاد يكون أساسه هو تحقيق التوافق بين الحاجات الضرورية البشرية والموارد الاقتصادية المتاحة، والعمل لإيجاد هذا التوافق والسعي إليها.

سوف نعالج هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار.

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج المحلي وتوفير مواد إضافية مكملة للادخار الوطني، لهذا السبب يحتل الاستثمار جزءا هاما من نظريات أو الدورات الاقتصادية.

في هذا المبحث سنقوم بتقديم مفهوم الاستثمار، أهميته، أهدافه، تصنيفاته، للوصول في الأخير إلى نظرة عامة وشاملة حول الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار.

قبل التطرق إلى المفاهيم المختلفة للاستثمار نحاول أن نعطي بعض التعاريف العامة لظاهرة الاستثمار.

1. **تعريف الاستثمار**: لقد تعددت التعاريف المقدمة للاستثمار إلا أنها تتضمن الكثير من التشابه، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

يعرف الاستثمار على أنه استثمار الأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية على الأمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل[1].

الإنفاق الاستثماري هو الإنفاق المترتب على القيام بالنشاط الاستثماري بما هو متيسر لدى المستثمر من الموارد والامكانيات المتاحة الذي يتم تخصيصه والتضحية به في الوقت الحالي آملا في الحصول على العائد المرضي من هذا الانفاق على مدار فترات زمنية عديدة مقبلة أي إنفاق حالي بغرض الحصول على عائد مجزي في المستقبل[2].

يمكن أن تعرف الاستثمارات بأنها توظيف الأموال المتاحة في اقتناء أو تكوين أصول بقصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر[3].

---

[1]: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهاوي، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الاسكندرية، 2012، ص 18.

[2]: سالم قاسم النعيمي، **الترشيد الفعلي للانفاق الاستثماري بأسلوب جيرت**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن،2005، ص 30.

[3] : حامد العربي الخضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2000، ص19.

الاستثمار "هو تيار من الانفاق على الأصول الانتاجية (المعدات، الآلات، الأرض، المباني...الخ) إضافة إلى التغيرات في المخزون السلعي من مواد وسيطية أو نهائية، خلال فترة زمنية معينة[1]".

يقصد بالإنفاق الرأسمالي استثمار الأموال في أصول تستخدمها المؤسسات لفترة زمنية طويلة. ومن ثم فبالرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يحدث في الفترة الحالية، إلا أن المكاسب التي تحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة زمنية طويلة. فنجاح المؤسسات في المستقبل يتوقف على سلامة قرارات الاستثمار التي تتخذ في الحاضر، لذا فإن أي خطأ في تقدير ذلك النوع من الاستثمار، تكون نتائجه خطيرة، وقد يصعب، إن لم يكن من المستحيل تصحيح هذه النتائج، وتزداد الخطورة كلما كانت المبالغ المطلوب استثمارها كبيرة[2].

2. **المفاهيم المختلفة للاستثمار**: هناك ثلاث مفاهيم للاستثمار، مفهوم الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي ومفهوم بالمعنى المالي ومفهوم بالمعنى المحاسبي.

- **المفهوم الاقتصادي للاستثمار**. ويشمل الاستثمار في معناه الاقتصادي الإنفاق الكلي لقطاع الأعمال على السلع الرأسمالية أو الإنتاجية. وهي السلع والآلات التي هي من صنع الإنسان ويعاد استخدامها في إنتاج السلع الأخرى. وبعبارة أخرى فإن الإنفاق الاستثماري يمثل الاحلالات أو الإضافات إلى رصيد الدولة من سلع رأس المال بما في ذلك المصانع والآلات والمعدات والمخزون منها، وغيرها من الأصول الإنتاجية غير البشرية.وهكذا فإنه يندرج تحت مفهوم الاستثمار بمعناه الاقتصادي نوعان من السلع[3]:
- السلع الرأسمالية أو الإنتاجية الجديدة مثل الآلات والمصانع وبناء المكاتب والسكنات التي تساهم في زيادة الإنتاج والدخل ومزيد من فرص العمل للمجتمع ككل.
- الزيادة في المخزون من المواد الأولية والمعدات والسلع النهائية. ويعتبر هذا المخزون جزءا من رأس مال مؤسسات القطاع الخاص أو إدارة الأعمال وعليه فإن أي زيادة على هذا المخزون تعتبر إضافة إلى تيار الإنتاج من السلع والخدمات النهائية، والتي تشكل بدورها الناتج القومي الإجمالي، والعكس صحيح.

كما يعرف كذلك بأنه إنفاق المال من أجل شراء سلع رأسمالية جديدة تسهم في زيادة المخزون من رأس المال الثابت وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة[4].

---

[1]: بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصادي الكلي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010، ص 163.

[2]: عبد الغفار حنيفي، وسمية زكي قرياقص، **آساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الآداء**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2013، ص 49.

[3]: أحمد زهير شامية، صالح خصاونة، محمد ظافر محبك، **مبادئ اقتصاد2**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، مصر، 2010، ص 37.

[4]: أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 119.

نلاحظ في تعريف الاستثمار الكلي أننا لا ندخل المشتريات من الموجودات المالية مثل الأسهم والسندات، كما أننا لا ندخل المشتريات من السلع الرأسمالية القديمة أو المستعملة ذلك أن هذه المشتريات لا تعتبر استثمارا فعليا في الاقتصاد بل تحويلا لرأس المال من أشخاص إلى آخرين. مما يعني زيادة في جانب من الاستثمار الكلي ونقص في جانب آخر. لهذا فإن الاستثمار الكلي الذي يهمنا ينطوي على عمليات شراء السلع الرأسمالية الجديدة، التي نطلق عليها اسم تكوين رأس المال، لأنها تضيف موجودات جديدة إلى الاقتصاد.

مما سبق ذكره يمكن التوصل إلى العلاقة التي تجمع بين التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت والاستثمار الكلي[1]:

$$I=FBCF+\Delta S$$

حيث: I الاستثمار الكلي، FBCF التراكم الاجمالي لرأس المال، ΔS التغير في المخزون.

- **المفهوم المالي للاستثمار:** يقصد بالاستثمار من منظور مالي بأنه عبارة عن اكتساب الموجودات المالية، أي التعامل بالأموال للحصول على الأرباح والتدفقات المالية المستقبلية تعوض لنا القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعامل المخاطرة المرا فق دائماً للمستقبل[2].
- **المفهوم المحاسبي للاستثمار:** الاستثمار من الجانب المحاسبي يمثل توظيف دائما للأموال وإنفاق رأس مالي، بمعنى شراء أو إنشاء أصول يتحقق منها العائد في الأجل الطويل، ويكون موزعا على فترات زمنية متعددة[3].

3. مبادئ الاستثمار: حتى يتمكن المستثمر من الاختيار بين بدائل الاستثمار لا بد من مراعاة مجموعة من المبادئ العامة للاستثمار وهي[4]:

– مبدأ الاختيار: إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم باختيار المناسب منها بدلا من توظيفها في أول فرصة تتاح له، كما يفترض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس لديه خبرة في الاستثمار بأن يستخدم الوسطاء الماليين ممن لديهم مثل هذه الخبرة.

---

[1]: بريش سعيد، **الاقتصاد الكلي–نظريات –نماذج–تمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2007، ص 133.

[2]: بان توفيق نجم، عليه صالح ناصر، **التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة بين القاعدة المحاسبية رقم14 المعتمدة في العراق والمعيار المحاسبي رقم5 المعتمد في دول مجلس التعاون الخليج)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 19، 2011، ص 05.

[3]: بريش السعيد، مرجع سابق، ص 133.

[4]: زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005، ص 28.

– **مبدأ المقارنة:** أي المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة لإختيار المناسب منها وتتم المقارنة بالاستعانة بالتحليل الجوهري أو الأساسي لكل بديل ومقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل من وجهة نظر المستثمر حسب مبدأ الملائمة.

– **مبدأ الملائمة:** يطبق المستثمر هذا المبدأ عمليا ليختار من بين مجالات الاستثمار وأدواته ما يلاءم رغباته وميوله التي يحددها دخله وعمره وعمله وكذلك حالته الاجتماعية ويقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار، والتي يكشفها التحليل الجوهري أو الأساسي وهي: – معدل العائد على الاستثمار. – درجة المخاطرة التي يتصف بها ذلك الاستثمار. — مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر وآداة الاستثمار.

– **مبدأ التنويع:** يلجأ المستثمرين إلى تنويع استثماراتهم للحد من مخاطر الاستثمار.

4. **أهمية الاستثمار:** تكمن أهميته من خلال مجموعة من المسائل أهمها[1]:

- زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان.
- توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلاد.
- حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير، وبالتالي تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات.

5. **أهداف الاستثمار:** يمكن تقسيم أهداف الاستثمار إلى قسمين:

1.5. **أهداف خاصة بالمستثمر:** مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- **الهدف العام للاستثمار هو تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل):** مهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.
- **تكوين الثروة وتنميتها:** ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد في الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنمية الثروة.

[1]: عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، 2013، ص360.

[2]: طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2010، ص16.

- **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات:** وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
- **المحافظة على قيمة الموجودات:** وعندها يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته (ثروته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.

2.5. **أهداف عامة للاستثمار:** رغم تنوع أهداف الاستثمار نجملها في المحاور التالية:

➢ **الأهداف الاقتصادية :وتتمثل** فيما يلي[1]:

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفاعلية، وبالتالي تحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل الوطني.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عامل الإنتاج، وإيجاد فرص التوظيف من القوى العاملة ورأس المال والأرض والإدارة، بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح لأنه الهدف الذي يسعى المستثمر لتحقيقه، كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادة نموه وتطوره.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأكفأ والأعلى لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة، باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- زيادة قدرة جهاز الإنتاج الوطني على إتاحة مزيد من السلع والخدمات وعرضها بالسوق المحلي، لإشباع حاجة المواطنين، وكذلك للحد من الواردات والعمل على زيادة قدرة الدولة على التصدير وتحسين ميزان المدفوعات.
- تعميق التصنيع المحلي للخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا، لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح الإختلالات الحقيقية القائمة فيه، ويعيد توزيع المساهمات ومشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

➢ **الأهداف التكنولوجية:** وتتمثل فيما يلي[2]:

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لتصبح أقدر على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.

---

[1]: صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2011-2012، ص46.

[2]: نفس المرجع، ص47.

- المساعدة في إحداث التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ والإقتداء به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لإحتياجات النمو والتنمية بالدولة.

➢ **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل هذه الأهداف في مايلي[1]:

- تطوير هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على السلوكيات الضارة.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة، بين مختلف مناطق الدولة عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع بتنمية وتطوير بعض مناطق الدولة.
- القضاء على كافة أشكال البطالة، وعلى بؤر الفساد الاجتماعي والأمراض الاجتماعية الخطرة التي تفرزها البطالة.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي والإقلال من حالات التوتر والقلق الاجتماعي وذلك بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

➢ **الأهداف السياسية :تتمثل** هذه الأهداف في:[2]

- تعزيز القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- زيادة القدرة الأمنية وأداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- تغيير نمط وسلوكيات البشر وانتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع تؤكد أمن الوطن.

6. **مخاطر الاستثمار:** يمكن تعريف مخاطر الاستثمار بأنها فرصة أو النتيجة الفعلية من الاستثمار سوف تختلف عن النتيجة المتوقعة، المستثمر قد يحقق نتيجة فعلية تكون أقل من المتوقعة أو أعلى منها، وبذلك نستطيع القول بأن المخاطرة هي مقدار التغير الحاصل في العوائد المتوقعة في المستقبل[3]. هناك مصادر عديدة لمخاطر الاستثمار، ولكن يمكن تقسيم هذه المصادر حسب نوع المخاطرة التي تسببها، فهناك عوامل تسبب المخاطر المنتظمة، وهناك عوامل تسبب المخاطر غير المنتظمة:

[1]: صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص47.

[2]: نفس المرجع، ص47.

[3]: طاهر حدان، مرجع سابق، ص18.

1.6.المخاطر غير المنتظمة: يقصد بالمخاطر غير المنتظمة هي تلك المخاطر الداخلية التي تنفرد بها شركة أو صناعة ما في ظل ظروف معينة[1]، أي هي تلك المخاطر التي تؤثر على مقدار العوائد المتوقعة من مؤسسة معينة أو صناعة معينة أو قطاع معين، ولا تؤثر على نظام السوق الكلي. وتشمل المخاطر التالية[2]:

- **المخاطر الصناعية:** ويقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة والناتجة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة، مثل عدم توفر المواد الخام لصناعة معينة أو ظهور اختراعات جديدة تؤدي إلى توقف أو الحد من الطلب على المنتجات القديمة. كذلك فإن إلغاء إعفاءات ضريبية كانت ممنوحة لبضائع صناعة معينة أو زيادة الضريبة على صناعة أخرى تؤثر على أرباح كافة المؤسسات الأخرى التي تعمل في ظل تلك الصناعة.
- **مخاطر سوء الإدارة:** إن لأخطاء الإدارة آثارا سلبية على نتائج أعمال المؤسسة وبالتالي على العائد على الاستثمار. فإتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير دقيقة قد يؤثر على أرباح المؤسسة. يجب أن تسعى الإدارة دائما إلى تحقيق الفعالية الإدارية فعلم الإدارة هو علم الفعالية. إن تحقيق إدارة أي مؤسسة لعائد جيد على الاستثمار لا يعني بأن هذه الإدارة جيدة وكفئة، فقد تساعدها ظروف السوق على تحقيق هذه الأرباح الجيدة، وقد يكون بإمكانها أن تحقق أرباحا أكثر فيما لو كانت أكثر كفاءة.

2.6.المخاطر المنتظمة: هي مخاطر لا يمكن تجنبها وهي تؤثر على السوق ككل وليس على شركة دون أخرى وعلى أي نوع من الاستثمار فمثلا عند دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة كساد ستتعرض كل القطاعات الاقتصادية للكساد وكل أنواع الاستثمارات وتسمى المخاطر المنتظمة مخاطر السوق لأنها تشمل السوق ككل، ويمكن أن تشمل العديد من الاقتصاديات المختلفة فمثلا تتأثر اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة والعكس [3]، ومن هذه المخاطر نجد:

- **مخاطر التضخم:** وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلى الانخفاض في قيمة النقود معبرا عنها بالقوة الشرائية[4].
- **مخاطر أسعار الفائدة:** تعني المخاطر الناتجة عن تعرض المؤسسات للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد يكون لها الأثر على عائداتها والقيمة الاقتصادية لأصولها. إن ارتفاع أو انخفاض

---

[1]: مفتاح صالح، معارفي فريدة، **مداخلة** بعنوان" **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16-18 افريل 2007، ص03.

[2]: حسني علي خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص46-47.

[3]: عبد الغفار حنفي، **استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية، 2007، ص ص201 -203.

[4] : Erika Spuchl'akova، Katarina Frajtova Michalikova، Maria Misankova، **Risk of the Collective Investment and Investment Portfolio**، Procedia Economics and Finance 26 (2015) ، p168.

سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم والسندات لأن المستثمر العادي في هذه الحالة سوف يفضل بيع الأوراق المالية التي يملكها ووضع ثمنها كوديعة في البنك مثلا تدر عليه عائدا أكبر. وإن أي تغيير في أسعار الفائدة سوف يكون له تأثير على أسعار الأوراق المالية طويلة الأجل بشكل أكبر من تأثيره على أسعار الأوراق المالية قصيرة الأجل[1].

- **مخاطر السوق:** يتأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها من العوامل التي تؤثر على سلوك المستثمر، حيث ينتقل هذا السلوك إلى التعامل مع السوق، مما يجعل الأسعار تتغير مؤثرة بذلك على حركة السوق إلى حالات الارتفاع أو الركود في حجم التداول، فتكون الأسعار مرتفعة في حالة ارتفاع حجم التداول ومنخفضة في حالة الركود في حجم التداول(الكساد) وبهذه المخاطرة تتأثر العوائد وتكون غير مستقرة، ولتفادي مثل هذه المخاطر على المستثمر اللجوء إلى عملية الشراء والأسعار منخفضة وبيع في حالة حركة السوق وارتفاع حجم التداول مع ارتفاع الأسعار[2].

7. **العائد على الاستثمار:** العائد هو مقدار الأموال المضافة إلى رأس المال الأصلي والذي يؤدي إلى تعظيم الثروة، والعائد قد يكون على شكل عوائد فعلية أو عوائد متوقعة لا تتصف بدرجة التأكد الكامل أو عوائد مطلوبة يرغب المستثمر بتحقيقها مستقبلا، وينجم عن كل استثمار عائد وقد يكون هذا العائد ايجابي أو سلبي، اذ أن الزمن يعد المتغير الذي يخلق التوازن بين الرغبة في تحقيق العائد المتوقع والقدرة على تحمل المخاطر وترتبط نسبة نجاح الاستثمارات بدرجة المخاطر التي تتعرض لها[3]. تتمثل عوائد الاستثمار في:

- **العائد المتوقع:** يعني العائد الذي يتوقع الحصول عليه في المستقبل[4]. يعني أن العائد المتوقع أو الربح المتوقع ينطوي على تصور معين للطلب يغري المنظمين بالاستثمار وكل ذلك في إطار التوقعات[5].
- **العائد الفعلي (العائد المتحقق):** هو العائد الذي تحقق فعلا خلال فترة من فترات(السنة)[6]. أي هو العائد الذي يحققه المستثمر فعلا نتيجة لإمتلاكه أو بيعه لأداة من أدوات الاستثمار، ويتكون معدل العائد الفعلي من العوائد الايرادية والعوائد الرأسمالية أو يكون مزيجا منها. وتعرف العوائد الايرادية بأنها مقدار الزيادة التي

---

[1]: عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية مدخل الهندسة المالية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد09، 2012، ص ص13-14.

[2]: محفوظ جبار، مريم عديلة، **الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة: دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد10 ،2010، ص 22.

[3]: دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2008، ص93.

[4]: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال ابراهيم العيد، **الاستثمار في الأسهم والسندات**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2004، ص 06.

[5]: عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الاستثمار الخاص–محدداته موجهاته في اقتصاد اسلامي**، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد السابع والعشرون، 2006، ص 243.

[6]: طاهر حردان، مرجع سابق، ص23.

حققها المستثمر في ثروته نتيجة للاحتفاظه بالسهم.أما العوائد الرأسمالية فهي التي تنتج عن بيع الأصل المستثمر، وتلقى العوائد الرأسمالية اهتمام بعض المستثمرين لأنها توفر لهم مصادر دخل جارية بخلاف الدخل الناتج من هذه الاستثمارات، وأيضا لا تخضع للضرائب إلا في حالة تحققها، حيث لا يدفع المستثمر الضرائب عن الاستثمار الذي ارتفعت قيمته السوقية إلا في حالة البيع.[1]

وهنا نلاحظ أن المستثمر يهدف إلى تحقيق العائد المتوقع ولكنه في النهاية يحصل على عائد الفعلي الذي قد يكون أعلى أو أقل مما كان متوقعا وهو ما يشير إلى درجة الخطر المرتبطة بالاستثمار أي تقلب العوائد المحتملة والناتجة عن عملية الاستثمار، والذي يتم استخراجه عن طريق قسمة صافي الأرباح بعد الضريبة على مجموع الأموال المستثمرة كما يلي[2]: **العائد على الاستثمار= صافي الأرباح بعد الضريبة / مجموع الأموال المستثمرة.**

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات.

هناك أنواع كثيرة ومتنوعة للاستثمار تختلف بإختلاف النظرة إليها وسوف نقوم بتسليط الضوء على أبرز تصنيفات الاستثمار، وتتمثل هذه التصنيفات في:

المعيار الأول: طبيعة الاستثمار: وفق هذا المعيار يتم تقسيمه إلى:

1. **الإستثمارات الحقيقية أو الاقتصادية:** ويتمثل في القيام بالإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية المستخدمة في عمليات الإنتاج مثل إقامة المصانع والآلات، وهذا النوع من الاستثمار ينعكس في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، ومن ثم زيادة الدخل القومي ورفع مستوى التوظيف. وينقسم الاستثمار الحقيقي إلى ثلاث أنواع:

- **الاستثمار في المخزون:** ويقصد به المخزون من المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو التي ما تزال في دور التصنيع، والسلع التامة الصنع غير المباعة التي تحتفظ بها المصانع ومؤسسات الأعمال لمواجهة التقلبات في الطلب على منتجاتها ومبيعاتها، ولضمان تدفق احتياجاتها من المواد الأولية والوسيطية اللازمة لاستمرار عملية التصنيع أو الإنتاج لديها دون أي معوقات، وعدم نفاذ هذه المواد الأساسية فجأة وبالتالي توقف عملية الإنتاج لديها، أو عدم قدرتها على تلبية طلبات السوق على منتجاتها، وعلى نحو يسمح لها بالاستمرار في العملية الإنتاجية عند مستويات مستقرة ثابتة تتناسب وتوقعاتها من الطلب على هذه المنتجات. وبالتالي فإنها تستطيع أن تثبت أيضا احتياجاتها من العمالة عند مستوى معين، وأن ترعى هؤلاء العمال بالتدريب والتأهيل، وأن توفر لهم أسباب الاستقرار على استمرارهم في عملهم وعدم تعرضهم للفصل وفقدان دخلهم. وهذه نواحي مهمة وتترك آثارا

[1]: صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص63.

[2]: محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال ابراهيم العيد، مرجع سابق، ص06.

ايجابية على إنتاجيتهم وعطائهم، وبالتالي تحقق وفورات اقتصادية لأصحاب العمل. والحجم الأمثل للمخزون الذي يجب الاحتفاظ به إنما يعتمد على الموازنة بين كلفة الاحتفاظ به مقارنة بتكاليف تعديل الإنتاج وفقا للتغيرات التي يمكن أن تحدث في الطلب على منتجاتها أو في استمرار تدفق المواد الأولية والسلع الوسيطية الداخلة في الإنتاج. وبشكل عام فإن حجم المخزون يعتمد على عدة عوامل منها حجم المبيعات المتوقعة وأسعار الفائدة السائدة في السوق، وتكاليف التخزين، ...الخ [1].

- **الاستثمار في المباني والمساكن:** ويتضمن الإنفاق على تشييد وإقامة المباني السكنية، والاستثمار في المباني السكنية له أهمية خاصة لإرتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى، فضلا عن أنه من المؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادي لأن رواجه أو كساده يبعث موجة رواج أو كساد في العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به[2].
- **الاستثمار في المصانع والآلات:** ويعتبر هذا النوع من الاستثمار موضع اهتمام الاقتصاديين. فهو يعني توسعة القاعدة الإنتاجية عن طريق إقامة المصانع الجديدة أو توسعة المصانع القائمة، وتحديثها وتطويرها باستمرار، وتزويدها بما يستخدم من اختراعات واكتشافات جديدة وتتوقف قرارات رجال الأعمال المتعلقة بهذا النوع من الاستثمار على سعر الفائدة السائد في السوق، والأرباح الصافية المتوقعة والتي يأمل رجال الأعمال تحقيقها وذلك بعد خصم كافة تكاليف الإنتاج المترتبة على تلك الاستثمارات بدون الفوائد المدفوعة على اقتراض رأس المال ودون احتساب استهلاك رأس المال ويشار إليها بلغة الاقتصاد بالكفاية الحدية للاستثمار[3].

2. **الاستثمار المالي:** هو مجموع الاستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية ومن خصائصها الاتساع والعمق[4]. وينقسم إلى قسمين هما[5]:

- **القسم الاول:** يتمثل في شراء الأصول المالية من أسهم وسندات (التوظيف المالي): وهذا التوظيف يتعلق بشراء أصول جديدة نتيجة إصدار جديد وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في السوق المالي.
- **القسم الثاني:** الاستثمار عن طريق شراء سلع رأسمالية قديمة: وبصفة خاصة الآلات والأجهزة التي تستخدم لإنتاج السلع الأخرى، من وجهة نظر الفرد فإن شراء أصل ما بعد توظيفه استثماريا يحقق لصاحبه عائدا دوريا

---

[1]: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص117-118.

[2]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008، ص108.

[3]: صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، بدون طبعة، الأردن، 1995، ص 146.

[4]: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[5]: أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد03، 2005، ص 88.

متجددا، لكن بالنسبة للاقتصاد القومي لا يعني هذا أن هناك زيادة في رأس المال القومي أو أن هناك استثمار جديدا، فالاستثمار هنا تحول من حائز إلى آخر دون أن تتحقق أي زيادة في رأس المال.

المعيار الثاني: أجل الاستثمار: طبقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين: هما الاستثمار الثابت، والاستثمار المتداول:

1. **الاستثمار الثابت:** ويتمثل في الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل التي يزيد أجلها عن سنة، ويتضمن الاستثمار في الإنشاءات الجديدة والمعدات والآلات الجديدة، أي خطوط الإنتاج والهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج التي تستخدم لفترات زمنية طويلة[1].
2. **الاستثمار المتداول:** يتمثل في الاستثمار في المخزون أي زيادة في المخزون من المواد الخام أو السلع الوسيطية[2].

المعيار الثالث: وفقا للقائم بالاستثمار: حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية من يقوم به، هل يقوم به أشخاص طبيعيين أم اعتباريين، ولذلك يقسم هذا النوع إلى نوعين هما: الاستثمار الشخصي والاستثمار المؤسسي[3]:

1. **الاستثمار الشخصي:** ويتمثل في حجم الاستثمارات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، مثل شراء الآلات والمعدات والأسهم والسندات.
2. **الاستثمار المؤسسي:** ويقصد به حجم الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسات أو الشركات أو الهيئات.

المعيار الرابع: حسب الغرض من الاستثمار: وفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى الاستثمار الاحلالي، والاستثمار الصافي والتوسعي:

1. **الاستثمار الإحلالي:** يعرف على أنه ذلك القدر من الاستثمار اللازم خلال أي فترة إنتاجية للإحلال محل الأصول المستهلكة أثناء العملية الإنتاجية. وهذا النوع من الاستثمار لايضاف إلى رصيد رأس المال ولكنه يؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي وخاصة إذا كان ذلك الاستثمار عبارة عن آلات ومعدات تتميز بارتفاع مستوى التكنولوجيا[4].

---

[1]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 109.

[2]: جلال جويدة القصاص، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2011، ص 84.

[3]: اسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2008، ص108.

[4]: محمد علي الليثي، اسماعيل أحمد الشناوي، محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 1997. ص 105.

2. **الاستثمار الصافي**: هو عبارة عن خلق سلع رأسمالية جديدة تزيد من المقدرة الإنتاجية للدولة، أو هو بعبارة أخرى تراكم رأس المال جديد يضاف إلى ما هو موجود في رأس مال حاضر[1].
3. **الاستثمار التوسعي**: الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية لمؤسسة وذلك بإدخال وإضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية. وبذلك يتضح وجود مبرر لهذا النوع من الاستثمارات ويستخدم في هذا الصدد العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا النوع من الاستثمارات[2].

المعيار الخامس: حسب جنسية المستثمر: الذي يمكن من خلاله تبويب الاستثمارات بناء على هذا المعيار إلى استثمارات محلية واستثمارات أجنبية.

1. **الاستثمارات المحلية (الوطنية)**: الاستثمار المحلي هو العملية المنظمة والمخططة تهدف إلى استغلال واستثمار فعال للموارد والأموال أملا في تحقيق القيمة المضافة والمردودية في التنمية وتحقيق العائدات في المستقبل[3].
2. **الاستثمارات الأجنبية**: الاستثمار الأجنبي هو كل استغلال لموارد أو أصول مادية أو مالية التي تكون بمثابة مغامرة مدروسة من المستثمر في بلد أجنبي عنه، وهذا بغية الحصول على أرباح مستقبلية تسودها المغامرة[4]. وهذا النوع بدوره ينقسم إلى:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر**: هو قيام المستثمر سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً بممارسة نشاط اقتصادي في دولة ما وبإدارة هذا النشاط سواء كانت الملكية كاملة أو جزءاً في رأس المال المحلي للدولة المضيفة بشكل يضمن سيطرته على إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه[5]. أي أنه ذلك الاستثمار الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من رأس المال المؤسسة. [6]
- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر**: يقصد به الإستثمار بالأسهم والسندات لشركات خارج الحدود الوطنية، ويكون مرتبط بأسواق الأوراق المالية لأنها الوحيدة القادرة على تنفيذ عمليات الإستثمار بهذا الشكل .فهذا

---

[1]: وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 184.

[2]: عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2002، ص 260.

[3]: مجادي رضوان، **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد الثاني عشر،2017، ص62.

[4]: عبد المجيد أونيس، مداخلة بعنوان" **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–واقع وأفاق–**مقدمة إلى الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17أفريل2006، جامعة الشلف، ص252.

[5]: خزامى عبد العزيز الجندي، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 26 العدد الثاني، 2010، ص614.

[6] : Haid Zahia، Abdelmalek Fatima Zahra، MOKHEFI Amine، **Problématique de la relance d'un développement durable et equitable liés au climat d'Investissement Direct Etranger en Algérie Etat Des Lieux**، Journal de l'administration des affaires et des études économiques، N^0 04,2016,p20.

النوع من الإستثمارات يجعل المنشأة الأجنبية تحصل على رأس المال من الخارج بينما تحافظ على مسؤولياتها الإدارية[1].أي هو الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها[2].

المعيار السادس: طبقا لعلاقة الاستثمار بالدخل: وفقا لهذا المعيار يقسم الاستثمار الكلي إلى نوعين، هما الاستثمار المستقل، والاستثمار المحفوز[3].

1. **الاستثمار المستقل:** هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتحدد بصفة مستقلة عن حجم الدخل.
2. **الاستثمار المحفوز:** هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتأثر طرديا بحجم الدخل.

المعيار السابع: تصنيف الاستثمار وفقا لإمكانية قياس العائد منه[4]:

1. **الاستثمارات الملموسة:** وهي الاستثمارات التي يمكن قياس العائد منها مباشرة مثل الاستثمارات في المشروعات الزراعية أو الصناعية أو مشروعات النقل والتشييد.
2. **الاستثمارات غير الملموسة:** وهي الاستثمارات التي لا يمكن قياس عائدها النقدي مباشرة ولكنها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية بطريقة غير مباشرة مثل الاستثمارات في مشروعات الصحة والتعليم والبيئة.

المعيار الثامن: حسب الجهة المالكة لأصولها ويقسم إلى[5]:

1. **الاستثمار الخاص:** هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواءاكان فرديا أم عبر شركات خاصة. وتتمثل برأس المال الجديد الذي يقوم الأفراد أو الشركات بتحويله سواء من مدخرات أو أرباح إلى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصة لتلك الأموال.
2. **الاستثمار الحكومي:** يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدول بتكوينه وتمويله سواء من فائض الايرادات أم من القروض الداخلية والخارجية أو من المساعدات الأجنبية.

---

[1]: زغيب شهرزاد، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، واقع وأفاق**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن،2005، ص05.

[2] : Maitena Duce, Banco de España, **Difinitions of foreign Direct Investment(FDI) amothodological note** ,p02 https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf, date24-11-2016

[3]: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2004، ص65.

[4]: إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الاسكندرية، 2007، ص79.

[5]: عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 22.

المطلب الثالث: الاستثمار في المدارس الاقتصادية.

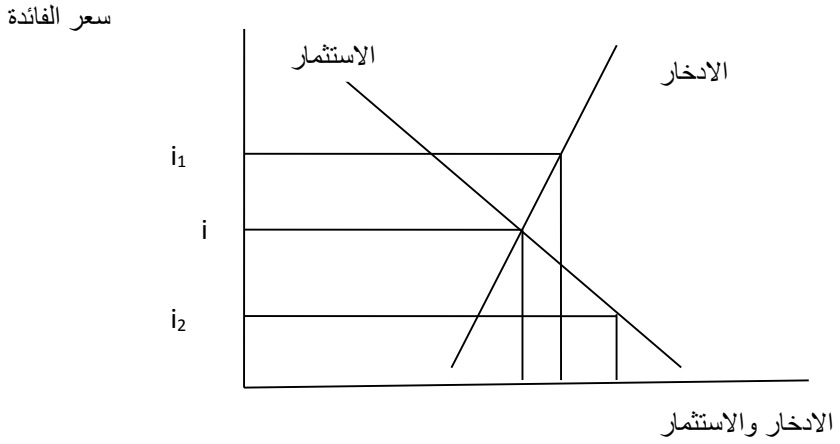
في هذا المطلب سنقوم بتفسير الاستثمار من خلال الدراسة التحليلية للأفكار الاقتصادية لمختلف المدارس الاقتصادية الهامة.

أولا: الاستثمار في الفكر الكلاسيكي: إن النموذج النظري الكلاسيكي يقوم بتحليل وتحديد مفهوم الاستثمار من خلال إبراز العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وتحديد فكرة تكوين رأس المال.

1. **الادخار وعلاقته بالاستثمار:** يؤسس الاقتصاديون الكلاسيك رؤيتهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار على ما ذكره آدم سميث من أن كل ما يدخر سنويا فإنه كذلك يستثمر سنويا، وينظر الكلاسكيون إلى الادخار على أنه صورة أحرى من صور الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، أي أن كل ادخار يتحول بالضرورة إلى استثمار بحيث لا يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب الكلي، أي أن الدخل القومي يتم إنفاقه بالكامل. ويرى **هايك** الأفراد عندما يوزعون دخولهم بين الاستهلاك والادخار، فإنهم يشترون السلع الاستهلاكية بما ينفقونه من دخل، وادخارهم بالبنوك وشركات التأمين يقوم بإمداد المنظمين بالائتمان لتحويل مشترياتهم من السلع الإنتاجية، وهذا هو الاستثمار. اهتم التحليل الكلاسيكي بالادخار لإعتباره كشرط ضروري لتدعيم التنمية الاقتصادية، ولما له علاقة دائمة بالاستثمار، فهم يرون الادخار والاستثمار الأساس في تكوين رأس المال، هما مصدر التقدم الاقتصادي، فاعتبروا الادخار فضيلة، واعتبروا أن الكميات المدخرة مساوية للكميات المستثمرة، ومما يضمن تحقيق هذه المساواة ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة، وعليه فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، بمعنى أن الادخار هو مصدر الاستثمار والعلاقة وطيدة بينهما[1].ولتوضيح الطرح الكلاسيكي للعلاقة بين الادخار والاستثمار في ظل سعر الفائدة نقدم الشكل التالي:

[1]: أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد13، 2013، ص ص121-122.

الشكل رقم(1-1): العلاقة بين الاستثمار والادخار في ظل سعر الفائدة.



المصدر: فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديثة، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 130.

يتبين من الشكل أعلاه أنه إذا كان سعر الفائدة في مستوى(i_1) فإن هذا يعني أن العرض (الادخار) أكبر من الطلب (الاستثمار)، سعر الفائدة يتجه نحو الانخفاض وبإنخفاض سعر الفائدة يقل الادخار، ويزداد الاستثمار، ويستمر ذلك طالما أن الادخار يزيد على الاستثمار لحين الوصول إلى التساوي بين الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة(i) الذي يحقق التوازن بينهما، أما إذا كان سعر الفائدة في مستوى(i_2) فإن هذا يعني أن الطلب (الاستثمار) أكبر من العرض (الادخار)، ويتجه سعر الفائدة نحو الارتفاع، وبارتفاع سعر الفائدة، يقل الاستثمار، ويزيد الادخار، ويستمر ذلك طالما أن الاستثمار يفوق الادخار، لحين الوصول لسعر الفائدة التوازني عند المستوى(i) ، والذي يتحقق عنده التساوي بين الادخار والاستثمار.

2. **دور تقسم العمل في تراكم رأس المال:** إن تراكم رأس المال ضروري لتقسيم العمل الذي يترتب عنه زيادة في التشغيل والإنتاج، ويهدف تقسيم العمل أساسا في البحث عن الكفاءة في العمليات الانتاجية المتخصصة بالنسبة للأفراد فتقسيم العمل يؤهل الأفراد في تخصيصهم في شكل واحد من النشاط الاقتصادي وهذا ما يشجع مبادلة وتجارة السلع. فمن خلال نظرية القيمة في العمل لآدم سميث يتضح أن هناك تأثير متبادل بين رأس المال وتقسيم العمل، أي أن هناك محركة لرأس المال وهذا الأخير يوسع نطاق الانتاج[1].

[1]: فوزية خلوط، **آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص ص64-65.

أما دافيد ريكاردو يركز اهتمامه في تحديد مفهوم القيمة، ويرى أن ما يحددها عنصران وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال. أي أنه يفرق بين نوعين من العمل أحدهما هو وقت العمل الحي الذي يبذله حاليا المنتجون، وثانيهما هو كمية العمل القديم الذي بذله المنتجون السابقون والمتمثل في وسائل الإنتاج التي يستعملها العمل الحاضر[1].

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، وأن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال ويعتقد ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل، ويترتب عن ذلك ارتفاع الأجور وارتفاع سعر الفائدة، وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض الأرباح[2].

ثانيا: الاستثمار في الفكر الماركسي: لقد كانت وجهة نظر كارل ماركس أن استقرار التشكيلات الاجتماعية أساس تطورها وركز في تحليلاته للتطور الاقتصادي والاجتماعي على قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وسنتطرق لبعض أفكار ماركس وعلاقتها بالاستثمار من خلال:

1. **نظرية القيمة وفائض القيمة:** لقد اعتبر كارل ماركس أن العمل هو أساس القيمة وجوهرها ومقياسها أي قيمة السلعة تقاس بعدد الساعات التي استغرقتها تحويل وانتاج السلعة[3].

كما أن العمل هو مصدر فائض القيمة، وبالتالي مصدر تكوين رأس المال أي فائض القيمة لا يمكن أن ينجم عن تداول البضاعة لأن هذا التداول لا يعرف سوى تبادل أشياء متعادلة، ولا يمكن لها أيضا أن تنجم عن ارتفاع الأسعار لأن الخسائر والأرباح لدى كل من المشترين والبائعين تتوازن، والحال أن الأمر يتعلق بظاهرة اجتماعية وسطية لا فردية، فمن أجل الحصول على فائض القيمة يجب أن يتمكن صاحب المال من اكتشاف بضاعة في السوق لها قيمة استعمالية، تتمتع بميزة خاصة هي أن تكون مصدرا للقيمة، أي عملية استهلاكها هي في الوقت نفسه عملية تخلق قيمة وهذه البضاعة تتمثل في العمل الإنساني[4].

إن صاحب المال يشتري قوة العمل بقيمتها التي يحددها، كما يحدد قيمة كل بضاعة أخرى وقت العمل الضروري اجتماعا لإنتاج البضاعة (نفقات إعالة العامل وعائلته). وحين يشتري صاحب المال قوة العمل يصبح من حقه أن يستهلكها أي أن يجعلها تعمل طوال النهار (12 ساعة) ولكن العامل يشتغل 6 ساعات (الوقت الضروري) يعطى إنتاجا يغطي نفقات إعالته وفي الساعات الست الأخرى (الوقت العامل الزائد) يعطي إنتاجا(زائدا) أي فائض لا

[1]: عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 05.

[2]: نفس المرجع، ص05.

[3]: نفس المرجع، ص08.

[4]: فوزية خلوط، مرجع سابق، ص65.

يدفع الرأسمالي أجره، وهنا يكون استغلال الرأسمالي للعامل أي الفرق بين الأجر المدفوع وناتج العمل هو فائض القيمة التي يسعى الرأسماليون باستمرار إلى زيادتها بعدة طرق[1]:

- إطالة يوم العامل وسمي فائض القيمة المطلق.
- زيادة إنتاجية العمل عن طريق تخفيض وقت العمل الضروري وتسميته بالقيمة الفائضة النسبية.
- استخدام تكنولوجيا جديدة تمكن من تخفيض تكلفة الإنتاج.

2. **الاستثمار وعلاقته برأس المال:** يستطيع أصحاب رؤوس الأموال جمع وتكديس الأموال نتيجة للأرباح التي يحصلون عليها نتيجة حصولهم على فائض القيمة. ويستعملون هذه الأموال في عملية الاستثمار، أي شراء رأس المال. ولقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين[2]:

- رأس المال الثابت والذي يتكون من الآلات والمعدات والمواد الأولية.
- رأس المال المتغير أو الدائر وهو الذي تدفع منه الأجور.
- أما فائض القيمة مصدره رأس المال المتغير.

وما يمكن استخلاصه أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة، وهو عين التراكم. وأن الادخار هو مصدر التراكم، وأن عملية التراكم هذه مرتبطة بالاستثمار الذي هو في حد ذاته أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع. وأن الاستثمار يؤدي إلى خلق موارد إنتاجية، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار[3].

هذا ويعتبر ماركس بأن الاستثمار تربطه علاقة وثيقة بتراكم رأس المال، حيث يرى بأن تكدس الأموال عند الرأسماليين، وتوجيهها إلى الاستثمار الذي يعتبر أداة عملية إعادة الإنتاج الموسع، أي تجديد وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، كما تؤدي إلى خلق موارد إنتاجية جديدة، وبالتالي فإن سياسة التراكم تقتضي إعطاء الأولوية لقطاع إنتاج الوسائل الإنتاجية أو التوسع في الاستثمار. كما أنه بين العلاقة التي تربط الفائض الاقتصادي بالاستثمار، وذلك لأن عملية الاستثمار مرتبطة بإعادة الإنتاج الموسع حيث يعتمد الاستثمار في تمويله على الفائض الاقتصادي[4].

---

[1]: فوزية خلوط، مرجع سابق، ص66.

[2]: يوسف ابراهيم يوسف، **وقفات مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي**، حولية كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة قطر، العدد السابع، 1989، ص 428.

[3]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 9.

[4]: جغلاف علي، **العوامل المحددة لدالة الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2011-2012، ص34.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن الماركسيين وعلى رأسهم ماركس يعتبرون أن الاستثمار هو محور النظام الرأس مالي حيث أنهم لم يختلفوا مع الكلاسيك في هذه النقطة، وبناءا على هذا المفهوم فإنهم يقولون بأن الناتج الوطني لإقتصاد ما، هو عبارة عن مجموع رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة ومن هنا يمكن كتابة العلاقة كالتالي[1]:

$$Y=k_f+k_v+vp$$

حيث: Y عبارة عن الناتج الوطني، k_f عبارة عن رأس المال الثابت، و kvعبارة عن رأس المال المتغير وهي عبارة عن قوة العمل التي تدخل في الناتج الوطني، vpهي عبارة عن القيمة المضافة نتيجة استغلال الرأسمالي للعامل.

إذا حسب ماركس فإن الرأسماليين يحتفظون بالقيمة المضافة، ويستهلكون جزءا منها ويستعملون الباقي في توسيع العملية الإنتاجية، وهذا كان يطلق عليه بالتجديد الموسع للإنتاج الإجمالي، أي زيادة الإنتاج باستمرار، هذا ما جعل الرأسماليين يستثمرون قيمة أكبر من القيمة التي استثمروها في السابق من أجل الحصول على إنتاج أكبر وبالتالي ربح أكبر، إن استغلال الرأسمالي للعامل المستمر ينجر عليه تراكم لرأس المال وبالتالي زيادة الاستثمار[2].

ثالثا: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي: يرى كينز أن الإنفاق الاستثماري هو أحد المكونات الأساسية للطلب الكلي وأن المساواة بين الاستثمار المرغوب والاستثمار المحقق هو أحد شروط التوازن، كما يعتبر أن الاستثمار هو أحد أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، وتوصل إلى أن الإنفاق الاستثماري يتحدد من خلال العوامل الثلاثة التالية:

1. **الاستثمار وعلاقته بالادخار والدخل:** الاختلاف الموجود بين الكلاسيك والكنزيون في نظرتهم للعلاقة الموجودة بين الاستثمار والدخل، فكينز له نظرة مختلفة تماما عن النظرة التي أعطاها الكلاسيك حيث أعطوا أهمية كبيرة لدور الادخار في الاقتصاد بإعتباره أساس النمو الاقتصادي الرأسمالي، ومنها يجب زيادة الادخار بالإمساك عن الاستهلاك من أجل الاستثمار والذي يتساوى تماما مع المدخرات، وهنا يشير كينز أنه ليس كل ما يدخر يستثمر ، فبالإمكان الادخار ليس من أجل الاستثمار، حيث يمكن اكتناز كل هذه المدخرات أو جزء منها، كما أنه وفي أغلب الأحيان ليس المدخرون هم المستثمرون.

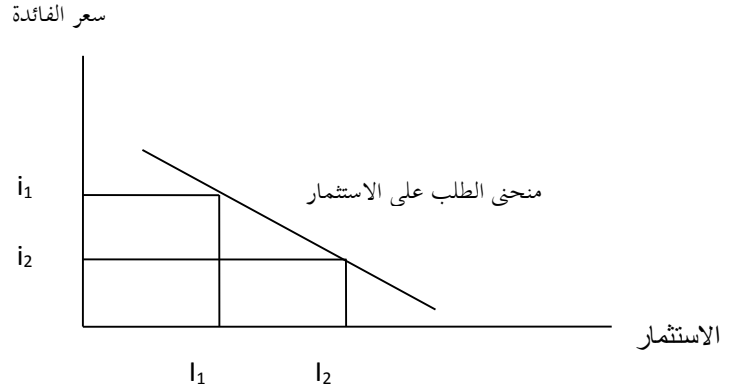
الكنزيون يعتبرون بأن الاستثمار يرتبط أكثر بالدخل، حيث كلما زاد الدخل زاد الاستثمار والعكس، ويمكن تمثيل العلاقة بما يلي: $I=f(y)$ ، ويرى كينز بأن سعر الفائدة له أثر كبير للاستثمار فكلما زاد سعر

[1]: جغلاف علي، مرجع سابق، ص34.

[2]: نفس المرجع، ص34.

الفائدة زاد الاستثمار والعكس صحيح، ومنه يمكن تمثل ذلك بالعلاقة التالية[1]: $I=f(i)$، ويمكن تمثيل هذه العلاقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2): منحنى الطلب على الاستثمار.



المصدر: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الاسكندرية، بدون طبعة، 2008، ص122.

انطلاقا من العلاقتين السابقتين يتضح بأن الاستثمار يتغير تبعا لتغير الدخل وسعر الفائدة، ويمكننا تمثيل هذا بالعلاقة التالية: $I= f(y,i)$

2. **الطلب على الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال:** تعتبر الكفاية الحدية (أو الانتاجية الحدية) لرأس المال من المحددات الأساسية للطلب الاستثماري التي هي:" عبارة عن معدل الخصم e الذي يحقق المساواة بين قيمة رأس المال ومجموع القيم الحالية لعوائده[2].

وتحسب بالعلاقة التالية:[3] $e = \frac{R}{P}$ ..... (1)

$MEC=e$ = الكفاية الحدية لرأس المال. R = العائد أو الايراد المتوقع. P =سعر عرض الأصلي الرأسمالي في السوق.

[1]: جغلاف علي، مرجع سابق، ص 37.

[2]: عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي-مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014، ص 275.

[3]: ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 1999، ص 67.

وعلى أساس ما تقدم فإن الكفاية الحدية لرأس المال تعتمد على العائد أو الايراد المتوقع من استثمار معين، وسعر عرض الأصل الرأسمالي في السوق.[1]

ولحساب الكفاية الحدية لرأس المال نحسب معدل الخصم (الحسم) الذي يجعل مجموع القيم الحالية للعوائد مساوية إلى ثمن رأس المال.

$$pk = \frac{R1}{(1+e)^1} + \frac{R2}{(1+e)^2} + \cdots + \frac{RN}{(1+e)^n} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

فإذا أعطينا قيما لـ pk و R1 و R2و . . . . . و RN أمكننا حساب قيمة e أي الكفاية الحدية لرأس المال.

بعد حساب الكفاءة الحدية للاستثمار، فإن المستثمر يقارن بينها وبين معدل الفائدة السوقية، فإذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار أقل من معدل الفائدة السوقية فإن المشروع الاستثماري يكون غير مربح، ومن ناحية أخرى إذا كانت الكفاية الحدية للاستثمار، أكبر من المعدل الفائدة السوقي، فإن المشروع الاستثماري يكون مربحا. [2] مما تقدم يظهر أن معدل الكفاية الحدية كمتغير مستقل يؤثر ايجابيا على الاستثمار، وبافتراض أن قرار الاستثمار يعتمد بشكل أساسي على سعر الفائدة ومعدل الكفاية الحدية للاستثمار فإن علاقة الاستثمار بسعر الفائدة هي علاقة عكسية، ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه أن يخفض من ربحية المشروع والعكس[3].

قد يثار نوع من الخلط بين الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة نتيجة كونهما معدلين (نسبتين مئويتين) غير أنهما معدلان مختلفان تماما. فتقديرات الكفاية الحدية لرأس المال لا علاقة لها بسعر الفائدة، وعندما تتحدد الكفاية الحدية لرأس المال فإن جدوى القرار الاستثماري تتوقف على المقارنة بينهما، وعلى هذا فالقرار الاستثماري يرتبط بسعر الفائدة، ولكن هذا الأخير لا علاقة له بتحديد الكفاية الحدية لرأس المال[4].

1.2. **منحى الكفاية الحدية لرأس المال:** هو المنحى الذي يوضح العلاقة العكسية بين الكفاءة الحدية للاستثمار كمتغير تابع وحجم الاستثمار كمتغير مستقل، وذلك وفقا للمعادلة التالية: $\mathbf{E = f(I)}$ ، ويمكن توضيح منحى الكفاية الحدية للاستثمار بيانيا من خلال الشكل التالي:

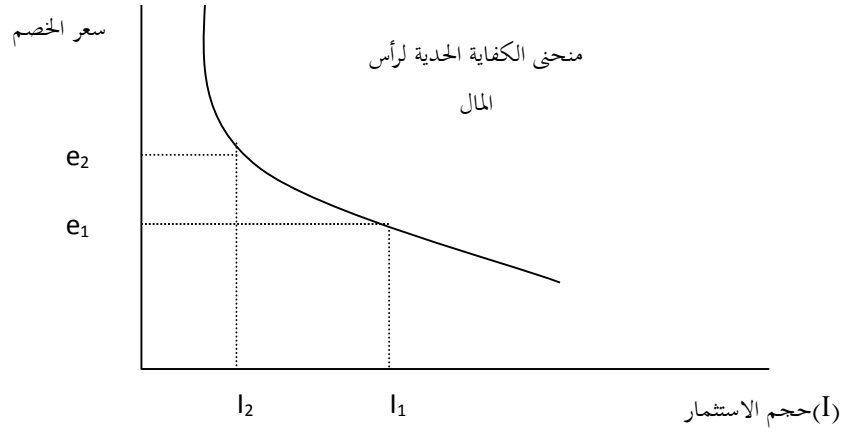
[1]: ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص68.

[2]: ما يكل ابدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض،1999، ص ص174-175.

[3]: عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي**، عالم الكتب الحديث، بدون طبعة، الأردن، 2012، ص 41.

[4]: حسام علي داود، مبادئ **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 133.

الشكل رقم (1–3): منحنى الكفاية الحدية لرأس المال.



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاردن، 1999، ص 80.

كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار.

ومن هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار وسعر الخصم المتوقع، إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع والعكس الصحيح.

2.2. **العوامل المحددة للكفاية الحدية لرأس المال:** تتأثر الكفاية الحدية لرأس المال بإعتبارها أحد العوامل الأساسية المحددة للاستثمار بالعوامل التالية:

- **التطور التكنولوجي:** يلعب التطور التكنولوجي دورا هاما في تقدم المشروعات الصناعية وغيرها وهو يساعد في تخفيض تكاليف الانتاج مما يزيد من أرباح المشروع وبالتالي زيادة الاستثمار. وتعمل المشروعات على زيادة كفاءتها الانتاجية من خلال التقدم التكنولوجي وذلك لتحقيق نفس الحجم من الناتج ولكن بتكلفة أقل، أو لتحقيق مستوى أكبر من الناتج ولكن بنفس التكلفة. وهذا ما يؤدي إلى زيادة الأرباح. وذلك لإن غالبية المشروعات في المدى الطويل تعمل كل جهدها على الاستثمار في الآلات الحديثة، وهي كلما استطاعت أن تساير التقدم التكنولوجي كلما استطاعت تحقيق أرباح أعلى وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمارات.

ومن الملاحظ أن التقدم التكنولوجي يحدث بدرجات متفاوتة في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وذلك بصفة مستمرة وتدريجية خلال الزمن، وهذا ما يحفز المشروعات على القيام بالاستثمار في أي فترة من الزمن[1].

- **الحوافز:** قد تلجأ الدولة إلى تقديم حوافز بأشكال مختلفة لرجال الأعمال من أجل تشجيعهم على زيادة استثماراتهم لما لذلك من أثر ايجابي على مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة. وتشمل هذه الحوافز تقديم التسهيلات الائتمانية(القروض) بشروط ميسرة أو بأسعار فوائد مخفضة ولفترات سماح طويلة، تسهيل الاجراءات والمعاملات الرسمية اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية، تقديم بعض المدخلات الانتاجية بأسعار مدعومة، تسهيلات واعفاءات جمركية للسلع والمواد الاستثمارية، اعفاءات ضريبية لفترات طويلة، اعطاء معاملة تفضيلية للسلع الوطنية...إلخ، ومثل هذه الحوافز والسياسات يمكن أن تشجع رجال الأعمال وتدفعهم إلى استثمارات جديدة أو توسعة استثماراتهم القائمة[2].
- **التوقعات:** من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات، فلقد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التوقعات بالنسبة للمستقبل تلعب دورا كبيرا في التأثير في الاستثمار، لأن توقعات رجال الأعمال فيما يتعلق بمستقبل أعمالهم من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على الاستثمار، ومثل هذه التوقعات قد تكون تفاؤلية أو تشاؤمية. ولا شك أن اتجاه التوقعات يتأثر بعوامل كثيرة منها اتجاه الطلب على منتجات المشروع في الماضى القريب، فإذا كان متزايدا فإن التوقعات تكون تفاؤلية بشأن استمرار هذا الطلب، وإذا كان متناقصا فإن التوقعات تكون تشاؤمية. كما تتأثر التوقعات بالتطورات السياسية في الدولة، وهي تطورات قد تزيد من الاستقرار مما يؤدي لوجود نظرة تفاؤلية بشأن الاستثمار في المستقبل، أو قد تزيد من عدم الاستقرار مما ينعكس في وجود نظرة تشاؤمية بشأن مستقبل الاستثمار[3].
- **الربح:** يعد الربح أحد العوامل الهامة المحددة للطلب على الاستثمار بالنسبة للمشروع الواحد خلال أي فترة من الزمن. فالربح المتحقق للمستثمر خلال فترة من الزمن يعد مؤشرا له قيمته في تقدير حالة الطلب على منتجات المشروع، وارتفاعه يثير الرغبة في زيادة الطاقة الانتاجية للمشروع ويؤدي إلى اتخاذ قرار الاستثمار، والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة أو ربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك منها أي القيام فقط بالاستثمار الاحلالي[4].

3. **نظرية مضاعف الاستثمار:** نظرية المضاعف كما أوردها (**كينز**) تعني المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الزيادة في الإنفاق على الاستثمار.أي أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى الزيادة في الدخل

---

[1]: عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، محمد الباشا، حنان القضاة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2001، ص 67.

[2]: طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، بدون طبعة، الاردن، 2004، ص 55.

[3]: السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 123.

[4]: نفس المرجع، ص125.

النقدي بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار (أثر المضاعف). ومنه يعرف المضاعف بأنه: نسبة التغير في الدخل إلى حجم التغير المبدئي أو الأصلي في نوع الانفاق الذي نتجت عنه تلك الزيادة ونفترض هنا اقتصاد بسيط يتكون من قطاعين (الاستهلاكc ، الاستثمار I مع ثبات باقي القطاعات (G-X-M)[1].

ويتم حسابه من خلال الصيغة التالية[2]:

$$K_I = \frac{\Delta y}{\Delta I} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث أن: K_I يمثل مضاعف الاستثمار. - Δy يمثل التغير في الدخل الوطني. - ΔI تمثل التغير في الاستثمار.

ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال ما يلي:

$$\Delta Y = \Delta C + \Delta I \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

$$\Delta I = \Delta Y - \Delta c \dots\dots\dots\dots (3)$$

أي: أن التغير في الدخل يساوي التغير في الاستهلاك زائد التغير في الاستثمار، وأن تغير الاستثمار ماهو إلا تغير في الدخل مطروحا منه تغير الاستهلاك.

وبالتعويض عن ΔI بما يساويه في صيغة المضاعف أعلاه نحصل على:

$$KI = \frac{\Delta y}{\Delta y - \Delta C}$$

وبعد قسمة البسط والمقام على Δy نحصل على:

$$K_I = \frac{\Delta y/\Delta y}{\Delta y/\Delta y - \Delta C/\Delta y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$$K_I = \frac{1}{1 - \Delta C/\Delta y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

$\Delta C/\Delta y$: يمثل الميل الحدي للاستهلاك MPC .

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك+ الميل الحدي للإدخار=1

[1]: مصطفى سلمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000، ص 179.

[2]: جلال جويدة القصاص، مرجع سابق، ص ص 36، 94.

ومن ثم فإن: الميل الحدي للإدخارMPS =1-الميل الحدي للاستهلاك.

$$K_I=\frac{1}{1-MPS} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

إن المضاعف يظهر لنا أثر الزيادة في كل من الدخل والاستثمار، أي أن التغير في الاستثمار سيؤدي إلى حدوث تغير أكبر في الدخل. مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي تشجيع المنتجين على زيادة انتاجهم. وحجم المضاعف يتوقف على حجم الميل الحدي الاستهلاكي فكلما كان كبيرا كلما كان الميل الحدي للادخار صغيرا كلما كان مقدار المضاعف كبيرا وبالتالي زيادة التغيرات في الدخل نتيجة التغير في الاستثمار[1]. وهنا نجد أن قيمة المضاعف تتغير طرديا مع الميل الحدي للاستهلاك بينما تتغير عكسيا مع الميل الحدي للادخار.

4. **نظرية معجل الاستثمار:** تعتبر نظرية المعجل هي الرد الطبيعي على نظرية الكفاءة الحدية للاستثمار التي تعتبر أن الاستثمار يتحدد بسعر الفائدة $I= f(i)$ وليس بالتغيرات في مستوى الدخل القومي، على اعتبار أن سعر الفائدة لا يؤثر على مستويات الاستثمار، فإن هناك علاقة وثيقة بين الاستثمار ومستويات الدخل. فعند مستويات الدخل المرتفعة تزداد الاستثمارات بسبب ازدياد الطلب على السلع الاستهلاكية، والعكس عند مستويات الدخل المنخفضة بمعنى أن الاستثمار الحالي هو دالة لمستوى الدخل الوطني أي أن[2]:

$$\Delta I = Y(\Delta y) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وطبقا لنظرية المعجل فإن الدخل(y) ليس هو العامل المؤثر في الاستثمار، بل معدل التغير في الدخل(Δy) هو الذي يؤثر على الاستثمار. ففي حالة الزيادة في الدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستثمارات، والعكس في حالة انخفاض الدخل[3].

من معادلة السابقة يتضح أن حدوث زيادة معينة في الدخل الوطني(Δy) تؤدي إلى حدوث زيادة أكبر منها في الاستثمار الصافي(ΔI). ويتوقف ذلك على معامل المعجلb ، والذي تكون قيمته أكبر من الواحد.

---

[1]: محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2007، ص269.

[2]: حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي**– دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص 117.

[3]: Eric kwakuattefah.dawudenning. **An ols approach to modelling"determinants of private investment in ghana,** International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 6, No 4, April 2016.p205.

يتم حسابه وفقا للمعادلة التالية[1]:

$$b=\frac{\Delta I}{\Delta Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ويتمثل معامل المعجل في مقدار التغير في الاستثمار الصافي الناتج عن تغير الدخل الوطني بوحدة واحدة، وتتوقف قيمة معامل معجل الاستثمار على طبيعة النشاط الإنتاجي ودرجة التكيف الرأسمالي.

- **انتقادات نظرية المعجل**: يمكن أن توجه اعتراضات عديدة لنظرية معجل الاستثمار[2]:
- قد يكون هناك ابطاءات في إضافات رأس المال، إما لأن رأس المال يحتاج لوقت ليتزايد، أو لأن هناك اختناقات في الصناعات المنتجة لرأس المال.
- الإحلال والاستثمار يعتمد على توقعات طويلة المدى وليس على تغيرات جارية في الانتاج.
- من الممكن أن يؤدي التقدم إلى زيادة أو نقص كمية الاستثمارات المطلوبة لمستوى انتاج معين.
- حتى لو هناك حد أدنى من التغيرات في الناتج الكلي، فإن الاستثمار سيزداد إذا كانت بعض الشركات تراكم طاقات زائدة عندما يقل الطلب، بينما بعض الشركات تضيف لمخزونها الرأسمالي عندما يزيد الطلب.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.

تعد قضية التنمية الاقتصادية الشغل الشاغل للاقتصاديين والباحثين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث تشكل القضية الأساسية لجميع الدول، وكما ترى الدول النامية في التنمية حاجة لتعزيز استقلالها السياسي وتلبية احتياجات مجتمعاتها، تجد الدول المتقدمة فيها مطلباً لإحداث التطور، وزيادة حجم تبادلها التجاري، وبيع سلعها ومنتجاتها إلى الدول النامية والسيطرة على أسواقها.

ازداد اهتمام الحكومات بموضوع التنمية كنتيجة لإنقسام العالم إلى دول غنية متقدمة ودول فقيرة متخلفة يطلق عليها الدول النامية التي تسعى إلى تطوير اقتصادياتها وتحسين مستوى حياة شعوبها، إلا أن الكثير من الدول النامية ونتيجة للأحداث الدولية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قد واجهت مشكلات تتعلق بضغوط دبلوماسية ذات طبيعة اقتصادية تتعرض لها من قبل المنظمات الدولية – المسيطر عليها من الدول الرأسمالية – لتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية مما أدى إلى زيادة هيمنة الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي، وانعكست هذه

[1]: اسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سابق، ص 127.

[2]: يوجين-ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الدولية للنشر والتوزيع بدون طبعة، مصر، 1997، ص102.

الهيمنة على الدول النامية على شكل تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء الديون الخارجية، مما اضطر الدول النامية إلى إعادة النظر في سياساتها الإنمائية للتكيف مع هذه الظروف[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عن النمو لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي تحض بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص النامية، وتأتي أهمية تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية بجانبيها، الاقتصادي والاجتماعي من التطور السياسي والاقتصادي، ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تنصرف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الانتاجية للموارد الاقتصادية فهي تعني تدخلا إراديا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد، ودفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بأسرع وأنسب من النمو الطبيعي لها وعلاج ما تقترن بها من اختلال.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية: لا يوجد تعريف محدد للتنمية متفق عليه من قبل المهتمين بها والباحثين فيها، نظرا لتعدد الباحثين، وتعدد وجهات نظرهم، ولسعة الجوانب والمجالات التي تتضمنها التنمية، لذا أصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح للتنمية.

- تعريف التنمية الاقتصادية هو ذلك التعريف الذي يقتضي إضافة أبعاد جديدة وذلك على النحو التالي[2]:

✓ أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.
✓ أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع.
✓ أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصل ومستمر من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها.
✓ ان تحقق توازنا بين قطاعات المجتمع الاقتصادية وأقاليمه الجغرافية.
✓ أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لأفراد المجتمع.
✓ أن تحقق قدرا أكبر من العدالة بين أفراد المجتمع.

هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسات التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم. وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها:" مجموعة السياسات التي تتخذها دولة معينة وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.

---

[1] : صلاح الدين خليل حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية –سورية أنموذجاً** – أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2015، ص58.

[2]: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بدون طبعة، الاسكندرية، 1999، ص ص 43-44.

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد عبر مدة طويلة، وأن معدل هذه الزيادة يقيس سرعة التنمية ومدى الجهد الانمائي المبذول في مجتمع معين بالنسبة لمجتمع آخر[1].

التنمية الاقتصادية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن اجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والادارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[2].

التنمية الاقتصادية هي عملية (تحول) شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما، وذلك من خلال إحداث تغيير واضح في أحجام (قيم) هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية البينية Interوالضمنية Intra. فتمتد هذه العملية إلى أحجام (أو قيم) ونسب كل من عناصر الانتاج (الزراعية والصناعية والانتاجية) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (أو الاقليمي) وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، وفيما بين الأجور والفوائد والايجارات والأرباح وكذلك القطاعين (العام والخاص) ومن ثم المواقع والمناطق شبه الحضرية والريفية والمراكز الحضرية والاقليمية والقطاعين (المحلي والخارجي) من خلال حركات الدخول ورؤوس الأموال والقوى العاملة[3].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها :عملية اقتصادية واجتماعية وسياسية تطويرية، واعية متكاملة ومتناسقة ومتعددة الغايات هدفها تحقيق النمو المتوازن خلال فترة زمنية طويلة نسبياً، وتنعكس على المجتمع بآثار إيجابية أهمها زيادة الدخل الحقيقي للفرد والحد من ظاهرة الفقر والحد من التفاوت في توزيع الدخول بين أفرا د المجتمع، مما يؤدي إلى تقدم المجتمع ورفع مستويات الإنتاج، والانتقال بالمجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم عبر تغيير الهياكل الإنتاجية مما ينتج عنه تحسن في نوعية السلع والخدمات.

ثانيا: أهمية التنمية الاقتصادية: مع تزايد شعور الدول النامية بأهمية خطورة مشكلة التخلف يزيد اهتمامها بأهمية عملية التنمية الاقتصادية[4]. لكونها الطريق الوحيد للتخلص من التخلف الاقتصادي، والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية في تحقيق مستقبل أفضل، ولعلَ من أهم ما يبين عن هذه الاهمية هو كونها[5]:

---

[1]: عمرو محي الدين، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بدون طبعة، لبنان، بدون سنة النشر، ص33.

[2]: رمزي علي ابراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص ص 109 -110.

[3]: هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2005، ص11

[4]: هشام محمود الاقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011، ص ص 48-51.

[5]: صلاح الدين خليل حمد، مرجع سابق، ص61.

- **وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:** من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية، يجب على الدول النامية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة.
- **أداة للاستقلال الاقتصادي:** إذا كان من غير الممكن تحقيق الاستقلال الاقتصادي، بدون التخلص من التبعية، فإن التخلص من الأخيرة يتوقف على التنمية، فالاستقلال السياسي الذي حققته الدول النامية لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد في جانب منها على العلاقات مع العالم الخارجي ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية، إلى جانب الاعتماد على الذات لجهة استغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحاً وكاملا.
- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تقليل البطالة وتوفير فرص عمل للمواطنين، كما تساهم في توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجاتهم وتحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي لهم، فالتنمية السياحية في دولة ما، والمترافقة مع ترويج عالي المستوى كشكل من أشكال الدبلوماسية الاقتصادية، تؤدي إلى توفير عدد كبير من فرص العمل في هذا القطاع.
- تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال المستوى الجيد للعلاقات مع الدول الأخرى، وتسديد ديون الدولة وتحقيق الأمن القومي لها، فعندما يزداد الإنتاج وتتوفر الفوائض وتنجح الدولة في تصريفه بشكل جيد سيتوفر المزيد من العملات الأجنبية التي تساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات وتسديد الديون.

وخلاصة ما تقدم أن أهمية التنمية الاقتصادية تتمثل في أنها وسيلة لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة، وأداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي.[1]

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية: نظرا للتباين الكبير في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لكل بلد، فإنه قد يكون من الصعب في مجال دراسة أهداف التنمية الاقتصادية أن نحدد وبشكل معياري أهدافا للتنمية الاقتصادية يمكن تعميمها على جميع بلدان العالم إلا أن هناك بعض الأهداف المشتركة التي يمكن التركيز عليها

[1]: بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطور الاقتصادي–دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 116-117.

والسعي إلى تحقيقها في معظم بلدان العالم، وقبل التطرق إلى هذه الأهداف، لا بد من الإشارة إلى أنه عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية لا بد من مراعاة الأمور التالية[1]:

- يجب أن تساعد هذه الأهداف على تحديد أو قياس مدى التقدم الذي تحققه برامج التنمية الاقتصادية.
- يجب أن تحدد هذه الأهداف المستوى المطلوب من الطاقات البشرية والفنية والإدارية وغيرها من الطاقات لانجاز أغراض التنمية الاقتصادية.
- يجب أن توضع الأهداف بشكل يحدد المتطلبات ذات الأولوية القصوى من عملية التنمية الاقتصادية بحيث يتم تنفيذ هذه المتطلبات دون غيرها.
- يجب أن تصاغ الأهداف بشكل يعمل على استغلال كافة عناصر الإنتاج ما أمكن من خلال العملية الإنتاجية.

وبعد أخذ هذه النقاط الأربع السابقة بعين الاعتبار يمكن أن نحدد أهداف التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول والتي تتمثل في:

1- **زيادة الدخل القومي**: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة، بل هي أهم هذه الأهداف على الإطلاق. وذلك لأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة أهلها. ولا سبيل إلى القضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي[2].

إن زيادة الدخل القومي في أي بلد من البلدان تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان، الإمكانيات المادية والتكنولوجية الملائمة لتلك الدول، فكلما كان معدل زيادة السكان كبيرا، اضطرت الدولة إلى العمل ، على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، ولكن هذه الزيادة مرتبطة أيضا بإمكانيات الدولة المادية والفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية في الدولة، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي، ولا ننسى أن السكان أنفسهم مصدر مهم لزيادة الناتج لو وظفوا بشكل جيد مع التدريب مما سوف يزيد من الإنتاجية[3].

وعموما يمكن القول بأن زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها، إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية وأهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

---

[1]: خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الاردن)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص43.

[2]: كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، **بدون** طبعة، بيروت، 1986، ص ص70-71.

[3]: حربي محمد موسى عريقات، مبادئ **الاقتصاد، التحليل الكلي**، مرجع سابق، ص 266.

2- **التغيير في هيكل الإنتاج:** كان قطاع الإنتاج الأولي – الذي يعتمد أساسا على الطبيعة-يتأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي. فكانت معظم دول العالم ومازال العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وعلى الأخص الزراعية، وتصديرها بحالتها أو بعد إجراء إضافات قليلة إليها ولا يولي الإنتاج الصناعي أهمية تذكر ويربط الاقتصاديون في الوقت الحالي بين حالة التخلف وبين التخصص في الإنتاج الأولي لذلك فإن عملية التنمية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية أو القضاء عليها وذلك بالاهتمام بالصناعة وإعطائها دفعة قوية مبتدئة بالصناعات التي تتوافر مستلزمات إنتاجها- من عمل ومنتجات أولية وزراعية ومعدنية- وكذلك لتلبية حاجات السوق المحلية من العديد من المنتجات الصناعية[1].

ما يعني أن المقصود بتغيير هيكل الإنتاج هو تنمية هذا الهيكل وتطويره إلى الأحسن أي جعله يتمتع بنوع من المرونة قصد تكيفه مع عملية التنمية الاقتصادية. ومهمة التنمية الاقتصادية تكمن في تغيير هيكل الإنتاج الوطني وجعل الاقتصاد الوطني متكامل فيما بينه عن طريق[2]:

- تشجيع الاستثمار الصناعي قصد التقليل من التبعية للخارج.
- تشجيع الاستثمار الصناعي لا يعني إهمال القطاع الزراعي أو إنتاج المواد الأولية ولكن يعني تنويع النشاط الاقتصادي.
- وضع إستراتيجية اقتصادية تضمن الانسجام ما بين كل القطاعات الاقتصادية الوطنية قصد الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- خلق نوع من التنوع الاقتصادي وإلغاء الاختصاص مع المحافظة على نفس مستويات للإنتاج أو زيادتها بالنسبة للقطاعات التي كان يعتمد عليها سابقا.

3- **رفع مستوى المعيشة:** يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا. ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضرورات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيره، وتحقيق مستوى ملائم للصحة، والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه المناطق، وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات[3].

التنمية الاقتصادية قد تحقق زيادة في الدخل القومي، غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون

[1]: محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003، ص 77.

[2]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص27.

[3] : كامل بكري، مرجع سابق، ص71.

نظام توزيع هذا الدخل مختلا. فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي، تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى معيشته. كذلك الحال لو أن نظام توزيع هذا الدخل كان مختلا، فإن ما يحدث في هذه الحالة هو تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى طبقة معينة من الناس هي الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي، وهي عادة ما تكون قلة، وبذلك يظل مستوى معيشة جزء كبير من السكان على حاله، إن لم ينخفض. من هذا نجد أن هدفا كرفع مستوى المعيشة، إنما هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقها في كافة الدول النامية التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر. وأقرب مقياس للدلالة على مستوى معيشة الفرد هو متوسط ما يحصل عليه من الدخل، فكلما كان هذا المتوسط مرتفعا، كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى معيشته، وبالعكس كلما كان منخفضا، كلما دل ذلك على انخفاض مستوى معيشته. لذلك إذا كان رفع مستوى المعيشة هو من الأهداف الهامة للتنمية الاقتصادية، وإذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، هو مقياس هذا المستوى من المعيشة فلا بد من أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة الفرد [1].

4- **تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:** يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات هدفا من الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. فأغلب الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات. فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر وانخفاض مستوى دخولهم مما يؤدي إلى تدني المستوى الصحي والتعليمي والمعيشي. وتزداد هذه الظاهرة تفاقما كلما كبر حجم السكان واتسعت أقاليم الدولة وتباينت[2].

ولا شك أن للتفاوت في توزيع الدخول والثروات مساوئ تتمثل في دعم شعور الغالبية بالعدالة الاجتماعية، كما أن هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات. وأهم هذه المساوئ على الإطلاق هي هدر الموارد الاقتصادية فالأغنياء سينفقون أموالهم في السلع الكمالية وستوجه موارد المجتمع إلى هذه الناحية، هذا إن افترض أن الجهاز الانتاجي قادر على التحرك لإشباع الطلب المتزايد من تلك الطبقة، ولو أننا نرى غالبية الدول المتخلفة يعجز جهازها الانتاجي عن تلبية الاستهلاك المظهري الذي تتمتع به طبقة الأغنياء فتتجه الدولة إلى الاستيراد من الدول المتقدمة، مع ما يرتبط هذا من عجز في ميزان المدفوعات ومتاعب اقتصادية أخرى وكذلك فإن زيادة الطاقات

[1]: كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2000، ص ص 403-404.

[2]: حربي محمد موسى عريقات، **مبدي الاقتصاد، التحليل الكلي**، مرجع سابق، ص 267.

الانتاجية الناجمة عن عملية التنمية في حاجة إلى خلق الطلب عليها وأحد وسائل خلق الطلب هي إعادة توزيع الدخل لصالح الشرائح الأوسع من المجتمع[1].

المطلب الثاني: نظريات التنمية الإقتصادية.

التنمية الاقتصادية هي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد من حدوث تغيرات جوهرية في هيكل المجتمع بجميع جوانبه الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أثيرت مناقشات عديدة حول الاستراتيجية التي يترتب اتباعها لتمكين الاقتصاديات النامية من الخروج من وضع التخلف الذي يسود فيها ومن ثم تحقيق عمليات إنماء سريع متجدد ذاتيا.

أولا: نظرية الدفعة القوية: تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي[2].

يفرق "**روزنشتين رودان**" بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة[3].

يعتبر **رودان** أن نظريته في التنمية اشمل من نظرية الاستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن[4].

- **نقد نظرية الدفعة القوية:** من جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي[5]:

- الدفعة القوية تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، التي تمثل مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر لديها هذه الموارد.
- تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر مؤهلة في مختلف المجالات والتي لا تتوفر في هذه البلدان المتخلفة.
- تركز هذه النظرية على تنمية الصناعة دون تنمية الزراعة التي تعتبر النشاط السائد في البلدان النامية.

---

[1]: حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، مرجع سابق، ص267.

[2] : أوشن سمية، **نظـريات التنمية الاقتصادية**، على الموقع التالي: **https://www.politics-dz.com/threads/nzriat-altnmi-alaqtsadi.4703/** أطلع عليه يوم **19-04-2017**.

[3] : طارق فاروق، كمال محمد عبيد، **التعليم والنمو الاقتصادي، على الموقع التالي:/http://education.iua.edu.sd** أطلع عليه يوم **19-04-2017**.

[4] : أوشن سمية، مرجع سابق.

[5] : حربي محمد موسي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية، بدون طبعة، عمان، 2014، ص 84.

- مشكلة ضيق السوق لا يمكن حلها فقط بزيادة الصناعات الاستهلاكية، بل قد يؤدي توجيه الاستثمارات الضخمة إلى مثل هذا النوع من الصناعات إلى صغر حجم الوحدات الإنتاجية، مما يصعب عليها الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ووفراته الخارجية.
- زيادة مستوى الطلب على العديد من السلع والمواد ومستلزمات الانتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

ثانيا: نظرية النمو المتوازن: تنسب نظرية النمو المتوازن إلى Ragnar Nurksr صاحب حلقة الفقر المفرغة التي يقر فيها أن الدول الفقيرة ستظل كذلك، لكون أن الفقر سبب لعدم الادخار الذي هو سبب لعدم الاستثمار، وهذه الحلقة لا يمكن كسرها حسبNurksr إلا بتوسيع السوق الذي يقتضي أن تكون الاستثمارات موزعة على كل قطاعات وأنشطة الاقتصاد الوطني حتى يجد كل نشاط سوقا واسعا لمنتجاته، مما يسمح لكل قطاع بخلق التراكم الذي يؤدي إلى المزيد من التوسع[1].

وبذلك فإن عملية النمو أو التنمية تحدث نتيجة للاستثمار الذي يجب أن يتم في جميع القطاعات دفعة واحدة، وهو ما جعله يؤيد نظرية الدفعة القوية تحت مسمى نظرية النمو المتوازن. والتوازن الذي تؤكد عليه هذه النظرية هو التوسع المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وذلك للحيلولة دون حصول الاختناقات التنموية التي تؤدي إلى إعاقة التنمية، وما هو أكثر في النظرية هو توزيع الاستثمارات على القطاعات وليس حجم الاستثمارات ذاته[2].

➢ **نقد نظرية النمو المتوازن:** هذه الإستراتيجية وجهت لها عدة الانتقادات نذكر منها[3]:

– يرى "ألبرت هيريشمان" مقدم إستراتيجية التنمية غير المتوازنة أن تنفيذ هذه الإستراتيجية سينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد، لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بأوهى الصلات، وتكون النتيجة إحياء ظاهرة الاقتصاد الثنائي التي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي للبلدان المتخلفة، وما ترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلدان. ولكن يرد مؤيدو استراتيجية التنمية المتوازنة على أن "**نركسيه**" ومن قبله "**رودان**" أدركا أهمية تنمية القطاع الزراعي ودوال الطلب، وما يترتب عليها من ارتفاع في معدل نمو الدخل القومي بمعدلات ملموسة، ويجب أن يقترن ذلك باتخاذ الحكومة للإجراءات والسياسات التي تعمل على تحويل نسبة أكبر من الزيادة في الدخل إلى الادخار، مما يسهم في زيادة المدخرات بهذه الدول بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

---

[1] : محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص34.

[2] : نفس المرجع، ص35.

[3]: محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية 1986، ص ص96،97.

– يوجه انتقادا آخر إلى استراتيجية التنمية المتوازنة، يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توفر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها كي تحقق أهداف التنمية المنشودة. فيقول "**سنجر**" إن مشكلة البلدان المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العاملة في القطاع الزراعي، وأن مجهودات التنمية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة، وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضا كبيرا ورفع إنتاجيتها، وهذا يقتضي تنمية زراعية ضخمة، حتى لا تقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة أمام تنمية القطاع الصناعي، وهذا يقتضي توفر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد، وفي ظل شح ومحدودية هذه الموارد فإن الأخذ بهذه الإستراتيجية سيؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات المختلفة دون إحداث التغيير الهيكلي في الاقتصاد المتخلف.

– انتقد البعض استراتيجية التنمية المتوازنة على أنها ستؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي، بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية. لكن هذا الانتقاد ضئيل الأهمية لأن "**نركسيه**" يحرص على المحافظة على النظام الدولي وعلى تقسيمه للعمل، كما أن "**رودان**" من قبله ينصح البلدان المتخلفة بالتركيز على إقامة الصناعات الخفيفة دون الصناعات الثقيلة وصناعات السلع الإنتاجية، التي تتفوق فيها الدول الصناعية واعتماد البلدان المتخلفة على استيراد السلع الإنتاجية من البلدان المتقدمة.

– انتقد البعض تأجيل إنماء الصناعات الإنتاجية لحساب الدفعة القوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بالقول أن بعض الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن هذا ليس بالأسلوب الأمثل في الأجل الطويل، لأن هذا الأسلوب سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، كما أن التوسع في تنمية الصناعات الاستهلاكية سوف يسرع معدل نمو الدخل القومي في المراحل الأولى للتنمية، لكن يتسبب في إبطاء عملية التنمية بالمقارنة ما إذا كانت الموارد الاستثمارية وجهت منذ البداية نحو صناعات السلع الإنتاجية.

– يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم، حيث أنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأغلب الدول النامية، وهو انتقاد له وزنه، حيث أثبتت تجارب التنمية ولا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية التي اتبعت سياسة إحلال الواردات والتي يمكن اعتبارها تطبيقا للكثير من جوانب الدفعة القوية في استراتيجية التنمية المتوازنة، لكن "**نركسيه**" لم يكن يتوقع أن حكومات هذه الدول ستنزلق في الاعتماد على التمويل التضخمي أكثر من قيامها بمجهودات جادة في تعبئة مواردها الحقيقية.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن: تتلخص هذه النظرية في كون التنمية تبدأ ببعض الصناعات أو القطاعات الرائدة، وانتشار التنمية تلقائيا إلى بقية الصناعات والقطاعات الأخرى. هذا النموذج مستنبط من نموذج**-Harrod Dowar**الذي يقسم الاقتصاد إلى قطاعات حيث[1]:

- تضمن الدولة توجيه وتمويل الاستثمارات.
- يتم انتاج السلع الانتاجية أو الوسيطية على حساب السلع الاستهلاكية.
- يتم حماية الجهاز الانتاجي من مخاطر السوق العالمية.

يعتبر الاقتصادي (**ألبرت هيرشمان**) هو أول من اقترح هذه الاستراتيجية والتي استوحاها من النقد الشديد الذي وجهه هو مع العديد من الاقتصاديين الأخرين إلى النظرية السابقة، حيث يرى **هيرشمان** أنه بالامكان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال خلق الظروف وحالات عدم التوازن في الاقتصاد، وهذا يعني أن هذه النظرية تؤكد وبشكل خاص على العوامل الديناميكية في عملية التنمية الاقتصادية، وتدعو إلى ضرورة استثمار نسبة عالية من الادخارات في مشاريع تنموية معينة[2].

يعتقد أصحاب هذه النظرية أنه من الأحسن تركيز المجهودات والموارد المالية على قطاع رائد يؤدي إلى آثار أمامية وخلفية كبيرة على صناعات اخرى، فمن الناحية الأمامية يخلق منافذ لمؤسسات التي تنتج السلع الانتاجية أو الوسيطية، ومن ناحية الخلفية خلق وسائل التعبئة وشبكات للتوزيع. والقطاعات المعنية هي القطاعات التحويلية، الصناعات الزراعية والغذائية.... إلخ. تجدر الاشارة إلى أن هذه النظرية هي عكس نظرية النمو المتوازن حيث تنص على تطوير النشاطات المنتجة مباشرة أولا، ثم في مرحلة الثانية القيام بإستثمارات في الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية[3].

- **نقد نظرية النمو غير المتوازن:** تعرضت إستراتيجية التنمية غير المتوازنة لبعض الانتقادات ذات الطبيعة التطبيقية نذكر منها[4]:

---

[1]: نيس سعيدة، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2014-2015، ص37.

[2]: محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص304.

[3]: نيس سعيدة، مرجع سابق، ص37.

[4]: مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، مداخلة بعنوان" **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري، 2011، المركز الجامعي غرداية، ص ص09-10.

- الخلط بين مفهوم الصناعة ومفهوم التقنية، حيث أن أنصارها حينما يفاضلون بين صناعة وسائل الإنتاج وصناعة السلع الاستهلاكية يميلون إلى تفضيل النوع الأول، وحينما يفاضلون بين التقنية كثافة رأس المال والتقنية كثافة العمل يفضلون الأولى كمرادف للتفضيل الأول، وفي الحقيقة أن التقنية كثافة رأس المال قد توجد أيضا في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.
- الربط غير الصحيح بين النظام الاقتصادي ونمط التصنيع، حيث يعتقد أنصار هذه النظرية أن النظام الرأسمالي يدفع إلى التركيز أكثر على الصناعات الاستهلاكية، لذلك ينبغي على الدولة توجيه نمط التصنيع بما يخدم المجتمع (اختيار الصناعات الثقيلة)، وهذا غير صحيح لأن الاقتصاد الرأسمالي يحتاج أيضا إلى استثمارات في الصناعات الثقيلة.

- لا يمكن أبدا إغفال مشكل تصريف المنتجات والذي أشارت إليه نظرية التنمية المتوازنة عند اعتماد سياسة الاستثمار الوحيد، فالدول النامية قد تضيق أسواقها عن تصريف منتجات الاستثمارات الإستراتيجية، وهي لا تمتلك اليوم آليات التصريف في الأسواق الخارجية التي أتيحت للدول المتقدمة في بداية ثورتها الصناعية، بسبب المنافسة الدولية الشديدة، والسياسات الحمائية النامية، يضاف إلى ذلك التقييدية التي تعتمدها الدول المتقدمة إزاء صادرات الدول كله ضعف حجم التجارة البينية بين الدول المتخلفة ذاتها.
- قد تؤدي استراتيجية التنمية غير المتوازنة إلى نتائج عكسية بسبب اعتمادها على الصناعات كثيفة رأس المال)وبالتالي المتطورة تقنيا)، وبالتالي فبدلا من تحقيق التكامل المنشود والانسجام بين قطاعات الاقتصاد بفعل التحريض المتوالي تتعمق حالة الازدواجية الاقتصادية التي تعاني منها البلدان المتخلفة بفعل تركيز استخدام وسائل الإنتاج في نواحي محدودة من الاقتصاد.

رابعا: نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية: تركز هذه النظريات على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المختلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر، والمزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي من خلال التوسع في القطاعين الصناعي والخدمي. وتستخدم هذه النظريات أدوات التحليل الكلاسيكي المحدث لنظرية الأسعار وتوزيع الموارد والقياس الاقتصادي الحديث لتصف كيف تحدث هذه العملية التحويلية. وهناك نموذجان ممثلان لهذه النظرية هما نموذج **آرثر لويس** الذي يستخدم نموذج القطاعين وفائض العمل، ونموذج **هوليس تشينري** للتحليلات التجريبية لأنماط التنمية[1].

1. **نظرية التنمية لآرثر لويس:** من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصادياتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان"**آرثر لويس**" أول من قدم نموذجًا

[1]: ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض، 2006، ص ص 130-131.

للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل **لويس** مع اقتصاد مكون من قطاعين هما:[1]

- **القطاع الرأسمالي (القطاع الصناعي)**: وهو القطاع الرائد ومصدر الحركة، ويتحدد من خلاله معدل النمو للاقتصاد ككل، وعلى هذا أساس إعادة استثمار الأرباح التي تتحقق فيه.
- **القطاع التقليدي (القطاع الزراعي)**: ويتميز بشيوع الفن الانتاجي المتخلف وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الانتاج، ووجود حجم كبير من البطالة المقنعة، وهو الذي يهيئ ظروف العرض غير المحدود من العمل.

وافترض **لويس** في تحديد نظريته ما يلي[2]:

- أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.
- أن القطاع الصناعي يحتفظ بمستوى ثابت للأجور عند مستوى أعلى من مستوى أجر الكفاف السائد في القطاع الزراعي (يفترض أنه أعلى بنسبة 30 بالمائة) لتشكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.
- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.

➢ **نقد النظرية:** رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي[3]:

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلا من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.

---

[1]: فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006، ص 166.

[2]: جلاب خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، ص ص25-26، على الموقع التالي:
http://www.alukah.net/library/0/74320 أطلع عليه يوم 22-11-2016

[3]: عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي-نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، ص47، على الموقع التالي:
http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/pdf أطلع عليه يوم 02-10-2016.

- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقة لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

2. **أنماط التنمية لهوليس تشينري: يستند** هذا النموذج على البحث التجريبي الذي حلل فيه أنماط التنمية لعدد كبير من بلدان العالم الثالث خلال الفترة 1950-1973، معتمدا في تفسيره لأنماط التنمية على المنهج القياس الاقتصادي، وتم التوصل من خلال بحثه إلى[1]:

- تشتمل عملية التنمية على الانتقال من الانتاج الزراعي إلى الانتاج الصناعي، التراكم الثابت لرأس المال المادي والبشري.
- التغيير في طلب المستهلك من التركيز على السلع الغذائية والسلع الأساسية الضرورية إلى الرغبة في السلع الصناعية المتنوعة والخدمات.
- نمو التحضر الصناعي عن طريق هجرة السكان من المزارع والمدن الصغيرة.
- الانخفاض في حجم الأسرة والنمو السكاني ككل.

أي أن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي توحي إلى النتيجة التالية، وهي أن خطوات ونموذج التنمية من الممكن أن تتغير وفقا لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية، حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

خامسا: نظرية مراحل النمو (والت روستو): نموذج والت روستو المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الانسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير[2].

- **المرحة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي: في** هذه المرحلة تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا، يتسم اقتصادها القومي بالطابع الزراعي التقليدي، ويتبع أهلها وسائل بدائية للإنتاج، كما يلعب نظام الأسرة أو العشيرة دورا رئيسيا في التنظيم الاجتماعي بها. ومن مظاهر هذه المرحلة، تمسك المجتمع بالتقاليد، وتفشي الإقطاع، وانخفاض مستوى الإنتاجية بشكل عام، وصغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي. وقد ضرب **روستو** مثلا لدول اجتازت هذه المرحلة من مراحل النمو الاقتصادي بالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول

[1]: ميشل تودارو، مرجع سابق، ص140.

[2]: عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 20.

حوض البحر الأبيض المتوسط، وبعض دول أوربا في القرون الوسطى. ويعتقد روستو أن هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيا، وتتميز بالبطء الشديد[1].

- **المرحلة الثانية :مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق:** تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بإنخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور[2].
- **المرحة الثالثة: مرحلة الانطلاق** :وهي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على كل العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي. ذلك ولأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الانتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، ويمتد أثر ذلك ايجابيا على النشاط الزراعي كذلك، هذا بالاضافة إلى حدوث تغيرات مواتية في النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع كافة[3].
- **المرحلة الرابعة: مرحلة الاتجاه نحو النضج:** في هذه المرحلة يصبح بإستطاعة المجتمع إنتاج أي شيئ يرغب فيه، كما تتميز هذه المرحلة بانتشار وسائل الإنتاج الحديثة، وتصدير الانتاج الصناعي، باقتراب المجتمع من النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية ونسبة العاملين في الزراعة تنخفض[4].
- **المرحلة الخامسة: مرحلة شيوع الاستهلاك الوفير:** وهذه المرحلة الأخيرة التي يصل إليها المجتمع وهي مرحلة الاستهلاك المرتفع، بمعنى أن يتمتع أفراده بأنماط استهلاكية مرتفعة ويزيد مقدار ما يحصل عليه الأفراد من سلع كمالية. وتتميز هذه المرحلة بزيادة الهجرة من الريف إلى المدن، وزيادة الانتاج الفكري والادبي والفني للمجتمع[5].

➢ **نقد نظرية مراحل النمو:** تعتبر نظرية **روستو** إسهاما بارزا في الفكر التنموي لاسيما من خلال تركيزها على مفهوم الانطلاق الذي أخذ مساحة واسعة في الكتابات التي تعنى بشؤون التنمية، ويضع البعض **آدم سميث وكارل ماركس وجون مينارد كينز ووليم والت روستو** كأبرز أربعة اقتصاديين تركوا أثرا قويا في الفكر وفي

[1]: كامل بكري وآخرون، مرجع سابق، ص 391.

[2]: عبلة عبد الحميد بوخاري، مرجع سابق، ص39.

[3]: محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**–الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2007، ص153.

[4]: فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي**، دار الفكر العربي، بدون طبعة، بيروت، بدون سنة نشر، ص15.

[5]: مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، مرجع سابق، ص 313.

السياسة الاقتصادية في العالم في المائتي عاما الأخير إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية بعض النقائص نذكر أهمها فيما يلي[1]:

- هناك شبه إجماع بين الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين :في إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا، ثم في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم. وتعتبر مرحلة الانطلاق أهم مرحلة عرفت انتقادا شديدا من حيث كونها غير واضحة المعالم وتتداخل خصائصها مع المرحلة السابقة لها.
- تُقيم هذه النظرية الخطية البلدان النامية على أساس تجربة العالم الغربي، مع العلم أن تجارب التنمية تختلف وتتنوع حسب خصوصيات كل بلد والظروف التي يمر بها.
- لا تراعي هذه النظرية خصوصيات المجتمعات واختلافها عن بعضها البعض حيث تحاول أن تضع صورة عالمية موحدة لسيرورة التنمية تطبق مهما كان نوع المجتمع، وهذا عن طريق النظر إلى التنمية كخط متواصل تمر عبره تجارب الدول عبر مراحل مختلفة.
- يركز **روستو** كثيرا على التغييرات الكمية الحاصلة في القوى المنتجة دون الأخذ بعين الاعتبار التغييرات النوعية في العلاقات الإنتاجية، ومعلوم أنه لا يتصور تطور القوى المنتجة خارج علاقات الإنتاج.
- مراحل النمو التي اقترحها لا تشكل وحدة موضوعية ونوعية لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية المنطقية، ولا يمكن اعتبارها مراحل محددة علميا، كما أن العلاقات المتداخلة بين المراحل غير واضحة.
- إن طرح **روستو** محكوم بخلفية تعود إلى الصراع الفكري الدائر حول مقولة أن الرأسمالية كنظام اجتماعي اقتصادي هي المسؤولة عن استعمار وتخلف شعوب العالم الثالث، هذه المقولة التي دفعت بالفكر الغربي إلى تقديم تفسير تاريخي لأسباب التخلف الاقتصادي عبر طروحات نظرية مختلفة، لذلك يظهر أن هدف روستو من طرح مفهومه لمراحل النمو هو تبرئة الرأسمالية من مسؤوليتها عن تخلف بلدان العالم الثالث، واعتبار أن المرحلة الاستعمارية مرحلة طبيعية في سياق التطور.

سادسا: نظرية التبعية: في فترة السبعينات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد كبير خاصة فيما بين مفكري العالم الثالث، وذلك كنتيجة لتزايد تفتح حول كل من نماذج مراحل النمو والتغيير الهيكلي. رواد هذه النظرية يرو أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية بالاضافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال علاقتها بها[2]. ويعرف **Dos Santos** التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد البلد التابع محكوم بالتطور والتوسع في الاقتصاد الآخر المهيمن. يعني هذا أن بعض البلدان يمكن أن تنمو وتتوسع ويصبح نموها

[1]: مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص ص12-13.

[2]: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 141.

مدفوعا ذاتيا بينما الآخرون(التابعون) يمكن أن يتوسع الاقتصاد لديهم كإنعكاس للتوسع الحاصل في الاقتصاد المهيمن[1]. حسب **Dos Santos** أحد رواد هذه النظرية أن هناك ثلاث أنواع للتبعية تتمثل في[2]:

- **التبعية الاستعمارية:** هي التبعية الناتجة عن سيطرة رأس المال الأجنبي على الحاجات الأساسية في اقتصاديات المستعمرات من خلال احتكار التجارة.
- **التبعية المالية–الصناعية:** وهي التي يسيطر فيها رأس المال الأجنبي على مراكز انتاج المواد الأولية والزراعية في البلدان المستعمرة.
- **التبعية التكنولوجية –الصناعية:** وتنشأ بتبني الشركات متعددة الجنسية خيار اقامة صناعات موجهة لتلبية متطلبات السوق المحلية في البلدان المتخلفة ضمن نطاق ما يسمى استراتيجية احلال الواردات.

تفسر هذه النظرية استمرار الفجوة بين البلدان الرأسمالية (بلدان المركز) والبلدان النامية (بلدان الأطراف) بجملة عوامل تتمثل في[3]:

- اعتماد بلدان الأطراف على رأس المال الأجنبي وتصدير الفائض الاقتصادي إلى المركز.
- الاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية.
- تدهور نسب التبادل التجاري لبلدان الأطراف.
- جوانب اجتماعية وثقافية التي تعيق السير نحو الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات.

التخلف يعتبر في هذه النظرية ظاهرة مفروضة من الخارج على عكس نظرية **روستو** والنظرية الهيكلية التي تؤكد على القيود الداخلية الخاصة بمحدودية الادخار والاستثمارات أو ندرة التعليم والمهارات. ما يعني أن هذه النظرية تؤكد على الأسباب الخارجية للتخلف أكثر من الأسباب الداخلية لدى دول الأطراف[4].

المطلب الثالث: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

أحد الأركان الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية هو رفع معدل التراكم الرأسمالي(الاستثمار)، إلا أن كل استثمار لا بد وأن يقابله ادخار ومن ثم فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار. والادخار اللازم لمواجهة هذه الزيادة في الاستثمار قد يكون ادخارا محليا أو إدخارا أجنبيا. فالتمويل المحلي هو الأساس، ذلك أن الإعتماد في تمويل التنمية يجب أن يرتكز في الأساس على الموارد المحلية. فلا تستطيع أي دولة أن ترتكز في تمويل تنميتها على الموارد الأجنبية. فتدفق الموارد الخارجية قد لا يكون ثابتا ولا مؤكدا كما أنه يخضع لإعتبارات مختلفة يصعب التحكم فيها. ومن ثم فإن الاعتماد أولا وأخيرا على مصادر التمويل الخارجية يجعل عملية التنمية عرضة

---

[1]: مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 113-114.

[2]: كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون طبعة، لبنان،2000، ص 97.

[3]: حربي محمد موسى عريقات، **التنمية التخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، مرجع سابق، ص101.

[4]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 114.

للانهيار والتوقف إذا توقفت هذه المصادر. أضف إلى هذا أن التمويل الخارجي يرتب على الاقتصاد القومي أعباءا ويرتهن الموارد القومية في المستقبل لسداد الديون الخارجية. وتمويل التنمية الإقتصادية يعني في الأساس بحث مصادر الادخار المحلي وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لإغراض التنمية. والادخار الذي يعني الامتناع عن الاستهلاك. وبالتالي فبالقدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد المدخرات ويزداد الاستثمار (التراكم الرأسمالي) طالما استطعنا توجيه هذه المدخرات لإغراض الاستثمار المنتج. كذلك يترتب على الامتناع عن الاستهلاك (زيادة الادخار) التخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تصاحب في العادة عملية الانماء الاقتصادي[1].

لتمويل التنمية معنيان، معنى حقيقي ومعنى نقدي و**المعنى الحقيقي** يقصد به توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية. أما **المعنى النقدي** للتمويل فيقصد به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية[2].

وتنقسم وسائل تمويل التنمية الاقتصادية عادة إلى مصدرين أساسين وهما مصادر التمويل المحلية ومصادر التمويل الأجنبية.

أولا: مصادر التمويل المحلية: تتكون مصادر التمويل المحلية من الادخار الاختياري والادخار الإجباري والتمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية، ولا يوجد فارق بين هذه الأنواع من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة.

1. الادخار الاختياري: هو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية واختياريا بمحض رغباتهم[3]. تتكون مصادر الادخار المحلي الاختياري من مصادر الادخار الفردي (العائلي) والأرباح المحتجزة من المؤسسات الخاصة والعامة (قطاع الأعمال) أو ما يطلق عليه فائض المشروعات الخاصة والعامة، وفيما يلي نشير إلى كل مصدر على حدة:

1.1.مدخرات القطاع العائلي: يمثل الادخار العائلي ادخارا اختياريا لأنه يعتمد على رغبة القطاع العائلي في توفير جزء من دخله بدلا من إنفاقه على الاستهلاك الخاص، وحجم هذه المدخرات يتسم بالانخفاض في معظم الدول النامية وعلى هذا تنخفض فاعليتها في إحداث تمويل حقيقي لعملية التنمية،ويمكن إرجاع أسباب انخفاض حجم المدخرات العائلية إلى عدة أسباب متعددة لعل من أهمها انخفاض حجم دخول معظم أفراد القطاع العائلي بالإضافة إلى انتشار ظاهرة التقليد والمحاكاة بين أفراد هذا القطاع مما يجعلهم يزيدون من استهلاكهم بدرجة كبيرة، مما يترتب عليه انخفاض حجم المدخرات الحقيقية الموجهة لتمويل برامج التنمية. كما أن انتشار ظاهرة الاكتناز أو شراء الأصول

[1]: عمرو محي الدين، مرجع سابق، ص 450.

[2]: نفس المرجع، ص ص 451-452.

[3]: محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية عاصف، مرجع سابق، ص 217.

الإنتاجية المعمرة والأراضي والعقارات تؤثر بدرجة كبيرة على مدى توافر حجم من المدخرات الفائضة لتمويل مشروعات الخطط الاقتصادية التي تضطلع بتنفيذها الدول النامية[1].

يعتقد معظم الاقتصاديين أن في متناول الدول النامية النهوض بمدخراتها لو أن حكوماتها اتبعت سياسة رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي القومي بين السكان وفيما يلي أهم الوسائل المقترحة لتنمية مدخرات القطاع العائلي[2]:

- التوسع في إقامة المؤسسات الادخارية كصناديق الادخار البريدية وشركات الائتمان الزراعية كذلك نشر البنوك الإسلامية وشركات التأمين.
- تعدد الأوعية الادخارية التي تعمل على جذب المدخرات.
- يتعين على الحكومات الإسهام في إيجاد حل إلى ما تتعرض له البنوك في إدارة الحسابات الصغيرة.
- أن تساهم السياسة المالية عن طريق التمييز الضريبي في تشجيع المدخرات إلى قطاعات معينة.
- العمل على مكافحة وضبط التضخم.

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن مدخرا ت هذا القطاع تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها[3]:

- **حجم الدخل: يعتبر** الدخل المتاح من أهم العوامل المحددة للادخار، سواًء أكان في الدول النامية أم المتقدمة، إلا إن غالبية دخول السكان في الدول النامية منخفضة، وتؤجَّه للإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية، وبالتالي فإنه كلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح.
- **درجة تركيز توزيع الدخل** :لا يتحدَّد حجم الادخار بحجم الدخل فقط، ولكن بمركز الفرد الوظيفي في المجتمع، ومدى حساسية هذه الوظيفة، ففي الدول المتقدمة نجد الدخول المرتفعة منحصرة على فئة قليلة فقط .وقد دلت التجارب على أن عدالة توزيع الدخل تدفع بالنمو الاقتصادي إلى الأمام، بينما العكس يؤدي إلى بطء النمو وعدم الاستقرار.
- **مجموعة عوامل اقتصادية** :توجد مجموعة من العوامل الاقتصادية لها أثر على معدلات الادخار وإن اختلفت من دولة إلى أخرى، كأسعار الفائدة وتوقعات المستقبل بإرتفاعها أو استقرا رها أو انخفاضها، ومدى انتشار البنوك والمؤسسات الادخارية، والاتجاهات العامة للأفراد لحيازة الثروات، وكل هذه الأمور لها أثرٌ كبير على عملية الادخار .كما يتأثر الادخار بالتضخم ودرجته، والذي يمثل مشكلة خاصة في الدول النامية تتمثل في أن الأفراد يقبلون على شرا ء وتخزين مجموعة من السلع.

[1]: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص ص 343 -345.

[2]: هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص ص 119-120.

[3] : خالد عيادة نزا ل عليمات، مرجع سابق، ص55.

2.1. مدخرات قطاع الأعمال: تتطلب كل عملية تنموية مجموعة من العوامل من أهمها الموارد المالية، وهذه الموارد التي تتطلبها عملية التنمية يلزم أن تكون كلها أو جلها آتية من المجتمع ذاته حتى تكون التنمية أصلية وذات فعالية، يتكون قطاع الأعمال من جميع المشروعات أو الوحدات الاقتصادية التي ترتبط معاملاتها بالإنتاج أو الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية في المستقبل. تنقسم مدخرات قطاع الأعمال إلى مدخرات قطاع الأعمال الخاص ومدخرات قطاع الأعمال العام.

- **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** تتمثل هذه المدخرات في مقدار الأرباح غير الموزعة، إذ أن أصحاب رؤوس الأموال المساهمين في مشروعات قطاع الأعمال الخاص لا يحصلون على كل الأرباح المحققة، حيث يتم إبقاء جزء من هذه الأرباح دون توزيع وذلك بهدف تمويل عمليات الإحلال والتجديد التي تنتجها مشروعات ذلك القطاع، ونتيجة لما يتسم به القطاع الخاص في معظم الدول النامية بالضآلة الشديدة فإن مدخرات هذا القطاع سوف تتسم بالتالي بالضآلة الشديدة، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية هذا بالإضافة إلى جانب هام من الأرباح غير الموزعة قد لا يستخدم كمصدر تمويلي[1].

- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** القطاع العام وان تعددت مشروعاته إلا أنه هناك في النهاية مالك وحيد لرؤوس أموالها هو الدولة، أي أن هناك وحدة في ملكيتها بالمقارنة مع التعدد في ملكية المشروعات الخاصة. إن وحدة ملكية المشروعات العامة تجعل من السهل تعبئة مدخرات قطاع الأعمال العام وتوجيهها في خطة استثمارية لتمويل خطط ومشاريع التنمية[2].هناك مجموعة من العوامل التي تحدد حجم مدخرات قطاع الأعمال العام تتمثل في[3]:

- السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق.

- السياسة السعرية لمستلزمات الانتاج بدورها كثيرا ما لا تخضع لإعتبارات التكاليف والسوق.

- سياسة التوظيف والأجور إذ كثيرا ما تفرض الدولة على مؤسسات القطاع العام عمالة زائدة وخاصة في ظل التزام العديد من الدول النامية بتشغيل خريجي الجامعات والإسهام في حل مشكلة البطالة هذا بالاضافة إلى تحديد أجور لا ترتبط بالكفاءة الانتاجية.

- مستوى الكفاءة الانتاجية في مؤسسات القطاع العام مقارنة بالمؤسسات الخاصة، ويرجع ذلك أساسا إلى اختفاء عنصر" الدافع" من ناحية وإلى تمتع مؤسسات القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار.

---

[1]: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 345.

[2]: صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر، ص 121.

[3]: هشام محمود الاقداحي، مرجع سابق، ص ص123-124.

2. الادخار الاجباري: يقصد بالادخار الإجباري هو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم[1].ويضم هذا النوع مدخرات القطاع الحكومي، والتمويل التضخمي.

1.2.مدخرات القطاع الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الجارية وتتمثل أهم الإيرادات الدولة الجارية في حصيلة الضرائب وتعتبر الضرائب مصدرا من مصادر الادخار الإجباري وتمثل اقتطاعا نهائيا من جانب الدولة من دخول الأفراد[2].

تقوم الحكومات على تنمية مواردها وضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى خدمة أهداف التنمية، ولكن في حالة وجود عجز يتم تمويله من مدخرات القطاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة للتوسع في الإنتاج. إلا أن هذا الإجراء الأخير يؤدي في هذه الدول إلى ارتفاع الأسعار، عدم مقدرة أصحاب الدخول المحدودة على الادخار فضلا عن أحجام رؤوس الأموال الأجنبية وهروب الوطنية منها للخارج مما يزيد من عجز ميزان المدفوعات[3].

2.2. التمويل التضخمي (التمويل بالعجز): إن استخدام أسلوب التمويل بالعجز، كأحد عناصر تمويل حركة التنمية الاقتصادية، يمثل أحد الوسائل الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية، إلى تلك الاستخدامات التي تفضلها أو ترغب فيها، بمعنى أن التضخم أحد الوسائل لتمويل زيادة معدل الاستثمار، أي لنقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار[4].

يتمثل التمويل التضخمي للتنمية الاقتصادية في تغطية الفجوة بين الموارد المحلية المطلوبة لتمويل حجم معين من الإنفاق الاستثماري، وبين حجم الفوائض الادخارية التي يقدر تحققها في القطاعات الاقتصادية المحلية، بموارد نقدية جديدة يخلقها الجهاز المصرفي خلقا مما يترتب عليها تضخم نقدي، وهذه هي الصورة النقدية للتمويل التضخمي[5].

التمويل بالعجز يؤدي إلى تضخم، إلا أنه في نهاية الأمر سوف تحصل على تراكم رأسمالي (يتمثل في السدود وشبكات الري والصرف ومحطات كهرباء ومصانع) التي لم يكن من الممكن الحصول عليها لو لم نلجأ إلى التضخم

---

[1]: محمد عبد العزيز عجيمية، ايمان عطية عاصف، مرجع سابق، ص 217.

[2]: محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص ص 242-243.

[3]: براهمية أمال، سلامية ظريفة، مداخلة بعنوان" **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات-دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي:21و22نوفمبر2006. جامعة بسكرة، ص7.

[4]: أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007، ص 313.

[5]: صبحي تادرس قريصة، مرجع سابق، ص 129.

كأسلوب لتمويل التنمية، حقيقة أن التضخم يفرض على الاقتصاد القومي ضغوطا، إلا أن هذه التضخمات لا بد من تقديمها في سبيل رفع معدل التراكم الرأسمالي[1].

بالرغم من أن التضخم يعتبر من الوسائل المهمة لتكوين الادخار الإجباري، إلا أن عديد من الانتقادات توجه إليه، حقيقة أنه قد يخلق جوا ملائما للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة، إلا أنه يترتب عليه ازدياد الفروق في دخول الأفراد لأنه يؤدي إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار، وإلى إفقار أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة. كذلك فليس هناك ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة على التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية، أضف إلى هذا أن التضخم إن تجاوز حدودا معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية. وإختلال ميزان المدفوعات فيه وحده الكفاية لعرقلة التقدم الإقتصادي وخاصة إذا كانت الدولة تعتمد على الاستيراد في توفير حاجاتها من سلع الانتاج[2].

3. التمويل المصرفي والتمويل عن طريق الأسواق المالية. يتمثل كل مصدر في:

1.3.التمويل المصرفي: إن الأنشطة الاقتصادية التي تسعى إلى النمو الاقتصادي والتطور تحتاج إلى التمويل النقدي والامداد بأدوات الدفع اللازمة حتى تتم دوراتها الانتاجية والتسويقية، والائتمان المصرفي في النشاط الاقتصادي يعد في غاية الأهمية وله تأثير متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني وعليه يتوافق نموه وارتقاءه ونجاح النظام المصرفي في أداء مهامه يتوقف على مقدرته في توفير أدوات الدفع الكافية من ناحية وعلى قدرته في جذب الأموال ومنح الائتمان من ناحية أخرى، وذلك عن طريق تعبئة المدخرات ووضعها في خدمة التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى وهنا تجدر الإشارة إلى القول بأن الائتمان المصرفي يجب أن يكون متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية الاقتصادية في البلد وذلك تجنبا للكساد والتضخم في ظل سياسة ائتمانية متكاملة وواضحة المعالم وبدرجة من الانسجام مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الأخرى. وتتفاعل بشكل عام أهمية الائتمان المصرفي في مرحلة النمو الاقتصادي والمصرفي إلى حد بعيد، وقد قام النظام المصرفي بالعديد من الخدمات التي أصبحت من أهم دعائم التنمية الاقتصادية ومرتكزا أساسيا لها، وكلما اتسعت مجالات التنمية زادت الحاجة على وجود نظام مصرفي متطور وأوسع في خدماته، ومقدرة الجهاز المصرفي على المساهمة في العملية التنمية تقاس بما يلي[3]:

- مقدرته على تعويض العجز المحلي عن طريق تنظيم عملي وتعبئة المدخرات من كافة القطاعات.

---

[1]: أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص 319.

[2]: محمد عبد العزيز عجيمية، مرجع سابق، ص ص250-251.

[3]: عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة المدية،2014-2015، ص90.

- بوجود بنك مركزي يضع سياسة نقدية وائتمانية متكاملة وأهداف محددة وخطة نقدية ومالية طويلة الأجل.
- بالتوجه نحو التمويل طويل الأجل الذي يستهدف تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- بقدرة الجهاز المصرفي على تحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار والمحافظة على قيمة النقد بهدف رفع الادخار وخفض الاكتناز.

3.2. **التمويل عن طريق الأسواق المالية:** تلعب الأسواق المالية دورا مهما في النشاط الاقتصادي فهي تعتبر الآن دعامة تعزز نمو الاقتصاد وتطوره لكن تصبح هذه الصفة أكثر فاعلية عندما يكون أداء هذه الأسواق جيدا مما يعني قدرتها على تعبئة المدخرات وتوجيهها للفرص الاستثمارية الأكثر إنتاجية، التي تخدم أغراض النمو وتحسين أداء الاقتصاد ويتطلب هذا وجود ضوابط وتشريعات لإزالة أي مشكلات أو عوائق تؤثر على أداء الأسواق المالية[1].

ثانيا: مصادر التمويل الأجنبية للتنمية: إن إحدى الخصائص الأساسية لإقتصاديات الدول النامية هي انخفاض التكوين الرأسمالي، وهي خاصيةٌ مرتبطة بتخلف طرق الإنتاج في هذه الدول، نتيجة لعدم كفاية المصادر الداخلية في تمويل التنمية الاقتصادية، ومحاولة الحصول على أقل تكلفة وأفضل عرض يتناسب مع اقتصادياتها، تتجه هذه الدول إلى مصادر تمويل خارجية.

يقصد بالمصادر التمويل الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوافرة خارج الاقتصاد المحلي، التي تجلب على شكل نفقات مالية، بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية[2]، والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1. **القروض الأجنبية:** أمام عجز رؤوس الأموال الوطنية عن تلبية متطلبات التنمية في الدول النامية تلجأ حكومات تلك الدول إلى الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية وذلك في شكل قروض. ولا شك أن القروض الأجنبية تمثل أهمية خاصة لتلك الدول المعنية، لتساعدها على عملية التنمية التي بدأتها وخصوصا في أوائل مراحل التنمية، وهذه القروض قد تأتي من حكومة أجنبية، أو منظمة دولية أنشئت خصيصا لهذا الغرض (بنك وصندوق النقد الدولي) ولا شك أن القروض الخارجية تحدث طفرة قوية في الاقتصاد المتخلف، لأن تلك القروض قد جاءت خصيصا من أجل زيادة الادخار القومي بتفاعلها مع الاستثمارات المخصصة محليا، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات بصورة كبيرة يتأتي عنها زيادة في معدل الادخار القومي[3].

[1] : عماد معوشي، مرجع سابق، ص90.

[2] : خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سابق، ص56.

[3]: أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص 300-301.

على الرغم من أن تلك القروض تحقق معدلات عالية في الاستثمار والادخار إذا ما تم تعبئتها من أجل المجالات الإنتاجية المربحة وبطريقة صحيحة، إلا أنها قد تسبب أضرارا في الحالات الأتية[1]:

- إذا جاء موعد سداد القروض ولم تستطع الدولة الوفاء بالسداد أو قامت بالاقتطاع من الموازنة العامة للدولة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الفوائد على الديون، وأن تلك الفوائد يجب أن تكون محددة سلفا، لأن أي تغيير في السداد وفي نسب الفوائد يزيد على الدولة عبئا في الموازنة العامة.
- عدم الوفاء بتسديد تلك القروض تزيد عبئا ماليا على الدولة، وتفقد ثقة المنظمات الدولية المالية في تلك الدول بسبب التأخر المتكرر في السداد.
- عجز ميزان المدفوعات في كل مرة يتم فيها خروج النقد الأجنبي إلى الخارج البلاد وذلك بسبب السداد، ولأن هذه الدول ليس لديها قدرة على نمو الصادرات وخاصة في مجال السلع الرأسمالية، فلا شك أن ذلك سيضعف من النقد الأجنبي لديها وبالتالي يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.

2. **الاستثمار الأجنبي:** الاستثمارات الأجنبية هي إحدى مصادر التمويل التي تلجا إليها الدول النامية وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها.

البلدان المستلمة للاستثمارات الاجنبية تحصل على الكثير من المنافع، ذلك لأن الاستثمار يمثل مصدرا لتمويل دون أن يشكل دينا على المستلم. كما أن الاستثمار الاجنبي يمثل ايضا حزمة انتاجية، تصاحبها خدمات ذات طبيعة انتاجية، لأنها تجلب رأس المال مادي متضمنا تكنولوجيا متقدمة وخبرة ادارية وتسويقية وسلع ذات نوعية جيدة وتطبيقات حديثة في الدعاية[2].

إلى جانب المنافع المكتسبة من هذا النوع من التمويل إلا أن استخدامه في تمويل التنمية بالدول النامية يترتب عليه بعض الأعباء التي تتحملها تلك الدول، من أهمها ما تحوله تلك الاستثمارات إلى الدول الأم من دخول وعوائد مختلفة يتمثل أهمها في الارباح المحولة للخارج والمدفوعات الفنية الأخرى مقابل رسوم التكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[3].

3. **التجارة الخارجية:** تحضا التجارة الخارجية بمكانة هامة في اقتصاديات الدول بصفة عامة بإعتبارها وسلية هامة للتنمية والحصول على العملات الأجنبية والتي تعتبر مصدرا هاما للتمويل التنموي وهذا ما أكدته العديد من المدارس الاقتصادية، وهي تتم بين وحدات سياسية منفصلة وبعملات مختلفة، ولقد قامت هذه التجارة للعديد من الأسباب من أهمها احتياج الاقتصاد إلى التصدير لعلاج انكماش حجم الناتج الوطني وانتشار البطالة. وتتم

[1]: أحمد عبد السميع علام، مرجع سابق، ص ص 302 -303.

[2]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 200.

[3]: محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 369.

المبادلات الدولية على أساس التفاوت في أسعار السلع والذي يرجع إلى التفاوت في نفقات الإنتاج بسبب حجم الإنتاج في المناطق المختلفة وكبر الإنتاج فيها، وتعد حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر، حيث تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ويزداد معه الطلب على السلع والخدمات مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني من خلال توليد الإنتاج والاستخدام والدخول، وبالمقابل يؤدي النقص في قيمة الصادرات في الدولة النامية إلى انخفاض معدل استثماراتها وإبطاء سيرورة التنمية فيها وانخفاض الدخل الوطني والمدخرات الوطنية واحتياطات الدولة من النقد الأجنبي. إن اعتبار التجارة الخارجية وسيلة للتمويل يعتمد إلى حد كبير على العلاقة السعرية بين الصادرات والواردات وعلى حجم الصادرات التي يترتب على افتقادها عسر التمويل. لكن هذا المصدر التمويلي المهم يشكل مشكلة في حد ذاته بالنسبة للبلدان النامية وذلك يرجع إلى الأسباب التالية[1]:

- انخفاض قيمة الصادرات السلعية نتيجة لضعف الانتاج المحلي وزيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، وتدهور أسعار السلع الأولية المعتمد عليها في التصدير، وكذلك الإجراءات الجبائية الجديدة والفجوة التكنولوجية.
- ضعف الصادرات غير المنظورة كخدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين.
- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية.

4. **المعونات الأجنبية:** وهي معونات تقدم من الدول المتقدمة والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية، وهي تعتبر من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض، بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث تقوم الدول المستفيدة بتوجيه هذه المعونات وفق شروط الجهة المانحة، وتخصصها لقطاعات معينة دون غيرها[2].

هناك مصدران للمعونات الأجنبية الرسمية، المصدر الأول هو المساعدات أو المعونات الوحيدة المصدر والتي تتمثل في المعونات الثنائية، أي التي تستند إلى علاقات ثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة ومعونات جماعية والتي تقدمها الهيئات الدولية والاقليمية المتخصصة في مجال التنمية الاقتصادية أو كما تسمى بالمعونات المتعددة الأطراف[3].

وتتمثل المعونات ثنائية الجانب في المنح والقروض التي تعقدها الدولة المانحة مع الدول المستفيدة وهي تعقد في شكل رسمي، أما المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها الهيآة الدولية

[1]: عماد معوشي، مرجع سابق، ص98.

[2]: خالد عيادة نزال عليمات، مرجع سابق، ص 56.

[3]: عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر1970-2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007، ص110.

المتعددة الأطراف للدول النامية، والقروض المقدمة من هذه الهيآة والمنظمات تأخذ شكلان، فهي إما تتمثل في القروض العادية أي تلك القروض التي تعقد بسعر فائدة ويكون آجال استحقاقها طويل بمعنى أنها قروض طويلة الأجل. أما الشكل الثاني من المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف فتتمثل في القروض السهلة، أو الميسرة بسعر فائدة منخفض أو بدون فائدة، وتقدم هذه القروض وفقا لضوابط معينة من أهمها[1]:

- انخفاض متوسط الدخل الفردي السنوي 375 دولار.
- معاناة الدولة من مشكلات حادة في ميزان المدفوعات، تحد من قدرتها على الاقتراض بالشروط الخارجية.
- توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي والرغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تقديم المعونات الأجنبية قد يكون عادة ضمن شروط سليمة قد يقصر استخدامها على مشروع أو مشروعات معينة تلقى القبول لدى الدول والهيئات المانحة، والهدف من هذا هو الحيلولة دون تبديد المعونة المقدمة وضمان استخدامها استخداما فعالا بواسطة البلد المستلم وذلك بربطها بمشروعات تنموية سليمة. وتوجد شروط أخرى مقيدة للمعونة كربط إنفاق المعونة بالشراء من الدول المانحة قصد تصريف منتجاتها وتحسين ميزان مدفوعاتها على حساب الدول الطالبة للمعونة، وقد يكون من بين الشروط ما هو سياسي يغلف بجوانب معينة كإشتراط المحافظة على حقوق الانسان ومكافحة التضخم والقضاء على الفساد...إلخ[2].

المبحث الثالث: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.

يعتبر النُّمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطةً عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

من الصعب التمييز بين مصطلح النمو الاقتصادي وبعض المصطلحات المشابهة له في المعنى كالتنمية الاقتصادية، ونظرا لهذا الالتباس نحاول من خلال هذا المطلب توضيح هذين المفهومين.

[1]: عمار زيتوني، مرجع سابق ، ص 111.

[2] : عماد معوشي، مرجع سابق، ص ص 97-98.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي. هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نقدم منها:

النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل القومي أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما. ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمرا أساسيا لتحسين مستوى المعيشة، الذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد. بالإضافة إلى ذلك، يعد النمو الاقتصادي دليلا عامل على نجاح النشاط الاقتصادي لأية دولة[1].

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي[2].

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه[3]:

- الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي Per Capita Income، ويعرف معدل الدخل الفردي على أنه الناتج الوطني الحقيقي مقسوما على عدد السكان في الدولة.

يعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه المعدل الذي يزيد به الناتج الوطني الحقيقي.وعندما نشير إلى النمو أو معدل النمو بدون أي كلمة وصفية يكون المقصود هو معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي. وتنمو معظم الاقتصاديات بنسبة صغيرة على مدى فترة زمنية طويلة، ولكنه ليس معدلا ثابتا وإنما معدل متقلب[4].

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف بأنه تغيير ايجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة[5].

---

[1]: أوجست سوانينبيرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمار الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2008، ص 187.

[2]: محمد عبد العزيز عجيميه، عبد الرحمن يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية-طبع –نشر-توزيع، بدون طبعة، الاسكندرية، 1999، ص ص48-51.

[3]: أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1997، ص ص 359-360.

[4] : أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي-مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2001، ص 9.

[5]: علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة من 1970-2009**-مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد11-2012. ص 68.

يشير النمو إلى معدل الزيادة في مستوى الناتج الكلي في الدولة، وفي متوسط نصيب الفرد منه، ويعد النمو الاقتصادي مؤشرا جيدا لزيادة مستوى معيشة الأفراد[1].

من جملة التعاريف السابقة يتضح بأن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق، وأن معدل النمو لابد أن يفوق معدل نمو السكان.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية: عند الحديث عن التخلف والتنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع. ويميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي-أي استخدامهما كمرادفين-حيث أن كلاهما يعنى التغيير إلى الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما إلا أن الرأي الأعم والأصوب، هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين. وهذا ما سوف يتم توضيحه[2].

- لابد من التفريق بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية لأنه في كثير من الأحيان تستعمل كلمتا النمو(croissance) والتنمية (développement) لتعنيا شيئاً واحدًا رغم الاختلاف في المضمون الحقيقي لكل منهما.

التنمية هي الأداة أو الوسيلة التي تتمكن بها المجتمعات من أن تواجه عوامل تخلفها وتحقق عوامل تقدمها ورفعتها، حتى غدت التنمية هدفا مشتركا للمجتمعات المعاصرة كلها رغم اختلاف وسائل الوصول إليها وأساليب تحقيقها. ويقصد بها أيضا العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة. والتنمية أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية[3].

[1] : Enrico Colombatto**, On economic growth and development,** Revue Austrian Econ,2006,P244.

[2]: محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 71.

[3]: فضيل رابح، حوشين يوسف، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا-، جامعة الشلف، العدد التاسع،2011، ص68.

ومما سبق فإن العناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية هي جميع العناصر التي انطوت عليها عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى :تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي، تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة[1].

النمو الاقتصادي يعني تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي خاصة نصيب الفرد من الناتج الوطني، في حين أن التنمية تبين لنا كيفية تأثير النمو على المجتمع من خلال تحسين مستوى المعيشة للأفراد [2].

يفرق الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية معتمدين في ذلك على معيارين أساسين هما طبيعة التغير وديناميكية التغير[3]:

1. **طبيعة التغير**: يعني النمو الاقتصادي كما أشرنا إليه سابقا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي مع مرور الزمن، ويتضح من هذا التعريف أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد، أو بنوعية الزيادة التي تحدث في كمية السلع والخدمات. فالزيادة في متوسط الدخل لا تعني أن كل فرد من أفراد المجتمع قد زاد دخله. فقد تحصل طبقة قليلة من الأغنياء على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها طبقة كبيرة من الفقراء، وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي، بل أكثر من هذا قد تنخفض الدخول المطلقة لطبقة الأغلبية من الفقراء أو ينخفض نصيبهم النسبي من الدخل الكلي وبالرغم من ذلك يزداد متوسط الدخل الفردي. ويحدث هذا إذا كانت الزيادة في الدخول المطلقة لطبقة الأغنياء أو في نصيبهم النسبي من الدخل الكلي أكبر من الانخفاض في دخول الفقراء.

أما التنمية الاقتصادية فإنها تشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد مع مرور الزمن، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تتضمن حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مصحوبة بزيادة في الدخول المطلقة للفقراء، وبزيادة في النصيب النسبي للطبقة الفقيرة من الدخل الكلي. وبمعنى آخر حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مصحوبة بتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة. كما يركز مفهوم التنمية على نوعية السلع والخدمات نفسها، فيتضمن تقديم مزيد من الخدمات التعليمية والصحية والسكنية

[1]: فضيل رابح، حوشيت يوسف، مرجع سابق، ص68.

[2] : Alina-Petronela haller , **Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition , Vol. 15, 2012,p66

[3]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص 341 -342.

والسلع الأساسية للطبقة الكبيرة من الفقراء. فزيادة الدخل قد لا يعني بالضرورة تحسن في المستوى الصحي أو التعليمي أو المعيشي للفرد إذا ما أسيء توجيهها، وهذا يعني أن الزيادة في الدخل يتعين أن تترجم في صورة زيادة كمية ونوعية بحيث تضمن حدوث تحسن نوعي في مستوى المعيشة. ويركز مفهومها كذلك على هيكل الإنتاج. فالتنمية لا تعني مزيدا من إنتاج نفس الشيء بل تعني إنتاج شيء مختلف. أي أن التنمية تعني حدوث تغير هيكلي يضمن زيادة النصيب النسبي للصناعة في الناتج الوطني وتقليل النصيب النسبي للمنتجات الأولية. ولعل هذا يرجع إلى كون التقدم في المجال الصناعي هو الذي يساعد المجتمع على زيادة طاقته الإنتاجية بصورة ذاتية ومستمرة.

2. **ديناميكية التغير:** يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون تدخل كبير من قبل الحكومة. لذا فإنه يحدث في المجتمعات التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية. فمع مرور الزمن تحدث هناك زيادة في السكان وتتعدد وتتطور الحاجات البشرية ومن ثم يزداد الطلب على السلع والخدمات المختلفة وترتفع بذلك أسعار السلع والخدمات وفقا لدرجة الطلب عليها. وتزداد معدلات الأرباح بدرجات متفاوتة بين السلع والخدمات تبعا لذلك، وهذا يحفز أصحاب الأعمال على زيادة الطاقات الإنتاجية لإنتاج السلع والخدمات وفقا للزيادة في معدلات الأرباح. أما التنمية الاقتصادية فإنها تحدث بفعل تدخل الحكومة، فالقوى التلقائية في الأسواق تؤدي لحدوث زيادة في نفس الشيء ولكن لا تضمن تغير هيكلي، ولأن التغير الهيكلي يعني تغير المسار الاقتصادي فلا بد أن يحدث بفعل تدخل معتمد من جانب الحكومة وعندئذ تقوم الحكومة بوضع خطة تتضمن أولويات الاستثمار، تم تتولى عملية التنفيذ أو الإشراف عليها بما يضمن تحقيق أهداف الخطة.

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة قدم الاقتصاد ذاته، فقد كان الاقتصاديون التقليديون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر يكتبون في القوى التي تحدد التقدم للشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوربا، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي.

أولا: نظريات النمو الاقتصادي: ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في تفسير النمو الاقتصادي، سوف نتطرق إلى نظرية النمو الكلاسيكية، ونظرية النمو الكلاسيكية المحدثة، ونظرية شومبتر، ونظرية النمو الكينزية[1].

1. **النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:** قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط[2]. واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي معتمدا على أسلوب التحليل الاقتصادي

[1]: فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص103.

[2]: نفس المرجع، ص103.

الجزئي. وقبل أن نستعرض الأفكار الأساسية لنظرية النمو الكلاسيكية نتعرض إلى أفكار أبرز مفكري هذه المدرسة، والوقوف على بعض الاختلافات فيما بينهم رغم أنهم يتفقون على الخطوط العريضة والمشتركة لهذه المدرسة الفكرية، واستند كل واحد منهم في تحليله للنمو على مصدر ومن خلال التطرق لكل اقتصادي يتم التعرف على هذا المصدر[1].

- أن **ادم سميث** أول من أسهم من الاقتصاديين التقليديين في إيضاح أسس النمو في الاقتصاديات الرأسمالية الحرة، وتميزت نظريته بطابع التفاؤل إزاء التقدم المطرد حيث بنى ادم سميث آراءه على مبدأ تقسيم العمل وربط درجته بحجم السوق ومدى اتساعه وجعل الادخار شرطا أساسيا للنمو الاقتصادي وأكد على أهمية تجميع رأس المال ليعد عنصرا أساسيا في نظريات النمو الاقتصادي.
- أما **توماس روبرت مالتس** فقد قال بأن رفاهية الإنسان وسعادته تتوقف أولا وقبل كل شيء على زيادة الموارد بنسبة تعادل زيادة السكان على الأقل، ويلخص مالتس فرضياته ليرى السكان يتزايدون على شكل متوالية هندسية في حين أن الموارد لا تزيد إلا على شكل متوالية حسابية.
- **أما دافيد ريكاردو** فقد كانت نظريته أكثر ميلا إلى التشاؤم فقد انتقل من فكرة الغلة المتزايدة التي سيطرت على فكر آدم سميث إلى فكرة الغلة المتناقصة حاله في ذلك حال الاقتصاديين التقليديين الذين أعقبوا آدم سميث والذين أسسوا نظرية في النمو الاقتصادي تتسم بالتشاؤم إزاء المستقبل، بأن النمو الاقتصادي يتحقق نتيجة للنمو السكاني وما يؤدي إليه ذلك من تزايد في الناتج الوطني.
- وبنى **ماركس** تحليله للنمو الاقتصادي في ظل الرأسمالية على نظرية فائض القيمة فبدأ بتقسيم الناتج الوطني الإجمالي إلى ثلاثة عناصر وهي: رأس المال الثابت ورأس المال المتغير وفائض القيمة الذي يقصد به الربح والريع والفوائد التي يحصل عليها الرأسماليون دون وجه حق، ويقوم التفسير الماركسي للنمو الاقتصادي أساسا على التفسير المادي للتاريخ وإذ هو العامل المهم والحاسم في صنع التاريخ وتطوره هو عامل اقتصادي بطبيعته.

بالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وماركس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة تتمثل في[2]:

- اعتقد الكلاسيك بأن الإنتاج دالة لعدد من العوامل (العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي)، كما أن التغير في قيمة الإنتاج تحصل بتغير أحد هذه العوامل أو كلها، كما اعتبر الكلاسيك بأن الموارد الطبيعية ثابتة وان بقية العوامل متغيرة .

[1]: محمد جاسم عباس، **النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي(1970-2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون،2011، ص66.

[2]: فليح حسين خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص122.

- اعتقد الكلاسيك بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي (التقدم التكنولوجي) وبعملية تكوين رأس المال، حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين، إذ أن الحافز الأساسي على التوسع في الإنتاج (النمو) يتمثل في الحصول على الأرباح، وان تكوين رأس المال والاستثمار يعتمدان على الأرباح، وان التقدم التكنولوجي يعتمد على الاستثمار، وبذلك فالأرباح هي مصدر التراكم الرأسمالي.
- اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت تزايد عدد السكان من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال.
- اعتقد الكلاسيك بان الأرباح تتجه إلى الانخفاض، حيث يقولون بأن الأرباح لا تتزايد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، والسبب يعود حسب ادم سميث إلى زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- اعتقد الكلاسيك بضرورة تحرير التجارة وعدم تدخل الدولة، وأن التوازن التلقائي بفعل اليد الخفية يحدث في الأسواق الحرة وبفعل المنافسة الكاملة.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، حيث أكد الكلاسيكيون على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية التي تساعد على النمو الاقتصادي، وهذه البيئة تتمثل في قوانين اجتماعية وإدارية مستقرة، ونظام كفؤ للإنتاج وأوضاع اجتماعية مناسبة .

كخلاصة من المدرسة الكلاسيكية في مجال النمو الاقتصادي، نجد أنهم اعتبروا التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي، وان الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار، وان توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد، كما أن وجود المؤسسات وكذلك المواقف والأوضاع الاجتماعية الملائمة شرطان ضروريان للتنمية الاقتصادية .واعتقدوا بان النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود ومن اجل أن تحصل عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي[1].

- **نقد النظرية الكلاسيكية للنمو**: تحقيق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية رهن بتحقيق الافتراضات التي تستند عليها، وهي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر كإفتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق حالة الاستخدام الكامل، وعدم تدخل الدولة في التأثير على الحرية الفردية، فالسوق السائدة في العديد من الدول وخاصة الرأسمالية منها تبتعد كثيرا عن صفات سوق المنافسة التامة وهي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية أو سوق احتكار، كما أن البطالة حالة وجدت وتوجد وتستمر لفترات طويلة في هذه الدول، إضافة إلى تدخل الدولة

[1]: ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03 ،2015/2014. ص20.

والنقابات والاحتكارات في عمل قوى السوق ويعرقل تفاعلها بالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية[1].

2. **النظرية الكلاسيكية المحدثة:** مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث والذي طوره كل من jevons وMenger وWalras، إذ يركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من دور العرض المستند إلى نفقة الإنتاج، ثم جاء بعد ذلك Alfred Marshallالذي جمع كلا من الطلب والعرض لتحديد التوازن والقيمة. تتم عملية تكوين رأس المال في هذه النظرية من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يتحدد من خلال سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، بالإضافة إلى عوامل أخرى مشجعة لتوسيع الإنتاج كالسكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية. وتتضمن هذه النظرية ثلاث أفكار رئيسية بخصوص النمو الاقتصادي تتمثل فيما يلي[2]:

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل زائد معدل نمو إنتاجية العمل، والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار. ويعود ذلك إلى أن ارتفاع معدل الادخار أو الاستثمار يتم تعويضه بمعدل أعلى لنسبة رأس المال إلى الناتجk/y أو بمعدل منخفض لإنتاجية رأس المال v/k، وذلك بسبب الفرضية الكلاسيكية المحدثة الخاصة بتناقص عوائد رأس المال.
- أن متوسط دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار والاستثمار، ذلك لأن معدل دخل الفرد يتغير ايجابيا مع معدل الادخار والاستثمار وسلبيا مع معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين k/Lو v/k بسبب تفضيلات الادخار (دالة الاستهلاك)والتكنولوجيا (دالة الإنتاج) ، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

- **نقد النظرية** :وجهت للنظرية النيوكلاسيكية عدة انتقادات، من أهمها[3]:

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق التنمية والنمو متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية كالنواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

---

[1]: فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، مرجع سابق، ص126.

[2]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 68-69.

[3]: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص35.

- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير دون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية خاصة بعد أزمة الثلاثينات من القرن العشرين.

3-نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: تأثر شومبيتر Schumpeter بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، وأتمها في كتاب له سنة 1939، أهم أفكاره[1]:

- أن التطور في ظل النظام الرأسمالي يحدث في صورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متسقة، تصاحبها فترات من الكساد والرواج قصيرة الأجل متعاقبة، وذلك بسبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.
- يتوقف النُّمو على عاملين أساسين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.
- إعطاء المنظم أهمية خاصة، ووصفه بأنه مفتاح التنمية، أو "الدينامو"المحرك لعجلة التنمية.

يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة للإقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية، حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة وتجد السلع طريقها إلى الأسواق .تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج .تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المؤسسات القديمة غير قادرة على منافسة المؤسسات الجديدة، فتتوقف هذه الأخيرة عن العمل، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد .لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بإبتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا[2].

- **نقد نظرية شومبيتر**: رغم أن بعض الكتاب يعربون عن إعجابهم بتحليلات شومبيتر للعملية الرأسمالية إلا أن القليل من الكتاب يقبلون باستنتاجاته. ومن أهم الانتقادات الموجهة إلى نظريته هي[3]:

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

[1]: جلال خشيب، مرجع سابق، ص 21.

[2]: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص38.

[3]: جلال خشيب، مرجع سابق، ص 22.

- افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
- عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو، كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا.

4.نظرية النمو الكينزية: جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي. إذ اعتبر الاقتصادي جون مينار كينز أن السبب في ظهور المشكلات الاقتصادية يكمن في جانب الطلب الكلي وليس العرض الكلي، أي أن جوهر هذه الأزمة هو قصور الطلب الكلي لذا اهتم بدراسة جانب الطلب الكلي حيث استخدم فكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن الذي يخضع له النظام الرأسمالي. انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي، وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل. والنموذج الكينزي يركز على قصور الطلب، وأن التوازن الاقتصادي يمكن أن يحدث عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل[1].

لقد اهتم كينز بكيفية حدوث الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي، واعتبر أن حجم الإنتاج ومنه النمو الاقتصادي يعتمد على حجم العمل المستخدم بافتراض أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة، ولهذا السبب اهتم بعلاج البطالة وذلك بزيادة حجم الطلب الكلي الفعال إلى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل للعمالة.

كما ركزت هذه نظرية أساسا على كيفية تحديد مستوى الدخل التوازني في الأجل القصير (التحليل الساكن المقارن) ، كما أنها اهتمت فقط بجانب الطلب الكلي، واعتبرت أن الإنفاق الاستثماري يمكنه أن يؤدي إلى زيادة الدخل عن طريق مضاعف الاستثمار، أي أن عملية النمو الاقتصادي تتحدد بمقدار الزيادة في الاستثمار، ولم تتعرض هذه النظرية لحقيقة مفادها أن الاستثمار تنتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني (جانب العرض الكلي) لأن اهتمامه الأساسي انصب على تحليل مشكلة الاستخدام الكامل للموارد[2].

[1]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 73.

[2]: محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية–مفهومها نظريتها وسياستها**، الدار الجامعية، بدون طبعة، 2003، ص 102.

- **نقد النظرية:** يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما[1]:

- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.
- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل الوطني.

ثانيا: نماذج النمو الاقتصادي: لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلى أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو **الاقتصادي** من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب ما يلي[2]:

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا، ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية.
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام:

-نماذج النمو الكينزية (نموذج هارود-دومار).

- نماذج النمو النيوكلاسيكية يعتبر سولو من أبرز نماذج هذه النظرية.

- نماذج النمو الداخلي وتتكون من عدة نماذج نذكر منها: رومر، لوكس، بارو.

1. نماذج النمو الكينزية: نموذج هارود-دومار: يدرس النموذجان إمكانية الوصول إلى معدل مستقر لنمو الدخل، ويؤكدان على أهمية الاستثمار في عملية النمو الاقتصادي، فيشيران إلى الطابع المزدوج للاستثمار. فمن ناحية أن الاستثمار يخلق الدخل عن طريق أثر الزيادة في الاستثمار على الدخل، التي تحدد بقيمة المضاعف. ومن الناحية الثانية، أن الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال حجم التجهيزات الرأسمالية.

[1]: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص44.

[2]: طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2013-2014، ص103.

ويطلق على الحالة الأولى بمفهوم" أثر الطلب" وعلى الحالة الثانية بمفهوم "أثر العرض"[1]. وتؤدي الزيادة في صافي الاستثمار إلى زيادة في كل من الدخل الحقيقي والإنتاج. وللوصول إلى مستوى توازني للدخل عند مستوى الاستخدام التام في الفترة الطويلة لابد من أن يكون التوسع في الدخل الحقيقي والإنتاج موازيا إلى التوسع في الطاقات الإنتاجية للتجهيزات الرأسمالية. وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن ذلك سيؤدي إلى وجود فائض في الطاقة الإنتاجية أو إلى وجود طاقة عاطلة، مما تفرض على المنتجين تقليص حجم نفقاتهم الاستثمارية. وبالتالي سيتأثر الاقتصاد بشكل سلبي، فتنخفض الدخول ومستويات التشغيل في الفترات اللاحقة ويخرج الاقتصاد عن مجرى التوازن المستقر للنمو[2].

يعتبر نموذج هارود –دومار تحليلا ديناميكيا وتطويرا للتحليل الكينزي ويبحث عن متطلبات النمو المستقر، ويركز على العلاقة بين الادخار والاستثمار والنمو الاقتصادي، وقد تم وضع نموذج هارود ونموذج دومار في نموذج واحد نظرا لتوصلهما إلى نفس العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، إلا أنهما استخدما مدخلين مختلفين في بناء نموذجهما[3]. وقد وضع كل منهما نموذجه في إطار مجموعة من الفرضيات يمكن حصرها في[4]:

- افتراض تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري مع تحقيق العمالة الكاملة عند توازن الدخل.
- إن الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي للادخار الذي يبقى ثابتا.
- ثبات كل من المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة، معامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية.
- أن هناك نمطا واحدا لإنتاج السلع، ولا يوجد اهتلاك للسلع الرأسمالية أي افتراض عمر لا نهائي لها.
- تعتمد حسابات الادخار والاستثمار على الدخل المحقق لنفس العام.

ويعتبر النموذج أن الإنتاج يعتمد أساسا على كمية رأس المال k المستثمر في الوحدة الانتاجية، وتوصل إلى نتيجة مفادها أن معدل النمو في الناتج **g** بحيث أن $g=\Delta Y/Y$ يعتمد على الميل الحدي للادخار **S** بحيث أن $S=\Delta S/\Delta Y$ وكذلك المعامل الحدي لرأس المال على الناتج K بحيث أن: $K=\Delta K/\Delta Y$ وفقا للتحليل التالي[5]:

بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار. $S=\Delta S/\Delta Y = S/Y$

[1] : yamna Achour tani ،**analyse de lapolitique économique algérienne**، these de doctorat en sciences Economiques، universite paris 1-pantheon sorbonne, 2013, p17 .

[2]: ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق)**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2011، ص ص 89-90.

[3]: طيبة عبد العزيز، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ،2011 -2012، ص66.

[4]: محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الطاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص132،131.

[5]: طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص67.

وفي حالة التوازن، فإن الادخار يساوي الاستثمار. $\mathbf{S=I}$

يعبر الاستثمار عن التغير الحاصل في مخزون رأس المال. $\mathbf{I=K_{t+1}-k=\Delta k}$

ويمكن كتابة المعامل الحدي لرأس المال عن الناتج بالشكل التالي: $\mathbf{K=\Delta\ k/\Delta y \rightarrow k=I/\Delta Y \rightarrow \Delta\ Y=I/K}$

و بقسمة طرفي المعادلة الأخيرة على Y نحصل على: $\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{\frac{I}{Y}}{K}$

وبما أن $I=S$ فإن: $\mathbf{S/Y=I/Y=S}$

ويمكن كتابة معادلة نمو الناتج بالشكل التالي: $\mathbf{g=\Delta\ y\ /y\ =\ s/k}$

- **نقد النموذج:** وجهت لهذا النموذج عدة انتقادات تمثلت في[1]:

- فرضية ثبات الميل الحدي للادخار $\boldsymbol{\Delta S/\Delta Y}$ ومعدل رأس المال الناتج k/y غير واقعية، حيث يمكن أن تتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.
- ثبات استخدام كل من رأس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينهما وتأثيرات التقدم التقني.
- عدم اهتمام النموذج بتغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية المساواة فيما بين معامل رأس المال $(K/\ Y)$ والمعامل الحدي لرأس المال $\Delta k/\Delta Y$ غير واقعية، وخصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

2. النماذج النيوكلاسيكية: نموذج سولو–سوان: نموذج سولو هو أحد نماذج النمو النيوكلاسيكية، يقوم نموذج سولو عن طريق ادخال عنصر إنتاجي إضافي وهو العمل، يستخدم سولو في نموذجه فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، أي في الأجل القصير[2]. كما قام بإضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني أو التكنولوجي ليفسر أثر التقدم التكنولوجي على معدل النمو[3]. ولهذا النموذج شكلين، الأول بدون ادخال عنصر التقدم التكنولوجي والثاني بادخال عنصر التقدم التكنولوجي، وفيما يلي سنقوم بدراسة النموذجين كل على حدا.

[1]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص76–77.

[2] : yamna Achoor، op-cit ,p18

[3]: Arnaud Diemer ،**theories de la croissance endogéne et principe de convergence**، MCF IUFM D'AUVERGNE. P5
http://www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf

– نموذج سولو بدون إدخال عنصر التقدم التكنولوجي: يرتكز على دالة الإنتاج كوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة المكونة من عنصرين: رأس المال (k) *والعمل* (L) و Y تمثل الإنتاج أو المخرجات وبالتالي نجد[1]:

$$Y_t=f(k_t, L_t) \ldots\ldots\ldots (1)$$

ومع فرضية ثبات الغلة تكون $F=(\lambda k, \lambda L) = \lambda F(k,L) = \lambda : Y \ldots..(2)$

وإذا كان مخزون رأس المال في الفترة t هو k_t فإن معدل الاستثمار الصافي K^* يعادله[2]:

ومنه $K^* = dk/dt$، $K^* = s.Y$ فمعدل الاستثمار الصافي يساوي الميل المتوسط للادخار مضروبا في إجمالي الناتج، وبما أن الناتج هو مزيج من استخدام كل من :العمل L، و رأس المال K يصبح

$$\mathbf{K}^* = s.\ f(K.L) \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

وبما أن الدالة F دالة متجانسة من الدرجة الأولى وعلى أساس حصة الفرد من العمل يصبح لدينا باستخدام الشكل المركز للمعادلة (3) ما يلي: [3]

$$(k=k/y) \text{ و } (y=y/L) \text{ ولنفرض أن } K^*=s.\ f(k.L) \rightarrow y=f(k,L) \rightarrow y = f(k) \ldots.(4)$$

وبإعتبار أن التغير في حصة العامل من رأس المال يتحدد على أساس حصة العامل من الاستثمار $s\ .\ f(k)$ وكذا مقدار الاستثمار المحافظ على حصة العامل الحالية من رأس المال $(1+n)$ يمكن كتابة التوازن التنافسي لنموذج سولو كما يلي :

$$K_{t+1} - k_t = 1/n+1(sf(k_t)-(n+\delta)\ k_t) \ldots\ldots\ldots (5)$$

و في الحالة المستقرة يكون:

$$k_{t+1}=k \longrightarrow sf(k_t)=(n+\delta)k_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

و منه إذا كان $k_{t+1} > 0$ ، ترتفع حصة العامل من رأس المال k_t لتصل إلى نقطة الاستقرار و العكس صحيح أيضا وانطلاقا من الفرضيات السابقة يتحدد النمو الاقتصادي بمعدل النمو السكاني.

---

[1] : Karine PELLIER, **propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971-1945, une analyse cliométrique du modèle de romer**, p5.
http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf

[2] : Robert M. Solow, **Perspectives on Growth Theory,** journal of economic perspectives,volume 8,number1-winter 1994.p50,

[3]: رواكسي خالد، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة (2001–2011)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2012–2013، ص 28.

يمكن استنتاج عدة ملاحظات من تحليل النموذج[1]:

- يقرر النموذج أنه في حالة ثبات الإنتاجية، فإن الاقتصاد يقترب من الحالة الثابتة في الأجل الطويل، ويكون الإنتاج الفردي ورأس المال الفردي ثابتين، أما حجم الإنتاج ورأس المال فيزيد كل منهما بنفس معدل نمو عرض العمل قدرهn ، وهذه الحالة توافق الحالة التوازنية في الأجل الطويل في نموذج سولو:

$$K^*/k=y^*/y=0 \longrightarrow L^*/L=k^*/k=n$$

- يفسر هذا النموذج أن الاقتصاديات يمكن أن تنمو في المدى القصير وليس في المدى الطويل، فالنمو يتباطىء أكثر كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية، وتعود هذه النتيجة إلى كون أصغر من الواحد.
- يحقق الاقتصاد الذي لديه في البداية نسبة منخفضة لرأس المال إلى العمل إنتاجية حدية مرتفعة لرأس المال، وبما أن الادخار ينمو بمعدل ثابت من الدخل المتولد من الإضافة الجديدة لرأس المال، فإن الاستثمار الإجمالي في السلع الرأسمالية الجديدة يزيد بالمقدار اللازم لمقابلة الاهتلاك اللازم لتشغيل قوة العمل الجديدة، ومع مرور الوقت تتجه نسبة رأس المال إلى العمل – مع افتراض ثبات حجم الغلة والمستوى التكنولوجي– إلى الارتفاع مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي لرأس المال، ومع استمرار هذا الانخفاض، فإن المدخرات المحققة من الدخل الناتج عن رأس المال الجديد تتجه إلى الانخفاض مما يوصل الاقتصاد إلى حالة من الركود.
- يؤكد هذا النموذج أنه إذا تماثلت الاقتصاديات بالنسبة لدوال الإنتاج والتكنولوجيا واختلفت في كثافة رأس المال المنطلق منها، فإن الاقتصاديات التي تمتلك رأس مال فردي أقل(بالمقارنة مع رأس مالها الفردي في المدى الطويل) بإمكانها تحقيق معدلات إنتاجية ومعدلات نمو أعلى، فالدول الفقيرة ذات نسبة رأس المال إلى العمل المنخفضة تميل للنمو بمعدل أسرع من الدول الغنية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث تقارب في مستويات الدخل المتوسط فيما بين الدول، وتشتق خاصية التقارب من تناقص الإنتاجية الحدية لرأس المال في الفكر النيوكلاسيكي.
- **نموذج سولو بإدخال عنصر التقدم التكنولوجي**: أدخل سولو عنصر التغير التكنولوجي على نموذجه الأساسي وذلك بتقدير أثر التقدم التكنولوجي على المتغيرات الاقتصادية من خلال افتراض شكل معين للتقدم التكنولوجي داخل دالة الإنتاج الكلية[2]، لتصبح دالة الإنتاج الكلية على الشكل$y=f(L.k)$ وإنطلاقا من محايد هيكس للتقدم التكنولوجي تأخذ الدالة الصيغة التالية:$y=f(AL.k)$ ومع فرضية أن Aينمو بمعدل ثابت يصبح عنصر التغير التكنولوجي تفاعليا مع عنصر العمل وبذلك تصبح دالة الإنتاج حسب سولو كما يلي: $Y=f(K_t, A_t, L_t)$ حيث AL يعرف بـ : العمل الفعال (أو مدخل العمل) وباعتبار أن عنصر

[1]: طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص72-73.

[2]: Abdelouahab youcief, transfert **de technologie et integration regional dans la zone euro-mediterranneenne : union eu ropeenne-pays du maghreb**, p6.
https://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Abdelouahab%20OUCIEF.pdf

التغير التكنولوجي يمثل العامل المحسن لعنصر العمل ويعبر عن عنصر العمل باستخدام وحدات الفعالية المتاحة في وحدة واحدة من العمالة وهو لا يعكس التغير في جودة العمالة فقط ، وإنما يعكس أيضا زيادة كفاءة عنصر العمل نتيجة التحسن في تصميم المعدات والآلات المستخدمة. فالنمو في المدى الطويل يتحدد من خلال معدل النمو السكاني (1+n) ومعدل نمو التغير التكنولوجي(A) أي:

$$\mathbf{Y_{t+1}/y_t=A_{t+1}L_{t+1}/A_tL_t=(1+n)\ (1+g)}$$

يعتبر سولو أن النمو الخارجي المنشأ يعتمد على معدل النمو السكاني ومعدل الادخار ومعدل التغير التكنولوجي ومعدل اندثار رأس المال، كما أن للتراكم الرأسمالي الذي تحدده معدلات الادخار دور هام باعتباره عامل الإنتاج الداخلي الوحيد فالزيادة في معدل الادخار تؤدي إلى نمو الدخل الفردي وليس إلى الزيادة في معدل النمو كما يراه هارود ودومار[1].

3. نماذج النمو الداخلي: ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، فمن ناحية العمالة ترى النظرية أن زيادة إنتاجية العمال يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإكسابهم المهارات والخبرات اللازمة من خلال التعليم والتدريب والتكوين وبالتالي يمكن التغلب على مشكل تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية النيوكلاسيكية من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري والرأس المال المادي بالتوازي ولهذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة وإنما تستخدم لفظ الرأس المال البشري، المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو البحث على تفسير الاختلافات لمعدلات النمو الاقتصادي بين مختلف الدول، ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية[2]:

- اعتبار التقدم التكنولوجي محدداً داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.
- وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.
- تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري (في التعليم والتدريب) ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.
- حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

نظريات النمو الداخلي كان **بول رومر** الأول الذي قام بذلك في سنة 1986 متبوعا **بروبرت لوكاس** في 1988، بعدهما **روبرت بارو** 1990. وقد انطلق **رومر** من مبدأ أن المردود المتناقص يعتبر مميزا سيئا للاقتصاد الحالي، إذ بين أنه انطلاقا من الآثار الجانبية الخارجية(الايجابية) يمكن الحصول على مردودات ثابتة، أو حتى متزايدة، وهو ما يعتبر مصدرا للتطور التقني.

[1]: رواسكي خالد، مرجع سابق، ص ص29 -30.

[2]: طاوش قندوسي، مرجع سابق، ص 120.

- **نموذج رومر (1986)**: يرى رومر أن النمو الاقتصادي طويل الأجل يتحقق بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتعظيم أرباحها، و يفترض أن المعرفة الجديدة هي نتاج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي، ويرى أن الاستثمار في مجال إنتاج المعرفة يولد وفرات خارجية لأن قيام المؤسسة بإنتاج معرفة جديدة يفترض أن يكون له أثر خارجي موجب على إمكانيات الإنتاج للمؤسسات الأخرى والسبب في ذلك طبيعة المعرفة في حد ذاتها بحيث لا يمكن الاحتفاظ بها سرا أو الاحتفاظ بحق ملكيتها بشكل كامل[1].

ويرى **رومر** أن إنتاج المعرفة الجديد يخضع لمبدأ تناقص الغلة لأنه في ظل رصيد معين من المعرفة في أي لحظة زمنية، فإن مضاعفة المدخلات المستخدمة في إنتاج الأبحاث لن يترتب عليه مضاعفة مقدار المعرفة الجديدة المنتجة، أما دالة الإنتاج باعتبارها دالة في رصيد المعرفة وغيرها من المدخلات الأخرى تخضع لغلة حجم متزايدة، كما أن الإنتاجية الحدية لكل المدخلات بما فيها المعرفة تكون متزايدة. تأخذ دالة الإنتاج لكل مؤسسة من السلع في اقتصاد به Nمؤسسة متماثلة الشكل التالي [2]:

$$\mathbf{Y=f(R_i\ ,X,A)}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث$\mathbf{R}$رصيد المعرفة أو رأس مال المؤسسة من الأبحاث، $\mathbf{X}$ رصيد عوامل الإنتاج الأخرى، $\mathbf{A}$ المستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد بحيث:

$$A = \sum_{i=1}^{n} Ri \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و يفترض **رومر** أن للمستوى الكلي للمعرفة في الاقتصاد A أثرا خارجيا موجبا على إنتاج كل مؤسسة (أي أنها متغير خارجي بالنسبة لدالة الإنتاج لكل مؤسسة) ، ويفترض أن دالة الإنتاج للاقتصاد هي دالة متجانسة من الدرجة الأولى بالنسبة لـ X_iو R_i، وأنها دالة متزايدة في الرصيد الكلي للمعرفة A، مما يعني أن دالة الإنتاج للاقتصاد ككل هي دالة ذات غلة حجم متزايدة.

$$Y=f(R_i,X_i,A)=A(R)f(R_i,x_i)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

كما يفترض **رومر** أن دالة الإنتاج تتمتع بتزايد الإنتاجية الحدية للمعرفة، وأن الوفورات الخارجية الناتجة عن قيام المؤسسة بالبحث والتطوير تؤدي إلى تحسن الرصيد الكلي للمعرفةA.

- **نموذج لوكاس1988**: يعتبر **لوكاس** أن رأس المال البشري مصدرا أساسيا للنمو[3]، على اعتبار أن رأس المال البشري يشير لجميع القدرات التي يمتلكها الأفراد والتي تزيد من الكفاءة الإنتاجية، ومن ثم رفع معدل النمو

[1] : pierre-yves hénin، monsier pierre ralle، **les nouvelles théories de la croissance: quelques apports la pour la politique économique** ,revue économique, 1993, p78

[2]: طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص79-80.

[3] : Cécile pereet, **des modeles de croissance aux theories du developpement territorial and ogene : vers une prise en comte du capital social, hal** archivers-ouvertes, Submitted on 23 May 2014, p5. https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00995429/document

الاقتصادي، لأن في الواقع كل فرد هو صاحب عدد من المهارات، والاستثمار في هذا العنصر يعتبر مصدر رئيسي لمعدل النمو[1].

وقد اعتمد في تفسير نموذجه على الفرضيات التالية[2]:

- الاقتصاد يتكون من قطاعين هما: قطاع الإنتاج الذي يقوم فيه كل فرد بإنتاج السلعة الاستهلاكية انطلاقا من رأس ماله المادي، وجزء من رأس المال البشري، والقطاع الثاني هو قطاع التكوين الذي يكون فيه رأس المال البشري مكون انطلاقا من ذات رأس المال (الرأس المال البشري منتج من قبل نفسه).
- كفاءة الفرد والوقت الذي يخصصه للدراسة هما اللذان يحددان وتيرته للتعلم.
- الأفراد لهم نفس المستوى التعليمي.

انطلاقا من هذه الفرضيات تكتب دالة الإنتاج الكلية كما يلي[3]:

$$Y=A_t\ K^a{}_t(u_t+H_t)^{1-a} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$H=B(1-u)^{\beta}\ H_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث $\mathbf{a,B}$, $\boldsymbol{\beta}$, $\mathbf{A}$ هي استدلالات وسيطية موجبة، $\boldsymbol{Y}$ الإنتاج ، $\boldsymbol{K}$ مخزون رأس المال ، $\boldsymbol{H}$ مخزون رأس المال البشري، $\boldsymbol{u}$ نسبة رأس المال البشري الموجبة للإنتاج، وأن ($1-\boldsymbol{u}$) هي نسبة رأس المال الموجبة للتكوين والتأهيل، $\boldsymbol{t}$ تمثل الزمن(الوقت)، $\boldsymbol{H}^*$ مقدار تغير رأس المال البشري، و$\boldsymbol{U\,H}$ جزء من الرأس المال البشري المساهم في العملية الإنتاجية(اليد العاملة).

المعادلة 1و2 تعني أن السلعة المنتجة انطلاقا من دالة الإنتاج بمردودات ثابتة، وأن رأس المال المادي والبشري متراكمان، رأس المال البشري قابل للزيادة مع الوقت وفقا لقرارات الأفراد للاستثمار في تكوينهم. وهي فرضية أساسية تضمن الطابع الذاتي للنمو.

في حالة Ut ثابتا ويصبح: $H^*/H=B(1+u)^{\beta} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$

وبهذه الطريقة يحظى أي اقتصاد بنمو في رأس المال البشري، ويرتفع هذا المعدل أكثرا، كلما وجه اهتمام للتكوين.

أدمج **لوكاس** التأثير الخارجي الناتج من مستوى رأس المال البشري على نشاط الإنتاج، وهذا من أجل دعم الوصول إلى ضمان نمو داخلي، **لوكاس** يفسر هذه المعلمة كنوع من" المهارات الجماعية" متعلقة بالتبادل الذي يعمل به الأفراد المنتمون إلى نفس المجموعة، فكل عون أو فرد مهما كان مستواه الخاص من رأس المال البشري

---

[1] : Arnaud Diemer، op-cit ،p08.

[2]: محمد زعلاني، **التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 97.

[3] : نفس المرجع، ص 97.

فسيكون أكثر أو أقل فاعلية تبعا لمستوى الأشخاص المحيطين به. رمز لها بالرمز∂ وادماجها في المعادلة رقم 01، تغير شكلها وترفع من درجة تجانسها وتصبح بالشكل التالي[1]:

$$Y=A_t\, K^a{}_t(U_t+H_t)^{1-a}\,(H_a)^{\partial} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

Ha : تمثل مخزون رأس المال البشري لبقية الأفراد.

بالرجوع إلى الفرضية الثالثة التي تعني أنه لا يوجد تمايز بين الأفراد من حيث المستوى التعليمي. فإن $H_t=H_a$، وأنه إذا تم رفع مؤهلات الفرد ستزداد كفاءته، وسوف تزداد تبعا لذلك الكفاءات المحيطة به. وبالتالي دالة الإنتاج في نموذج **لوكاس** تتميز بتزايد الغلة $(1+\partial)$ وهذا بسبب التأثيرات الخارجية، وبهذا الشكل يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الإنتاج وهذا ما يضمن نموا داخليا في النموذج لأن تحسن مستوى كل فرد يزيد من المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري للأمة، مما يعني أنه كلما كان الاقتصاد يتكون من أفراد ذوي الكفاءة العالية كلما كانت الفعالية الاقتصادية أعلى.

يجتمع نموذج **لوكاس** كثيرًا في بعض الخصائص مع نموذج **سولو** وذلك في حالة استبدال H مكانA حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج **لوكاس** نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج **سولو**، لكن **لوكاس** يقدم تفسيرًا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس **سولو** الذي اعتبره ثابتًا، فتفسيره في نموذج **لوكاس** هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1+u)$ من طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة رأس المال البشريK وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم[2].

يعتمد النمو على نمو رأس المال البشري والذي يعتمد بدوره على الوقت المخصص لتكوين رأس المال البشري وعلى فعالية تراكمه وعلى حجم التأثيرات الخارجية[3]، مصدر النمو هو تراكم غير منتهي لرأس المال البشري الذي يتميز بعوائد هامشية غير متناقصة[4]، نلاحظ كذلك هنا أنه كلما كان الوقت المخصص للتكوين والتعليم أكبر كلما

---

[1]: موهوبي مليكة، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص59.

[2]: البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مداخلة بعنوان "**قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري**"، مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: التقدم التكنولوجي، والإنتاجية، والقدرة التنافسية، والنمو والعمالة، يومي11-12 ماي2007، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، ص16.

[3] : Catherine baumont, **croissance andogene et croissance des regions vers une théorie de la croissance endogéne spatialisée,** hal archivers-ouvertes, Submitted on 24 May 2017 -p7. http://lara.inist.fr/bitstream/handle/2332/2361/LATEC-DT_94-08.pdf?sequence=1 ?

[4]: ابراهيم شريفي، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر**: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد8 ،2012، ص35.

كان معدل نمو رأس المال البشري أكبر ويكون بالتالي نمو الناتج الفردي أسرع، كل سياسة ترفع من الزمن الذي يخصص لتكوين والتعليم الأفراد ترفع من معدل نمو رأس المال البشري وبالتالي ترفع معدل نمو الناتج الفردي[1].

يُرجع هذا النموذج سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم –تفضيل تراكم المعارف–سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي[2].

- **نموذج بارو**: يفترض **بارو** أن النفقات العمومية هي استثمار عمومي بعيد على المنافسة وغير محصور، ويقدم دالة الانتاج لكوب دوغلاس ذات المردودية الثابتة إزاء العامل، فمن أجل المؤسسة تكون[3]:

$$\mathbf{Y_i = A\ L_i^{1-a}\ k_i^{a}\ G^{1-a}} \qquad \mathbf{0 < a < 1}$$

بحيث y_i، ki، Li تمثل: الانتاج، مخزون رأس المال الخاص، اليد العاملة للمؤسسة i، على التوالي، وGالنفقات العمومية الكلية للمنشآت القاعدية، لتصبح دالة الانتاج **لبارو** على المستوى الكلي كالتالي:

$$Y = \mathbf{A\ L^{1-a}\ k^{a}\ G^{1-a}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

مع افتراض أن:

- أن المردودية الحدية لرأس المال الخاص $k' = ay/y$ متناقصة.
- المردودية المشتركة لرأس المال الخاص والنفقات العمومية $\mathbf{A\ L^{1-a}}$فهي ثابتة، إذا كان **L** ثابت.
- النفقات العمومية للمؤسسات تفسر كعامل إنتاجي خارجي معطى ومتاح وبدون تكلفة وتمويله يكون بفعل الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج **بارو** في النتائج التي توصل إليها على معادلة التوازن بالنسبة لسوق السلع والخدمات[4]:

$$\mathbf{Y = c + I + G = C + K + \partial K + G} \ldots\ldots (2)$$

حيث أن: Gالإنفاق الحكومي، C الاستهلاك، I الاستثمار.

ويفترض **بارو** أن النفقات العمومية ممولة من طرف الضريبة بمعدل ثابت t، بحيث أن توازن الميزانية مضمون في فترة، ومنه:

---

[1] : kwon,dae-bong , Intervention titled "**HUMAN CAPITAL AND ITS MEASUREMENT**", an introduction to the 3rd oEcd world Forum on (statistics,know ledge and policy) charting progress,building visions,Improving life busan,korea-27-30-octobre 2009- OCED Word Forum, p02.

[2]: البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مرجع سابق، ص16.

[3]: رواسكي خالد، مرجع سابق، ص43.

[4]: ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص60-61.

$T=G=tY$ وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات($Y(1-t)$، وبناءا على هذا تصبح دالة الاستهلاك كالتالي:

$$C=(1-s)(1-t)Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$Y=(1-s)(1-t)Y+\dot{K}+\partial K+G \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

وبما أن $T=G=tY$ فإن المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$Y=(1-s)(1-t)y+\dot{K}+\partial K+tY \rightarrow Y-(1-s)(1-t)y-ty=\dot{\mathbf{K}}+\partial K$$

$$\rightarrow Y=\dot{K}+\partial K/s(1-t) \ldots\ldots\ldots(\mathbf{5})$$

بتعويض tY مكان G في المعادلة رقم (1) تصبح المعادلة بالشكل التالي:

$$AL^{1-a}k^{a}ty^{1-a}=AK^{a}L^{1-a}t^{1-a}y^{1-a} \rightarrow y^{a}=AL^{1-a}K^{a}t^{1-a}=Y$$

$$\rightarrow Y=A^{1/a}kL^{1-a/a}t^{1-a/a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن:

$$\dot{K}+\partial K/s(1-t)=A^{1/a}kL^{1-a/a}t^{1-a/a} \rightarrow \dot{K}+\partial K/ks(1-t)=A^{1/a}L^{1-a/a}t^{1-a/a}$$

$$\rightarrow \dot{K}/k=s(1-t)A^{1/a}L^{1-a/a}t^{1-a/a}-\partial \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

الدولة تقوم بتحديد معدل الضريبة t الذي يحدد مبلغ النفقات العمومية G ،ومعدل النمو الاقتصادي، وهو المعدل الضريبي الذي يعظم النمو، أي المعدل الأمثل للضريبة والذي يستخرج كما يلي:

$$\partial(\dot{K}/k)/\partial t=(-t^{1-a/a}+1+a/a(1-t)t^{1-a/a-1})sAL^{1-a/a}=0$$

$$\rightarrow t=1-a/a(1-t) \rightarrow t^{*}=1-a$$

تدل هذه النتيجة على أن الدولة تستطيع أن تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية والتي يعبر عنها بالعلاقة: $(G/Y)^{*}=t^{*}=1-a$

ومن خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معدلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي تدخل حتمي للسلطات العمومية، من أجل تحقيق معدلات نمو أمثلية عن طريق سياسة اقتصادية ناجحة .حيث يبين **بارو** في هذا الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية لـ $G/Y=1-a$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية لـ Gمن أجل تمويل جميع نفقاتها.

نظريات النمو الداخلي تعطي اهتماما كبيرا للنفقات العمومية على اعتبار هذه الأخيرة إحدى وسائل السياسة الاقتصادية التي لها تأثير هام على النمو، فالآثار الخارجية تبرر على أساس أن الدولة تستطيع، بواسطة بعض السياسات الاقتصادية (السياسة الضريبية، الإعانات، تطوير البنى التحتية) توجيه الأعوان الاقتصاديين الخواص نحو بعض النشاطات المولدة للنمو. كما تركز هذه النظريات على أربعة عوامل رئيسية تؤثر على معدل النمو هي[1]:

- **التداوب المتعلق بتراكم رأس المال المادي** (الاستثمار المادي لمؤسسة ما لا يؤدي إلى نمو إنتاجها الخاص فقط، بل يسمح أيضا بزيادة انتاجية المؤسسات الأخرى عن طريق ما يسمى (**"التعلم بالأداء"**).
- **تراكم رأس المال البشري** (المعتبر كمخزون من المعارف والمهارات القابلة للتثمين من الناحية الاقتصادية).
- **ترقية البحث من أجل التنمية** (تولد النمو عن الابداع أو الابتكار الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من أجل تحقيق أرباح).
- **الأثر الايجابي للهياكل العمومية على النمو**.

هذه العوامل تكون مصدر آثار جانبية خارجية ايجابية يستفيد منها العمال الآخرون أو المؤسسات الأخرى.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي الحديثة.

يتميز تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية، فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي،كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج، كما يبرز القطاع المالي سواء القطاع المصرفي أو سوق رأس المال إذا كان في حالة تراجع لا يسمح بخدمة الاقتصاد، سواء من حجم التمويل أو من حيث نوعيته.إن أهمية القطاع المالي تكمن من كونه الركيزة الأساسية التي ينطلق منها النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل. كما يساهم الحكم الراشد من خلال تأمينه للبيئة القانونية والإدارية السليمة من تفعيل عمليات الاستثمار والإنتاج والادخار ومن ثم دعم النمو الاقتصادي بما يدعم كفاءة تشغيل السوق وفقا لمعايير الحكم الراشد، كما يساهم الحكم الراشد في توفير دولة المؤسسات التي تضمن معايير الحوكمة الجيدة والشفافية والمساءلة، وهذا يعمل على استقرار البيئة الاقتصادية العامة بشكل يساهم في التفاعل الايجابي بين المؤسسات ويقلص الفساد المعيق للنمو الاقتصادي.

[1]: محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10 ،2012 -2013، ص151.

أولا: الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي: الانفتاح الاقتصادي نقصد به مجموعة من السياسات الاقتصادية المتكاملة التي تهدف إلى الاعتماد الأكبر على تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها ومنح الملكية للقطاع الخاص، وهو وسيلة وليس هدفا لرفع كفاءة الأداء العام للاقتصاد القومي[1].

الانفتاح الاقتصادي يحدث نمو على المدى القصير والمدى الطويل، النمو على المدى الطويل يحدث استجابة إلى درجة التطور التكنولوجي في العالم الخارجي، أما على المدى القصير فالنمو يحدث بسبب تحرير التجارة الخارجية، وهذا عن طريق استغلال مزايا التجارة الخارجية، الأمر الذي يسمح للاقتصاد التخصص في الانشطة التي يتمتع فيها بميزة نسبية[2]. أي أن الانفتاح الاقتصادي يساهم على تشجيع وتسريع النمو الاقتصادي، فالاقتصاديات أكثر انفتاحا تتميز بمعدلات نمو أعلى من الاقتصاديات الاقل انفتاحا[3].

ثانيا: الصادرات والنمو الاقتصادي: ويمثل حجم الصادرات ضمن المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تزخر بها أدبيات الاقتصاد، حيث تؤكد الكثير من الدراسات التطبيقية على أهميتها باعتبارها أحد المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي[4]. تعتبر نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيك الجدد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي، حيث تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية[5]. وعليه يصبح دور التجارة (الصادرات) بمثابة آلة النمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، وتبرر النظرية

---

[1]: عبد الله المصري، **الانفتاح الاقتصادي نافذة لنهضة أم مقبرة للموارد**، على الموقع التالي/http://www.masralarabia.com أطلع عليه يوم 30-10-2016.

[2]: بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011، ص181.

[3]: Rejaul Karim، Rakibul Islam، **The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh**، ResearchGate، October 2014, p 03.

[4] :Chien-huilee , Bwo-Nung huang, **the relationship between exports and Economic grow th in east tsion countries: AMultivariate. Threshold autoregressive Approach**, journal of economic development volume .27 .N2-2002, p45.

[5]: عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، عدد27، 2005، ص8.

الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية[1].ولعلى من أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات والنمو الاقتصادي ما يلي[2]:

- أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- أن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعانيها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري وما يرتبط بذلك من صعوبات أخرى مثل العجز في حساب النقد الأجنبي.
- أن التوسع في الصادرات يساعد في تحسين القدرات الإنتاجية للدولة من خلال تفعيل مبدأ المنافسة بين عوامل الإنتاج المتاحة، ومن خلال تمكين الدولة من الحصول على التقنية الحديثة اللازمة لتطوير العملية الإنتاجية، فالتوسع في الصادرات يمكن الدولة من الحصول على النقد الأجنبي اللازم لإستيراد المواد الأولية الأساسية والسلع الرأسمالية الضرورية مما يسهم في زيادة الاستثمارات المحلية وزيادة الإنتاج المحلي وتحسين معدلات النمو الاقتصادي.
- أن سياسة التوسع في الصادرات تسهم في زيادة حدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- أن سياسة التوسع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة مما يؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة وإلى زيادة الوفورات الاقتصادية المتاحة للدولة ومن ثم دعم النمو الاقتصادي للدولة.

ثالثا: التطور المالي والنمو الاقتصادي: للنظام المالي الكفء دور في تقوية القطاع الحقيقي وتعزيز جانب العرض وتوفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكذا حشد المدخرات والتخصيص الأمثل للموارد المالية باتجاه القطاعات الأكثر تطورا وإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة التراكم في رأس المال هذا بالإضافة إلى تمويل الابتكار والتطور التقني، وهي العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحقيق النمو الاقتصادي. يعد النظام البنكي أحد العوامل الرئيسية في

---

[1]: Muhammad Zahir Faridi، **Contribution of Agricultural Exports to Economic Growth in Pakistan**، Pak. J. Commer. Soc. Sci. Vol. 6 (1), 2012, p 133.

[2]: وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص ص 49-50.

عملية التنمية الاقتصادية حيث يوجه الوسطاء الماليون النمو الاقتصادي من خلال دورهم في حشد رأس المال لتمويل المشاريع الكبرى.[1]

الخدمات التي تقدم من قبل مؤسسات الوساطة المالية والتي تتلخص في جذب المدخرات و توجيهها إلى الاستثمارات الإنتاجية وتقييم المشروعات وإدارة المخاطر ومراقبة المديرين وتسهيل عملية التبادل هي خدمات مهمة لتشجيع التنمية الاقتصادية، فالنظام المالي هو الذي يحفز النمو الاقتصادي عندما تكون الخدمات المالية متوفرة بشكل واسع وكبير في الاقتصاد. القطاعات الصناعية التي تكون نسبيا بحاجة أكبر للتمويل الخارجي تنمو بشكل غير متكافئ بوتيرة أسرع في الاقتصاديات التي فيها أنظمة مالية متطورة[2]. فالائتمان الممنوح للقطاع الخاص يعتبر واحد من القوى الرئيسية الدافعة للنمو على المدى الطويل[3].

التطور المالي يسمح بتخصيص الأموال بشكل أكثر كفاءة، وتحسين الإنتاجية الحدية لرأسمال، ويعمل على توجيه جزء من المدخرات إلى الاستثمارات مما يؤدي إلى التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي. فتطور أسواق رأسمال يدفع الأسر على تنويع محافظهم الاستثمارية، بسبب تحسين شروط الحصول على القروض الاستهلاكية، وانخفاض تكلفتها، والعمل على الحد من الحوافز التي تشجع على الادخار[4].

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي تقوم على وجود نظام مالي متطور يكون قادر على تأدية وظائفه بفعالية وكفاءة، تعزز من كفاءة الوسطاء الماليين في الاقتصاد وتنعكس بالتالي على تقليل تكلفة الحصول على المعلومات، وعلى تكاليف المضاربات، وتكاليف الرقابة أيضا.كما يعمل هذا المناخ على تشجيع الاستثمار كونه يساهم في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المؤسسات ويعمل على تلبية احتياجاتها التمويلية، كما يؤثر على حركة الادخار في الاقتصاد، ويحسن من الرقابة على الإدارة المالية في المؤسسات، ويرفع من درجة التحوط، ومن تنويع المخاطرة، ويسهل تبادل السلع والخدمات.وترتبط تلك الوظائف أيضاً بوجود توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، وتراكم رأ س المال البشري والمادي بشكل أسرع ، ويسرع من النمو التكنولوجي، وهذه العناصر في مجملها تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي .كما نضيف أن استقرار الاقتصاد الكلي عامل مهم في نمو الخدمات المالية، والذي يتطلب تعديل سياسات الاقتصاد الكلي الموجهة نحو تشجيع المنافسة في القطاع المالي، ومحاولة تطوير الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحكم القطاع المالي بشكل شفاف وقوي، وذلك من خلال توفير حزمة من القوانين

---

[1]: خاطر طارق، مفتاح صلح، **التأصير النظري لعلاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر، خلال الفترة1990–2013**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر2014، ص 145.

[2]: عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد17، العدد 64، 2011، ص ص 182–183.

[3] :Guglielmo Marai caporle، Christophe rault، Anamaria savo، Robert sovo، **financial development and economic grouth: Evidence from ten NeW EU Members**، Economics and Finance Working Paper Series، N09-37 , P4
https://www.oenb.at/dam/jcr:192830d0-21a1-4138-a382-bad73ec2de10/12_ceei_2013_paper_caporale.pdf

[4]: بربري محمد أمين، مرجع سابق، ص 185.

والتعليمات المالية التي تحسن وظيفة الإشراف المالي، وتضمن حقوق الدائنين، وتعطي العمليات المالية والمصرفية درجة أعلى من المصداقية[1].

رابعا: الحكم الراشد والنمو الاقتصادي: يظهر الفساد المحابه للحكم الراشد كعائق كبير أمام التنمية بصور شتى فهو[2]:

- يؤثر سلبا في الفعاليات الاقتصادية جميعها، بما في ذلك عدم انتظام الحقوق والواجبات المترتبة على المواطنين، وخاصة فيما يتعلق بإيرادات الدولة من رسوم وخدمات تتراجع مستوياتها نتيجة لتفشي الرشاوى.
- يضعف ثقة المواطنين بفعالية القانون والنظام العام، مما يترتب عليه تشكيل منظومة قيمة أساسها الممارسات السلبية والمنافع الفردية.
- يعيد توزيع الدخل والثروة لصالح من يمتلك السلطة والجاه والذين يثرون على نحو متستر.
- يستخدم كوسيلة لشراء الولاء السياسي للنظام الذي تتقاطع مصالحه مع مصالح مرتكبي الفساد وأنصارهم الذين يتحولون إلى شركاء فعليين للنظام، وبذلك يحصل الاغتراب النفسي لشرائح كبيرة من المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى عدم الاكتراث واللامبالاة في جميع القضايا العامة للمجتمع.
- يشوه الهياكل والبنى الاقتصادية، فهو يحفز على قيام مشاريع خدمية وذات ربح وفير وسريع على حساب المشاريع الإنتاجية التي تشكل أساس التنمية.
- يؤثر سلبا في استقرار البيئة الاستثمارية العامة، ويؤدي إلى زيادة تكلفة المشروع، ويحد من إمكانيات نقل التكنولوجيا والمهارات ويضعف الأثر الايجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، ويؤدي إلى هروب الأموال واستثمارها في الخارج لغياب التنافس الشريف الذي يعد شرطا أساسيا لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

بهذا الشكل يلتهم الفساد البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، مالم تقف في وجهه السياسات الوقائية والعلاجية المناسبة، وخاصة بعد تطور أشكاله وازدهارها مستفيدة من معطيات العصر كالعولمة وثورة الاتصالات، لذلك فلا عجب من أن نجد في الدول المتقدمة شواهد لبعض أشكال سلوك الفساد مختلفة عن نماذج سلوك الفساد في الدول النامية، حيث يتميز الفساد فيها من خلال تغلغله في الجهاز الحكومي، ومؤسسات القطاع العام، لذا تكون منعكساته السلبية أوسع انتشارا وأشد تأثيرا في الأداء الاقتصادي للدولة[3].

---

[1]: حمداني شيرين، عبد الكريم البطانية، **العلاقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون، 2012، ص 09.

[2]: حسن أبو حمود، **الفساد ومنعكساته الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد18، العدد01 ، 2002 ص ص450 -451.

[3]: نفس المرجع، ص451.

خلاصة الفصل.

يشكل الاستثمار أهمية بالغة للاقتصاد الوطني إذ أنه من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التقدم والتطور الاقتصادي باعتباره المتغير البارز والحاسم في إحداث التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة من الدخل الحقيقي وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي من شأنه زيادة التطور الاقتصادي.كما يعد الاستثمار العنصر الرئيسي الذي يتحكم في النمو ومعدله، وتحقيق معدل نمو أعلى يتوقف أساسا على مدى النجاح في توفير الحجم اللازم من الاستثمارات التي تسمح بتحقيق هذا الهدف. كما يلعب الاستثمار دورا مهما كمتغير اقتصادي كلي في مسار النظام الاقتصادي وتطوره لأنه وثيق الارتباط بصورة مباشرة وغير مباشرة بمتغيرات اقتصادية كلية أخرى، وبالتالي فإن أي زيادة مستهدفة في الدخل الكلي لا يمكن أن تتحقق إلا بزيادة معدلات النمو، والتي لا تزيد إلا بالاستثمارات لتحقيق التوسع المطلوب في كمية الإنتاج وقيمته. وتأتي أهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية من كونه يمثل إنفاقا على الإضافات الجديدة للسلع الإنتاجية بأنواعها المختلفة، أي انه يمثل الإضافات الصافية على خزين رأس المال الحقيقي للدولة. ويعد الاستثمار قاطرة النمو الاقتصادي لأنه يؤدي إلى قيام العديد من المشروعات الإنتاجية والخدمية وفي مختلف المجالات ويخلق فرص عمل جديدة، كما يوفر فوائض مالية للحكومة وللأفراد يتم عادة إعادة استعمالها بتأمين احتياجاتهم مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتوسيع الاستهلاك وتحسين مستوى معيشة المواطن.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الخاص في الجزائر

تمهيد.

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية، من خلال مساهمته في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك نظرا للمؤهلات والقدرات التي تؤهله للقيام بالدور الريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية. فالقطاع الخاص بإمكانه تحريك النمو الاقتصادي وخلق قيمة مضافة، وتخفيف العبء على ميزانية الدولة لتمويل المشاريع التنموية.

وفي هذا الإطار سعت الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية وسن القوانين المنظمة للاستثمار إلى تهيئة البيئة المناسبة لتطوير القطاع الخاص بما يلاءم الإمكانيات المتوفرة لديها.

في هذا الفصل نحاول تقيم مناخ الاستثمار في الجزائر ومدى ملائمته لنمو قطاع الأعمال، والتطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار الخاص في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، كذلك تحليل واقع الاستثمار الخاص في الجزائر وأثاره على التنمية الاقتصادية بالجزائر، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار الخاص.

المبحث الثالث: تطور الاستثمار الخاص في الجزائر وآثاره على التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

يعتبر المناخ الاستثماري نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في الدولة، إلا أن نصيب أي دولة من الاستثمارات يعتمد على عوامل كثيرة أهمها المناخ الاستثماري للدولة الجاذبة للاستثمارات والمحفزة للاستثمار بهذه الدولة.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

المناخ الملائم للاستثمار لا يعني مجرد حزمة من الإعفاءات والحوافز، فالمناخ الاستثماري المناسب هو ذلك المناخ الذي يعتمد على جملة من المقومات الأساسية التي تهيئ أرضية ينمو فيها المشروع التنموي.

أولا: تعريف مناخ الاستثمار: هناك مجموعة من التعاريف لمناخ الاستثمار نورد منها:

- يعرف مناخ الاستثمار على أنه السياسة والمؤسسة والبيئة السلوكية الحالية والمستقبلية التي تؤثر على كيفية إدراك رجال الأعمال للعوائد والمخاطر المرتبطة بالاستثمار والتي لا تقتصر على كمية الاستثمار ولكن تشمل كذلك إنتاجية الاستثمار والنشاط الاقتصادي[1].
- يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول وما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنية تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية، وديموغرافية على ذلك بشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار[2].

يلاحظ من خلال هذا التعريف، أن مناخ الاستثمار يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويجب التأكيد هنا على أن السلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان.

---

[1]: مروة سعودي، مريم رؤوف فرح، **مناخ الاستثمار دروس وتحديات" التحديات والفرص"** المجلة المصرية التنمية والتخطيط، بدون سنة النشر، ص 170.

[2]: حربي محمد موسى عريقات، مداخلة بعنوان"**مناخ الإستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية**"، مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" خلال الفترة 4-2007/7/5، كلية العلوم الإدارية والمالية -جامعة فيلادلفيا، عمان-الأردن ص07.

- يعرف مناخ الاستثمار على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والمحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى[1].
- يمكن أن نعرف مناخ الاستثمار أنه كل العناصر المحيطة بالمؤسسة والتي تساهم في الرفع من قدراتها ابتداء من التشريعات والقوانين، الأوضاع المالية والاقتصادية للدولة وكذا علاقاتها مع الخارج والمؤسسات الدولية والاتفاقيات المبرمة، الأوضاع الاجتماعية، الأوضاع الإدارية[2].
- تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي[3]:
  - تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
  - حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
  - إستقرار سعر العملة الوطنية.
  - سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
  - إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
  - الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمروكية.
  - وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
  - توفر شريك محلي من البلد المضيف.
  - حرية التنقل، حرية التصدير، وتوفير فرص استثمارية.

وبناءا على ما تقدم فإن توفير مناخ استثماري معين هي واحدة من أهم الدوافع التي تشكل بناء الأرضية الصلبة لجلب الاستثمارات بأنواعها خاصة تلك المشاريع طويلة المدى ، ذلك أن المناخ الملائم للاستثمار هو جملة الأوضاع المكونة لبيئة العمل حيث المحيط الذي تتم فيه المشاريع الاقتصادية وتأثير تلك الظروف بالايجاب أو السلب على فرص النجاح للاستثمار بمختلف أنواعها ومن ثم تؤثر على حركة واتجاهات الاستثمارات في دول العالم ومن

---

[1]: أحمد زكريا صيام، مرجع سابق، ص92.

[2]: تشام فاروق، مداخلة بعنوان "**دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**" مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، يومي 23/22 أفريل 2003، **جامعة** وهران، ص07.

[3]: محمد داودي، مداخلة بعنوان "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة قياسية**"، مقدمة إلى المؤتمر الدولي العاشر حول" التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، يومي11-13 أفريل، 2011، بيروت، ص 05.

هذا المنظور فإن مناخ الأعمال يشمل الأوضاع الأمنية والاقتصادية، السياسية والاجتماعية، مثلما يشمل الأوضاع القانونية وكذا التنظيمات الادارية[1].

ثانيا: أهمية مناخ الاستثمار: ترجع أهمية المناخ الاستثماري الجيد إلى تحقيق الثقة للمستثمر وزيادة عامل الأمان من مخاطر الاستثمار وخاصة انسياب الأموال من الخارج إلى داخل الدولة المستثمر بها. وهنا يحقق المناخ بذلك مساهمة فعالة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومواجهة المتغيرات العالمية، والتكتلات الاقتصادية الدولية، وظاهرة العولمة وما تحققه من تنافسية عالمية بالإضافة إلى الثورة التكنولوجية العالمية السائدة[2]. وتكمن الأهمية في توفير وتهيئة مناخ الاستثمار الذي يجب أن تتوافر فيه العناصر التالية[3]:

- العمل على توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات تعمل على القضاء على المعوقات الاستثمارية، موفرة فرصا للاستثمار في جميع المجالات.
- توفير بيئة اقتصادية ذات سياسات اقتصادية فعالة تعمل على علاج الاختلالات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- إيجاد قطاع مالي يتميز بالمرونة والقدرة على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، ويكون ذا كفاءة للتنافس مع المؤسسات المالية العالمية لتجميع الاستثمارات داخل الدولة، وعدم قصر القطاع المالي على المؤسسات المصرفية، وتوفير أجهزة للرقابة الضريبية والتمويلية والقانونية في إطار قانوني ومحاسبي، بغرض جذب المدخرات المحلية واستثمارها، حيث يعتبر القطاع المالي المحرك المحوري للمناخ الاستثماري الجيد.
- التوسع في العوامل الجاذبة للاستثمارات مثل تكوين الإطارات البشرية كونها أحد مصادر الاستثمار الرئيسي.
- العمل على توفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة ومواكبة للتغيرات المستمرة في الأسواق وتسهيل الحصول عليها بواسطة كافة المستثمرين.
- أهمية أن يكون للدولة دورا رقابي رسمي لجذب الاستثمار مع تحديد مجالات التدخل الحكومي، وعدم تغير السياسات المتبعة بتغير الحكومات.

ثالثا: عناصر مناخ الاستثمار: لمناخ الاستثمار مجموعة من العناصر يمكن إيضاحها فيما يلي:

1. **التكاليف:** قرار الاستثمار هو في نهاية الأمر موازنة بين التكاليف والعوائد. ومن الطبيعي أن يسيطر المستثمر بقدر كبير على عناصر التكلفة داخل مشروعه، فهو يختار التكنولوجيا المناسبة وأفضل الآلات والأجهزة اللازمة

[1]: غربي فاطمة الزهراء، **المحفزات التأسيسية للاستثمار في الدولة الجزائرية**، مجلة دراسات، جامعة الاغواط، العدد 46، 2016، ص 301.

[2]: صلاح الدين شريط، مرجع سابق، ص 48.

[3]: صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد17، 2017، ص364.

للإنتاجية، وهو يصمم مشروعه بما يكفل ضبط التكاليف وتوفير عناصر الأمان، وهو يختار أجهزته الإدارية والعمالية ويوفر لهم التأهيل المناسب والحوافز اللازمة، وهو يضع النظم المحاسبية وآساليب الانتاج والتسويق وغير ذلك مما يضمن له ضبط التكاليف الانتاجية ويزيد من قدرته على زيادة التوزيع والانتشار. وهذه مسؤولية المستثمر عن مشروعه، ولكن المشروع ليس كيانا مكتملا بذاته بل إنه يعتمد على الخارج ويواجه تكاليف أخرى ليس له سيطرة عليها وتتوقف على البيئة التي يعمل فيها، فالمشروع يحصل على العديد من الخدمات –كهرباء ومياه واتصالات ونقل وغيرها- من الوسط المحيط به، والمشكلة هنا ليس فقط في توفرها بأسعار معقولة وإنما أيضا في ضرورة انتظامها واستقرارها، والمشروع يتعامل كذلك مع الجهات الحكومية من ضرائب وجمارك وإدارات رقابة وإشراف، ولكل ذلك فإن تكلفة الانتاج لا تتوقف فقط على مدى كفاءة المشروع بل تتوقف إلى حد بعيد، على الوسط الذي يعمل فيه، وتتعدد المجالات التي يمكن أن ترفع من تكلفة المشروع لهذه الاعتبارات الخارجية عن المشروع نفسه. ولكن عناصر التكلفة خارج المشروع لا تقتصر على تأثرها بعناصر البنية الأساسية المادية أو البشرية او المؤسسية، بل إن المشروع يتحمل العديد من التكاليف في سبيل إجراء المعاملات المختلفة، وخاصة المعاملات مع أجهزة الحكومة، ولذلك فقد أصبح بند تكاليف المعاملات من أهم عناصر التكلفة التي يتعرض لها المشروع نتيجة معاملاته مع العالم الخارجي فالمشروع يحتاج إلى معاملات متعددة مع الادارات الحكومية للحصول مع تصاريح أو تراخيص (إدارات الجمارك، مصلحة الضرائب، وزارات العمل، التأمينات الاجتماعية...إلخ)، كما يتقدم إلى مختلف المناقصات والمزايدات، وفي كل هذا يواجه المشروع أحيانا بعدم وضوح في القواعد وأحيانا تضاربها، وكثيرا ما يعاني من التأخير والابطاء، ولا يعدم أن يواجه أشكالا للتمييز والفساد[1].

2. **المخاطر:** لما كانت قرارات الاستثمار تستشرف دائما المستقبل، فإن تقديرات المؤسسات بشأن المستقبل تعتبر حاسمة الأهمية، فالعديد من المخاطر يعتبر بالنسبة للمؤسسات جزءا عاديا من الاستثمار. وينبغي عليها أن تتحمله، بما في ذلك غموض الاستجابات من جانب العملاء والمنافسين، بيد الحكومات أن تلعب دورا هاما في ايجاد بيئة آمنة ومستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فغموض السياسات الحكومية وأسلوب تنفيذها وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، واللوائح التنظيمية العشوائية، أمور يمكن أن تؤدي جميعا إلى حجب الفرص وتضييع الحوافز الدافعة للاستثمار وخلق فرص عمل جديدة[2].

3. **العوائق أمام المنافسة:** تفضل المؤسسات عادة عدم الدخول في سباقات المنافسة الشديدة، لكن العوائق أمام المنافسة، والتي تعود بالفائدة على بعض المؤسسات، تحرم مؤسسات أخرى من الاستفادة من الفرص، وترفع التكاليف التي تتكبدها الشركات الأخرى والمستهلكون، كما أن العوائق قد تقلل من حوافز المؤسسات التي

[1]: ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007/2006، ص 60.

[2]: نفس المرجع، ص61.

تتمتع بالحماية على الابتكار وزيادة معدلات إنتاجية، بالتي تعتبر عاملا أساسيا في تحقيق النمو القابل للاستمرار.وتنتج بعض العوائق من سمات طبيعية،مثل اعتبارات المسافة، ووفورات الحجم المرتبطة بتكنولوجيات معينة، ويمكن أن تشكل التكاليف العالية والمخاطر عوائق أمام دخول المؤسسات إلى السوق، كما أن الحكومات تؤثر بشكل مباشر على العوائق وذلك عن طريق تنظيمها لدخول المؤسسات إلى السوق والخروج منه، وكذلك من خلال موقفها من السلوكيات المناوئة للمنافسة ومن الاقتصاد غير الرسمي[1].

رابعا: مكونات المناخ الاستثماري:

يتضمن مناخ الاستثمار كل السياسات والمؤشرات والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد وطني.

المناخ الاستثماري هو ذلك المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي، حيث تؤثر المحصلة النهائية لتفاعلهم معا بشكل نهائي في مدى كفاءة المناخ الاستثماري ككل. ويمكن تقسيم مكونات المناخ الاستثماري كالآتي:

1. **المناخ الاقتصادي:** يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة العوامل المؤثرة على المستثمر وعلى نشاط المشروع وهي كمالي:

1.1. **السياسة الاقتصادية:** تعرف السياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة[2]. وضمن السياسات الاقتصادية نجد:

أ. **السياسة المالية:** للسياسة المالية مكانة رئيسية مقارنة بالسياسات الأخرى فيما يتعلق بالدور المنوط بها في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في مدى جاذبية مناخ الاستثمار، طالما يمكنها أن تعتمد على السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام في تحقيق تلك الأهداف، وهذا ما تتبعه العديد من الدول في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار، على اعتبار أن هاتين الأداتين يمكنها التأثير على مجمل النواحي والمتغيرات المشكلة لمناخ الاستثمار[3].

---

[1]: ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص 61.

[2]: عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كمي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر، 2003، ص05.

[3]: محمد إبراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000/2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2013-2014، ص 37.

- **أثر السياسة الضريبية على الاستثمار:** تعتبر الضرائب من أهم العناصر المؤثرة في اتجاه الاستثمارات سواء كانت تلك الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، باعتبارها تستقطع قدرا من الأرباح والعائد على الاستثمار. ولما كانت السياسة الضريبية المثلى هي تلك السياسة التي ينجم عنها تحقيق أهداف المجتمع، كانت الدراسة المتعمقة للضرائب من أهم ما يعين الخبير الضريبي في الحكم على نجاح السياسة الضريبية القائمة أو في رسم سياسة ضريبة جديدة تحقق ما فشلت السياسة القائمة في تحقيقه. من جهة أخرى، فإن الاهتمام بدراسة الآثار الضريبية ظهر بعد ما تم التأكد من ضرورة تدخل الدولة بشكل فعال في الاقتصاد القومي، وأن من أهم واجبات الحكومة رسم سياستها الضريبية بشكل معتمد، لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة. وعلى هذا الأساس نجد أن الفكر الاقتصادي المعاصر يتفق على إمكانية تصميم واستخدام الضرائب على أرباح الشركات للتأثير على اتجاهات المنتجات بما يحقق أهدافا محددة، ولذلك فإن محددات تأثير الضرائب على الاستثمار وقرار الاستثمار تتمثل في الظروف التي في ظلها يتم تقدير المنافع الصافية المتوقعة (درجة المخاطرة) شكل الضريبة(نوعها) إضافة إلى التشريع الضريبي وما يتضمنه من حوافز وامتيازات تتعلق بالاستثمار[1].
- **أثر الانفاق العام على الاستثمار:** يعتبر الانفاق العام وسيلة في يد الدولة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها، وهو يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي ومقدار الحاجات التي تقوم بإشباعها، ولقد أدى تطور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى وجود ظاهرة تزايد الانفاق العام في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها، وهذا ما أثبته الألماني **فانجر** في دراسته لتطور الانفاق العام في الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، والذي انتهى إلى وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون يعرف باسم قانون **فانجر**" الذي يشير إلى أنه كلما حقق معدلا معينا من النمو الاقتصادي فإن ذلك سيتتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الانفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي". ويؤثر الانفاق العام على النشاط الاقتصادي في المجتمع ككل في إطار استخدامه لجزء من الموارد الاقتصادية والذي ينعكس على المتغيرات الاقتصادية من مستوى الناتج القومي والاستثمار والادخار والاستهلاك...إلخ. وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تؤدي زيادة النفقات العامة إلى ارتفاع مستوى الناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة القدرة الانتاجية أو الطاقات الانتاجية في شكل إنفاق استثماري، كما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال من خلال كم ونوع الانفاق، كما يمكن أن تكون النفقات الجارية سببا في زيادة انتاجية عناصر الانتاج مما يزيد من الناتج القومي وهذا ما يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على المناخ الاستثماري.[2]

---

[1]: محمد إبراهيم مادي، مرجع سابق، ص 38.

[2]: دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013، ص171.

ب. **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الأدوات النقدية المناسبة، والمهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار[1].

ت. **السياسة التجارية:** تساهم هذه السياسة في تحسين مناخ الاستثمار عندما تكون محفزة للصادرات ومشجعة للاستثمارات الموجهة للتصدير، وتعمل على إزالة أو التخفيف من القيود التي تعرقل التجارة الدولية، متميزة بتعريفة جمركية مرنة ومنخفضة وشفافة. قليلة الإجراءات وسهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية. وتنعكس آثار هذه السياسة إيجابا أو سلبا في الحساب الجاري من ميزان مدفوعات البلد المعني، حيث يحقق الحساب المذكور فائضا إذا كانت سياسة التجارة الخارجية جيدة وسليمة وبالتالي تجلب مستثمرين جدد، أو عجزا في الحالة المعاكسة وتكون منفرة للمستثمرين[2].

1. 2. **البنية التحتية الجيدة:** هي من بين أهم متطلبات مناخ الاستثمار الجيد، على اعتبار أن توفرها ممثلة في الهياكل القاعدية (التي تضمن توفر الخدمات الأساسية من شبكة طرق ومواصلات، واتصالات سلكية ولاسلكية، موانئ ومطارات، الطاقة والمياه،... إلخ) يساهم في تقليل التكاليف الأولية للاستثمار ويجعل المستثمر ينشط بكل حرية وبدون قلق في مكان الاستثمار. الواقع أن وضعية وحالة البنية الأساسية تؤثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، حيث تلعب الدولة دورا هاما في توفير وتحسين نوعية البنية الأساسية وزيادة اتساقها مع المعايير والمواصفات الدولية على اعتبار أن سوء نوعية وضعف كفاءة البنية الأساسية سيؤثر في تكاليف الإنتاج وقدرة المؤسسات على المنافسة، ومن جهة أخرى فإن التجهيز مكلف جدا وله أهمية استراتيجية، كما أن هناك العديد من التحاليل التي تربط بين النمو السريع في الناتج المحلي الاجمالي لشرق آسيا، وبين مستويات الاستثمار في البنية الأساسية فالبلد النامي المتوسط يستثمر حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا في البنية الآساسية. وبالمقابل فإن اقتصاديات شرق أسيا ذات الآداء المرتفع استثمرت في ذلك مابين 6%و8%. ويعتبر توفير البنية التحتية ذات النوعية الجيدة شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل انه يعتبر أحد الشروط المسبقة الرئيسية لتمكين البلدان النامية من التعجيل بوتيرة تنميتها أو الحفاظ عليها[3].

3.1. **تطورات الاقتصاد الجديد(المعلوماتية):** تزايدت أهمية الاقتصاد الجديد الذي يستند إلى المعلوماتية من خلال استيعاب منتجات ثورة الاتصالات المعلوماتية كشرط أساسي للتقدم والنمو، وتحقيق الاندماج في

---

[1]: عبد المجيد عبد المطلب، مرجع سابق، ص195.

[2]: عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص61.

[3]: محمد ابراهيم مادي، مرجع سابق، ص52.

الاقتصاد العالمي، ومن مقاييس قدرة البلد على استقبال رؤوس الأموال الأجنبية، مدى تقدمه في استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وترابط البلد في شبكة المعلومات الدولية وعدد المستخدمين للهاتف النقال والانترنت وعدد أجهزة الحاسوب بالنسبة لعدد السكان، كل هذه المؤشرات مهمة في تطوير المناخ الجاذب للاستثمار.[1]

4.1. **قوة الاقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون، أن ظهور الاقتصاديات الناشئة، كان وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث أثبتت هذه الاقتصاديات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة، ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي بلد ما يلي[2]:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد.
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة أخرى.
- مدى كفاءة الجهاز المالي وحجم ونوعية الخدمات التي يقدمها.
- مستوى التقدم التكنولوجي.
- مدى توافر الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة بمستويات متدرجة وتخصصات متنوعة.

5.1. **القيم المختلفة:** استعملت عبارة القيم المختلفة (Les actif crées) من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للدلالة على مجموعة الأصول غير المادية المتراكمة في بلد ما عبر الزمن، فهي أصول مختلقة بفضل الجهد البشري، وهي أصول غير مالية تتكون من المعارف التي تضم المهارات العلمية والتسييرية، ومستوى المعرفة التكنولوجية والقدرة على الإبداع ورصيد الملكية الفكرية (براءات الاختراع، علامات مسجلة) ومستوى العلاقة بين الجامعة والحكومة والجامعة والمؤسسات الاقتصادية. ففي الكثير من الصناعات أصبحت هذه الأصول أكثر أهمية من الموارد الطبيعية والأيدي العاملة الرخيصة، فكثير من الدول التي تفتقر للموارد الأولية نجدها في صدارة الدول المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، بفضل الرصيد الهائل لهذه الأصول المختلقة، فنجد مثلا دول جنوب شرق آسيا فقيرة بالموارد الأولية ولكنها غنية بالأيدي العاملة الماهرة المحتكمة في التكنولوجيا، والتي تعتبر محددا أساسيا في القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات التي تبحث دوما عن تحسين قدراتها التنافسية على الساحة الدولية[3].

---

[1] : قريد عمر، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص133.

[2]: عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 62.

[3]: قريد عمر، مرجع سابق، ص133.

2. **المناخ السياسي والأمني:** يتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتيسيره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس.

لا ينجم عن اندلا ع الحروب أو أي أشكال أخرى من العنف الواسع الانتشار سوى القضاء على كافة أنواع الاستثمار المنتج تقريبا .بيد أن المؤسسات تحتاج إلى أكثر من السلام للدفع بما لديها من طاقات وموارد في استثمار منتج[1]. ويعتبر توافر مستوى المعقول من الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصادي الكلي العتبة الضرورية للولوج إلى مناخ استثماري سليم، فالأجواء غير المستقرة أو غير الآمنة لها آثارها التي تظهر على أوضح وجه في بيئة الاستثمار، وذلك من خلال ما تؤثر به هذه الأجواء على حقوق الملكية[2]، كما يرتبط بالاستقرار السياسي ما يعرف " بالفساد السياسي " الذي يؤدي عادة إلى انعدام المنافسة الحرة والسليمة وعدم وضوح قواعد اللعبة مما يؤدي إلى عدم الإمكان من اتخاذ القرارات الاقتصادية في إطار واضح من القواعد المعلنة والمعروفة[3].

فتوافر الاستقرار السياسي والأمني شرطا أوليا ضروريا لأي استثمار محلي أو أجنبي، حيث أن عدم استقرار الأوضاع السياسية أو عدم توافر الأمن يؤديان إلى عدم استطاعة أي مستثمر أن يتخذ قرارا وهو يعلم أن مصيره يكون مهددا في كل لحظة بثورة أو بأي شكل من أشكال الفوضى أو الانقلاب الأمني، فعدم الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى عزوف المستثمر الوطني عن الاستثمار في الداخل، ويفضل الاستثمار الخارجي الذي يتميز بالهدوء والاستقرار[4].

العوامل السياسية من أكثر العوامل التي تؤثر على القرارات الاستثمارية فالمستثمر دائما ينظر بعين الاعتبار للمخاطر غير الاقتصادية التي قد يتعرض لها مثل التأميم والمصادرة والتدخل في شؤونه، فالحوافز والمغريات الأخرى مهما تكن عالية لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من عدم الأمان، وعليه كلما كان النظام السياسي ديمقراطيا وهناك شفافية عالية للمعلومات فهو مناخ استثماري جاذب والعكس في حالة فساده يكون مناخ طاردة للاستثمار[5].

---

[1]: زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مداخلة بعنوان" **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، مقدمة إلى الملتقى الدولي بعنوان" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 571.

[2] :Mouloud Abdenour، Matouk Belattaf، **Climat institutionnel de l'investissement des PME Maghrébines: Etude comparative: Algérie، Maroc et Tunisie، Revue** Economie Management، N° 9, 2009، p 33.

[3]: زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مرجع سابق، ص 571.

[4]: ابراهيم متولي حسن المغربي، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي والانظمة الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011، ص 354.

[5]: حسن كريم حمزة، **مناخ الاستثمار في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد08، العدد الثالث والعشرون، 2012، ص ص27 -28.

ولاحظت العديد من الدراسات أن الاستقرار السياسي كان ومازال له أثر كبير في عملية التنمية الاقتصادية وخصوصا من ناحية تكوين رأس المال، ففي الأوقات التي يشيع فيها عدم الاستقرار السياسي مثلا بسبب تغير الحكومات أو بسبب تغيرات الأنظمة السياسية عن طريق الانقلابات العسكرية مثلا، نجد أن كبار المدخرين في الدول النامية يلجؤون إلى زيادة مكتنزاتهم أو تهريب مدخراتهم خارج بلادهم، ومن المتصور عموما أن المدخرات التي تتم في هذه الظروف بغرض الحيطة اتجاه المستقبل تزداد مقارنة بما يتكون من مدخرات من أجل المخاطرة في مشروعات استثمارية جديدة، وكثير من الاستثمارات التي تنشأ في ظروف اضطراب الأحوال السياسة سوف يكون له طابعها الخاص، فهي عادة تتم في الانشطة التي تدر عوائد سريعة، ولا تتطلب مخاطرة كبيرة مثل الاستثمارات في المباني أو في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، أما الاستثمار في الصناعات الانتاجية، فإن قرارها عادة مايلغى في ظل عدم الاستقرار السياسي وذلك لضخامة التمويل المطلوب، ونظرا لطول الفترة الانشائية المتوقعة للاستثمار ثم لتحقيق عوائد صافية منه. الدول التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار، خاصة الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي، وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية المرسومة لأنه يفضى بالأمور إلى عدم التأكد وعدم الضمان إزاء المستقبل، ومن جهة أخرى يؤدي عدم الاستقرار هذا برجال الأعمال في الدول النامية إلى توجيه أموالهم إما إلى مشروعات لا تضيف إلى بناء التنمية في الاقتصاد الوطني أو إلى اكتنازها ووضعها بعيدا عن مجالات الاستثمار[1].

3. **المناخ القانوني:** تعتمد الإستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة[2].

يعدّ التشريع أحد أهم العناصر المؤثرة في تكوين المناخ الاستثماري الذي يعمل فيه المستثمر، إذ أن عدم الاستقرار التشريعي يؤدي إلى وجود مناخ استثماري يتسم بعدم التأكد والمخاطرة الاستثمارية، ويجعل المستثمرين يترددون كثيراً

[1]: ابراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سابق، ص355.

[2]: يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، مداخلة بعنوان" **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، مقدمة للمؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الاجنبي المباشر، يومي 18-21 ديسمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 8.

في القيام باستثمارات جديدة، أو يتجهون إلى التركيز على المشروعات ذات المردود الكبير والسريع وقليلة العائد التنموي[1]. ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توفر عدة مقومات من أهمها[2]:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط. وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من أنواع معينة من المخاطر.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تحدث بين المستثمر والطرف الأخر.

4. **المناخ الاجتماعي والثقافي** يتضمن مجموعة من العناصر تتمثل في[3]:
   - فعالية السياسة التعليمية والتدريبية والتكنولوجية والتكوينية المعتمدة.
   - درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.
   - دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العامة.
   - درجة الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
5. **المناخ الاداري:** يتمثل المناخ الاداري في الاجراءات الادارية وتصرفات الأجهزة والمنظمات الحكومية التي تقوم بتنفيذ القوانين واللوائح وأسلوب تطبيقها، وهو بشكل عام يشمل النظام الإداري بالدولة، فكلما كان هناك اهتمام بالمؤسسات التي تعنى بالاستثمار وتنمية الموارد البشرية المرتبطة بالتطور المؤسسي وكفاءة أداة المؤسسات، وتسهيلات إدارية وبسرعة في الانجاز وسهولة وتبسيط في الاجراءات، عمل ذلك على تحسين المناخ الاستثماري، مما يشجع ويجذب المستثمرين. ويشمل المناخ الاداري أيضا تحسين وتطوير قدرات وفاعلية الأجهزة المعنية بترويج الاستثمار، والاعتماد على أساليب حديثة لترويج القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية، وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية. إن أكثر المشاكل إلحاحا أمام الاستثمارات الخاصة والأجنبية في الدول النامية تتمثل في الازدواجية في الاختصاصات والتضخم التنظيمي في الجهاز الإداري للدولة، ووجود تخبط تنظيمي في الإشراف على نشاط الاستثمار، وعدم وجود تنسيق بين الأجهزة الحكومية

[1]: ابراهيم متولي، حسن المغربي، مرجع سابق، ص 354.

[2]: سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007، ص 177.

[3]: الجوزي جميلة، **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، على الموقع التالي:

http://www.kantakji.com/media/9100/1 .أطلع عليه يوم 02-12-2016

المختلفة، والروتين الحكومي الزائد والبيروقراطية البالغة التعقيد، حيث تسيطر الإجراءات والتعقيدات الإدارية وتكثر لجان الدراسات والمراجعة والتقييم، هذا بالإضافة إلى عدم وجود درجة معقولة من الشفافية نتيجة النقص في البيانات والمعلومات المالية وغير المالية المنشودة والتي يحتاجها المستثمرون وعدم دقتها في غالب الأحيان وصعوبة الحصول عليها وعدم توافرها في الوقت المناسب[1].

المطلب الثاني: قياس مناخ الاستثمار في الجزائر.

سنقوم بقياس مناخ الاستثمار السائد في الجزائر من خلال استعراض أهم المؤشرات الدولية الصادرة بهذا الصدد.

أولا: ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية: يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ سنة 1979، ويهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة على المستوى الدولي[2]. كما يهتم بتشخيص نقاط القوة والضعف في المناخ الاستثماري للاقتصاديات، ويعتبر أداة تصحيح للسياسات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي بغية تطوير التنافسية خاصة في ظل التحديات والأزمات الاقتصادية المتعددة[3]. ويتكون هذا المؤشر من مؤشرين فرعيين وهما:

- **مؤشر النمو للتنافسية:** يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس فرعية[4]:

- **المقياس الأول:** يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا في البلد المعني، من حيث الربط بشبكة الانترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص وينمح وزن 50% من المؤشرات.
- **المقياس الثاني:** ويهتم بقياس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات.

---

[1]: حيدر علوان كاضم، **أثر نظم ضمان الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثامن، العدد الثالث والعشرون، 2012، ص 195.

[2]: بن مسعود محمد، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد22، 2012، ص264.

[3]: كوراد فاطيمة، **مناخ الاستثمار وأثره في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مجلة الابداع، جامعة البليدة 02، المجلد07، العدد07، 2017. ص 07.

[4]: فايدي كمال، قاسي ياسين، **مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، 2015، ص ص62-63.

- **المقياس الثالث:** ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الاجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم، نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الاجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

➢ **مؤشر الأعمال التنافسية:** يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين[1]:

- درجة تطور قطاع الأعمال.
- المناخ الاستثماري.

ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل ينمح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج احصائي يتم تطويره بإستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الأتي[2]:

- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- أداء القطاع المالي.
- البيئة الأساسية.
- الإطار المؤسسي.
- البيئة المعلوماتية.
- مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- مؤشرات الموارد البشرية (العمال).
- تطور نظم الإدارة.

الجدول رقم(2-1): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية خلال السنتين 2015و2016.

مؤشر التنافسية	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية					
			المتطلبات الأساسية		القدرة على الكفاءة		عوامل الابتكار والتطور	
	الترتيب	العلامة (1-7)	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة
2016-2015	140/87	04	82	4.4	117	3.4	124	03
2017-2016	الترتيب	العلامة (1-7)	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة	الترتيب	العلامة
	138/87	04	88	4.3	110	3.6	119	3.1

Source : World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2015-2016,2016-2017.

[1]: فايدي كمال، قاسي ياسين، مرجع سابق، ص63.

[2]: صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، مرجع سابق، ص365.

حلت الجزائر في مرتبة 87 عالميا من بين 138دولة بـ 4نقاط في تقرير التنافسية العالمية 2016-2017، وهي ذات مرتبتها ونقطتها في تقرير 2015-2016. ومن تحليل الجدول أعلاه يمكن معرفة أسباب احتلال هذه المراتب.

- **مؤشر المتطلبات الأساسية:** تراجع ترتيب هذا المؤشر في سنة 2016 والسبب في ذلك يعود إلى تراجع مؤشر الاقتصاد الكلي نتيجة التراجع الكبير في أسعار البترول وإيرادات الدولة من العملة الصعبة وما صاحبه من صدمة تسببت في تراجع قدرة الدولة على ضبط المؤشرات الكلية ما يعكس استمرار تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات. وإذا فصلنا في المؤشرات الأساسية لهذا المؤشر نجد أن ترتيب الجزائر في جل هذه المؤشرات جاء في مراتب متأخرة (البيئة المؤسسية99، البنية التحتية100، الرعاية الصحية والتعليم العالي73، مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي63)[1].
- **مؤشر القدرة على الكفاءة:** سجلت الجزائر في هذا المؤشر تحسنا في ترتيبها وهو تحسن ضعيف يعكس بطئ الاقتصاد الوطني في اعتماد معايير الكفاءة والفعالية في أداءه وفي استخدام الموارد، حيث سجلت مؤشرات هذه المجموعة المراتب متأخرة (التعليم العالي والتدريب96، كفاءة سوق السلع133، كفاءة سوق العمل132، تطور ونمو سوق المال 132، التكنولوجيا108)[2]، وضعف هذه المؤشرات يعتبر عائق أمام جذب الاستثمارات في الجزائر سواء محلية أو أجنبية، بينما يعتبر ترتيب الجزائر في مؤشر حجم السوق الذي أخذ المرتبة 36 مقبولا ويمكن القول أن حجم السوق الجزائري هو سوق محفز للاستثمار حسب شهادة الكثير من المستثمرين المحليين والدوليين.
- **مؤشر الابتكار والتطور:** لقد تحسن ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بـ 5 مراتب، ومع ذلك يبقى هذا الترتيب متأخرا يعكس تخلف الاقتصاد الوطني في مجال رعاية وتطوير الإبداع والابتكار، وهذا ما يؤكده ترتيب المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر (تطور بيئة الأعمال 121، التعاون 112)[3].

الاهتمام بالتنافسية أصبح ضرورة ملحَّة لكل دولة تسعى إلى مواكبة التطورا ت المتسارعة التي يشيدها العا لم من خلال حجز مكان لها على خريطة الاقتصاد العالمي. وبإعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد أساسا على قطاع المحروقات، وفي ظل انخفاض اسعار البترول أصبح لزاما على السلطات العمومية في الجزا ئر أن تعير كل الاهتمام لموضوع تنافسية الاقتصاد الجزائري، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار من أجل السماح للقطاع الخاص الوطني والاجنبي بلعب دور محوري من خلال الاستثمار بلا خشية ولا تردد في اقتصاد منتج الثروة بعيدا عن القطاعات الريعية، وذلك من خلال تحويل المزايا النسبية التي تتمتع بها الجزائر إلى مزايا تنافسية[4].

[1] : World Economic Forum**, The Global Competitiveness Report, 2016-2017,** p .96

[2] : Ibid, p 96.

[3] **:** Ibid, p96**.**

[4] : قريد عمر، مرجع سابق، ص 374.

ثانيا: ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية: أصدره معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall street journal سنة 1995، ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشر عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل[1]:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).
- نظام الادارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).
- حجم الاستثمار الخاص الوطني والاجنبي.
- أداء القطاع المصرفي والتمويلي.
- ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الاجراءات الادارية والبيروقراطية.
- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي).
- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).
- وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.
- مستوى الأجور والأسعار.
- نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات كما يلي : حرة(100-80)، حرة إلى حد كبير(79.9-70.0)، حرة إلى حد ما(69.9-60.0)، غير حرة إلى حد كبير(59.9-50.0)، مقموعة(49.9-0)[2].

وتشير الحرية الاقتصادية إلى المدى الذي يمكن للفرد من خلاله مواصلة نشاطه الاقتصادي من دون تدخل الحكومة، حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق الفرد في الاحتفاظ بما يملك وأمن حقوق الملكية[3].

[1]: فايدي كمال، قاسي ياسين، مرجع سابق، ص 63.

[2]: أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 15، 2016، ص36.

[3]: نفس المرجع، ص 36.

أخذت الجزائر الدرجة 50.1 سنة 2016 سجلت تحسنا في تنقيطها بـ 1.2 نقطة، وهي بذلك قد تقدمت بثلاثة مراتب عن سنة 2015، ولكن رغم هذا التحسن في ترتيبها وتنقيطها إلا أنها تصنف ضمن الاقتصاد المكبوت.

الجدول رقم(2-2): ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنتين 2015و2016.

مؤشر الحرية الاقتصادية	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية									
			سيادة القانون		محدودية الحكومة		الكفاءة التنظيمية			فتح الأسواق		
	الترتيب	العلامة	حقوق الملكية	الحرية من الفساد	العبء الضريبي	الانفاق الحكومي	حرية الصفقات	حرية العمل	الحرية النقدية	حرية التجارة	حرية الاستثمار	الحرية المالية
2015	1/157 78	48.9	30.0	36.0	80.0	38.7	66.6	50.5	71.2	60.8	25.0	30.0
2016	1/154 78	50.1	25.0	36.0	81.0	59.4	62.1	48.2	68.1	60.8	30.0	30.0

Source : the Heritage Foundation & Wall Street Journal. Index of Economic Freedom:2016.2015

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن الحرية الاقتصادية في الجزائر لا تزال ضعيفة، وهو ما يشكل أحد أهم العوائق التي تقف عائقا في تطوير مناخها الاستثماري، تنقيط الجزائر في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر يعكس وجود قيود اقتصادية تعيق أداء المستثمرين الوطنيين والدوليين.

تنقيط مؤشر سيادة القانون يوحي بضعف النظام القضائي وبطئه وعدم شفافيته، ما يعبر عن مستويات عالية من الفساد في قطاع الأعمال والقطاع العام، مع العلم أن ما يقدر بنحو النصف من اجمالي المعاملات الاقتصادية في الجزائر تحدث في القطاع غير الرسمي، ومعظم الممتلكات الحقيقة في يد الحكومة. ومستوى مؤشر محدودية الحكومة يعبر عن واقع التدخل الحكومي فأعلى معدل ضريبة على الدخل هو 35 في المائة، وأعلى معدل للضريبة على الشركات 23 في المائة .وتشمل الضرائب الرئيسية الأخرى ضريبة القيمة المضافة. والعبء الضريبي الإجمالي 12.2 في المائة من إجمالي الدخل المحلي، والدين العام أقل من 10 في المائة من حجم الاقتصاد، كما يبلغ الإنفاق الحكومي 38 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتنقيط مؤشر الكفاءة التنظيمية يدل على وجود عقبات بيروقراطية كبيرة تعترض نشاط تنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية .ولا يزال سوق العمل جامدا، مما يسهم في ارتفاع بطالة الشباب . وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية، رفضت الحكومة خفض الدعم المكلف للأغذية الأساسية والوقود والكهرباء والإسكان، وزيادة الضغوط المالية وتشويه الاقتصاد. التنقيط المحصل عليه في فتح الأسواق يرجع لمتوسط معدل التعريفة في الجزائر الذي يقدر بـ 12.1 في المائة، والسياسات التجارية والاستثمارية أقل انفتاحا من المتوسط

العالم، كما أن أسواق رأس المال متخلفة رغم ازداد عدد المصارف الخاصة، إلا أن القطاع المالي لا يزال يهيمن عليه المصارف العامة[1].

التأخر الكبير الذي تعرفه الجزائر فيما يخص الحرية الاقتصادية، يجعل بيئة الأعمال الجزائرية غير مستقطبة وغير قادرة على رفع تحدي تجاوز الظرف الاقتصادي الراهن في ظل التراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولية . وهذا في وقت يجمع خبراء الاقتصاد على أن مخرج الجزائر من أزمتها الحالية، هو في التحرير الكامل للفعل الاقتصادي والتمكين للقطاع الخاص[2].

ثالثا: ترتيب الجزائر في مؤشر الحكومة الالكترونية: عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية بأنها تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين، خاصة قطاع رجال المال والأعمال، ويعتبر التحول إلى الحكومة الالكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال الشفافية في أداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات[3].

الجدول رقم(2-3): ترتيب الجزائر في مؤشر الحكومة الالكترونية خلال السنتين 2014-2015.

مؤشر الحكومة الالكترونية	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية		
	الترتيب	قيمة المؤشر	الخدمة عبر الانترنت	البنية التحتية للاتصالات	رأس المال البشري
2014	136	0.3106	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
			0.0787	0.1989	0.6543
2016	150	0.2999	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر	قيمة المؤشر
			0.0652	0.1934	0.6412

Source: United Nations, E-Government Survey, 2014, 2016.

سجلت الجزائر تراجعا في ترتيبها سنة 2016 بـ 14 مرتبة، رغم المجهودات التي تبذلها الحكومة من أجل التحول نحو الادارة الالكترونية وتحقيق نسبة مرتفعة في مؤشرات الجاهزية الالكترونية، وحسب احصائيات الجدول أعلاه يتضح أن قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الحكومة الالكترونية سجلت نسب منخفضة، فنسبتها في مؤشر الخدمة عبر الانترنت المقدرة بـ 0.0652 تعد نسبة منخفضة رغم الإستراتيجية التي سطرتها الجزائر من أجل تبني الخدمة الالكترونية عبر الانترنت، إلا أن هذا المؤشر يفسر عدم تجسيد الإستراتيجية على أرض الواقع وفق الأهداف المسطرة. ومؤشر البنية التحتية للاتصالات سجلت الجزائر فيه قيمة 0.1934 وهي قيمة تعد متأخرة رغم إطلاق الجيل الرابع

[1] : the Heritage Foundation & Wall Street Journal. **Index of Economic Freedom 2016**, p92.

[2]: أحمد دبيش، مروة بوقدوم، مرجع سابق، ص37.

[3]: حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الاول، 2017، ص 422.

واستغلال الجيل الثاني والثالث للاتصالات. قيمة مؤشر رأس المال البشري 0.6412 تدل على أن الفرد الجزائري يعتبر فرد متعلم بغض النظر عن مستواه التعليمي.

رابعا: تنقيط الجزائر في مؤشر المخاطر القطرية :يصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشرًا للمخاطر الإجمالية للدولة، وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره بالاستثمار بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى[1]. مؤشر (PRI) هو المقياس العام للخطر بالنسبة لبلد معين، وتحسب باستخدام جميع المكونات 17 (خطر) بما في ذلك الاضطراب والتحويلات المالية، والاستثمار المباشر، وأسواق التصدير.

الجدول رقم(2–4): تنقيط الجزائر في مؤشر المخاطر القطرية خلال الفترة 2012–2016.

	السنة	2012	2013	2014	2015	2016
مؤشر المخاطر القطرية	التنقيط (نقطة من100)	68	68	67	64	64

Sourse: the Political Risk Services (The PRS Group), Political Risk indicator.

صدر هذا المؤشر من خلال تقسيم جغرافي حيث صنفت الجزائر ضمن مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بالنسبة لهذه المجموعة من البلدان بـ 87 نقطة وأخذت الجزائر 64 نقطة سنة2016، هذه المجموعة التي تضم في الحقيقة المناطق الأكثر توترا في العالم(العراق، فلسطين، إيران، ليبيا، سوريا)، تحسن تنقيط الجزائر في هذا المؤشر يرجع إلى تحسن الأوضاع السياسية والأمنية منذ نهاية التسعينات الناتجة عن صدور قانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية وغيرها من الإجراءات التي بذلت لتحسين نظرة الجزائر السياسية والأمنية في العالم، والتي ساعدت بشكل كبير في تحسين الأوضاع التي كان يتحجج بها المستثمرين بعدم استثمارهم في الجزائر. لأن توفر الاستقرار السياسي يعكس مدى فعالية الجهود المبذولة للإصلاح، وعلاقة الدولة بالمواطن، ومدى السعي لإقامة دولة القانون التي تضمن العدالة الاجتماعية واحترام حقوق الانسان ومحاربة الفساد والبيروقراطية، وبالتالي تجسيد مناخ الاستثمار الملائم الذي يجذب المستثمر المحلي والاجنبي.

[1]: حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، مرجع سابق، ص 224.

خامسا: ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة: وهي مؤشرات اقتصادية تعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية[1]. ونود التنويه إلى أن التنمية أصبحت في المنظور الأممي تشتمل على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية ويستدل بها كمؤشرا ت لقدرا ت البلدان على الاندماج والتكيف مع العولمة[2]. يتخذ مؤشر العولمة قيما تتراوح بين الصفر والمائة حيث القيمة (100)تعني أعلى درجة من العولمة، بينما القيمة (0)تعني انعدام العولمة[3].

الجدول رقم(2-5): ترتيب الجزائر في مؤشر العولمة خلال السنتين 2014 و2015.

مؤشر العولمة	المؤشر العام		المؤشرات الفرعية		
			العولمة الاقتصادية	العولمة الاجتماعية	العولمة السياسية
2014	الترتيب	العلامة	العلامة	العلامة	العلامة
	207/117	49.33	39.72	34.95	83.66
2015	الترتيب	العلامة	العلامة	العلامة	العلامة
	207/117	49.36	40.49	35.21	82.04

Source: KOF Swiss Economic Institute, KOF Index of Globalization, 2014, 2015.

احتلت الجزائر المرتبة 117 عالميا من بين 207 بلد بعلامة قدرت بـ 49.36 في سنة 2015، كانت ذات المرتبة التي أخذتها في سنة 2014، وبناءا على هذا الترتيب نجد أن الجزائر لا تزال بعيدة عن مصاف البلدان الأكثر إندماجا في العولمة خاصة في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية، مما يتطلب إعادة النظر في الخطط التنموية المنتهجة.

المطلب الثالث: سياسات تحسين مناخ الاستثمار.

اتجهت العديد من الدول إلى إتباع عددا من السياسات لتحسين مناخها الاستثماري وجذب المستثمرين من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين هذه السياسات نذكر السياسات التالية:

---

[1]: KOFGlobalisation Index، on the site: https://www.kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html، See it today,12-12-2016.

[2]: حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، مرجع سابق، ص422.

[3]: شريف بوقصبة، **انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة: شركة سوناطراك–الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص19.

أولا: سياسة الترويج المستهدف للاستثمار: يقوم الترويج المستهدف للاستثمار على استخدام المواد الترويجية لجذب نوع ونشاط معين من الاستثمار،مثل الاستثمار في مجالات مرتفعة التقنية أو تلك الموجهة للتصدير، وكذلك الاهتمام بمراكز البحث والتطوير المرتبطة بالصناعات المستهدفة، وذلك بدلا من الترويج لأي نوع من الاستثمار بشكل عام، ويشار إلى أن منهج الاستهداف يساعد على تحقيق الأهداف الإستراتيجية للدولة مثل: تخفيض البطالة، نقل التكنولوجيا وتنمية الصادرات،كما يساهم منهج الاستهداف في جذب الاستثمارات في القطاعات المستهدفة على خفض تكلفة الترويج[1]. وتتمثل خطوات جذب الاستثمار في القطاعات المستهدفة في الآتي:

1. **تحديد الميزة التنافسية للدولة** :حيث يعتبر تحديد الميزة التنافسية للدولة ضرورة لتحديد ما هي الصناعات والأنشطة والشركات التي يجب استهدافها، والغرض من هذا التقييم هو تحديد مدى قدرة الدولة على المنافسة وهي أحد النقاط الأساسية في تحديد قوة أو ضعف عملية الاستهداف ولضمان نجاح سياسة ترويج الاستثمار يستلزم الأمر دراسة الدول المستهدفة والتي تتلاءم بيئة الأعمال فيها مع الموارد المتاحة للدولة التي تتبع إستراتيجية الاستهداف ويمكن من خلال تحليل هيكل التجارة والإحصائيات المرتبطة بها، مع تحليل هيكل الصناعة لتحديد الطاقة الاستيعابية غير المستقلة ومن ثم تحديد الصادرات الفعلية التي يمكن زيادتها[2].
2. **استخدام الأدوات التجارية في استهداف الاستثمار:** هناك مجموعة من المصادر التي يمكن الاستعانة بها لتحديد الميزة التنافسية للدولة، بالإضافة إلى تحديد أي القطاعات التي يمكن للدولة العمل على استهدافها، وتتمثل هذه الأدوات في[3]:

- **خرائط تنافسية الدول:** تعتبر أهم الأدوات التي تستخدم لتحديد المزايا النسبية والتنافسية للدول، وهذه الخرائط متوافرة على الانترنيت في الموقع التالي: " www.intracen.org" تحت عنوان (Country Approch).
- **خريطة تحديد الأسواق وطاقتها الإستعابية:** تبين هذه الخريطة القيود المعروضة على الأسواق التجارية بين أي مجموعة من الدول على مستوى العالم، بالإضافة إلى قاعدة بيانات مجمعة على مستويات كلية مختلفة، بدءا من مستوى تحديد التعريفات المختلفة حتى أداء التجارة على مستوى الدولة وفي الوقت الحالي تعطي خريطة تحديد الأسواق حوالي 150 دولة مختلفة في جانب الواردات وحوالي 200 دولة في جانب الصادرات، وتم تصميم هذه الخريطة بمساعدة لجنة التجارة الجدولية (ITC) ومن الممكن الحصول على هذه الخريطة من خلال مشروع تحليل التجارة العالمي www.gtap.org .

---

[1]: هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة1980-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016-2017، ص ص 41-42.

[2]: نفس المرجع، ص43.

[3]: نفس المرجع، ص ص43-44.

- **بوابة تحليل أسواق المنتجات:** متوفرة على شبكة الانترنيت على الموقع " www.p.mops.org" وهي من أحدث الأدوات التي تستخدم في تحليل التجارة، حيث تساهم هذه الأداة في تحديد الأطراف الأساسية المشتركة في عملية التجارة، سواء على مستوى الدولة ككل أو على مستوى كل شركة بالإضافة إلى توفير مؤشرات كمية ونوعية، عن أكثر من(5000) سلعة مختلفة في حوالي(180) دولة على مستوى العالم.
- **تحديد الشركات المستهدفة** :لابد أن تستهدف وكالات ترويج الاستثمار إلى جانب تحديد الصناعات تحديد مجموعة من الشركات المختلفة التي تسيطر عليها شركات قليلة مقارنة بالصناعات التي تسيطر عليها عدة شركات.

ثانيا: تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهاراته: يتعين على الدولة وضع استراتيجية لتنمية المهارات البشرية وتطوير قدراتها من خلال تكوينه بالشكل الذي يسمح بتعزيز أداء الاقتصاد والتحكم في استخدام التقنيات التكنولوجية الحديثة، وذلك من خلال إحداث مراكز تدريب وطنية وخاصة لتأهيل أو إعادة تأهيل الموارد البشرية اللازمة، وتنظيم برامج لتطوير مهارات العاملين في القطاعات التي تشهد تطوراً في تكنولوجيا، وتطوير سياسات التعليم وربط الجامعات بالتخصصات التي تتلاءم مع متطلبات سوق العمل[1].

ثالثا: تثمين الثروات والموارد الاقتصادية وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات: ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل وإحداث صادرات خارج المحروقات التي لها دور بارز في التجارة الخارجية، فمن خلال دعمها الفعلي بتخفيف الإجراءات البيروقراطية وإزالة العقبات من أمامها ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة وخاصة في المجالات التنافسية يمكن أن يجسد تدريجياً قدوم موارد مالية خارجية بديلة للمحروقات[2].

رابعا: المناطق الحرة: لبرامج إقامة المناطق الحرة دوراً في جذب الاستثمارات، والتي تمنح المستثمرين وخصوصاً الأجانب العديد من التسهيلات والحوافز، ولا سيّما في حالة إنشاء مناطق صناعية في المنطقة الحرة وعليه لا بد لأي للدولة أن تضع استراتيجية لإقامة تلك المناطق كتحديد الأهداف المرجوة ومجالات الأنشطة التي ترغب في تشجيع الاستثمار فيها، تحليل التكلفة، المواصلات، الموقع، وكذا عقد اتفاقيات لإقامتها مع دول عربية وأجنبية من أجل زيادة تنمية الصادرات الاقتصادية وتنمية الاقليم الذي تقام فيه المناطق الحرة[3]. وتهدف الدول من إنشاء المناطق الحرة في أراضيها إلى تحقيق واحد أو أكثر من الأهداف التالية:[4]

- إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية التي يكون الهدف الأساسي من إقامتها هو التصدير.

---

[1]: أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 72-73، 2015-2016، ص 212.

[2]: نفس المرجع، ص ص 212 ،213.

[3]: نفس المرجع، ص 213.

[4]: منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد02، 2003، ص ص 40-42.

- زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية.
- قيام المشروعات الإنتاجية التي تعمل على سد احتياجات.
- الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والإنتاجية.
- استقطاب وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تجلب معها التقنيات الحديثة في الإنتاج والإدارة.
- المساهمة في تنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية.
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة.
- تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل إيجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى.
- إيجاد وخلق فرص عمل جديدة، ورفع مستوى المهارات الفنية والإدارية بما تستحدثه مشروعات المناطق الحرة من معرفة فنية حديثة وتكنولوجيا متطورة والحد من مشكلة البطالة.
- زيادة الدخل الوطني وإعادة توزيعه وزيادة التكوين الرأسمالي الصافي وسد الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- إيجاد صناعة منتجة تكون نموذج للصناعة المحلية التي تحاول الالتحاق بالسوق الخارجية.
- إيجاد معارف جديدة تنصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي.

خامسا: إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخوصصة ومواصلة تأهيل المؤسسة الاقتصادية: إن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها يتضمن إجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات، وتوجيه المؤسسة الاقتصادية سواء كانت مؤسسات وطنية عمومية أو خاصة إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطويرها إلى جانب عصرنتها، ويجب الإسراع في تطبيق برنامج الخوصصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين، لزيادة الثقة بسلامة الإصلاح الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بإعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية، ما يؤدي إلى زيادة تسارع معدلات نمو الاقتصاد الوطني، إضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير مع الاحتفاظ بالدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي للحكومة[1].

سادسا: الحوافز الضريبية والمالية: تتمثل هذه السياسات في[2]:

- **وضوح النظام الضريبي** :يعد وضوح النظام الضريبي وكذلك ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية وربطها بالأولويات الاقتصادية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة، من العوامل الحيوية لجذب مزيد من الاستثمارات.

[1]: أسماء بن طراد، شريط عابد، مرجع سابق، ص214.

[2]: زغبة طلال، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 05، العدد 07 ،2012، ص212.

- **خفض التعريفة الجمركية** :بحيث تتدرج تلك الحوافز من الإعفاء التام للأصول الثابتة المستوردة من الرسوم والضرائب الجمركية، وصولا إلى الإعفاء بنسب مختلفة تبعًا للتوجهات الاستثمارية.
- **توفير الأراضي بأسعار مخفضة**: دعم المستثمرين في بداية النشاط عن طريق منحهم أراضي في المناطق المستهدف الاستثمار فيها تبعا لخريطة التنمية الاقتصادية.
- **منح التوظيف** :وتعني تقديم منح للمؤسسات التي تقوم بخلق وظائف جديدة، وهو ما يشجع على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.

سابعا: سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي: حيث يساهم الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإتباع نظم الحرية الاقتصادية، في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال والسلع إلى الداخل والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وزيادة معدلات الاستفادة من انتقالات السلع ورؤوس الأموال ونقل التكنولوجية الحديثة بين الدول ومن بين السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاستثمار ما يلي[1]:

- تبني سياسات التوجه نحو التصدير، مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتج، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية، وهو ما يعمل على انخفاض مخاطر الاستثمار، وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية.
- تنظيم زيادات مبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

ثامنا: الترويج للفرص الاستثمارية: يعد الترويج للأفكار والفرص الاستثمارية، نشاطا يسلط من خلاله الضوء على ما هو متاح من مشروعات جديرة بالاستثمار، وذلك في سبيل تثمين المقدرات الاقتصادية، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تنويع الشركاء الاقتصاديين، والاستفادة من إمكانياتهم وخبراتهم. وتتطلب الجهود الترويجية ضرورة تحديد القطاعات والمؤسسات لاعتماد جدول الأولويات، طبقا لما تقتضيه الدواعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب توفير البيئة الجديرة بثقة المستثمرين في القطاع المستهدف وفي هذا السياق، يمكن الاستعانة

[1]: هند سعدي، مرجع سابق، ص47.

بخدمات الترويج الدولية والعربية، نظرا لما تتمتع به من خبرة معتبرة، أثبتت عديد الشواهد الميدانية فعالية أنشطتها. وفي هذا الصدد، يمكننا الإشارة إلى الهيئات التالية[1]:

- **خدمات ترويج الاستثمار لدى** ONUDI عشرة مكاتب لخدمة ترويج الاستثمار في كل من أثينا، كولون، ميلانو، باريس، سيول، طوكيو، فينا، ONUDI أنشأت منظمة وارسو، واشنطن، وزيوريخ، مهمتها الرئيسية تحديد الشركاء الأجانب لتولي مشاريع الاستثمار في الدول النامية. إن موظفي مكاتب خدمة ترويج الاستثمار قاموا بتأسيس بنوك للبيانات الخاصة بالشركات المهتمة بالمشاركة الصناعية في البلدان النامية، ونوع الفرص التي يبحثون عنها .وعلى هذا الأساس، من الضروري تثمين اتصالات الجهات الوطنية المعنية بمسائل ترقية الاستثمار مع هذه المكاتب.
- **خدمات ترويج الاستثمار لدى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:** تسعى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وهي عضو في مجموعة البنك الدولي، إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، عبر تقديم ضمانات ضد المخاطر السياسية للمستثمرين والمقرضين، وعبر تأمين المساعدة الفنية لمساعدة عدة دول نامية على جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها .وإن المساعدة، والخدمات الاستشارية التي تقدمها الوكالة تتمثل في تعزيز قدرة وسطاء ترويج الاستثمار في الدول الأعضاء النامية، عبر تزويدهم بالأدوات، والتقنيات، والمهارات اللازمة لإستهداف الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجذبها، وتأمين المعلومات حول فرص الاستثمار وظروف العمل، والشركاء في الأعمال عبر خدمة البريد الالكترونية المجانية وسوق الاستثمارات عبر الإنترنت وصفحة على الإنترنت حول فرص الخوصصة.
- **خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار:** حيث توفر نظاما متعدد الأطراف لضمان الاستثمار يجمع بين البلاد المصدرة لرؤوس الأموال والبلاد المضيفة للاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تساهم في الترويج للفرص الاستثمارية التي تتمتع بها الدولة، من خلال إعداد البيانات الأساسية عن المشروعات المطروحة للإستثمار على شكل ملفات، مع تحديد الشريك المحتمل لكل مشروع .بالإضافة إلى عقد اللقاءات، والمؤتمرات والندوات للترويج للإستثمار، بهدف بناء الصورة للقطر، أو لتسويق الفرص الاستثمارية المتاحة.
- **خدمات المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:** وهي مؤسسة تم إنشاؤها من طرف البنك الإسلامي للتنمية، تهدف إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية، وتشجيع تدفق الاستثمارات، وخدمات تأمين الصادرات عن طريق نوعين من الخدمات هما:- خدمات تأمين الاستثمار. - وخدمات تأمين الصادرات.

[1]: محمد قويدري، مداخلة بعنوان" **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مقدمة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص ص 292-293.

- **خدمات المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين:** باعتبارها إطارا إقليميا تسعى إلى الترويج للمشروعات، التي تخلص الدراسات الأولية إلى تقييمها إيجابيا، بهدف تبنيها المبدئي من قبل الدول العربية كمشروعات مشتركة، والقيام بالتعاون مع الإتحادات العربية النوعية والشركات العربية العاملة في الصناعة، والترويج من أجل الحصول على تمويل للمشروعات العربية المشتركة. والصهر على توفير مستلزمات نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة سواء من حيث التمويل، أو تسهيل التبادل التجاري، أو توفير الكفاءات البشرية اللازمة لاختيار واستيعاب وتشغيل التكنولوجيا الملائمة.

المبحث الثاني: مراحل تطور قوانين الاستثمار في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار الخاص.

من أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار، الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار. عمدت الجزائر إلى تكريس ترسانة تشريعية تحوي في طياتها على مجموعة من الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين، وقد عرف تطور قانون الاستثمارات عدة قوانين أخرها قانون رقم 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار، وفي مجال تدعيم الجانب القانوني للاستثمار تم إنشاء هياكل مكلفة بترقية ودعم الاستثمار.

المطلب الأول: قوانين الاستثمار في فترة التسعينات.

لقد اتخذت الجزائر عدد من السياسات والتدابير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، خاصة تلك التي تتعلق بتشريعات الاستثمار، التي تهدف من خلالها إلى تحسين بيئة الاستثمار بها وجعلها بيئة جاذبة للمستثمرين[1].

في ظل الإصلاحات الاقتصادية وتراجع الجزائر عن نظام التسيير السابق، تم إرساء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية في عدة مجالات، من بينها المجال الاستثماري، عن طريق إصدار عدة قوانين لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، بهدف حل المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك (كالمديونية، العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، التضخم، البطالة) وذلك بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحر كوسيلة للإنعاش الاقتصادي. وقبل عرض قوانين الاستثمار الصادرة في فترة التسعينات نذكر القوانين التي سبقت هذه الفترة.

أولا: القوانين السائدة قبل فترة الإصلاحات: بعد الاستقلال تم إصدار أول قانون للاستثمار المتمثل في 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 بهدف بعث النشاط الاقتصادي وإنعاش الحياة الاقتصادية من جديد وإعادة

[1] :Mohamed brahim madi، **the attractiveness of the Investment climate in Algeria**، revue nouvelle economie ،N10,Vol 1,2014, p01.

بناء وتنمية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني فراغا أحدثته هجرة المعمرين بعد الاستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وإلى جلب الاستثمارات الأجنبية. وبعد تدهور الأوضاع الاقتصادية وتزايد تسرب رؤوس الأموال الخارجية اهتدت الدولة إلى سن تشريع جديد إثر فشل القانون 63-277 بالتفكير في وضع قانون آخر سنة 1966 هو القانون66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتضمن قانون الاستثمارات للقطاع الوطني والاجنبي، والذي أعطي الأولوية للاستثمار من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية بهدف زيادة تدفق العملة الصعبة، نقل التكنولوجيا، وتوفير مناصب شغل. ثم بعد هذا القانون تم إصدار قانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 المتعلق بتأسيس الشركات الاقتصادية المختلطة وسيرها في إطار المخطط الوطني للتنمية للاستثمارات الأجنبية للعمل في الجزائر وحصولها على إعفاءات ضريبية شريطة المشاركة في شركات مختلطة مع مؤسسات القطاع العام بنسبة 51% وهذا ما يؤكد بداية انفتاح الاقتصاد الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق أهداف إستراتيجية تنموية. بعده تم إصدار قانون 86-13 المعدل والمتمم للقانون 82-13 سمح هذا القانون بمشاركة رأس المال الأجنبي في إنشاء شركات مختلطة بمساهمة رؤوس الأموال الدولية وفق تسهيلات جديدة متمثلة خاصة في تمديد مدة حياة المؤسسة من 15 سنة إلى مدة تصل إلى 99 سنة وفقا القانون التجاري الجزائري وتسهيلات في تحويل الأموال للخارج، ولتحديد حصة الشريك الأجنبي في رأس المال دوما بنسبة 49% وفي إصلاحات الثمانينات، سمح القانون 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية[1]. فقد أزال الغموض القائم حول مفهوم القطاعات الحيوية، حيث جاء متوافقا مع الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسة العمومية الاقتصادية، استخلافا للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي، والتي أوردها المشرع على سبيل المثال لا الحصر في المادة 5 منه، أين وصف هذا القانون القطاعات الحيوية بالإستراتيجية، ونظرا لأهميتها يمنع على الخواص الاستثمار فيها، إذ تشكل المجال المحفوظ للدولة[2].

ثانيا: قوانين فترة التسعينات: تمثلت قوانين هذه الفترة في:

1- **قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990:** يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 أول قانون كرس حرية الاستثمار في المجال المصرفي للاستثمارات الوطنية والأجنبية، وقد أنشأ هذا القانون مجلس النقد والقرض الذي أسندت إليه بموجب المادة185 صلاحية إبداء الرأي بالمطابقة في كل مشروع استثماري أجنبي يقام في الجزائر، إذ لا يمكن لأي مستثمر غير مقيم أن يباشر بإستثمار أمواله في الجزائر إلا بعد موافقة مجلس النقد

[1]: بن حمودة محجوب، بن قانة اسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الاجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد05، 2007، ص ص 64-65.

[2]: منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في القانون، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 12

والقرض عن طريق إبداء رأيه بالمطابقة، إذ يتمتع المجلس بسلطة تقديرية في منح قرار المطابقة من عدمه، ومراقبة واعتماد الاستثمار الأجنبي في الجزائر[1].

جاء هذا القانون من أجل تنظيم جديد لمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر وتوضيح العلاقة الجديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج، حيث تم فك القيود التي فرضت في السابق على رأس المال الأجنبي وتوفير المناخ المناسب له، إلا أن هذا القانون لا يمكن اعتباره قانون الاستثمار، وإنما هو تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال. ومن أهم ما جاء في هذا القانون[2]:

- مبدأ حرية الاستثمار المذكورة في المادة 183 من هذا القانون.
- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية، كذلك إمكانية تحويل العوائد والريوع الناتجة من العملية الاستثمارية الأجنبية إلى البلد الأصلي، والمنصوص عليها في المواد 183إلى186، من قانون النقد والقرض.
- لم ينص هذا القانون على أي ضمانات أخرى ماعدا الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتي وقعت عليها الجزائر والمتمثلة فقط في ضمان تحويل رؤوس الأموال.
- تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض حيث يتحصل المستثمر على قرار المجلس خلال 60 يوم من تاريخ إيداع الطلب، كما له الحق في الطعن على قرار المجلس في حالة الرفض بالغرفة الإدارية للمحكمة العليا.

يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر خلال قانون90-10 عانى من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، وأخضع لنظام رقابة صارم، وقد استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمار في سنة 1993[3].

2- **قانون رقم 93-12**: لقد صدر قانون الاستثمار هذا وفقا للمرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك

[1]: منصور داود، مرجع سابق، ص ص 12-13.

[2]: ساطور رشيد، محددات **الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص، دراسة قياسية 1997-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 160.

[3]: منصور داود، مرجع سابق، ص 13.

الوطني أكبر الحصص وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار، فالقطاع الخاص محليا أم أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة ومعقدة، نص هذا القانون على مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين، سواء كانوا عموميين أو خواص، محليين أم أجانب فالقانون ضمن في نصوصه معالجة متساوية للمستثمرين من حيث الحقوق والواجبات، كما أجاز للمستثمرين الأجانب، وفي إطار تسوية النزاعات المحتملة عن طريق إمكانية اللجوء إلى سلطات قضائية غير السلطات الجزائرية، وذلك لإزالة مختلف المعوقات التي من شأنها إعاقة استقطاب الاستثمارات الاجنبية وجلبها[1].

قد تم حل مختلف الهياكل الادارية في مجال الاستثمار، قصد تبسيط الاجراءات وإزالة العراقيل، وتم تعويضها بوكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، وهي تكلف بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز استثماراتهم، لا سيما المتعلقة منها بالأنشطة المقننة، وبالسهر على احترام الآجال القانونية لهذه الأنشطة ولتسهيل مهامها تم إحداث شباك وحيد لا مركزي داخل الوكالة يسهل للمستثمر إجراءات انجاز مشروعه. إلى جانب هذا المرسوم التشريعي جاءت عدة مراسيم تنفيذية أخرى وأوامر وأنظمة قانونية متعلقة كلها بترقية الاستثمار والتي كانت تهدف كلها إلى تدعيم وتنظيم وترقية الاستثمار في الجزائر، في مرحلة الاصلاحات الاقتصادية التي ترمي إلى تأسيس قواعد اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد الجزائري، حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المتعلق بالمناطق الحرة، وهو يحدد كيفيات تطبيق أحكام المادة 34 من المرسوم التشريعي 93-12، المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المتعلق بمنح أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في مناطق خاصة في اطار ترقية الاستثمار، وهو يحدد شروط امتياز أراضي الأملاك الوطنية الخاصة بالدولة لإنجاز مشاريع الاستثمار الواقعة في المناطق الخاصة، والمرسوم التنفيذي رقم 94-323 الذي يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات[2].

لقد منح قانون الاستثمار 12/93 جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، فالمؤسسات المستثمرة في الجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية، يمكنها الاستفادة أثناء فترتي الإعداد والاستغلال من تسهيلات عديدة حسب النظام الذي تنتمي.

[1]: مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 239.

[2]: منصور داود، مرجع سابق، ص15.

أ. **النظام العام:** تتمثل في مجموعة الامتيازات التي يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي، خاص أم عام يهدف إلى تحقيق استثمارا إنتاجيا، على أن تكون الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

- **مرحلة الإعداد:** تستفيد الاستثمارات في إطار النظام العام عند مرحلة الإعداد من الامتيازات التالية[1]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، ويمكن للسلع المستوردة أن تكون محل تنازل أو تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة.

- **مرحلة الاستغلال:** يستفيد الاستثمار ابتداء من تاريخ الشروع في استغلاله من الامتيازات التالية [2]:

- الاعفاء طيلة فترة أدناها سنتان(2) وأقصاها خمس(5) سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- تطبيق نسبة مخفضة على الأرباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط.
- الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال، طيلة فترة الإعفاء المحددة، مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الإجتماعي.

[1]: المادة 17، القانون 12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص06.

[2]: المادة18، القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص 06.

ب. **النظام الخاص:** هناك نوعان من الامتيازات في هذا النظام وهي:

ب.1. **الامتيازات الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة:** تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية[1]، طيلة فترة لا يمكن أن تتجاوز ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة، من الامتيازات التالية برسم انجاز الاستثمار:

- **مرحلة الإعداد:** تتمثل الإعفاءات في هذه المرحلة في[2]:

- الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
- تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز الاستثمار بعد أن تقومها الوكالة.
- إعفاء السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، سواء أكانت مستوردة أو محصلة عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات معدة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.
- تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- **مرحلة الاستغلال:** وتستفيد هذه الاستثمارات، ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال من الامتيازات التالية[3]:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها10 سنوات من النشاط الفعلي.
- إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار في منطقة خاصة بعد فترة النشاط.

---

[1]: المادة 20 القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص06.

[2]: المادة 21 القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص07.

[3]: المادة 22 القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص07.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة خمس سنوات قابلة للتمديد، بناء على قرار الوكالة.

ب.2. الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: وتشمل الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة المزعم إنشاؤها، وتكون هذه الاستثمارات موجهة للتصدير، حيث تعد العمليات التجارية بين المنطقة الحرة والمؤسسات الموجودة في التراب الوطني من عمليات التجارة الخارجية[1]، وتعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه جبائي والجمركي باستثناء[2]:

- مساهمات الاشتراك في النظام القانوني وفي ضمان الاجتماعي.
- يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الاجتماعي بنسبة 2 % من مبلغ أجورهم.

ب.3. امتيازات الاستثمارات المنجزة في مناطق أقصى الجنوب: تمثل مناطق أقصى الجنوب، المساحة الإقليمية المشكلة، من المناطق الإدارية للولايات التالية: تندوف –أدرار –تمنراست –إليزي. تستفيد الاستثمارات المنجزة بهذه المناطق، من الامتيازات التالية:

➢ **مرحلة إنجاز الاستثمار:** في هذه المرحلة تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية[3]:

– الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل، بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.

– تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 ‰، فيما يخص الحق الثابت على العقود التأسيسية، والزيادات في رأس المال.

– الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات، التي توظف مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية، إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

[1]: المادة 26 القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص08.

[2]: المادة 28 القانون12/93 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1414 الموافق لـ 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، ص08.

[3]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص153.

– تطبيق معدل مخفض يقدر بـ 5 %، في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- **مرحلة استغلال الاستثمار**: في هذه المرحلة تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية[1]:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي، والرسم على النشاط المهني.
- إعفاء الملكيات العقارية، التي تدخل في إطار الاستثمار، من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول عليها لمدة 10 سنوات.
- الإعفاء بعد مدة 10 سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة على رقم الأعمال المحقق من الصادرات.

3- **تطور استثمارات القطاع الخاص خلال الفترة 1993–1999**: عرفت الاستثمارات الخاصة خلال هذه الفترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والتحرير الاقتصادي الكلي تزايد في وتيرتها، حسب إحصاءات وكالة ترقية الاستثمارات التي استحدثت بموجب قانون 93-12 الموكلة لها مهمة متابعة ومساعدة المستثمرين.

الجدول رقم(2–6): تطور التصريحات المتعلقة بالاستثمارات خلال الفترة 1993–1999.

السنة	عدد المشاريع	النسبة	التكلفة (مليون دج)	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
1993	694	02	114	04	59606	06
1995	834	3	218	09	73818	07
1996	2075	07	178	07	127899	10
1997	4989	17	438	17	266761	21
1998	9144	30	912	36	388702	30
1999	12372	41	685	27	351986	28
المجموع	30108	100	2546	100	1268722	100

المصدر: زغيب مليكة، رميتة عبد الغني، مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، العدد03، ديسمبر 2013، ص 471.

من معطيات الجدول أعلاه نلاحظ تزايد عدد المشاريع المصرح بها خلال الفترة 1993-1999 ، إذ ارتفع عدد المشاريع المصرح بها من 694 تصريحا في سنة 1993 إلى 12372 تصريحا سنة 1999، هذا الارتفاع في عدد المشاريع المسرح بها يرجع إلى الامتيازات والضمانات التي تضمنها قانون 93-12 مقارنة بما سبقه من قوانين، الذي يعتبر بمثابة أول قانون يتضمن صراحة تشجيع وتنظيم وترقية الاستثمار الخاص، والذي يعكس كذلك التوجه الحقيقي للجزائر نحو الانفتاح والتكيف مع التحولات العالمية وإفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص،كما

[1]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 154.

ساهم تطور عدد المشاريع المعتمدة خلال هذه الفترة في تزايد عدد مناصب الشغل التي يقوم باستحداثها كل مشروع مصرح به لدى الوكالة، أين بلغت في مجملها أي طوال هذه الفترة 1268722 منصب شغل.

المطلب الثاني: قوانين الاستثمار مابعد التسعينات.

تبنت الجزائر خلال الفترة ما بعد التسعينات قوانين جديدة للاستثمار من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمارات الوطنية والأجنبية بها، تمثلت فيما يلي:

أولا: الأمر رقم 01-03: في ظل هذه المرحلة ظهرت ملامح الانفتاح الاستثماري، وذلك بعد الانتخابات الرئاسية وظهور بوادر الاستقرار السياسي والأمني، حيث بدا ذلك جليا من خلال سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج وهو ما تجسد في الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد جعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة في أنشطة اقتصادية مختلفة بعدما منع المرسوم التشريعي 93-12 المستثمرين سواء كانوا جزائريين أم أجانب من إمكانية الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحفوظة للدولة أو لأحد فروعها[1].

جاء هذا الأمر من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الاستثمار في الجزائر، وذلك بعد النتائج السلبية التي خلفها المرسوم التشريعي رقم 12/93، حيث أن التجربة دلت على بعض النقائص والقصور فيها، طالما أنه لم يحقق ما كان منتظرا منه، رغم الضمانات والحوافز التي قدمت فيه، لذلك جاء الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار في ثوب جديد ليعزز الحوافز ويشجع على المزيد من الاستثمارات ويتفادى ما وقع فيه المرسوم التشريعي السابق من مآخذ. وقد تضمنت بنود القانون الجديد الكثير من الحوافز الإضافية، كما تميزت بتأكيد ما كان يمنحه القانون السابق وتوضيح بنوده بشكل قاطع وارتكز القانون الجديد على مبادئ أساسية أهمها[2]:

- إقرار مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار وإلغاء أي نوع من التصريح المسبق.
- المساواة بين جميع المستثمرين في الحقوق والواجبات.
- تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال إيجاد إطار يتولى التعامل مع المستثمرين، وهو يتمثل حاليا بالشباك الموحد اللامركزي.

أما الضمانات المقررة فتتمثل في تمتع المشروع الاستثماري بحماية ضد التأميم والمصادرة أو أي إجراء من هذا النوع، كما يضمن القانون للمستثمر حرية تحويل الأرباح ورأس المال في كل وقت، ولقد حدد القانون الجديد النظام

[1]: منصور داود، مرجع سابق، ص 15.

[2]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 337.

العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب[1].

هذا القانون عرف الاستثمار كما يلي[2]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أوتوسيع قدرات الإنتاج، أوإعادة التأهيل، أوإعادة الهيكلة.
- المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

هذا القانون فتح المجال واسعا كي يشمل معنى الاستثمار المستهدف، تطوير وترقية كل النشاطات التي هيأت السياسات الاقتصادية الحالية نشوءها وظهورها، كإقامة وانشاء مشروعات جديدة ومستحدثة من قبل القطاع العام أو الخاص الوطني أو الأجنبي والمساهمة في عمليات الخوصصة الكلية أو الجزئية أو النشاطات إعادة الهيكلة والمشاركة في المشروعات الاستثمارية القائمة أو المرتقب إقامتها وتأسيسها عن طريق المساهمات المالية والعينية، كما خصت الاستثمارات وفقا لهذا القانون بعدة امتيازات تختلف تبعا للنظام الذي تنتمي إليه.[3]

1. **النظام العام**: تستفيد الاستثمارات التابعة لهذا النظام من الامتيازات التالية[4]:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. **النظام الاستثنائي**: الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيات خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتؤدي إلى تحقيق تنمية مستديمة[5]، تستفيد الاستثمارات المنجزة من المزايا الأتية:

---

[1]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 338.

[2]: المادة 2، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47.ص05.

[3]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 338.

[4]: المادة 09، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47، ص ص5-6.

[5]: المادة 10، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47، ص6.

- **مرحلة الانجاز**: امتيازات هذه المرحلة تتمثل في[1]:

- الإعفاء من دفع الحقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان بالألف فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصارف، بعد تقييمها من الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- **مرحلة الاستغلال**: تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية[2]:

- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات من النشاط الفعلي، من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء لمدة عشر(10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن و/أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

ثانيا: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 : المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل ويتمم الأمر 01-03: جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الإستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من أجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي والأجنبي، ونشير إلى أنه تم التأكيد مرة أخرى من خلال الأمر 06-08 على مبادئ أساسية جاءت وفق ما يلي[3]:

- مبدأ حرية الاستثمار.
- إزالة كافة القيود الإدارية.

[1]: المادة 11، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422، الموافق لـ 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية رقم 47، ص6.

[2]: نفس المرجع، ص6.

[3]: علام عثمان، مداخلة بعنوان" **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**، مقدمة للملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي يومي 25 -28 يناير 2015، جمهورية مصر العربية، ص 11.

- ضمان حرية تحويل رأس المال والعوائد المترتبة عنه والتأكيد على عدم اللجوء للتأميم.
- مبدأ منح المزايا والحوافز المستحقة على الاستثمار.

لقد أصدرت عدة مراسيم تنفيذية تبعا للأمر06-08وللأمر01 -03، وتمثلت في المرسوم التنفيذي رقم(06-355) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيميه وسيره، يتضمن في فحواه 9مواد متعلقة أساسا بصلاحيات المجلس وأعماله[1]. والمرسوم التنفيذي رقم (06-356) المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الذي يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها[2]، المرسوم التنفيذي رقم (06-357) المؤرخ في 9أكتوبر 2006 يتضمن أساسا تشكيلة لجنة الطعن المختصة في مجال الاستثمار وتنظيمها من خلال 12 مادة. المرسوم التنفيذي رقم (07-08) المؤرخ في 11جانفي 2007 الذي يحدد قائمة النشاطات والسلع والخدمات المستثناة من المزايا المحددة في قانون تطوير الاستثمار، المرسوم التنفيذي رقم(07-119) المؤرخ في 23 أفريل 2007 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونه الأساسي، المرسوم التنفيذي رقم(07-122) المؤرخ في 23 أفريل 2007 الذي يحدد شروط وكيفيات تسيير الأصول المتبقية التابعة للمؤسسات العمومية المستقلة وغير المستقلة المحلة والأصول المتبقة التابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية والأصول المتوفرة على مستوى المناطق الصناعية[3].

ثالثا: قانون الاستثمار 16-09 المؤرخ في 29 شوال عام 1437 الموافق لـ 03أوت 2016: تم استحداث في سنة 2016 قانون رقم 16-09 الملغي لأحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت **2001** المعدل والمتمم بموجب نص المادة 37 منه. غير هذا القانون مفهوم الاستثمار عما كان يقصد به في الأمر 01-03 الذي تم الإشارة إليه سابقا، وأصبح يقصد به[4]:

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسيع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل للمشاريع الاستثمارية.
- المساهمة في رأس المال الشركة.

[1]: جوامع لبيبة، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة: الجزائر ومصر والسعودية 2000-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 317.

[2] : Nacira Boukhezer-Hammiche **, Les politiques d'ouverture et désintégration du secteur industriel public en Algérie ,** Al-Bashaer Economic Journal , Numéro:04 , Avril 2016, p193.

[3]: جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 317.

[4]: المادة 02 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص 18.

فما يمكن ملاحظته أن التغيير الحاصل في مفهوم الاستثمار هو استبعاد ما تعلق باستعادة النشاطات في إطار الخوصصة وكذا اقتناء الأصول في إطار إعادة الهيكلة من مفهوم الاستثمار في إطار القانون الجديد. حمل القانون الجديد العديد من التغيرات بخصوص الامتيازات الجبائية الممنوحة للاستثمار بصفة عامة والأجنبي منه بصفة خاصة على عكس ما كان موجود في التشريع القديم المنظم للاستثمار (الأمر01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار كانت المزايا تقسم إلى مزايا النظام العام، مزايا مرتبطة بالنظام الاستثنائي، هذا الأخير تستفيد منه الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني) [1]، وفي إطار القانون الجديد المنظم لترقية الاستثمار فإن الاستثمارات المنجزة تستفيد من المزايا التالية[2]:

1. **المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا هذا القانون:** زيادة على الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات المذكورة في تعريف الاستثمار في هذا القانون الجديد من المزايا التالية:

- **مرحلة الانجاز:** تتمثل إعفاءات التي تستفيد منها الاستثمارات في هذه المرحلة في:[3]

- الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز الممنوح.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداءا من تاريخ الإقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

---

[1]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مداخلة بعنوان" **البيئة التشريعية (قانون الاستثمار، التشريع الجبائي) في الجزائر وآثارها على الاستثمار خارج قطاع المحروقات**"، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص03.

[2]: المادة 7 من القانون 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص19.

[3]: المادة 12 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص ص19-20.

الامتيازات المذكورة في مرحلة الانجاز أعلاه من الامتياز 01إلى الامتياز03 كانت موجودة في ظل الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل والمتمم، أما باقي الامتيازات من 04إلى 07 فهي جديدة وجاء بها القانون16-09 المتعلق بترقية الاستثمار فالمشرع الجزائري وسع من حزمة الامتيازات الممنوحة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي وذلك من أجل زيادة معدلات الاستثمار الأجنبي وكذا المحلي للمساهمة في تحقيق التنمية[1].

- **مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجزائرية بطلب من المستثمر لمدة 03 سنوات من المزايا الآتية[2]:
  - الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
  - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
  - تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

2. **تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم، التابعة لمناطق الجنوب وللهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة مما يأتي[3]:**

- **مرحلة الانجاز:** بالإضافة إلى المزايا المذكورة في مرحلة الانجاز في المادة 12 من هذا القانون الموجودة في البند 1،2،3،4،6،7، تضيف هذه المادة المزايا التالي:

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، بعنوان منح الأراضي عن طريق الإمتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية:

  - بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) خلال فترة عشرة سنوات، وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50 %من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.
  - بالدينار الرمزي للمتر المربع (م^2) لفترة خمس عشرة سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

[1]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مرجع سابق، ص 04.

[2]: المادة12 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص20.

[3]: المادة 13من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص20.

- **مرحلة الاستغلال:** تستفيد الاستثمارات ابتداء من تاريخ بداية الاستغلال من المزايا الموجودة في البند 1و2 من المادة 12 من إعفاء لمدة 10 سنوات.

مقارنة التحفيزات المذكورة للاستثمارات المقامة في المناطق التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، قانون 16-09 قد وسع كثيرا في دائرة التحفيزات الممنوحة على عكس ما كان يشمل عليه القانون القديم (الأمر01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار).

3. **أما بخصوص المزايا الإضافية الممنوحة لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل،** فإن قانون الاستثمار الجديد وفي المادة15منه ينص صراحة على أن الامتيازات الممنوحة للاستثمارات بشكل عام لا يمكن لها أن تلغي التحفيزات الجبائية و المالية بموجب التشريعات الخاصة ولفائدة الاستثمار في النشاطات السياحية والصناعية وكذا النشاطات الفلاحية، وفي حالة وجود تحفيزات في إطار قانون الاستثمار والقوانين الخاصة بكل قطاع فإن هذا الاستثمار يستفيد من التحفيز الأفضل له، وإضافة إلى هذه التحفيزات[1]، ترتفع مدة المزايا المرتبطة بالاستغلال من 3 سنوات إلى 5 سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب عمل خلال الفترة الممتدة بين تاريخ تسجيل الاستثمار وإلى غاية نهاية السنة الأولى للاستغلال على أكثر تقدير[2].
4. **تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني من المزايا الاستثنائية، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة، والتي تبرم بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، تتمثل هذه الامتيازات فيما يلي[3]:**

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 لفترة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الجبائية وكذا الإعانات والمساعدات والدعم المالي حسب المدة المتفق عليها.
- يمكن للمجلس الوطني للاستثمار وهو المؤهل لذلك من منح امتيازات جبائية أخرى بما فيها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتجات التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية المنشأة، وبذلك يمكن أن تستفيد هذه الاستثمارات من نظام الشراء بالاعفاء من الرسوم للموارد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

[1]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مرجع سابق، ص 06.

[2]: المادة 16 من قانون 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص 21.

[3]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مرجع سابق، ص 06

- يمكن أن تكون الامتيازات المذكورة أعلاه محل تحويل من المستثمر إلى المتعاقدين معه والمكلفين بانجاز الاستثمار لحسابه، وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

من خلال المقارنة بين القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار والأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار يتضح أنه[1]:

- في ظل الأمر 01-03 تنص المادة 14 منه على أن الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب يعاملون بمثل ما يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنسبة للاستثمار، بينما بالرجوع إلى المادة 21 من القانون16-09 المتعلق بترقية الاستثمار نجد أنها تنص على أن الأشخاص الأجانب الطبيعيون أو المعنويون يعاملون معاملة منصفة وعادلة بخصوص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، فالقانون الجديد لم ينص على المعاملة الواحدة للمستثمرين الأجانب والمحليين، بل قرر المعاملة المنصفة والعادلة للأجانب بناءا على اتفاقيات الاستثمار المبرمة بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- المادة 15 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار قد نقلت أحكامها حرفيا إلى المادة 22 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، حيث تنص المادتان على أنه لا يمكن أن تسري الآثار الناجمة عن تعديل القوانين أو إلغائها التي كانت تحدث مستقبلا على الاستثمارات المنجزة في إطار القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة كون القانون الجديد أحسن من القديم، وهذا الأمر منطقي بالنظر إلى القاعدة القانونية القائلة بعدم سريان القانون على الماضي.
- المادة 23 من القانون 16-09 تنص على أن الاستثمار المنجز لا يكون موضوع نزع ملكية أو استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون، ويترتب على ذلك تعويض عادل ومنصف، ويبدو من نص هذه المادة أن المشرع الجزائري تنازل عن حق الشفعة بخصوص الاستثمارات، بينما المادة 16 من الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والملغى كانت تنص على أن الاستثمارات الأجنبية لا يمكن أن تكون محل مصادرة إدارية، وبالتالي كانت تعطي الحق للدولة في تطبيق نزع الملكية وكذا حق الشفعة.
- كلا القانونين يمنحان حق اللجوء إلى اجراءات التحكيم الدولي وذلك في حالة وجود اتفاق بين المستثمر من جهة والجهات الجزائرية المتعاقدة، على أن يكون الإختصاص للجهات القضائية الجزائرية في حالة عدم وجود الاتفاق على تطبيق التحكيم الدولي.

[1]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مرجع سابق، ص ص 06-07.

- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه بالنسبة للاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص مستوردة عن الطريق المصرفي ومدونة بعملة حرة مسعرة من طرف البنك المركزي بانتظام مع شرط احترام الإجراءات القانونية والتنظيمية المرتبطة بهذا التحويل.

المطلب الثالث: الأجهزة الادارية المكلفة بالاستثمار في الجزائر.

في مجال تدعيم الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر تم إنشاء هياكل إدارية تهدف لمساندة وتطوير مشاريع الاستثمار، نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): الجهات الإدارية المكلفة بالاستثمار.

الجهاز	الطبيعة
المجلس الوطني للاستثمار	جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	مؤسسة عمومية ذات طابع إداري
الشبابيك الوحيدة اللامركزية	توزع على الإدارات والهيئات العمومية
الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري	هيئة حكومية
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار	هيئة وزارية مكلفة
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	مؤسسة عمومية

المصدر: جواميع لبيبة، رايس حدة، تنظيم سياسات الاستثمار على المستوى الدولي والمحلي، دراسة حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، 2014.ص12.

أولا: المجلس الوطني للإستثمار: جاء من أجل إعداد سياسات الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية ويعتبر هيئة إدارية تنشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة، ويكلف هذا المجلس بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وبسياسة دعم الاستثمارات، وبما يتعلق بالامتيازات الجبائية وغيرها فإن المجلس هو الذي يحدد المناطق التي تستوجب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي[1].

المجلس الوطني للاستثمار لا يمثل سلطة إدارية مستقلة، ولكن قراراته أو تعليماته لا توجه مباشر للمستثمر، ولكن توجه إلى الجهات الإدارية المكلفة بتطبيق النصوص القانونية الخاصة بترقية الاستثمار، أي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تحديدا، ويعتبر المجلس إحدى الهيئات المستحدثة في إطار قانون سنة 2001، ويتشكل من ثمانية

[1]: منصور داود، مرجع سابق، ص 15.

وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، ويقوم المجلس بضمان تطبيق التشريع الخاص بالاستثمار وله صلاحيات كبيرة في منح المزايا للمستثمرين[1].

➢ **مهام المجلس الوطني للإستثمار: يكلف** المجلس على الخصوص بما يلي[2]:

- يقترح استراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.
- يقترح تدابير تحفزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة 03.
- يفصل على ضوء أهداف تهيئة الاقليم، فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الاستثنائي المنصوص عليها في هذا الأمر.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم لتمويل الاستثمار، وتطورها.
- يعالج كل مسألة أخرى تتصل بتنفيذ هذا الأمر.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: ظهرت على اثر الانتقادات التي وجهت لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات* المستحدثة بموجب مرسوم 1993 باعتبارها ذات طابع مركزي بيروقراطي، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ذات الطابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب على حد سواء، وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة في الجزائر والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة ومهمتها تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار إلى أقصى الحدود الممكنة، وكذا التعريف بفرص الاستثمار في الجزائر، كما أنها تجسد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات لهم وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي ومناخ الاستثمار، والعمل على تطوير وترقية مجالات وأنماط جديدة ينطوي عليها الاستثمار[3].

[1]: جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص 328.

[2]: المادة19 من الأمر رقم 01-03 مؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20أوت سنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 47، ص07.

*أنظر المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.

[3]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص340.

- **مهام الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار:** تتولى الوكالة في ميدان الاستثمارات والاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية، على الخصوص المهام التالية[1]:

- تسجيل الاستثمارات.
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج.
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
- تأهيل المشاريع الاستثمارية التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
- المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار، طبقا للتشريع المعمول به.
- تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون وتلك المذكورة في المادة 14.

يسهر قانون الاستثمار الجديد 16-09 على تسهيل الإجراءات المرتبطة بالاستثمار وذلك من خلال ما توفره الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أمام المستثمر من وقت، فقد حمل القانون الجديد للاستثمار أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تظم أربعة مراكز تشمل مختلف المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء الاستثمار ودعمه وتطويره وكذا انجاز هذه الاستثمارات، وتتمثل هذه المراكز في[2]:

- مركز تسيير المزايا، ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمارات بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة للوكالة.
- مركز استيفاء الإجراءات، ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات، ويكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية، ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانيات المحلية.

[1]: المادة 26 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص22.

[2]: المادة 27 من القانون رقم 16-09، المؤرخ في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية رقم 46، ص22.

ثالثا: الشباك الوحيد اللامركزي: الشباك الوحيد اللامركزي هو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي، والذي أنشئ على مستوى الولاية، وهو يشمل إلى جانب إطارات الوكالة ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في وقت أو آخر في سياق الاستثمار بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بما يلي[1]:

- تأسيس وتسجيل الشركات.
- الموافقات والتراخيص بما في ذلك إصدار تراخيص البناء.
- المزايا المتعلقة بالاستثمارات.

- **دور الشباك الوحيد اللامركزي:** يكلف أيضا باستقبال المستثمرين، بعد تلقيه تصريحاتهم، وإقامة وإصدار شهادات الإيداع وقرار منح المزايا، كذلك التكفل بالملفات ذات الصلة بالإدارات الحكومية والهيئات الممثلة داخل الشباك الوحيد، وإيصالها إلى المصالح المختصة وصياغتها النهائية الجيدة. كما يسهر الشباك الوحيد اللامركزي على تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية. ممثلوا الإدارات والهيئات المكونة له مكلفين بإصدار مباشرة على مستواهم، كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار، ويكلفون زيادة على ذلك بالتدخل لدى المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم أو هيئاتهم الأصلية لتذليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون. من أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل اتجاه المستثمرين، ثم إدخال تعديلات جديدة، لتمكين تنصيبه كمساحة لإنجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية. الخدمات المقدمة من طرف الشباك، لم تعد تقتصر على معلومات بسيطة ولكنها تمتد إلى الانتهاء من جميع الإجراءات المطلوبة عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية، الممثلة داخل الشباك[2].
- **تشكيلة الشباك الوحيد اللامركزي:** يضم الشباك الوحيد اللامركزي ضمن تشكيلته الممثلين المحليين للوكالة نفسها وكذلك ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، ومصالح الضرائب، ومصالح أملاك الدولة، ومصالح الجمارك، ومصالح التعمير والتهيئة العمرانية والبيئة، والتشغيل والعمل، والصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وصندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء[3].

رابعا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالمساهمة وترقية الاستثمار: تتكفل هذه الوزارة بترقية الاستثمار وبعمليات الخوصصة، ولا تتوفر على هيكل خاص بمتابعة الاستثمار الأجنبي، مع ملاحظة وجود تداخل

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع التالي:http://www.andi.dz

[2]: نفس المرجع.

[3]: نفس المرجع.

في الصلاحيات بين مهام الوزارة ومهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، خاصة في مجال الترقية، تقوم بالمهام التالية[1]:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- متابعة تسيير مجلس مساهمة الدولة الذي يعمل على تثمين شركات القطاع العام.
- ترقية وتطوير الاستثمار وذلك من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث تشرف على متابعة جميع أعمالها.
- القيام بمهمة أمانة مجلس مساهمات الدولة والمجلس الوطني للاستثمار.
- إقتراح سياسات واستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.

خامسا: الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري: أسست هذه الوكالة في أفريل من سنة2007 ، وتهدف إلى تنظيم السوق العقارية في الجزائر التي عرفت نشاطا حيويا، وتعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري موضوعة تحت وصاية وسلطة وزير الصناعة وترقية الاستثمارات، وتتم إدارتها عن طريق محلي الإدارة المؤلف من إثني عشر عضوا، مهمتها :التسيير، الوساطة، والتنظيم العقار[2]. تهتم هذه الوكالة بجميع المسائل العقارية المرتبطة بعملية الاستثمار، وتقوم بالمهام التالية[3]:

- إدارة محفظة الأصول المتبقية للمؤسسات العمومية المهتلكة والعقارات المتاحة في المناطق الصناعية ومناطق الأنشطة.
- جمع المعلومات المتعلقة بالعقارات المتاحة، وإعداد قاعدة البيانات بها.
- تنظيم عمليات التنازل عن الأصول.

سادسا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96- 296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام1417 هـ الموافق لـ 8 سبتمبر 1996م، والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98-231 المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 هـ الموافق لـ 13 جوان 1998م. فطبقا لهذا المرسوم نشأت هيئة ذات طابع خاص تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي يمكن تعريفها على أنها

[1]: جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص329.

[2]: وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، دراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص210.

[3]: جوامع لبيبة، مرجع سابق، ص329.

وكالة متخصصة بمساعدة ودعم الشباب المستثمرين وتوجيههم وإعطائهم النصائح الخاصة بإختيار مشاريعهم، ودراسة ومراقبة هذه المشاريع في مختلف الفترات[1].

- **مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: تتولى الوكالة الاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، وتضطلع بالمهام التالية[2]:

- إدماج الشباب في الحياة الإقتصادية والإجتماعية للبلاد وذلك عن طريق تقديم المشورة والنصح حول كل ما يتعلق بالمشاريع الإستثمارية.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع المرشحة للإستفاذة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، وتقديم الإعانات والمساعدات عن طريق الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب.
- تقوم بمتابعة الشباب أصحاب المشاريع خلال استثماراتهم والحرص على ربطهم بجميع الشروط المرتبطة بالوكالة.
- تعمل على تشجيع كل الأعمال المؤدية إلى توفير الشغل وزيادة الاستثمارات وترقية الشباب بما في ذلك برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- توفير كل المعلومات الإقتصادية والتنظيمية والتشريعية والتقنية المتعلقة بالمشاريع الإستثمارية للشباب.
- تقديم المساعدة للمشاريع خلال مسار التركيب المالي كتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز هذه المشاريع، وهذا بإقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية.

- **أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب**: تكمن أهداف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تحقيق ما يلي[3]:

- تشجيع انشاء النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وكل الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- تطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.
- تفعيل دور المؤسسة الصغيرة وجعلها أكثر تكاملا مع المؤسسات الأخرى.
- التعزيز والاستغلال الأمثل للقدرات الانتاجية المتاحة.

---

[1]: بن شنهو فريدة، شعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) كحل لمحاربة البطالة– دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان1999–2013**، مجلة دراسات على المؤسسات والتنمية، جامعة تلمسان، العدد01، 2014، ص97.

[2]: نفس المرجع، ص97.

[3]: شعباني لطفي، زرقواد وسام، **واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007–2017)**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة 02، المجلد 05، العدد02، 2016، ص196.

- تشجيع إنشاء النشاطات وتنمية روح المبادرة الفردية والابداعية لدى الشباب.

المبحث الثالث: تطور الاستثمار الخاص في الجزائر وأثاره على التنمية الاقتصادية.

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفق النشاط الاقتصادي إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها على أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي[1].

المطلب الأول: تحليل تطور الاستثمار الخاص في الجزائر.

مع بداية التسعينات اتجهت الجزائر عن طريق موجة من الإصلاحات الهادفة إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للموارد والخدمات من خلال وضع إطار تشريعي، وتقديم ضمانات وامتيازات ومساعدات عديدة للقطاع الخاص، من أجل تطويره وتنميته.

أولا: تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر: إن فترة ما بعد الاستقلال اعتمدت على أسلوب تنموي قائم على نموذج الصناعات المصنعة، وهو ما تجسد في إقامة عدد مهم من المركبات الصناعية الكبرى في عدة قطاعات (الصلب-الميكانيك-النسيج...)، **ومع** بداية التسعينات تبين أن هذا الأسلوب عاجز أمام المواجهة المرتقبة التي تفرضها عليه العولمة .فاتجهت الجزائر إلى تبني فلسفة اقتصادية جديدة أعطت ثمارا جديدة في العديد من الدول التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية، تمثلت في إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة[2]، على اعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول بالنظر لمردودها الإيجابي على الاقتصاد ودورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار[3]، وزيادة حجم الصادرات وتوفير النقد الأجنبي والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات،

[1] :Gizachew Yirtaw Gebrewubet، **An Analysis of the determinants of Private Investment in the Manufacturing Sector: The Case of the State of Tigray، Ethiopia**، PhD thesis، University of South Africa، 2017,p26

[2]: بابا عبد القادر، مداخلة بعنوان" **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 149-150.

[3] : Sahnoun Djamel eddine**, Le marché alternatif et son rôle dans le développement des PME-Le cas de la Tunisie-**REVUE Des économiesnord Africaines N°6, 2009, p83**.**

بل أنها ساهمت في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لدى الكثير من الدول خاصة النامية منها[1]، ولمعرفة تطور عدد هذه المؤسسات في الجزائر نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(2–8): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر خلال الفترة 1991–2016.

السنة	العدد	السنة	العدد
1991	22382	2006	293946
1992	20207	2007	321387
1993	23207	2008	321387
1994	26212	2009	590515
1995	177365	2010	681515
1999	159507	2011	658737
2000	179893	2012	711275
2001	188564	2013	777259
2002	189552	2014	851511
2003	270949	2015	934037
2004	225449	2016	1022231
2005	269806	–	–

المصدر: – بابا عبد القادر ، مداخلة بعنوان" مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، يومي 17–18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 149–150.

– نشريات المعلومات الاقتصادية الصادرة عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة سجل تطورا ابتداء من سنة 1995 التي بلغ فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة 177365 مؤسسة، وهذا الارتفاع يرجع إلى الاهتمام والعناية التي أولتها الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات، خاصة سنة 1994 التي انشأ فيها وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع تواصل سعي الحكومة الجزائرية إلى تشجيع الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بدأ عددها يتطور من سنة إلى أخرى، حيث كان عددها في سنة 1999 حوالي 159507 مؤسسة خاصة ، ليرتفع في نهاية سنة 2016 إلى 1022231 مؤسسة ، ويرجع هذا النمو إلى حصيلة الجهود التي بذلتها الحكومة من أجل ترقية نشاط هذه المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، من خلال البرامج التنموية التي سطرتها ابتداء من سنة 2001 التي فتحت المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة لتنفيذ الاستثمارات المبرمجة، حيث نجد هذه المؤسسات تنشط في مجالات مختلفة منها الصناعات التقليدية والمهن الحرة والأشغال العمومية والزراعة والطاقة والمناجم؛..إلخ.

[1]: شوقي جباري، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد03، العدد01، 2014، ص107.

رغم هذا الارتفاع المسجل في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى أن منظمة أرباب العمل الجزائريين التي تمثل مئات أصحاب ومديري المؤسسات الخاصة في الجزائر، تصرح بأنها تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تسببت في انخفاض الحصة السوقية للعديد من المؤسسات بسبب المنافسة الشديدة من الطرف الأجنبي والمنافسة غير الشريفة من طرف المنتجين الجزائريين الذين ينشطون ضمن الاقتصاد الموازي[1]. ففي سنة 2016 تم شطب 34471 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة منها أشخاص معنويين وأشخاص طبعيين، كما هو مبين في الجدول أسفله.

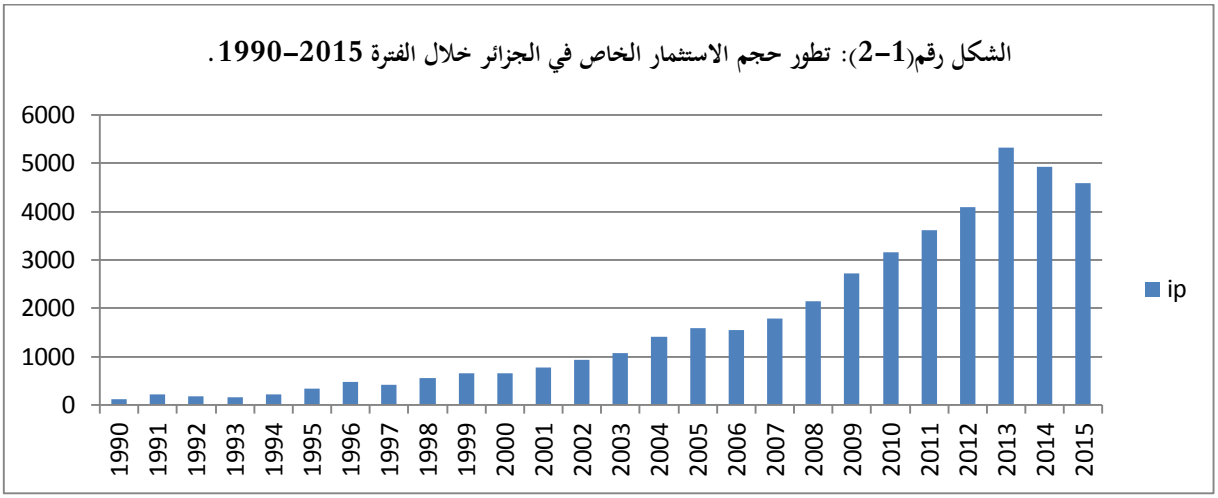
الجدول رقم(2-9): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي توقفت عن النشاط لسنة 2016.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	أشخاص معنويين	أشخاص طبعيين	المجموع
عدد المؤسسات المتوقفة عن النشاط	11686	22785	34471
النسبة	34	66	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique de la PME,N^0 30 , 2017.

ثانيا: تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر: يعتبر الاستثمار الخاص عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب الاستثمار العام، حيث أصبح يحظى بأهمية كبيرة من أجل تطويره رغم التهميش الذي عرفه خلال فترة معتبرة. نتيجة التغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق، إضافة إلى مختلف التسهيلات التي قدمت للقطاع الخاص من أجل رفع مساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم(2-1): تطور حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، باستخدام برنامج Excel.

[1]: أحسن جميلة، عامر أحمد، **خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد01، العدد02، 2015، ص245.

من خلال الشكل أعلاه يتم تقسيم فترة تطور الاستثمار الخاص في الجزائر إلى مرحلتين: المرحلة الأولى 1990-1999 فترة التسعينات شهدت هذه الفترة عدة إصلاحات تم من خلالها الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، كان حجم الاستثمار الخاص خلال هذه الفترة ضئيلا، عكس ما سجلته المرحلة الثانية 2000-2015 الذي شهدت فيها تدفقات حجم الاستثمار الخاص منحى تصاعدي، نتيجة سياسة الاستثمار التي انتهجتها الحكومة من أجل فتح المجال أمام القطاع الخاص وإشراكه في تنمية الاقتصاد الوطني.

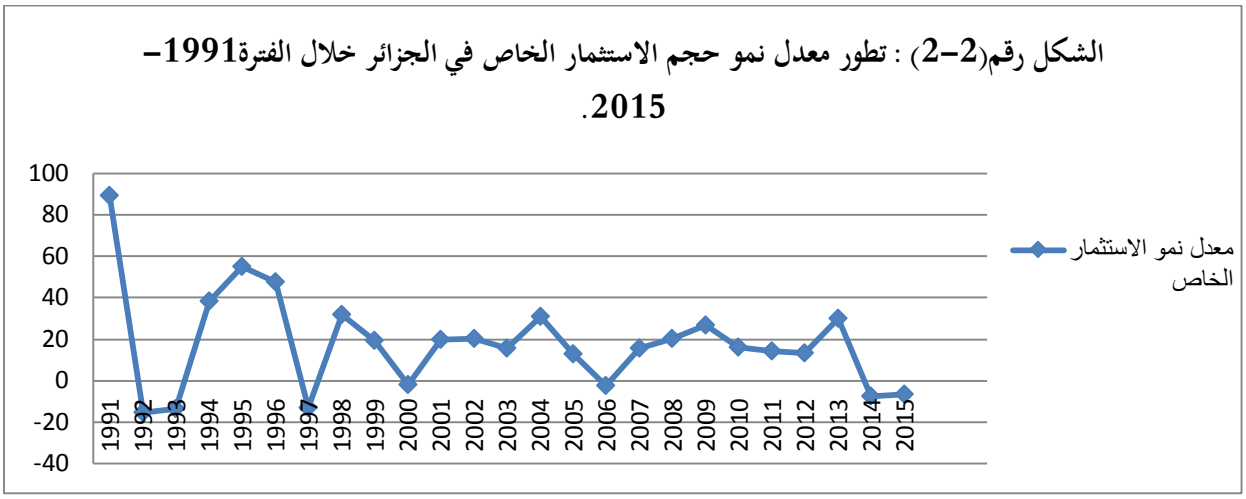
ثالثا: تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر: من الشكل أدناه نجد أن الاستثمار الخاص سجل معدل نمو موجب قدر بـ 89.40% سنة1991، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت الحكومة الجزائرية في تطبيقها، أما في سنة 1992و1993 فقد سجل معدل نمو سالب قدر بـ 15.29 % و13.68%، على التوالي. وعاد خلال الفترة 1994-1996 ليسجل معدلات نمو موجبة، حيث قدرت نسبة الزيادة في المتوسط لحجم الاستثمار الخاص لهذه الفترة بـ 46.83%، ثم انخفض خلال السنتين 1997و2000 أين سجل معدلات نمو سالبة قدرت بـ 13.06% و1.99% على التوالي. ويرجع التذبذب المسجل في معدل الاستثمار الخاص خلال هذه الفترة إلى العوامل التالية[1]:

- أن هذه الفترة تميزت ببداية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وبداية تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم وضوح مستقبل هذا الاستثمار جعل المستثمرين الخواص يحجمون عن الاستثمار.
- الأزمة السياسة والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة والتي جعلت الاستقرار السياسي والأمني مفقودا وهو ما انعكس بالسلب على حركة الاستثمار الخاص الذي كان متذبذب من سنة لأخرى، كما عرفت هذه الفترة هروب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية التي كانت موجودة في الجزائر.
- الاختلال الاقتصادي الذي عرفته في الموازين الداخلية والتي كانت لها أثرا مباشرا، أو غير مباشر على حجم الاستثمار الخاص.

وابتداء من سنة2001 إلى سنة2005 سجل الاستثمار الخاص معدلات نمو موجبة طول هذه الفترة، حيث قدر معدل نموه في المتوسط هذه الفترة بـ19.01 %، وترجع هذه الزيادة إلى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي أطلقته الدولة بداية هذه الفترة، ومع بداية تنفيذ برنامج دعم النمو سنة 2006 سجل معدل نمو سالب بلغ 2.33%، ثم سجل معدلات نمو موجبة خلال الفترة (2007-2013) حيث قدر معدل نموه في متوسط هذه الفترة بـ 19.41%، وهذا نتيجة الاستثمارات المسطرة في مشاريع البنية التحية والسكن.

[1]: ساسي فطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 152.

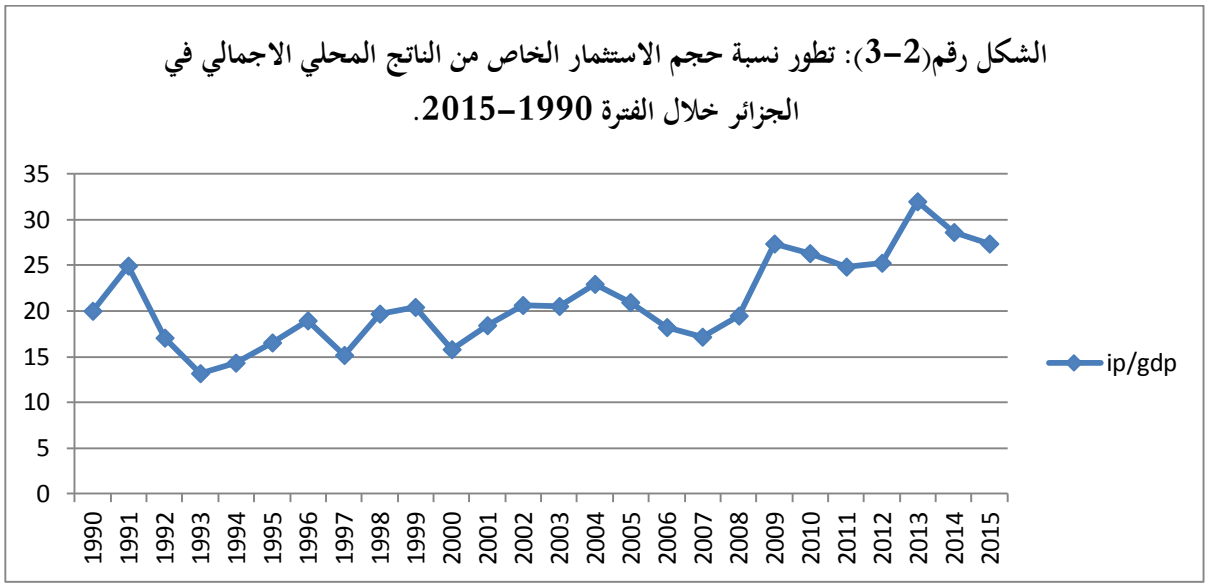
الشكل رقم(2-2) : تطور معدل نمو حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة1991-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي، باستخدام برنامج Excel.

رابعا: تطور حجم الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كبيرا على قطاع المحروقات، غير أن السياسية الاقتصادية التي انتهجتها في السنوات الأخيرة قد ساهمت في تحفيز القطاع الخاص على الظهور في بعض الأنشطة الاقتصادية. وعلى اعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشر اقتصادي ذو دلالة في تقييم النمو الاقتصادي، ومنه ستكون مساهمة القطاع الخاص فيه بمثابة وسيلة للحكم على مدى مساهمته في النمو المحقق، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(2-3): تطور نسبة حجم الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي واستخدام برنامج Excel.

من الشكل أعلاه يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة (1990-1999) شهدت هذه الفترة قيام الحكومة الجزائرية بعدة إصلاحات اقتصادية وإصدار عدة قوانين من أجل إرساء قواعد

جديدة لترقية وتشجيع الاستثمار الخاص تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد، كل هذه المجهودات كان لها أثر ايجابي في رفع مساهمة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته في متوسط هذه الفترة 18.02 %.

والمرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2015) شهدت هذه الفترة ارتفاع في نسب مساهمة الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالفترة السابقة حيث سجلت أكبر نسبة لهذه الفترة بـ 31.96 % سنة 2013وأدنى نسبة بـ 15.76%سنة 2000، وهذا التحسن والاستقرار المسجل يرجع إلى البرامج التنموية التي نفذت خلال الفترة هذه، ومنه يمكن القول أن تطور القطاع الخاص خلال هذه الفترة ارتبط بالإنفاق الحكومي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: تقييم حصيلة الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2015.

انطلاقا من إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سيتم الإشارة إلى طبيعة الاستثمارات المنجزة من حيث الطابع القانوني (عام أو خاص)، ونوع هذه المشاريع، وتوزيع المشاريع الاستثمارية حسب جنسية المستثمر، بالإضافة إلى توزيع المشاريع المنجزة خلال هذه الفترة حسب قطاع النشاط بالنسبة لمشاريع الإستثمار الأجنبي على حدة والاستثمارات الإجمالية (محلية وأجنبية) من جهة أخرى.

أولا: توزيع الاستثمار حسب الطابع القانوني: يمثل القطاع الخاص 98% من المشاريع المنجزة بقيمة مالية تقدر بـ 6415186 مليون دج، أي بنسبة 55% من القيمة المالية الاجمالية، يليه القطاع العام بـ 1095 مشروع بنسبة 1.8% من مجموع المشاريع المنجزة، بقيمة مالية تبلغ 3983653 مليون دج، أما القطاع المختلط فقد بلغت نسبة المشاريع المنجزة من هذا القطاع 0.2% بقيمة مالية بلغت 1173374 مليون دج.

أكبر عدد لمناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2002-2015 ترجع للقطاع الخاص إذ بلغت عدد مناصب الشغل في هذا القطاع 868986 منصب عمل أي بنسبة 84% من مجموع عدد مناصب الشغل الموجودة، أما القطاع العام فلم تتعدى فيه نسبة التشغيل 12% من مناصب الشغل التي تم خلقها، و4%مناصب مستحدثة في القطاع المختلط، كما هو موضح في الجدول أسفله.

الجدول رقم (2-10): توزيع الاستثمار حسب الطابع القانوني للفترة 2002-2015.

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
القطاع الخاص	59047	98	6415186	55	868986	84
القطاع العام	1095	1.8	3983653	34	120055	12
القطاع المختلط	97	0.2	1173374	10	44975	4
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار: من خلال إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يتضح أن القطاع الخاص الوطني يحتل الصدارة من حيث المشاريع المنجزة والقيمة المالية، في حين عدد المشاريع المنجزة من طرف المستثمر الأجنبي لا تزال ضعيفة. وهذا ما يبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-11): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع الاستثمار للفترة 2002-2015.

مصدر رأس المال	عدد المشاريع	%	القيمة المالية بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
استثمارات محلية	59563	99	9100521	79	904762	87
استثمارات اجنبية	676	1	2471691	21	129254	13
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من الجدول أعلاه يتضح أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية لا تمثل سوى1% من إجمالي المشاريع المنجزة، ومن حيث قيمة هذه المشاريع بلغت% 21 من مجموع المبالغ الإجمالية أي بقيمة مالية بلغت2471691 مليون دج، وهذه النسبة الضعيفة لمساهمة القطاع الأجنبي تدل على ضعف جاذبية البيئة الاستثمارية الجزائرية للاستثمار الأجنبي.

كما تشير الأرقام الموجودة في الجدول أن الاستثمارات الخاصة المحلية تساهم بـ99% من المشاريع الاستثمارية، أي مايقدر بـ 59563 مشروع، بقيمة مالية تمثل 79% من القيمة الإجمالية للمشاريع.

تساهم الاستثمارات المحلية في استقطاب % 87 من إجمالي اليد العاملة المستحدثة خلال فترة 2002-2015، كما تبين الإحصائيات محدودية الاستثمارات الأجنبية المستقطبة في الجزائر رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار، إذ بلغت نسبة مناصب الشغل التي تم استحداثها 13 % من اجمالي مناصب الشغل التي تم احصائها خلال فترة 2002-2015.

ثالثا: توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط: لمعرفة توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط نورد الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب نوع النشاط خلال الفترة 2002-2015.

نوع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
انشاء	34754	57.69	5996367	51.82	558619	54.02
توسيع	24404	40.51	4731214	40.88	450721	43.59
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	927	1.54	306247	2.65	12386	1.20
إعادة تأهيل-توسيع	151	0.25	537905	4.65	12198	1.18
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

خلال الفترة (2002-2015) بلغ عدد المشاريع المنجزة 60239 مشروعا موزعة حسب النوع إلى، مشاريع تم إنشاؤها جديدة والتي قدرت بـ 34754 مشروع بنسبة بلغت 57.69% من إجمالي المشاريع المنجزة، بقيمة مالية بلغت 5996367 مليون دينار جزائري، وساهمت في إنشاء ما يقدر بـ 558619 منصب شغل. يليها فيما بعد المشاريع التي تم توسيعها البالغة 24404 مشروع من بين 60239 مشروع منجز بقيمة مالية بلغت نسبة 40.88 %من مجموع المبلغ الإجمالي، وتبلغ مناصب الشغل المتوفرة في هذا النوع من المشاريع 450721 منصب شغل، و927 مشروع تم تأهيله بقيمة مالية بلغت 306247 مليون دينار جزائري، وبلغت عدد المناصب المستحدثة فيها 12386 منصب، و151مشروع تم تأهيله وتوسيعه بقيمة مالية بلغت 537905 مليون دينار دج، توفر هذه المشاريع 12198 منصب شغل. أما باقي المشاريع والتي بلغ عددها3 فهي المشاريع التي تم إعادة هيكلتها بقيمة مالية قدرت بـ 479 مليون دينار جزائري، وفرت 92 منصب شغل.

رابعا: توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المصدرة لها: تتميز الجزائر بتعدد الدول والأقاليم المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، حيث تتوزع على المستوى الوطني في 676 مشروع استثماري خلال الفترة 2002-2015 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-13): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب الأقاليم المصدرة لها خلال الفترة 2002-2015.

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دج	مناصب الشغل
أوربا	377	898192	76709
آسيا	68	119506	8607
أمريكا	16	65636	3346
الدول العربية	200	1267592	37842
افريقيا	1	27799	400
استراليا	1	2974	264
متعدد الجنسيات	13	89992	2086
المجموع	676	2471691	129254

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

معطيات الجدول أعلاه تدل على أن الجزائر تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من مناطق مختلفة من مناطق العالم، حيث تشارك دول كثيرة في توجيه استثمارات مؤسساتها نحو الجزائر.

– **أوربا:** جاءت الدول الأوروبية في المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع، إذ بلغ عدد المشاريع خلال الفترة (2002-2015) الآتية من هذه المنطقة 377 مشروع، وتحتل المرتبة الثانية من حيث قيمة المشاريع، وذلك بمبلغ 898192 مليون دينار. ومن بين أهم الدول الأوروبية المستثمرة في الجزائر نجد اسبانيا التي ترتكز استثماراتها في البنوك والتأمينات، والبناء والأشغال العمومية، والاستثمارات الفرنسية في مشاريع البرمجيات للبنوك والتأمينات والصناعات الكيماوية للاسمنت والتعدين بالإضافة إلى الصناعات الغذائية، وايطاليا وألمانيا.

– **الدول العربية:** تأتي الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد مشاريع الاستثمار وذلك بـ 200 مشروعا، وتحتل الصدارة من حيث قيمة هذه المشاريع، بمبلغ قدر بـ 1267592 مليون دينار، ومن الدول العربية المستثمرة في الجزائر، الإمارات العربية، الأردن، الكويت، المملكة العربية السعودية.

– **آسيا:** بلغ عدد المشاريع الآتية من هذه المنطقة 68 مشروعا، بحجم مالي قدر بـ 119506 مليون دينار، أي بنسبة 4.83% من المبلغ الكلي. ومن بين الدول الأسيوية المستثمرة في الجزائر نجد الصين من خلال توليها إقامة مشاريع البنية التحية ومشاريع الأشغال العمومية، والاستثمارات التركية الموجهة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الألبسة، وكذا المشاريع الخدماتية الأخرى.

– **أمريكا:** بلغ عدد المشاريع النابعة من هذه المنطقة 16 مشروع بقيمة مالية قدرت بـ 65636 مليون دينار، أي بنسبة 2.66 % من القيمة الكلية للمشاريع المستثمرة.

- **افريقيا واستراليا:** بلغ عدد الاستثمارات الوافدة من هذه المناطق مشروع واحد من كل منطقة، بلغت قيمة المشروع الافريقي27799 مليون دينار، وقيمة المشروع الاسترالي 2974 مليون دينار.

- **الدول الأخرى:** بقي 13 مشروع من مجموع 676 مشروع الوافدة إلى الجزائر، يعود إلى الشركات المتعددة الجنسيات، بلغت قيمة هذه المشاريع 89992 مليون دينار.

خامسا: توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط. حسب احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015) تم التصريح بإنجاز 676 مشروع استثماري أجنبي بقيمة مالية بلغت 2471691 مليون دج، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(2-14): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.9	98996	4.01	21936	16.66
الصناعة	386	57.10	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.7
النقل	21	3.11	13172	0.53	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420657	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من الجدول أعلاه الذي يبين توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب قطاعات النشاط، يتضح أن أكبر عدد المشاريع المنجزة سجل في قطاع الصناعة بـ386 مشروع من مجموع 676 مشروع منجز، بقيمة مالية تقدر بـ68.03 من مجموع المبلغ الإجمالي، تزامنا مع تركيز الحكومة اهتمامها على الجانب الإنتاجي، وأهم الصناعات التي تم الاستثمار فيها، الصناعة الميكانيكية، الصناعة الغذائية، الصناعة في مجال السكك الحديدية والحديد والصلب، صناعة الأدوية، كما قامت الجزائر مؤخرا بإبرام عدة مشاريع منها، مشروع انتاج السيارات لمجموعة رونو، بالإضافة إلى مشروع المحطة الكبيرة لتحلية مياه البحر، مشروع الأمونياك واليوريا، كما يحتل قطاع الصناعة الصدارة في نسبة التشغيل التي بلغت فيه% 55.65. وعلى العموم فإن أبرز الفروع الصناعية التي توجهت نحوها مجمل المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2014 تتمثل في الصناعات الغذائية بنسبة 26 % من مجمل المشاريع الصناعية المصرح بها متبوعة بمواد البناء (22.4%) وصناعة الحديد والصلب والصناعة الميكانيكية

والكهربائية بنسبة 17.13% والصناعة الكيمياوية بنسبة 15.72%. هذه النتائج تعكس إرادة الدولة الهادفة إلى تنويع وتطوير النشاطات الصناعية وتكشف عن أسواق هامة يجب استغلالها في أنشطة مختلفة سواء في الصناعات التحويلية أو الغذائية أو الصناعات الاستخراجية أو قطاعات أخرى. يليه قطاع البناء بـ 121مشروع، بمبلغ إجمالي قدربـ 98996مليون دج، يعد ثاني قطاع مستقطب لليد العاملة بنسبة بلغت 16.66%، ثم قطاع الخدمات بـ120 مشروع، بمبلغ مالي قدر بـ151335 مليون دج، يوفر ما نسبته 12.93% من مناصب الشغل، يليه قطاع النقل بـ 21 مشروع بقيمة مالية بلغت بـ 13172 مليون دينار ومناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع تعد ضئيلة إذ بلغت نسبة 1.33%، في حين أن نصيب قطاع الزراعة من عدد المشاريع بلغ 10 مشاريع بقيمة مالية بلغت نسبتها 0.13% من القيمة المالية الاجمالية، كما أن نسبة مناصب الشغل الموفرة في هذا القطاع لم تتعدى1 %، وترجع هذه النسبة الضغيفة للمشاريع الاجنبية في هذا القطاع إلى الملكية العائلية لأغلب الأراضي التي لا تقبل دخول أجانب معهم، رغم توفر العديد من فرص الاستثمار التي تتمثل في(الزراعات الصناعية كالقطن، الطماطم الصناعية، الحبوب الزيتية، انتاج الأسمدة والمنتجات البتروكميائية القاعدية والألياف التركيبية(الأسمدة الفوسفاطية، الأزوتية والعضوية))، و قطاع السياحة كان نصيبه 11 مشروع من إجمالي المشاريع المنجزة، يوفر هذا القطاع ما نسبته 10.16% من مناصب الشغل ويعتبر قطاع راكد على الرغم من اعتبار الجزائر دولة سياحية بإمتياز، في حين أن قطاع الاتصالات والصحة يعدان أضعف القطاعات المستقطبة للأجانب .

مما سبق يتضح أن الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى الجزائر خارج قطاع المحروقات تعد ضعيفة، بالإضافة إلى تركزها في قطاعات الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات، وعدم توجهها إلى قطاعات مهمة كقطاع الزراعة والصحة والسياحة، وهذا يرجع إلى ضعف بيئتها الاستثمارية ومناخها المؤسساتي الذي لا يشجع على جذب الشركاء الأجانب.

سادسا: توزيع إجمالي المشاريع الاستثمارية: حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002-2015، تم انجاز 60239 مشروع استثماري، عادت أكبر حصة من حيث عدد المشاريع المنجزة لقطاع النقل، وهذه النتيجة تعود إلى عدد المشاريع التي سطرتها الحكومة من خلال برامجها التنموية المنتهجة ابتداءا من سنة 2001.

الجدول رقم(2-15): توزيع الاستثمارات الإجمالية حسب قطاع النشاط للفترة 2002-2015.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	القيمة المالية بمليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
زراعة	1218	2.02	176019	1.52	52366	5.06
بناء	11290	18.74	1323698	11.44	245911	23.78
صناعة	9231	15.32	6503533	56.20	388219	37.54
صحة	809	1.34	127684	1.10	19105	1.85
نقل	30669	50.91	1027480	8.88	158016	15.28
سياحة	789	1.31	982934	8.49	54862	5.31
خدمات	6226	10.34	964388	8.33	107089	10.36
تجارة	02	0.00	37514	0.32	4100	0.40
اتصالات	05	0.01	428963	3.71	4348	0.42
المجموع	60239	100	11572213	100	1034016	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح أن قطاع النقل يحتل الصدارة في عدد المشاريع المنجزة خلال الفترة الممتدة من 2002-2015 بـ 30669 مشروع من مجموع 60239 مشروع منجز بقيمة مالية بلغت 1027480مليون دينار، يليه مباشر قطاع البناء إذ بلغ عدد المشاريع المنجزة فيه11290 مشروع ،بقيمة مالية بلغت 1323698مليون دينار،ثم قطاع الصناعةبـ9231 مشروع ومن الناحية المالية فقد خصص له 56.20% من قيمة الإجمالية، بعدها مباشرة قطاع الخدمات بـ 6226 مشروع وقد قدرت القيمة المالية المخصصة لهذه المشاريع 964388 مليون دينار، وهذا ما يعكس تجسيد سياسة الدولة التي انتهجتها من خلال برامجها التنموية المنتهجة منذ سنة 2001. كما بلغ عدد المشاريع المنجزة في قطاع الزراعة 1218 مشروع بقيمة مالية بلعت نسبها 1.52% من القيمة الإجمالية، في حين أن قطاع الصحة والسياحة بلغت نسبة المشاريع في كل قطاع ما نسبته 1.34و1.31%، وبقيمة مالية قدرت بـ1.10 %و8.49% على التوالي، وتكاد تنعدم المشاريع في قطاع التجارة والاتصالات وهذا ما تأكده النسب المسجلة في هذين القطاعين البالغة على التوالي 0.00%و0.01%.

مناصب الشغل المستحدثة من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية بأنواعها(الخاص-عمومي-مختلط) في كل قطاع، نجد أن قطاع الصناعة أكبر قطاع مستحدث لمناصب الشغل إذ بلغ عدد المناصب فيه ما بين الفترة (2002-2015)، 388219 منصب شغل بنسبة بلغت37.54%، يليه قطاع البناء بـ 245911منصب بنسبة بلغت بـ 23.78%، كما استحدث قطاع النقل ما نسبته 15.28% ما يقدر بـ 158016منصب شغل، و107089 منصب في قطاع الخدمات بنسبة بلغت 10.36%، قطاع السياحة والزراعة بلغت فيهما نسبة التشغيل% 5.31 و5.06% رغم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في هذين المجالين، في حين أضعف نسبة مساهمة في التشغيل ترجع لقطاع الصحة والاتصالات والتجارة بنسبة بلغت في كل قطاع 1.85%و0.42%و0.40 % على التوالي.

المطلب الثالث: تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة وتمويل التنمية

تهدف الحكومة الجزائرية من خلال سياسات الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها بداية من التسعينات إلى تنمية القطاع الخاص وتحفيزه على الاستثمار من خلال منحه المزايا والإعفاءات اللازمة، من أجل زيادة مساهمة هذا القطاع في الجوانب المختلفة للتنمية، كرفع حصته في القيمة المضافة والتمويل ...الخ.

أولا: تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة: إن الانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، والإطار التشريعي الجديد وما تضمنه من ضمانات وتشجيعات للقطاع الخاص حاول أن يعطي حيوية لهذا القطاع من الرفع من مساهمته في تكوين القيمة المضافة الإجمالية[1]. **تعرف القيمة المضافة:** على أنها" الفرق بين قيمة الإنتاج الكلي للوحدة الإنتاجية وقيمة مستلزمات الإنتاج الوسيطة التي حصلت عليها واستخدمتها في عملياتها الإنتاجية خلال فترة محددة من الزمن(سنة)[2]. كما تمثل القيمة المضافة المعيار التقييمي للأهمية الاقتصادية للقطاع أو المؤسسة، باعتبارها تمثل الثروة التي تنشأ عن الجهد الفعلي للوحدة الاقتصادية[3]. ولمعرفة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الجزائر في إجمالي القيمة المضافة نقدم الجدول التالي:

[1]: أيت محمد مراد، يايسي الياس، مداخلة بعنوان، **دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة، ص06.

[2]: مصطفى سلمان وآخرون، مرجع سابق ص 55.

[3]: أيت محمد مراد، يايسي الياس، مرجع سابق، ص06.

الجدول رقم (2-16): تطور مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الإجمالية في الجزائر خلال الفترة 1998-2015.

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	القيمة الاجمالية	حصة القطاع الخاص	نسبة مساهمة القطاع الخاص
1998	2217857.68	1181231	53.3
1999	2603285.16	1332882	51.2
2000	343127.54	1430219	41.7
2001	3451958.4	1642907.1	47.6
2002	3645911.4	1798232.2	49.3
2003	4296969.8	2040611.8	47.5
2004	5099672.7	2369619.0	46.5
2005	6436135.1	2749498.8	42.7
2006	7332260.0	3131022.8	42.7
2007	8021812.0	3428651.1	42.7
2008	9314979.8	3834094.5	41.2
2009	8054982.3	4395401.3	54.6
2010	9656782.2	4942211.9	51.2
2011	11355944.0	5482723.9	48.3
2012	12483051.8	6425037.7	51.5
2013	12856820.8	7276820.1	56.6
2014	13257015.6	7882184.5	59.5
2015	12429519.1	8309768.0	66.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في إجمالي القيمة المضافة تراوحت ما بين 41%و56 % خلال الفترة 1998-2013، ورغم هذا التطور إلا انه لازال لم يرتقي إلى المستوى المطلوب أو المستوى الذي وصل إليه في معظم الدول العالم، وخلال السنتين 2014 و2015 ارتفعت نسبة مساهمته إلى 59.5%و66.9 % على التوالي، بسبب انخفاض نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الإجمالية نتيجة تراجع قيمة الإيرادات المحققة من القطاع المحروقات، وليس لإرتفاع نشاطات استثمارات القطاع الخاص.

يشترك في تكوين القيمة المضافة المحققة من طرف القطاع الخاص مجموعة من القطاعات الاقتصادية المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): تطور مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة في الجزائر حسب كل قطاع خلال الفترة 1990-2015.

السنة	قطاع الفلاحة		قطاع البناء والأشغال العمومية		قطاع النقل والاتصالات		قطاع التجارة		قطاع الخدمات		قطاع المحروقات		قطاع الصناعات خارج المحروقات	
	نسبة مساهمة		نسبة مساهمة		نسبة مساهمة		نسبة مساهمة		نسبة مساهمة		نسبة مساهمة		نسبة مساهمة	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
1990	0.3	99.7	54.2	45.8	51	49	23.1	76.9	20.8	79.2	100	0	76.1	23.9
1991	0.3	99.7	54.3	45.7	50.9	49.1	19.1	80.9	18.5	81.5	100	0	76.6	23.4
1992	0.1	99.9	41.2	58.8	44.7	55.3	28.0	72	14.8	85.2	100	0	82.7	17.3
1993	0.09	99.01	39.4	60.6	43.8	56.2	15.2	84.8	15.8	84.2	100	0	84.3	15.7
1994	0.9	99.1	39.4	60.6	46	54	15.8	84.2	14.7	85.3	100	0	83.5	16.5
1995	0.7	99.3	42.4	57.6	43.2	56.8	11.7	88.3	14.7	85.3	100	0	83.5	16.5
1996	0.3	99.7	41.7	58.3	34	66	10.2	89.8	11.6	88.4	100	0	78.5	21.5
1997	0.3	99.7	38.4	61.6	33.1	66.9	7.8	92.2	7.8	92.2	100	0	73.6	26.4
2000	0.4	99.6	32.0	68.0	28.5	71.5	6.2	93.8	12.3	87.7	95.4	4.6	94.2	5.8
2001	0.4	99.6	19.5	80.5	24.1	75.9	6.1	93.9	9.9	90.1	95.7	4.3	66.3	33.7
2002	0.3	99.7	24.8	75.2	22.7	77.3	6.6	93.4	9.6	90.4	92.7	7.3	65.2	34.8
2003	0.2	99.8	24.2	75.8	28.8	71.2	6.8	93.2	10.4	89.6	92.1	7.9	63.6	36.4
2004	0.4	99.6	22.5	77.5	27.8	72.2	6.6	93.4	10.7	89.3	92	8.0	61.7	38.3
2005	0.5	99.5	20.2	79.8	27.9	72.1	5.8	94.2	10.6	89.4	90.5	9.5	59.2	40.8
2006	0.4	99.6	19.8	80.2	22.4	77.6	5.9	94.1	10.4	89.6	90.8	9.2	57.7	42.8
2007	0.4	99.6	19.1	80.9	20.1	79.9	6.6	93.4	10.8	89.2	94.0	9.0	56	44.0
2008	0.5	99.5	13.3	86.7	19.7	80.3	6.7	93.3	12.3	87.7	94.4	5.6	55.8	44.2
2009	0.1	99.9	12.9	87.1	19.3	80.7	6.4	93.6	11.3	88.7	91.6	8.4	54.0	46
2010	0.8	99.2	13.7	86.3	18.9	81.1	5.9	94.1	11.7	88.3	92.1	7.9	52.7	47.3
2011	0.7	99.3	13.6	86.4	17.8	82.2	6.0	94.0	11.7	88.3	94.1	5.9	52.9	47.1
2012	0.7	99.3	12.6	87.4	18.0	82.0	5.8	94.2	11.6	88.4	91.0	9.0	51.4	48.6
2013	0.8	99.2	12.0	88.0	16.0	84.0	5.9	94.1	15.3	84.7	90.6	9.4	51	48.9
2014	0.8	99.2	17.4	82.6	16.0	84.0	5.5	94.5	17.5	82.5	88.3	11.7	50.1	49.9
2015	0.9	99.1	18.2	81.8	15.6	84.4	5.9	94.1	18.4	81.6	87.7	12.3	50	50

المصدر: -إحصائيات الديوان الوطني للاحصاء.

- **فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص164.**

1- **قطاع الفلاحة:** يعتبر القطاع الفلاحة بمثابة عنق الزجاجة لبعث الأكسيجين لباقي القطاعات الاقتصادية، إذ لا يمكن التفكير في التنمية الاقتصادية المستدامة دون اعتبار الفلاحة بداية وأولوية التنمية، نظرا لإرتباطها كخط خلفي ومحرك أساسي لباقي القطاعات فضلا عن اعتبارها كخط أمامي مهم مستقبل مخرجات باقي القطاعات. ورغم أهمية هذا القطاع إلا أنه لا زال يعتبر حلقة مفقودة لا بد من استرجاعها لإستكمال التنمية الاقتصادية وإعادة شريان الحياة الاقتصادية في أي بلد مهما كانت أيدلوجيته ومنهجه في تسيير دواليب الاقتصاد[1].

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الخاص يستحوذ على هذا القطاع وهذا ما تشير إليه نسبة مساهمته التي تجاوزت 99% في كل سنوات الدراسة وهذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى كون الأراضي الزراعية ذات طابع عائلي، إضافة إلى القوانين التي ساهمت في تشجيع القطاع الخاص كعقود الامتياز والقروض الحسنة للمستفدين من استصلاح الأراضي، في حين مساهمة القطاع العام تكاد تنعدم حيث لم تتجاوز 1 %في كل سنة.

لذا فإن خدمة الأرض في الجزائر مرتبطة ارتباطا عضويا بأصحابها وأهلها وليس بمن يسيرها كالقطاع العام الذي لا يهتم بذلك إذا فالأرض لمن يخدمها ويعتني بخدمتها[2].

2- **قطاع البناء والأشغال العمومية:** قطاع البناء عرف في السنوات أخيرة اهتمام من قبل الحكومة، التي تسعى من خلال تطوير هذا القطاع إلى تلبية متطلبات الحياة لأفراد المجتمع بها، سواء من سكنات، أو المرافق الصحية وتربوية، وقد أصبح قطاع الأشغال العمومية يشكل اليوم حلقة أساسية ضمن النشاط الحكومي، إذ يقوم بوظائف إستراتيجية في تطوير الاقتصاد وترقية الاستثمار المنتج للثروة والشغل[3].

عرفت نسبة مساهمة القطاع الخاص ارتفاعا محسوس ابتداءا من سنة 2000، في حين سجل القطاع العام تراجعا في نسبة مساهمته، ويرجع ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع إلى ضخامة حجم المشاريع المسجلة في إطار البرامج التنموية لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة بهذا القطاع ولاسيما في مجال بناء السكنات، مما يشجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن.

3- قطاع النقل والاتصالات: يعتبر النقل واحد من الركائز الأساسية للتنمية المستدامة والازدهار لأي بلد، وعليه فإن تواجد نظم نقل فعالة وشبكات حديثة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي والانتاج على

---

[1]: عمار زهير، مداخلة بعنوان" **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي...أين الخلل، دراسة قياسية منذ سنة 1980**، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر2014، جامعة الشلف، ص 02.

[2]: خميس خليل، **واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية الوادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013-2014، ص139.

[3]: وزارة الاشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الاشغال العمومية، تقرير ملخص، حصيلة 2005-2009، نوفمبر 2009، ص 3.

نطاق واسع وحماية البيئة. وقد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا، حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الانجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد[1]. والقطاع الاتصال هو الأخر يحضا بأهمية من قبل الحكومة التي تسعى من خلال جهودها المبذولة لعصرنة هذا القطاع وتطويره وجعله قطاع مستقطب للمستثمر.

نسبة مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع تسجل ارتفاعا مستمرا من سنة إلى أخرى ابتداء من سنة2000، اذ بلغت في هذه السنة 71.5% لترتفع إلى 84.4% سنة 2015، أما مساهمة القطاع العام في هذا القطاع فقط سجلت انخفاضا محسوس ابتداءا من سنة 2000 نتيجة سيطرة الخواص على هذا القطاع، وذلك يرجع إلى عدد البرامج الاستثمارية التي سطرت في السنوات الأخيرة من أجل تعزيز البنية التحتية للبلاد خاصة النقل والمواصلات منها آلاف الكيلومترات من الطرق السريعة والسيارة، بالإضافة إلى الموانئ والمطارات والسكك الحديدية، وسيطرة القطاع الخاص هنا ترجع إلى أن الدولة أصبح توكل هذه المشاريع إلى المستثمرين الخواص نظرا للوسائل المتطورة التي يمتلكها هذا القطاع، والتكنولوجيا المتقدمة المتوفرة لديه .

4- **قطاع التجارة:** يعتبر قطاع التجارة القطاع المفضل لدى الأشخاص الذين يريدون تحقيق الربح السريع. إحصائيات الجدول أعلاه تبين بأن القطاع الخاص يشكل أعلى نسبة مساهمة في القيمة المضافة لهذا القطاع، إذ لم تقل نسبة مساهمته عن 72%، وذلك لأن اغلب المستثمرين الخواص يسعون لتحقيق الربح السريع ويعد هذا القطاع هو القطاع الأكثر الذي يحقق مبتغاهم، في حين مساهمة القطاع العام سجلت تراجعا ابتداءا من سنة 1997 كما هو مبين في الجدول أعلاه، وهذا يشير إلى تخلي الدولة عن هذا القطاع وتركه في يد الخواص.

5- قطاع الخدمات: هذا النشاط لا يقل أهمية عن المجالات الأخرى كونه قطاعا قائما بذاته وذلك لما يتوفر عليه من تنوع في مجالات نشاطه الذي وفر للخواص مناخا مناسبا، كالفندقة والخدمات السياحية وكذلك النقل ...إلخ. إلا أن بعض المجالات لم تسمح الحكومة في تركها دون رقابة بل الاشراف عليها والقيام بها كالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية التي تشكل عصب الأمم في نهضتها، إضافة إلى كونها مرتبطة ارتباطا عضويا بحياة المجتمعات سواء كانت هذه المجتمعات تنتمي إلى الدول المتقدمة أو المتخلفة على حد سواء أما بعض الخدمات الأخرى مثل الفندقة والاطعام ...إلخ من اختصاص الخواص بالدرجة الأولى[2].

[1]: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على الموقع التالي:

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-transport

[2]: خميس خليل، مرجع سابق، ص 141.

يحتل القطاع الخاص الصدارة في مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الخدمات ولم تنخفض نسبة مساهمته عن 81% طول فترة الدراسة المبينة أعلاه، في حين نسبة مساهمة القطاع العام لم تتجاوز 19% طول الفترة الممتدة من سنة 2000إلى 2015.

6- **قطاع المحروقات**: قطاع المحروقات يشكل أهم مورد لموازنة الدولة، وهو قطاع مملوك للدولة بالكامل. مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع تعتبر معدومة وضعيفة، في حين تعود السيطرة للقطاع العام على هذا القطاع، من خلال نسبة مساهمته التي فاقت 90% في كل سنوات الدراسة، ويرجع استحواذ القطاع العام على قطاع المحروقا ت على اعتبار أن هذا القطاع حساسا جدا، ولهذا لم يفتح مجال الاستثمار فيه للقطاع الخاص.

7- **قطاع الصناعات خارج المحروقات:** يعتبر قطاع الصناعة قطاع بديل لقطاع المحروقات، كما يعتبر التنويع الصناعي تحديا تفرضه توجهات التنمية في حرصها على تنويع الصناعة بعيدا عن البترول، ومشتقاته، وهذا لأن الصناعة تلعب دورا حيويا في تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني إذ لا تحقق لتنمية اقتصادية دون تطوير القطاع الصناعي[1].

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القطاع العام هو المسيطر على قطاع الصناعات في كل سنوات الدراسة، إذ بلغت نسبة مساهمته في خلق القيمة المضافة ما بين 50% و94.2 % خلال الفترة 2000-2015، أما مساهمة القطاع الخاص فقد شهدت ارتفاعا مستمرا بداية من سنة 2001 إذ كانت نسبة مساهمته في هذه السنة تقدر33.7%، لترتفع إلى 50% في سنة 2015، وفروع النشاطات الاقتصادي التي ترتفع فيها نسبة مساهمة القطاع الخاص فيها هي صناعة الجلود الأحذية التي بلغت نسبة مساهمته مابين 76%و90% ثم صناعة النسيجية التي تقدر فيه نسبة مساهمته مابين64% و89%، وبعدها صناعة الخشب والورق بنسبة تتراوح ما بين 40% و50%، وقطاع البناء هو الآخر ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص فيه إذ بلغت 55.3% سنة2012. نسبة مساهمة القطاع الخاص كان لا بد أن تكون أكبر من هذه النسب وهذا بالنظر للقدرات الحقيقية التي يمتلكها هذا القطاع، ويرجع ضعف مساهمة القطاع الخاص في هذا القطاع إلى ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية والوطنية التي غمرت بالمنتجات الصينية والتركية، مما يستدعي تأهيل مؤسسات هذا القطاع وتحسين وضعيتها الإنتاجية من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.

انطلاقا من تحليل مما سبق يتضح لنا بأن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في تطور مستمر من سنة لأخرى ومن قطاع لأخر، أخذ يتقدم عن طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ أصبح يستحوذ على خمسة

[1]: السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، العدد4، 2015، ص ص 273-281.

قطاعات والمتمثلة في الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والنقل والاتصالات والخدمات والتجارة، في حين سيطرة القطاع العام تنحصر في قطاع المحروقات والصناعات خارج المحروقات.

ثانيا: تطور مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية: تاريخيا في فترة ظهور ونمو وازدهار الصناعات في الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت مدخرات قطاع الأعمال الخاص المنظم أهم المصادر الادخارية، بسبب الأرباح الكبيرة التي حققها قطاع التجارة الخارجية، وقطاع الصناعة إلى جانب الأرباح الكبيرة التي تحققت نتيجة ارتفاع الأسعار في تلك الفترة، كل هذا أدى إلى زيادة الاستثمارات والإنتاج. ويقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات والتي هي عبارة عن جزء من الأرباح الصافية وغير الموزعة على المساهمين والمحتجزة لديها، وكذلك لم تحول إلى الميزانية العامة. والربح يتحدد بالفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات ويتوقف الربح في قطاع الأعمال بصفة عامة على عاملين يتمثلان في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المكونة للقطاع وعلى مستوى الأسعار التي تباع بها منتجات هذا القطاع، وبالتالي زيادة مدخرات قطاع الأعمال يستلزم القضاء على الإسراف والارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية لأن زيادة النفقات وتثبيت الأسعار يؤدي حتما إلى تقليص الأرباح وربما تحقيق خسارة[1].

إن تحقيق فوائض مالية للقطاع الخاص، يعني توافر موارد مالية للاقتصاد الوطني ككل، يمكن استغلالها مستقبلا. وقد ساهم القطاع الخاص في الجزائر في تحقيق فوائض مالية من مختلف القطاعات. والجدول التالي يبين تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر:

[1]: مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 272.

الجدول رقم(2-18): تطور نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص في الجزائر حسب كل قطاع خلال الفترة1995-2015.

النشاط / السنة	القطاع الفلاحي	القطاع الصناعي	القطاع التجاري	قطاع الخدمات	قطاع البناء والأشغال العمومية	نتيجة الاستغلال الاجمالية للقطاع الخاص	نتيجة الاستغلال الاجمالية	نسبة مساهمة القطاع الخاص في نتيجة الاستغلال الاجمالية
1995	169642.9	75658.8	-	289150.8	-	534452.5	918490.3	58.2
1996	243886.1	102608.8	-	359080.1	-	705575	1221978.4	57.7
1997	203269.1	122461	-	406913.9	-	732645	1354552.1	54
1998	281051.3	148608.6	-	444475.9	-	874135.8	13186886.7	66.3
1999	310765.8	162433.9	-	497543	-	970742.7	1574762.6	61.6
2000	293648.7	65529.4	320116.5	209506.1	103159.2	1043749.0	2224300.5	46.9
2001	351140.1	74845.1	349914.1	250146.6	125499.1	1194472.1	2219979.6	53.8
2002	356195.7	80408.6	366907.1	284835	128913.3	1294051.9	2340029.2	55.3
2003	443793.5	85113.5	396543.6	307593.7	143710.4	1489522.6	2859358.2	52.1
2004	502317.7	100224.1	437100.2	386884	153604.2	1719617.9	3411998.4	50.4
2005	497726.0	115365.5	499747.7	475183.9	180052.3	2017910.2	4462961.6	45.2
2006	544510.6	181587.3	558027.9	576445.9	230134.9	2315733.4	5193946.4	44.7
2007	611096.9	144359.9	663382.4	654293.1	274124.8	2525237.0	5629877.1	45.0
2008	623909.1	152788.1	780883.8	700109.6	379882.2	2832020.4	6518688.6	43.6
2009	812504.5	175073.9	914512.7	754981.8	438038.5	3262693.3	5411288.8	60.4
2010	882104.8	198943.3	1018408.4	809788.6	552574.5	3690892.7	6674178.8	55.5
2011	1044728.4	212138.4	1136136.6	883531.9	619777.7	4124474.6	7907228.0	52.5
2012	1280191.1	248021.6	1310312.1	975430.1	703577.8	4904442.1	4904442.1	56.0
2013	1461691.9	260229.9	1471130.9	1156340.6	775840.3	5477488.3	5477488.3	62.1
2014	1573551.2	289860.4	1655946.8	1226487.2	819771.9	5958249.2	8906959.6	66.8
2015	1715235.7	304590	1777886.4	1303017.9	890652.2	6240979.1	8036700.0	77.6

المصدر: -احصائيات الديوان الوطني للاحصاء.

- **مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص273.**

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القطاع الخاص في الجزائر يساهم في تكوين فوائض مالية تعتبر كمصدر للادخار تساهم في تمويل التنمية، وقد تجاوزت نسبة مساهمته 50% في معظم سنوات الدراسة، يشترك في تحقيها مجموعة من القطاعات.

يمثل القطاع الفلاحي الخاص قطاع رائد ضمن القطاعات التي تحقق فوائض مالية، وهذه النتائج المحققة في هذا القطاع ترجع إلى البرامج التي وضعتها الحكومة الجزائر سعيا منها لتطوير هذا القطاع، كتطبيق المخطط الوطني للتنمية

الفلاحية الذي خصص لتطوير القطاع الزراعي ومعالجة مشاكله الاقتصادية المتراكمة من السياسات المطبقة سابقا. حتى وإن عرفت هذه البرامج التنموية الكثير من النقائص على مستوى التنفيذ والتحكم في التكاليف إلا أنها ساهمت في إحداث قفزة نوعية في قطاع الفلاحة من خلال تمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني من خلال دعم اقتناء الآلات والتقنيات الحديثة[1].

قطاع الخدمات هو الآخر يعتبر من القطاعات الرائدة التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية ويرجع الفائض المحقق في هذا القطاع إلى ارتفاع النواتج المالية المحققة في قطاع النقل والاتصالات التي ارتفعت من 132125.7 مليون دينار سنة 2000 إلى 952927.4 مليون دينار سنة 2015، بالإضافة إلى مختلف الخدمات الأخرى التي تشهد تطورا ملحوظا، بسبب انسحاب القطاع العام من هذا المجال.

والتجارة هي الأخرى لها دورا كبير في الفوائض المالية التي حققها القطاع الخاص حيث لم تقل نسبة مساهمتها في نتيجة الاستغلال الإجمالية للقطاع الخاص عن 26 %في معظم سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى ذهنيات رجال الأعمال الذين يريدون تحقيق أرباح بسرعة ودون انتظار لفترة طويلة وبمشاريع غير مكلفة ومنتجة، فأغلب مشاريع القطاع الخاص التجارية ترتكز في تسويق وتوزيع المنتوجات المستوردة خاصة الصينية أكثر من المنتجة محليا.

قطاع البناء والأشغال العمومية يعتبر من القطاعات التي يميل إليها المستثمرون الخواص، نسبة مساهمة هذا القطاع في النتيجة الاجمالية التي يحققها القطاع الخاص تتراوح مابين 8 %و15%، وترجع هذه النسب إلى المشاريع التي سطرتها الدولة من أجل ترقية هذا القطاع.

يمثل القطاع الصناعي الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول نظرا إلى ما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن واقعه في الجزائر لا زال يتطلب القيام بعدة إجراءات بهدف إشراكه في عملية التنمية. بلغت أكبر نسبة مساهمة لهذا القطاع 17% سنة 1998من الفوائض المالية الإجمالية التي يحققها القطاع الخاص، ثم سجلت نسبة مساهمته انخفاض ابتداءا من سنة 2000 أين أصبحت لا تتجاوز 6 %في أغلب سنوات الدراسة.

القطاع الخاص الصناعي لا زالت استثماراته ترتكز في قطاع الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والنسيجية والصناعات ذات الربحية السريعة، ولتغيير هذا الوضع في الجزائر وتفعيل القطاع الصناعي الخاص وإبراز مكانته وأهميته لا بد من الأخذ بجملة من الإجراءات نذكر منها:[2]

[1]: باشوش حميد، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، العدد06، 2016، ص19.

[2]: حمزة العوادي، **سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة(2009-2013)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد1، 2016، ص516.

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء وتحسين نوعية الإنتاج.
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بفرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطوير الإدارة والتسيير والاستفادة من الشراكة الأجنبية.
- خلق بيئة أكثر ملاءمة للاقتصاد وجلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية.
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب المنافسة بين القطاع العام والخاص.

خلاصة الفصل.

لقد حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينات، أين بدأ التفكير الجدي في إدماج القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أجل إرساء قواعد جديدة تتماشى والتوجه الجديد للاقتصاد، قامت الحكومة بإصدار العديد من القوانين والتشريعات، وبعث العديد من المؤسسات والهيئات المكلفة بتتبع شؤون المستثمرين، بغية تطوير مناخ الاستثمار بها، من أجل إقحام القطاع الخاص في تحقيق تنمية الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنوع الاقتصادي الذي يعتبر لحد الآن الهدف الأول الذي تسعى إلى تحقيقه الجزائر من أجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، إلا أن الواقع العملي ووضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية مناخ الاستثمار يكشف عن وجود العديد من العراقيل والمعوقات التي تحول دون تنمية الاستثمار الخاص، وبقاء مساهمته في النشاط الاقتصادي محدودة ومقتصرة في قطاعات معينة كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية، النقل والخدمات، والتجارة، وارتباط نشاطه بمدى استمرار الإنفاق الحكومي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثالث:

العوامل المحددة للاستثمار الخاص في الجزائر.

تمهيد.

للقطاع الخاص دورا رئيسيا ومحوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمته الفعالة في تنشيط الحياة الاقتصادية ومن ثم في رفع معدلات النمو والحد من الفقر، غير أن تفعيل دور القطاع الخاص والاعتماد عليه كشريك لتنفيذ الخطط التنموية المبرمجة والرفع من مردوديته يتطلب التعرف على مجمل العوامل التي تقف عائقا أمام تطوير نشاطه، لإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد هامة يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية بما ينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم العوامل المحددات للاستثمار الخاص في الجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الاستثمار الخاص في الجزائر بالعوامل الاقتصادية المحددة له خلال الفترة 1990-2015.

المبحث الثالث: المحددات غير الاقتصادية للاستثمار الخاص في الجزائر.

المبحث الأول: المحددات الاقتصادية للاستثمار الخاص في الجزائر.

يتحدد الاستثمار الخاص حسب مستوى النشاط الاقتصادي أي الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار العام معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، وحجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص، سعر الصرف الحقيقي، وحجم الديون الخارجية، والانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام.

في هذا المطلب سوف يتم التعرف على العوامل التي تؤثر على الاستثمار الخاص والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي: هناك علاقة ارتباط مباشرة وراسخة بين الناتج والاستثمار ينتج عنها أنه إذا حصلت أي زيادة في الاستثمار من أجل توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة يكون ذلك نتيجة لتغير في معدل الإنتاج وبصورة مستقلة عن المستوى المطلق للإنتاج العام، وبغض النظر عن كون هذا المستوى القائم كبيرًا أو محدوداً، وعليه فإن عملية الانتقال من مستوى إنتاج عام إلى مستوى آخر أعلى منه يتطلب زيادة في الإنفاق الاستثماري الهادف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة. ذلك كله لأن حجم الاستثمار متعلق بمستوى الناتج عن طريق الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، فالزيادة في الناتج تعني زيادة في هذا الفائض، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمار، ولأن الزيادة التي تحصل في الفائض أو (الربح) تدفع الجهة المستثمرة لأن تتوقع مزيدا واستمرارًا في تدفق هذا الفائض، كما أن الزيادة في الفائض تعطي المستثمر قدرة أكبر على التمويل الذاتي الذي يؤدي تكاثره إلى استمرار في تطوير الطاقة الإنتاجية .وتنشأ من هذا السياق الظاهرة المعروفة (المضاعف (في الاستثمار الذي تتحدد بموجبه العلاقة بين نسبة التغير في مستوى الدخل أو الإنتاج العام ومعدل الإنفاق الاستثماري، إذ إن التغير (زيادة كان أو نقصانا) في مستوى الدخل أو الإنتاج العام يؤدي إلى تغير موازٍ في معدل الإنفاق الاستثماري .ولما كان إنفاق الدخل يتم إما على الاستهلاك وإما على الادخار (الذي يفترض أن يتحول مباشرة إلى استثمار) فإن ما لا يتم استهلاكه من الدخل في مدة زمنية معينة يكون مهيأ للاستثمار .فإذا ما جرى إنفاقه على بناء مصنع جديد مثلاً، فإن هذا الإنفاق الأولي يطلق سلسلة إنفاقات لاحقة متداخلة .فهو يزيد أولاً دخل عمال الذين يزيدون إنفاقهم على المشتريات من تجار التجزئة، وهؤلاء يقومون بزيادة إنفاقهم على المشتريات من تجار الجملة الذين يبادرون إلى زيادة حجم طلباتهم من المصانع التي تتفاعل وتزيد إنتاجها لتلبية طلباتهم فتتوسع وتزيد عدد عمالها وغير ذلك، وهذا ما يرفع حجم كتلة الأجور ويولد مزيداً من الطلب الاستهلاكي ومن الإنفاق الاستثماري المقابل فيستمر الدخل الوطني بالتزايد .وإن هذه الصورة هي بمثابة تشبيه للحركة المتتابعة التي تتولد عن الإنفاق الاستثماري الأصلي والتي تؤلف ظاهرة أخرى من ظواهر الاستثمار معروفة« بمضاعف الاستثمار» . إذ أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري لا

تزيد مجمل الناتج العام بمقدار يساوي حجمها فقط، بل عدة أضعاف ذلك .ومع أن القوى الناتجة عن« المسرع » و «المضاعف » تنطلق من اتجاهين مختلفين فإنها تتفاعل وتصب في ملتقى واحد، فتولد حركة متعاظمة تؤدي إلى تسارع في نمو الدخل الوطني(الناتج)[1].

وهذا يعني أن هناك علاقة مزدوجة بين الإنفاق الاستثماري ومعدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو البحث والتطوير والتعليم والتدريب ومن خلال تأثيرها الايجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي[2]، كما أن زياد معدل نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة[3]، وقد قدم "**جرتين وفيلانوفا** "سنة 1991 دلائل على أن هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص[4]. وتمتد جذور هذه العلاقة بطبيعة الحال إلى نظرية المعجل المرن الذي يفترض وجود علاقة ثابتة بين رصيد رأس المال المرغوب فيه ومستوى الناتج في ظل وجود دالة إنتاج معينة، لذلك فالتغيرات في حجم الناتج الكلي تحدد الاستثمار الخاص وتكون العلاقة طردية بين الاستثمار الخاص ونمو الناتج الحقيقي. وفي ظل عدم وجود العلاقة الطردية بين المتغيرين فإن التغيرات الحادة في حجم الناتج (المؤقتة) تمارس تأثيرا على قرارات الاستثمار، حيث تتحدد تلك القرارات في ضوء تكلفة تعديلها وفقا للتغيرات المؤقتة للناتج، وبالتالي قد يكون قرار تعديل رصيد رأس المال كفء اقتصاديا[5].

وتؤثر السياسة الانكماشية لبرنامج التكييف الهيكلي في الدول النامية على قرارات الاستثمار الخاص في الأجل القصير، نتيجة لإنخفاض معدلات نمو الناتج الكلي الحقيقي .كما أن التوقعات تؤثر سلبيا على الاستثمار الخاص، حيث يؤدي الركود الاقتصادي لتأجيل قرارات الاستثمار حتى يتحسن المناخ الاقتصادي والاستثماري، وبالتالي زيادة الركود الاقتصادي وانخفاض معدلات الاستثمار بسبب حالة التشاؤم السائدة.[6]

ثانيا: الاستثمار العام (الاستثمار الحكومي): اختلفت المدارس الاقتصادية في تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص وتأثير هذه العلاقة على معدل نمو استثمارات القطاع الخاص. حيث ترى المدرسة التقليدية وجود

---

[1]: مروة عبد القادر صالح، **أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي– بولاية النيل الأبيض 1994–2014**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2016، ص ص 36،37.

[2]: مولاي لخضر عبد الرزاق، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد9، 2010، ص 71.

[3]: SohailI.Magableh، Sameh Ajlouni، **Determinants of Private Investment in Jordan، An ARDL bounds Testing Approach**, Dirasat, Administrative Science, Volume 43، N^{O}1,2016,p265.

[4]: مولاي لخضر عبد الرزاق، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سابق، ص 71.

[5]: عمر كباشي ابراهيم، **سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان في الفترة(1970–2009)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان، 2013، ص16.

[6]: نفس المرجع، ص16.

مزاحمة بين الإنفاق الحكومي والجهود الاستثمارية للقطاع الخاص، بسبب مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة في السوق المحلي، بينما ترى المدرسة الحديثة أن إنفاق القطاع الحكومي يساعد على نمو استثمارات القطاع الخاص وبالتالي يزيد من معدل النمو الاقتصادي[1].وفيما يلي عرض موجز لكل من الإطار النظري وبعض الدراسات التطبيقية عن تلك العلاقة.

1. **الإطار النظري:** يؤثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات[2]:

- يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية، وأي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لإنخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي بهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شأنه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص اتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة. والزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ومن خلال مضاعف الإنفاق الحكومي إلى زيادة مضاعفة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص.
- قد يكون للإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية، أثر تكاملي موجب على الاستثمار الخاص، فالكثير من المشاريع يصبح تنفيذها غير مجد ويحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها إذا كان على المستثمرين تحمل تكاليف إضافية لإنشاء الطرق أو توليد الطاقة الكهربائية أو بناء الخزانات والسدود التي يحتاجها في تنفيذ مشاريعهم الجديدة ولكن عندما تهتم الدولة بالإنفاق على تلك البنى التحتية يصبح الاستثمار في تلك المشاريع مجديا ويقبل القطاع الخاص على تنفيذها.
- العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي الاستثماري ربما ينافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد والهيئات أو الجهاز المصرفي، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الفائدة على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص.

---

[1]: حسن بن بلقاسم غصان، حسن بن رفدان الهجهوج، **اختبار أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة**، بوابة الأبحاث، 2009، ص02.

[2]: مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07، 2009-2010، ص 140.

وهكذا نجد أن للإنفاق الحكومي الاستثماري آثار تكاملية ايجابية وأخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، والتأثير الصافي للإنفاق الحكومي الاستثماري على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه.

2. **الدراسات التطبيقية:** اختلف نتائج الدراسات التطبيقية في تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(3–1): العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في بعض الدراسات التطبيقية.

الدراسة	عينة البلدان	النتائج
Mamatzakis (2001)	اليونان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص، ولكنه يزاحمه على الموارد.
Pereira (2001)	الولايات المتحدة الأمريكية	- على المستوى الإجمالي يتكامل الاستثمار العام مع الاستثمار الخاص. - الاستثمار العام في المعدات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ahmed and Miller (2000)	دول نامية	- الاستثمار العام في النقل والاتصالات يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Ghura and Goodwin (2000)	دول نامية	- إجمالي العينة ترجح التكامل. - الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص في إفريقيا جنوب الصحراء ويزاحمه في آسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.
Ramirez (2000)	أمريكا اللاتينية	الاستثمار العام له أثر إيجابي على الاستثمار خاص.
Apergis (2000)	اليونان	1948–1980:تكامل بين الاستثمار العام والخاص. 1980–1996:مزاحمة بين الاستثمار العام والخاص. مما أظهر أن الزيادة الكبيرة في الاستثمار العام تتسبب في مزاحمة الاستثمار الخاص.
De Oliveira Cruz and Teixeira (1999)	البرازيل	الاستثمار العام في البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص في المدى القصير ويتكامل معه في الأجل الطويل.
Sobhee (1999)	موريشيوس	الإنفاق العام على الصحة والبنية الأساسية المادية يتكامل مع الاستثمار الخاص، ولكن الإنفاق العام على التعليم لا يشجع الاستثمار الخاص.
Balassa (1988)	دول نامية	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Monadjemi and Huh (1998)	أستراليا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة	أثر المزاحمة بين الاستثمار العام والخاص غير مؤكد.

Looney and Frederiken (1997)	باكستان	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Nazmi and Ramirez (1997)	المكسيك	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Argimon,et al. (1997)	OECD	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال زيادة الإنتاج.
Odedokun (1997)	دول نامية	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص، بينما العكس يحدث في حالة الاستثمار العام في غير البنية الأساسية.
Heng (1997)	دول نامية	الاستثمار العام قد يتكامل مع الاستثمار الخاص من خلال رفع الإنتاجية الحدية للعمال والمدخرات.
Oshikoya (1994)	إفريقيا	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Clements and Levy (1994)	دول الكاريبي	الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص.
Sakr (1993)	باكستان	الاستثمار العام في غير البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص.
Erenburg (1993)	الولايات المتحدة الأمريكية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Greene and Villanueva (1991)	دول نامية	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Musalem (1989)	المكسيك	الاستثمار العام يتكامل مع الاستثمار الخاص.
Blejer and Khan (1984)	دول نامية	الاستثمار العام في البنية الأساسية يتكامل مع الاستثمار الخاص. الاستثمار العام في غير البنية الأساسية يزاحم الاستثمار الخاص.
Wai and Wong (1982)	اليونان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، تايلاند.	الأثر الصافي للاستثمار العام موجب، على الرغم من حدوث قدر من المزاحمة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات.

المصدر: سميحة فوزي، نهال المغربل، الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل؟ المركز المصري للدراسات الاقتصادية،ورقة عمل رقم96، أفريل 2004 ص 09.

نلاحظ من هذا الجدول أن الدراسات التطبيقية لا تحدد بشكل قاطع طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص. ومع ذلك فهي تؤكد على أمرين هامين :الأول، أن العلاقة بين الاستثمار العام والخاص تختلف من دولة لأخرى لتأثرها بعدد كبير نسبيا من المتغيرات، وهو ما يستوجب دراسة كل حالة منفردة. الثاني، أن هذه العلاقة

تختلف تبعا لأسلوب معالجة الاستثمار العام .بمعنى، هل نتعامل مع الاستثمار العام في صورته الإجمالية، أم نفرق بين الاستثمار العام في البنية الأساسية، وفي غير البنية الأساسية[1].

وإجمالا، يمكن أن نخلص من مراجعة الأدب الاقتصادي إلى أنه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، بمعنى هل هي علاقة تنافسية أم تكاملية، وحول القنوات التي يتم من خلالها التأثير، وحول إمكانية تزامن الأثر التنافسي والتكاملي في آن واحد. ويرجع عدم الاتفاق إلى أن هذه العلاقة من الممكن أن تتم من خلال الطلب أو العرض أو من خلال سوق السلع أو سوق الأصول/النقود، فضلا عن وجود كثير من العوامل التي تؤثر في هذه العلاقة. كما يلاحظ أن التأثير المتبادل بين الاستثمار الخاص والعام (العلاقة الديناميكية) لم يحظ بنفس الاهتمام من الاقتصاديين، وذلك على الرغم من أن بعض الدراسات قد أوضحت أن ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص يؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية، وتزايد الحصيلة الضريبية، مما يسمح للحكومة بالتوسع في الاستثمار العام. وعليه، يبدو جليا أن الحكم المسبق على طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والخاص هو أمر في غاية الصعوبة والتعقيد، ليس فقط لإختلاف هذه الطبيعة من دولة لأخرى، بل لتباينها في الدولة الواحدة من وقت لآخر، وهو ما يستوجب دراسة هذه العلاقة عمليا [2].والسؤال الآن :ماذا عن الوضع في الجزائر؟

المطلب الثاني: معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

يعد معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والقروض التي يستفيد منها الاستثمار الخاص، من بين العوامل التي لها تأثير على الاستثمار الخاص وهذا ما سوف يتم توضيحه في هذا المطلب.

أولا: التضخم: يستخدم معدل التضخم كمؤشر يعبر عن السياسة النقدية ويمكن ترجمته كأحد مؤشرات التوازن الداخلي، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري من خلال تدني الثقة بالعملة المحلية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة في سياسة التسعير وتكاليف الإنتاج والأرباح ورأس المال، كما ينظر إليه في بعض الأحيان بوصفه مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في البلدان التي تعاني من معدلات مرتفعة في التضخم، وينعكس ذلك بشكل ارتفاع في معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج. كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري إذ يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني أو المعادن النفيسة، ويبتعد عن الاستثمارات المنتجة التي تتطلب آفاق بعيدة المدى[3].

---

[1]: سميحة فوزي، نهال المغربل، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل ؟**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم96، أفريل 2004، ص 09.

[2]: نفس المرجع، ص09.

[3]: نبيل جعفر عبد الرضا ، **بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق**، على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art asp أطلع عليه يوم16-05-2016

1. **مفهوم التضخم:** يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما[1]. من التعريف السابق يتضح وجود ركنين رئيسين لظاهرة التضخم وهذان هما[2]:

- إن التضخم يقاس بمعيار ما يسمى" المستوى العام للأسعار".
- إن التضخم هو إرتفاع ملموس ومستمر في المستوى العام للأسعار. والمقصود هنا أمران: **الأول:** أن يكون ارتفاع الأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، **والثاني:** أن يكون ذلك الارتفاع الملموس ممتدا على فترة من الزمن. فقد بات من المتعارف عليه أن معدلات التضخم التي تقل عن5 % تعتبر ضمن الإطار المقبول لزيادة الأسعار.بيد أن إرتفاعها فوق ذلك الحد يترك أثرا ملموسا على ما يسمى بالقوة الشرائية للنقود التي يتعامل بها المواطن العادي.

ويحسب معدل التضخم وفقا للمعادلة التالية[3]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار للسنة السابقة}} \times 100$$

$$F = \frac{p_t - p_{t-1}}{p_{t-1}} \times 100$$

2. **أسباب التضخم في الجزائر** :نجد جذور أسباب التضخم تظهر في الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المتخلفة بصفة عامة، وفي السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعت خلال فترة السبعينات، ومنها السياسة النقدية والمالية[4]، ويمكن حصر أسباب التضخم في الجزائر في الأسباب التالية:

- **الأسباب النقدية** :لقد احتاجت إستراتيجية التنمية في الجزائر إلى تمويل نقدي ضخم، والذي اعتمد على إستراتيجية تكامل اقتصادي حقيقي بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية شاملة وسريعة من خلال الاعتماد على الصناعات القاعدية التي حظيت بأكبر نصيب من حجم الاستثمار بالمقارنة مع السلع الاستهلاكية، ففي إطار سياسة تمويل التنمية ارتبط عرض النقود ارتباطا وثيقا بمستوى الاستثمار المخطط وفقا

---

[1]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنية، عمان، 2006، ص 249.

*: يعرف المستوى العام للأسعار على أنه المتوسط الترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

[2]: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 249.

[3] : Z. Rozeei, T.Akhondzadeh, G.Sameei, **The study of the effective factors on investment in private sector in iran (with emphasis on uncertainty)**, Int.J.Industrial Mathematic.vol6. NO3.2014, p259.

[4]: عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر، 2014، ص 50.

لعلاقة موجبة لجأت السلطات العمومية إلى الاقتراض إضافة إلى الإصدار النقدي الذي لم يكن له مقابل مادي[1].

الجدول رقم(3-2): تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

السنة	معدل نمو الكتلة النقدية	السنة	معدل نمو الكتلة النقدية
1990	11.3	2003	15.6
1991	20.6	2004	10.5
1992	24.7	2005	11.2
1993	21.6	2006	18.7
1994	15.33	2007	24.2
1995	10.5	2008	16
1996	14.4	2009	3.2
1997	18.2	2010	10.5
1998	47.2	2011	15.6
1999	12.4	2012	7.6
2000	13	2013	2.2
2001	22.3	2014	3.7
2002	17.3	2015	3.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

سجلت الفترة ما بين 1991و1993 نمو في الكتلة النقدية كبير ويرجع هذا الارتفاع في معدلها إلى زيادة إصدار النقد في تلك الفترة لتغطية العجز الموازني في هذه الفترة، ولكن بعد إبرام الجزائر لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي مع مؤسسات النقد الدولية خلال الفترة 1994-1997 تم التحكم في معدل نمو الكتلة النقدية خلال هذه الفترة، حيث قدر متوسط هذه الفترة بحوالي 14.61%، لكنه في سنة 1998 مع نهاية برنامج التعديل الهيكلي بلغ معدل نمو الكتلة النقدية في هذه السنة أقصى معدل قدرب بـ 47.2%، وفي سنتي 1999و2000 سجلت انخفاض معتبر نتيجة السياسة التي انتهجتها الدولة في تلك الفترة، ولكن هذه الانخفاض لم يدم ليعود للارتفاع في سنة 2001 إلى% 22.3 نتيجة إطلاق الدولة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خصص له مبلغ قدر 7 مليار دولار، وابتداء من سنة2002 أصبحت تسجل انخفاضا ملحوظا إلى غاية سنة 2005، وعادت للارتفاع مرة أخرى سنة 2006 إذ بلغ معدل نموها **%**18.7 وفي سنة 2007 بلغ 24.2**%**، واستمرت في الارتفاع والانخفاض في الفترة الممتدة بين 2008-2012 إذ بلغ متوسط هذه الفترة 10.56**%**،

[1] : عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص51.

وأدنى معدل تم تسجيله سنة 2013 إذ بلغ 2.2%. وهذا يعبر عن انخفاض فائض السيولة في الإقتصاد الوطني بفضل تدخل بنك الجزائر عن طريق الأدوات النقدية المعمول بها.

- **الأسباب المالية** :اعتبرت السياسة المالية في مرحلة معينة أحد الأسباب الرئيسية لتغذية الارتفاعات المستمرة لمعدلات التضخم، نتيجة زيادة النفقات العامة المستعملة في تمويل الاستثمارات الضخمة وكذا ارتفاع الكتلة الأجور، حيث تعتبر النفقات العامة للدولة المعبرة عن الطلب على السلع والخدمات العمومية وتتمثل في الاستهلاك العام، والذي يتكون من المستهلكين النهائيين الذين يحتاجون إلى هذه النفقات التي تؤدي إلى زيادة الطلب نحو الارتفاع، وهو ما يؤثر على تفاقم الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب[1].

3. **تأثير التضخم على الاستثمار الخاص:** تعتبر سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد حقيقية موجبة، ويعتبر المستثمر معدل التضخم المنخفض أساس بناء اقتصاد السوق، فعندما تزيد معدلات التضخم ينعكس ذلك سلبا على المناخ الاستثماري وعلى القرارات الاستثمارية. وقد تتبع حكومة بلد ما سياسة نقدية انكماشية أو توسعية وفقا لطبيعة اختلال الوضع الاقتصادي للبلد، ويترتب على إتباع السياسة النقدية الانكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، ارتفاع سعر الفائدة والذي يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، حيث تؤكد النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب الاستثماري نظرا لإرتفاع تكلفة الحصول على القروض وبالتالي زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، أما في حالة إتباع الحكومة سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقد ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وزيادة حجم الائتمان، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق، وزيادة الإنتاج والاستثمار نتيجة زيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدل التضخم[2].

تثبت العديد من الدراسات بأن ظروف عدم التأكد التي تحول دون التقدير السليم لمعدلات التضخم في الاقتصاد تعتبر من المحددات الرئيسية للطلب الاستثماري. بالإضافة إلى أن معدلات التضخم تحد من ثقة المستثمرين، خاصة فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية المطبقة[3]. أي أن ارتفاع معدّل التضخم يعبر عن حالة من لا استقرار،

[1]: عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص52.

[2]: دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص180.

[3]: ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة قسنطيقة1، المجلد ب، العدد31 جوان 2009، ص 46.

فتقلبات الكثير لمعدّلات التضخم تؤثر سلبا على الربحية المتوقعة للمستثمرين الخواص[1]. فحالة عدم اليقين تجعل الكثير من مؤسسات القطاع الخاص تعيد استثماراتها بعيدا عن تلك التي تشوبها المخاطر المرتفعة، لأن الاستثمار في مثل هذه الحالات يمكن أن يسبب تراجع في قيمة هذه الاستثمارات[2].

ثانيا: سعر الفائدة الحقيقي: قد يلاحظ في بعض الأحيان ارتفاع الإنفاق الاستثماري مع ارتفاع أسعار الفائدة في السوق فيظن البعض أن هنالك خطأ ما في النظرية الاقتصادية التي تنص على (وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري وأسعار الفائدة) ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري من خلال التعرف على مفهوم سعر الفائدة الإسمى وسعر الفائدة الحقيقي ويمكن أن يتضح الفرق بين السعرين كما يلي[3]:

يقصد بسعر الفائدة الإسمى السعر السائد في الأسواق المالية والذي تتقاضاه المؤسسات المالية لقاء منح القروض للمستثمرين، أما سعر الفائدة الحقيقي فيقصد به سعر الفائدة بعد استبعاد تأثير التضخم إلى ارتفاع معدل الأسعار العام على العوائد النقدية ويحسب سعر الفائدة الحقيقي من خلال معادلة (فيشر) التالية:

سعر الفائدة الحقيقي =سعر الفائدة الإسمى – معدل التضخم

ومن هنا يتضح أن سعر الفائدة الإسمى دائماً يكون موجباً أما سعر الفائدة الحقيقي يمكن أن يكون موجبا أو سالبا أو مساويا للصفر.

عندما يقترض المستثمر مبلغ100 دينار بسعر فائدة سنوي مقداره 10% على سبيل المثال، فإن مقدار الفوائد التي سيدفعها في نهاية السنة تساوي10دينار، وهذا ما يسميه الاقتصاديون معدل الفائدة الاسمي(10%). أما معدلات الفائدة الحقيقية فتشير إلى سلة السلع التي يمكن شراءها بمبلغ الفائدة الاسمي، وتتأثر هذه القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) بالإضافة إلى مبلغ الفوائد بأسعار السلع والخدمات، أي أن معدل الفائدة الحقيقي يختلف عن معدل الفائدة الاسمي بمقدار التغير في الأسعار أو بمعدل التضخم، فإذا لم تتغير الأسعار وبقيت ثابتة خلال فترة القرض فإن الفائدة الحقيقية سوف لا تختلف عن الفائدة الاسمية(10 دنانير)، أما إذا ارتفعت الأسعار بنسبة10% مثلا خلال فترة القرض الموضح في المثال أعلاه، فإن القيمة الحقيقية للمبلغ المقترض ستنخفض بنسبة **%** 10 في نهاية الفترة. وبالتالي فالبرغم من أن المستثمر سيدفع ما يعادل 10دنانير فوائد اسمية على القرض إلا أن القيمة الحقيقية للقرض ستنخفض بمقدار 10دنانير أيضا بسبب التضخم، مما يعني أن المستثمر قد حصل على القرض مجاني في

[1] :Innocent bayai، davis nyangara، **an analysis of determinants of private investment in Zimbabwe for the period 2009-2011**, international journal of economics and management sciences vol02,N^{O}06,2013, p20.

[2]: دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مداخلة بعنوان" **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة**، مقدمة إلى المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف01.ص13.

[3]: مروة عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 35.

هذه الحالة، أو بعبارة أخرى فإن الفائدة الحقيقية تساوي صفرا. إذا الكلفة الحقيقية لإقتراض المستثمرين تعتمد على سعر الفائدة الحقيقي وليس الاسمي، فكلما زاد سعر الفائدة الحقيقي كلما زادت كلفة تمويل الاستثمار، وهذا يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار المرغوب[1].

- **تأثير سعر الفائدة الحقيقي على الاستثمار الخاص:** تتميز الدول النامية ببعض السمات منها عدم إكتمال أسواق رأس المال، وتشوه الأسعار النسبية مثل تحديد أسعار الفائدة إداريا عند مستوى أقل من المستوى التوازني، والتخصيص المباشر للإئتمان المتاح من السلطات النقدية، مما يخفض الإئتمان المتاح للقطاع الخاص، وبالتالي ينخفض الاستثمار. وتلعب السياسة النقدية وخاصة سعر الفائدة دورا هاما في إدارة الطلب في الأجل القصير . وقد أكدت بعض الدراسات أن انخفاض سعر الفائدة عن القيمة التوازنية بمقدار 1 %يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمقدار2/1 وتمارس سياسة سعر الفائدة تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، من خلال تأثيرها على حجم الاستثمار وإنتاجيته، حيث يتحدد معدل الاستثمار، ومعدل النمو الاقتصادي بحجم الموارد المتاحة للاقتراض، والتي تتحدد بسعر الفائدة الحقيقي، فيؤدي تحرير سعر الفائدة إلى انخفاض معدل الاستثمار المرغوب فيه باعتباره دالة عكسية في سعر الفائدة، كما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المخطط الذي يرتبط طرديا بحجم الموارد المتاحة للإقتراض، كما يؤدي سعر الفائدة الحقيقي السالب لعدم التخصيص الأمثل للموارد المالية. وتؤدي زيادته في الأجل القصير إلى تغيير شكل ونمط الادخار، من السلع المعمرة لصالح الأصول المالية فيزداد عرض الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار، وترشيد الإئتمان وبالتالي تحرير الموارد المالية للاستثمار الانتاجي وتقل المنافسة على الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار الثابت[2].

وتؤثر زيادة سعر الفائدة على قرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية من خلال زيادة التكلفة الحقيقية للاقتراض من البنوك، وزيادة عائد الفرصة البديلة للإحتفاظ بالأرباح المحتجزة للمشروعات، بدل من استثمارها في توسيع القاعدة الإنتاجية. وتؤثر زيادة تكلفة استخدام رأس المال سلبيا على حجم ومستوى الاستثمار الخاص عكس ما توصل إليه نموذج Makinon & Showوترجع أهمية العلاقة العكسية بين مستويات أسعار الفائدة، وقرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية بسبب اعتماد تمويل الاستثمارات على الاقتراض بشكل أساسي، عكس الدول المتقدمة التي يتوقف فيها تمويل الاستثمار على التمويل الداخلي، من خلال الأرباح المحتجزة من جانب وعلى التمويل من خلال بيع حقوق الملكية (السهم من جانب آخر) أي أن علاقة الاستثمار بأسعار الفائدة الحقيقية وبحجم الإئتمان المتاح له، وهو ما يصعب تطبيقها في الدول النامية، مما يتطلب دراسة أوضاع كل دولة لوحدها[3].

[1]: طالب محمد عوض، مرجع سابق، ص ص 50-51.

[2]: عمر كباشي ابراهيم، مرجع سابق، ص ص 16-17.

[3]: نفس المرجع، ص 17.

ثالثا: حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص: تلعب المصارف دورا رئيسيا في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال توفير التمويل الكافي للاقتصاد وخاصة في القطاعات التي هي في بداية مراحلها، وذلك لتحقيق معدلات نمو عالية والوصول إلى اقتصاديات ذاتية الحركة قادرة على التقدم والتطور وبالتالي فإن توفير الإئتمان يأتي ضمن أولويات الجهاز المصرفي، الذي يعد حجر الأساس في إحداث التغير والتنمية للقطاع العام والخاص[1].

ولم تظهر أهمية العوامل النقدية والمالية التي من ضمنها الائتمان المصرفي كأحد عوامل الاستقرار والتنمية إلا في أوائل الثلاثينات إذ كان الرأي السائد قبل ذلك أن للتغيرات النقدية والمالية آثار على مستويات الأسعار والأجور، ولكن آثارها على الإنتاجية والاستخدام محدودة، ومع ظهور أفكار المدرسة الكنزية عقب الكساد الاقتصادي اتضح أن للتغيرات النقدية أهمية في إحداث تغيرات جوهرية في مستويات الانتاج والاستخدام والنمو الاقتصادي وفي إطار آراء **ماكينون وشو** يمكن القول أن للسياسة التمويلية أهمية بالغة في التأثير على النمو والتنمية الاقتصادية، وأن أي قصور في التمويل اللازم يعتبر عائقا للنمو ويؤدي إلى آثار سلبية على الإنتاج والاستخدام وكذلك فإن التوسع في التمويل وتوفيره يعتبر دعما للنمو ويساعد الاقتصاد على تحقيق معدلات عالية من الانتاج والاستخدام. لذا يعتبر الجهاز المصرفي الركيزة الأساسية لأي تطور اقتصادي واجتماعي في الدول، حيث يساهم في خلق مناخ مناسب للتنمية وتطوير اقتصاديات الدول، وذلك بمنح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها، والاستثمارات في مختلف الأنشطة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية المملوكة للدولة والقطاع الخاص، مما يساهم في النمو الاقتصادي للدولة[2].

ويعتبر القطاع الخاص أحد القطاعات الاقتصادية في وقتنا الحالي وذلك لأهمية دوره في اقتصاديات الدول، وقد برزت الأهمية الاقتصادية للقطاع الخاص بعد أن أصبح هذا القطاع أحد المكونات الهامة في القطاع الاقتصادي في كثير من دول العالم، وتعود أسباب الاهتمام بالقطاع الخاص في مختلف الدول للآثار الايجابية على عدد من المتغيرات الاقتصادية كإجمالي الناتج المحلي، والتشغيل.إلا أن هذا القطاع رغم أهميته الاقتصادية للاقتصاد الوطني لم ينل قدرا مناسبا من التمويل مقارنة بالقطاع العام خاصة في الدول النامية[3].

يعتبر نصيب القروض الموجهة للقطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام أحد الدلالات على مدى مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على التمويل الكافي. حيث يعد التمويل من آساسيات انشاء وتشغيل وتوسيع

[1] : ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص83.

[2]: نفس المرجع، ص83.

[3]: نفس المرجع، ص84.

المؤسسات ومن أبرز العقابات التي تعترض أصحاب المشاريع في مرحلة الانطلاقة هو نقص الموارد المالية ما يدفع بأصحاب المؤسسات إلى اللجوء للاقتراض من البنوك[1].

يؤثر على استثمارات القطاع الخاص قيد الائتمان(القروض) بسبب تخلف الأسواق المالية في الجزائر وكذا تراجع دور الوساطة المالية، ونظرا لعدم وجود تمويل طويل الآجل وسوق العقود الآجلة والمستقبلية[2]، وباعتبار أن القروض المصرفية هي المصدر الوحيد للائتمان المتاح لتمويل استثمارات القطاع الخاص يطرح العديد من المشاكل وأهمها[3]:

- **محدودية التمويل المصرفي من حيث الصيغ والإجراءات** :حيث يتميز التمويل المصرفي في الجزائر بمحدوديته الصيغية وتعقيدات إجراءاته، مما جعل الوساطة المالية غير قادرة على التكيف مع وتيرة التحولات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي.
- **محدودية التمويل المصرفي من حيث التكلفة والضمانات** :إن مشكلة الضمانات وتكلفة التمويل قد أضحتا عائقا أمام مرونة تعامل الجهاز البنكي مع المستثمرين، مما أثر سلبا على طريقة التمويل وانسيابه بالحجم المناسب وفي الآجال الملائمة، وبالتالي أضحى هذا الوضع عائقا أمام تطور المشروعات.
- **محدودية التمويل من حيث الأولوية والحجم** :الذي يتضح من طرق التمويل المصرفي الحالية أن حصة المشروعات الفردية والمصغرة والصغيرة في تغطية احتياجاتها التمويلية محدودة من حيث الحجم والشروط والأولويات، حيث انعكس ذلك على حرمان المشروعات الإنتاجية، وفي نفس الوقت عمل على تشجيع أنشطة المضاربة وتوسعت دائرة المضاربة التجارية على حساب الدائرة الإنتاجية التي توفر المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل.

المطلب الثالث: سعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى سعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي التي تعد هي الأخرى من بين العوامل التي لها تأثير على الاستثمار الخاص.

---

[1] :Berrah kafia ,boukrif Moussa, **la problematique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes**.Axe de recherche : entrepreneuriat et Innovation présenté au conférence Internationale sur l'économie et gestion des réseaux , université Ibn zohr et hotel de robinson agadir maroc, 21-23 november 2013,p09.

[2]: دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مرجع سايق، ص ص13-14.

[3]: برحومة عبد الحميد، **الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري، تطوره ومحدداته**، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد ب، العدد31 جوان 2009، ص 39.

أولا: سعر الصرف: يعد سعر الصرف إحدى الاهتمامات الكبرى للحكومة لما له من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة. فالتقلبات المفاجأة والمستمرة في قيمة العملة تؤدي إلى تأخر المستثمرين في إتخاذ قرار الاستثمار بسبب عدم الاستقرار في سعر الصرف، وهذا بدوره يكون له أثر على الأداء الاقتصادي[1].

1. **تعريف سعر الصرف:** يعرف سعر الصرف بأنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية[2]، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها[3].
2. **أهمية سعر الصرف:** تبرز أهمية سعر الصرف من خلال الأتي[4]:

- **ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي:** سعر الصرف يمثل حلقة الوصل بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية من خلال ثلاث أسواق(سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل) ففي سوق السلع والخدمات يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع السلع الأجنبية بالعملة المحلية في السوق المحلية وبالتالي يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الأسواق المحلية ويرفع القدرة التنافسية للسلع المحلية بالأسواق العالمية، أما سوق الأصول المالية الذي يتكون من أصول محلية وأجنبية(عينية أو مالية) فيقوم المستثمرين بالاختيار بينهما بالمقارنة بين العوائد والمخاطر لكل من هذه الأصول ويفضلون الأصل الذي يدر أعلى ربح بأقل درجة مخاطرة، أما سوق العمل فإن الأجور المحلية تبدو أكثر انخفاضا عند ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، الأمر الذي يدفع بالعمالة ولا سيما العمالة الماهرة نحو الهجرة إلى الخارج.
- **توزيع الدخل:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على المستويين العالمي والمحلي، فعلى المستوى العالمي يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي إلى ارتفاع قيمة صادرات البلد وزيادة في دخله القومي، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى انخفاض قيمة صادراته وانخفاض في دخله القومي. وما ينطبق على المستوى العالمي ينطبق على المستوى المحلي، فارتفاع سعر الصرف الأجنبي(انخفاض قيمة العملة المحلية) يجعل الصادرات مربحة وتزداد أرباح رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القوة الشرائية للعمال، ويحصل العكس عند انخفاض سعر الصرف الأجنبي(ارتفاع قيمة العملة المحلية) فتنخفض أرباح الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية وترتفع القوة الشرائية للعمال، وعليه فإن سياسة سعر الصرف الأجنبي ستؤثر في توزيع الدخل بين أصحاب رؤوس

---

[1]:Mohamed ben abdallah,Imed drine, **taux de change reel et fluctuations economiques: cas de la tunisie,** p04 . ftp://mse.univ-paris1.fr/pub/mse/cahiers2000/Bla00088.pdf 18-03-2017

[2] : Tahraui Farid , Benelbar Mohamed, **The Impact Of Exchange Rate On Inflation And Economic Growth in Algeria – Econometric Study –,** Journal of Quantitative Economics Studies, 01/2015,p03**.**

[3]: محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006، ص97.

[4]: محمد براق، بغداد بنين، **النمذجة القياسية لسعر الصرف (الاقتصاد الجزائري نموذجا 1980–2013)**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، المجلد04، العدد02 ،2015، ص ص399،398.

الأموال من جهة وبين العمال من جهة أخرى وكذلك بين صناعات التصدير وغيرها وأيضا ستؤثر على التوزيع فيما بين المصدرين والمستوردين.

- **تخصيص الموارد:** يدفع التغير في سعر الصرف إلى تدوير الموارد بين القطاعات، فقد يتم تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعية أخرى، ففي حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي سوف يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية مختصة بالتصدير وتحويل الموارد أو جذبها إلى قطاع السلع غير متداولة دوليا(السلع الغير متاجرة بها) ويصبح الإنتاج من أجل التصدير غير مربح، أما في حالة ارتفاع سعر الصرف الأجنبي فيؤدي إلى تطوير الصناعات المخصصة للتصدير من خلال تحويل الموارد إليها من بقية القطاعات وزيادة استخدام عوامل الإنتاج في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

3. **تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الخاص:** سعر الصرف الحقيقي (الذي يتم قياسه بسعر السلع غير القابلة للتجارة الدولية نسبة إلى سعر السلع القابلة للتجارة الدولية) يؤثر في الاستثمار الخاص من خلال قناتي العرض والطلب كما يلي[1]:

- **جانب الطلب:** تخفيض سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تخفيض في سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية لثروة القطاع الخاص وبالتالي الإنفاق الخاص من خلال تأثير هذا التخفيض على المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الانخفاض في الاستيعاب المحلي ربما يدفع الشركات لمراجعة توقعاتهم المستقبلية عن الطلب ومن ثم تخفيض استثماراتهم من خلال أثر المعجل.
- **جانب العرض:** نظرا لأن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يرفع من سعر المنتجات القابلة للايجار الدولي (معبرا عنها بالعملة المحلية) بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للاتجار الدولي، ربما يشجع ذلك الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

ثانيا: الديون الخارجية: تعتبر الديون الخارجية من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس مدى استقرار لأي بلد.

1. **تعريف الديون الخارجية:** تعرف المديونية الخارجية على أنها تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة أو أكثر، وتكون مستحقة للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو تصدير السلع والخدمات إليه[2].
2. **أسباب الديون الخارجية:** الأسباب التي تؤدي إلى خلق المديونية تقسم إلى أسباب داخلية وخارجية.

1.2. **الأسباب الداخلية للديون الخارجية:** تتمثل هذه الأسباب في[3]:

---

[1] : عادل عبد العظيم، **محددات الاستثمار الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع التالي:-http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/07.

[2]: خالد منى، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 35.

[3]: نفس المرجع، ص36.

- **الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية:** وهذا ما يتطلب كثافة رأسمالية وتكنولوجيا متقدمة، وهو ما تفتقر إليه دول النامية، هذا ما يضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.
- **سوء توظيف القروض:** إن سوء التخطيط وتغيير السياسات الاقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية، ومن ليبرالية إلى اشتراكية، أدى إلى فشل الكثير من المشروعات وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك غير المفيد وفساد الحكومات. فإذا قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول الريعية، سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية. حيث أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول الريعية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة.
- **تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:** في الوقت التي كانت فيه سياسة الاقتراض تتم على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الاداري والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول الريعية وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج، وتم ايداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القربين منهم.
- **الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:** أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة للاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة، التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول الريعية، أدى إلى اللجوء للاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

2.2. الأسباب الخارجية للديون الخارجية: تتمثل هذه الأسباب فيما يلي[1]:

- عجز ميزان المدفوعات في معظم الدول النامية نتيجة لزيادة الواردات السلعية على حساب الصادرات، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام في الدول النامية المصدرة لها، الأمر الذي ترتب عليه تدهور شروط التبادل التجاري، بالشكل الذي يزيد من عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم يزيد الميل إلى الاقتراض.
- الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية، الأمر الذي أدى إلى زيادة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي، وأصبحت خدمة الدين تمثل مقدارا كبيرا من الدين، وتستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

[1]: نيفين فرج، ابراهيم ابراهيم، **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد71، 2015، ص ص110-111.

3. **تأثير الديون الخارجية على الاستثمار الخاص:** يبرز كذلك العجز في الحساب الجاري كأحد أهم محددات الإستثمار الخاص في الدول النامية، فالديون الخارجية تعتبر مشكلة مزدوجة التأثير على إقتصاديات الدول النامية، فهي تعد المصدر الأساسي لتمويل استثمارات خطط التنمية من العملات الأجنبية اللازمة للاستيراد السلع الرأسمالية من آلات ومعدات ومصانع، فلا جدوى من نمو الديون الخارجية على الدولة إذا ما أحسن استغلال القروض في مشاريع استثمارية مجدية وداعمة للنمو الإقتصادي، وفي الحالة الغالبة على الدول النامية الفقيرة في المراحل المبكرة لعملية النمو الإقتصادي ولكن عندما يحين موعد سداد أقساط القروض والفوائد عليها فإن ذلك يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار ويمثل نزيفا على الموارد الشحيحة من النقد الأجنبي الذي يتوفر للدولة النامية، وبذلك تؤثر سلبا على الإستثمار الخاص من خلال عدة قنوات[1]:

- يعتمد حجم الدفعات السنوية لخدمة الديون الخارجية على أسعار الفائدة السائدة عالميا، وعلى سعر صرف العملة الوطنية، وأيضا على معدلات التبادل التجاري فحلول موعد سداد الديون يكون عادة مصحوبا بحالة من عدم التأكد حول ما يمكن أن تتبناه الدولة من سياسات تهدف إلى توفير الأرصدة الكافية من النقد الأجنبي سواء بفرض الضرائب أو الرسوم الجمركية أو بوضع قيود على تداول النقد الأجنبي وما إلى ذلك من اجراءات مما يجعل لسداد القروض تأثير سلبيا على الاستثمار الخاص.
- بعض أرصدة العملات الأجنبية سواء من عائد الصادرات أو من القروض الجديدة قد يتم تخصيصها لسداد القروض القائمة بدلا عن تمويل استثمارات جديدة.
- من شأن العجز الكبير من الحساب الجاري من الديون الخارجية أن يفقد الدولة الأهلية للاقتراض من أسواق المال العالمية الأمر الذي يضيق على القطاع الخاص فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار، ويرفع من تكلفة التمويل الخارجي، فيؤثر ذلك سلبا على حجم الاستثمارات الجديدة الممكنة.

ثالثا: الانفتاح الإقتصادي: يعتبر التعامل مع العالم الخارجي من العوامل المحددة لدالة الاستثمار الخاص في الدول النامية حيث يعكس أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي من جهة، وأثر التجارة الخارجية على سعر العملة المحلية وعلى الاستقرار في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى[2]. توصلت بعض الدراسات الميدانية في هذا الشأن على أنه يمكن قياس درجة الانفتاح الاقتصادي باستعمال مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية[3].

[1]: مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص 141.

[2]: علي بن عثمان الحكمي، **الإستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، دراسات إقتصادية**، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودي، المجلد الخامس العدد9، 2002، ص07.

[3]: ساطور رشيد، مرجع سابق، ص 228.

وهو عبارة عن مجموع الصادرات والواردات السلعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1]، والذي يقيس درجة الانكشاف الاقتصادي لدولة ما على العالم الخارجي أو درجة انفتاحه عليه. ومن المعلوم أن اقتصاديات الدول المنفتحة على العالم تستقطب أكبر عدد من المستثمرين خاصة في القطاع التجاري، مما يزيد من معدل الإنتاج والتنافسية .ومن الممكن أن يؤدي هذا الانفتاح إلى منافسة غير متوقعة لبعض القطاعات الأخرى، مما يجعلها أقل جاذبية لتدفقات رؤوس الأموال الجديدة[2] .

- **تأثير الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص:** الاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذي ترتفع فيه نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي، ويري الكثير من الاقتصاديين أن هناك علاقة ايجابية وثيقة بين حجم التجارة الخارجية وخاصة الصادرات وبين الاستثمار، ويعزو ذلك أن ارتفاع حجم التجارة يمنح الشركات الأجنبية فرصة للإنتاج والتوزيع في مناطق جغرافية تتمتع بنشاط متنامي في مجال التصدير والاستيراد وتحقيق بالتالي عوائد مرتفعة.[3]

على الرغم من تأكيد العديد من الدراسات على أهمية الإنفتاح الإقتصادي في تطوير النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، إلا أن ذلك لا يعني بتاتا عدم وجود تأثيرا ت سلبية لهذا التوجه على الإقتصاد المعني تبرز في الخصوص من خلال التحرير المطلق وغير التدريجي لعمليات التجارة الخارجية. إن التأثير السلبي لتحرير التجارة الخارجية يتمثل غالبا في عدم قدرة المؤسسات المحلية على التكيف مع اشتداد المنافسة الذي ينتج عن ذلك، مما يتسبب في تعرض العديد من المؤسسات المحلية للتصفية وتراجع الحصة السوقية وبالتالي تراجع الطلب على عنصر العمل وانخفاض الإستهلاك والإستثمار المحلي. ومن جهة أخرى يعتبر الإختلال في عملية توزيع الدخل من بين أهم الآثار السلبية لسياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث ينتج عن هذه السياسة زيادة الطلب على العمالة الماهرة مقارنة بالعمالة غير الماهرة وهو ما يزيد من حجم الفوارق في الدخل ما بين الفئتين في الإقتصاد المعني، مما يتسبب في التأثير سلبا على حجم الطلب الكلي في النشاط الإقتصادي ومن ثم التعرض لإختلالات اقتصادية[4].

---

[1] : Benhabib abderrezak ,**Zenasni soumia, détarminants et effets des investissements directs etrangers sur la croissonce economique en algérie analyse en donnéer de panel**, les communications du colloque international : evaluation des effets des programmes dinvestissements public 2001-2014 et leurs retoubées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, les 11-12 mars 2013 unirsité sétif1,p12.

[2]: ساطور رشيد، مرجع سابق، ص 228.

[3]: حازم بدر الخطيب، مداخلة بعنوان "**أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن)**، مقدمة للملتقى الدولي" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 108.

[4]: بودخدخ كريم، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2014،03-2015، ص189.

كما يطرح الإنفتاح الإقتصادي مشكلة إمكانية تبعية الإقتصاد المحلي لرأس المال الأجنبي، وهو ما يهدد من استقرار الإقتصاد المعني وتزايد احتمال تعرضه لهزات اقتصادية باعتبار أن التحكم في حركة رأ س المال الأجنبي لا يتعلق بظروف داخلية بقدر ما يتعلق بظروف خارجية أيضا، وبالتالي فإن الإنفتاح الإقتصادي من شأنه تهديد استقرار الدولة بالكامل وحتى تعرضها لضغوط ومساومات اقتصادية وحتى سياسية، مما يعني أنه من الضروري على الدولة اللجوء إلى حماية اقتصادها وفرض قيود على حركة رؤوس الأموال[1].

المبحث الثاني: دراسة تحليلية لعلاقة الاستثمار الخاص في الجزائر بالعوامل الاقتصادية المحددة له خلال الفترة 1990-2015.

في هذا المبحث سنقوم بدراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الخاص في الجزائر أولا، ثم توضيح نوع تأثير كل عامل من هذه العوامل على الاستثمار الخاص.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام.

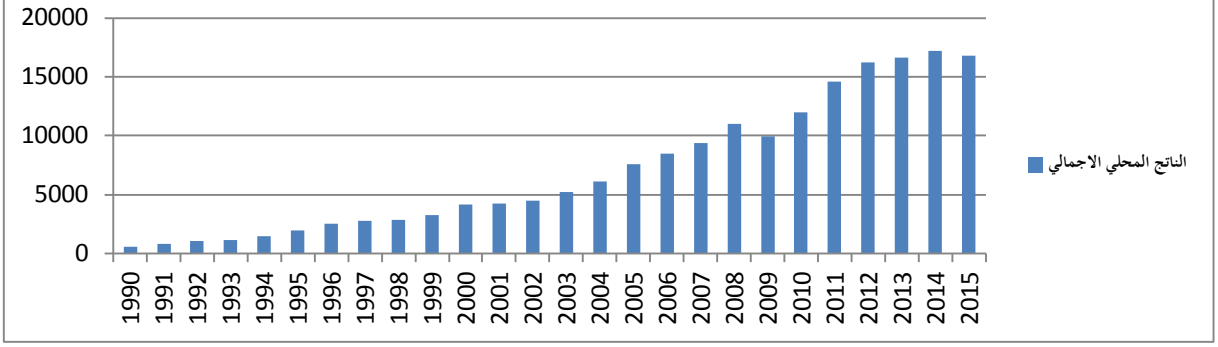
نقوم في هذا المطلب بتحليل تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار العام وعلاقة الاستثمار الخاص بهما.

أولا: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة الاستثمار الخاص به: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم الطرق لقياس حجم الاقتصاد في أي مجتمع من المجتمعات، فهو يعني مجموع السلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية معينية[2].

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص189.

[2]: توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط-حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع،2017، ص588.

الشكل رقم(3-1): تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي واستخدام برنامج Excel.

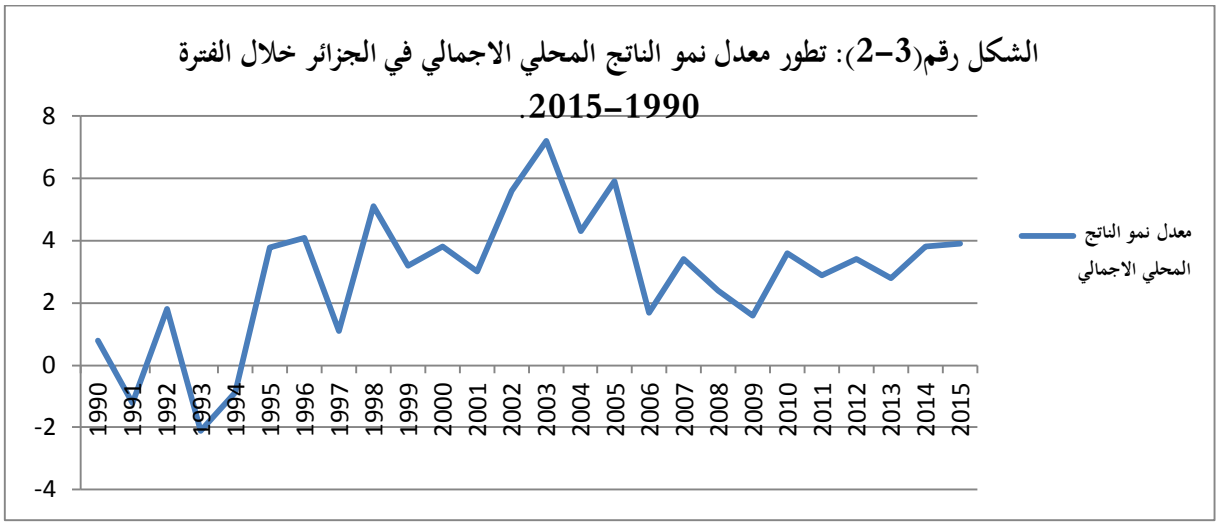
سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض خلال الفترة 1992-1994، وهذا الإنخفاض المسجل يرجع إلى أزمة النفط المسجلة سنة 1986 التي امتدت آثارها السلبية إلى بداية التسعينات، وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإيرادات النفطية التي أدت إلى تعرض الاقتصاد الجزائري إلى أزمة اقتصادية. وخلال الفترة 1996 إلى 1999 أصبح يسجل تحسنا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وبداية من سنة 2000 حقق الاقتصاد الجزائري فائضا ماليا بسبب انتعاش أسعار النفط عالميا، سمح لها بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، واستمر الناتج المحلي الإجمالي في تسجل ارتفاع حتى سنة 2008، إلا أنه في سنة 2009 سجل انخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي نتيجة أزمة الرهن العقاري سنة 2008، ليتحسن بعدها مرة أخرى نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، واستمر هذا التحسن حتى بداية سنة 2014، وفي سنة 2015 سجل انخفاض في قيمته بنسبة 2.35 % نتيجة الانخفاض المسجل في أسعار النفط بداية من نهاية 2014.

مما سبق يتضح بأن النفط يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري بإعتباره المورد الرئيسي فأحادية الإنتاج المعتمدة جعلت الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث تفوق صادرات هذا القطاع الـ 98% من الصادرات الإجمالية وأكثر من60%من إيرادات الميزانية ومن25% إلى30 %كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي[1].

هذه التقلبات التي سجلت في الناتج المحلي الإجمالي يمكن ملاحظتها بشكل جيد من خلال تقديم معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل التالي:

[1]: حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بميلة، العدد الخامس، جوان 2017، ص 323.

الشكل رقم(3-2): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي وباستخدام برنامج Excel.

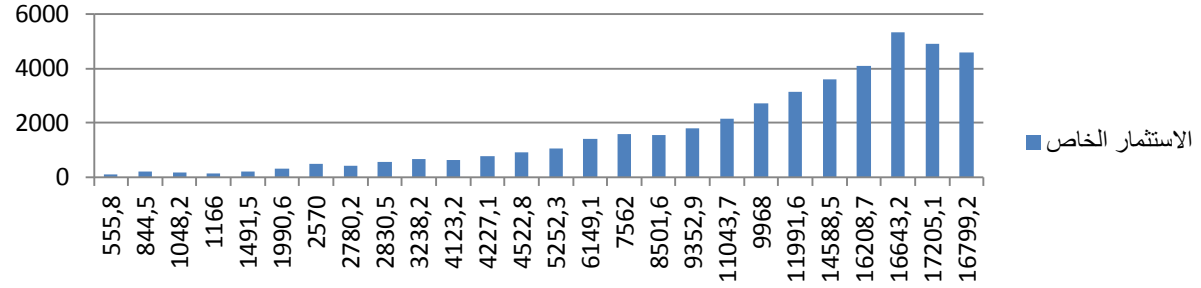
عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قيم سالبة في سنة1991و1993و1994، إذ بلغ 1.2%و2.1% و0.89% على التوالي، يرجع تسجيل هذه المعدلات السالبة إلى الانخفاض المسجل في الإيرادات البيترولية، هذا الوضع دفع بالحكومة إلى اعتماد سياسات مالية ونقدية حذرة في مواجهة تقلبات أسعار النفط، كان الهدف من هذه الإجراءات التي اتخذت وضع أسس لنمو إقتصادي قوي، ونتيجة هذه الإجراءات ظهرت ابتداء من سنة 1995 إذ أصبح يسجل قيم موجبة بسبب تحسن أسعار النفط اذ بلغ في سنة 1996معدل4.09%، لينخفض إلى نسبة 1.1% سنة 1997، إلا أنه عاد إلى الارتفاع في سنة 1998إلى5.1% ثم عاود الانخفاض في سنتي1999و2000و2001إلى مستوى3.2%و3.8%و3% على التوالي، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض حجم الاستثمار بشقيه العام والخاص، يعد قطاع المحروقات هو المصدر الرئيسي للنمو في الجزائر خلال الفترة (1994-2000) إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج الإجمالي 2.5% في حين بلغ متوسط معدل نمو الناتج خارج قطاع المحروقات% 2.2 وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات. ومع انتعاش أسعار النفط إبتداء من سنة 2000 قامت الدولة بإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي ساهم في تحقيق معدل نمو بلغ 7.2% سنة 2003 ما يعني أن هدف إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي من جهة النمو الاقتصادي قد تحقق، وابتداء من سنة 2005شهد انخفاض إذ سجل في سنة2006 معدل بلغ 1.7% و يمكن إرجاع هذا الانخفاض نتيجة تسديد الديون الخارجية التي قامت بها الحكومة والتي كان مصدر أموالها هو الإيرادات البترولية، وانخفاض معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط بسبب الأزمة العالمية لسنة 2007، وتخفيض حصة الإنتاج الجزائري بسب قرار الأوبك، على عكس معدل النمو خارج المحروقات الذي بلغ معدل 10.5%ويرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى الأثر الايجابي الذي حققه البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009) في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات. ورغم أن هذا المعدل شهد تحسنا إلا أن معدل نمو الناتج

المحلي الإجمالي سجل تدهور وهذا ما يؤكد أن القطاع الأكثر تأثيرا على هذا المعدل هو قطاع المحروقات. تميزت فترة الإنعاش الخماسي(2010-2014) الذي خصص له أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية بمعدلات نمو تراوحت ما بين 2.8%و3.8%. وانطلاقا من التحليل السابق لمعدل النمو يتضح أن[1]:

- النمو الاقتصادي في الجزائر متذبذب وضعيف نسبيا مرتبط أساسا بضعف فعالية مؤسسات القطاع الصناعي، وبالتالي يتوجب ضرورة فتح المجال للشراكة وتخصيص الأموال اللازمة لتطوير وتأهيل الاقتصاد، وجعله قادرا على المنافسة بدلا من منح مبالغ ضخمة في استثمارات عمومية غير منتجة.
- أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات وبالظرف البترولي العالمي، والذي لا تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار) وبذلك يظل النمو الاقتصادي تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية.
- بينت بحوث عدة أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستديم رغم"جهود التغيير العميق للدولة ." حيث أن سياسات الاقتصادية والاستثمارية ما تزال تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع.

بعد تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، لا بد من معرفة العلاقة التي كانت قائمة بينه وبين الاستثمار الخاص خلال الفترة نفسها، والشكل التالي يوضح لنا طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

الشكل رقم(3-3) : علاقة الاستثمار الخاص بالناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1990 -2015



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

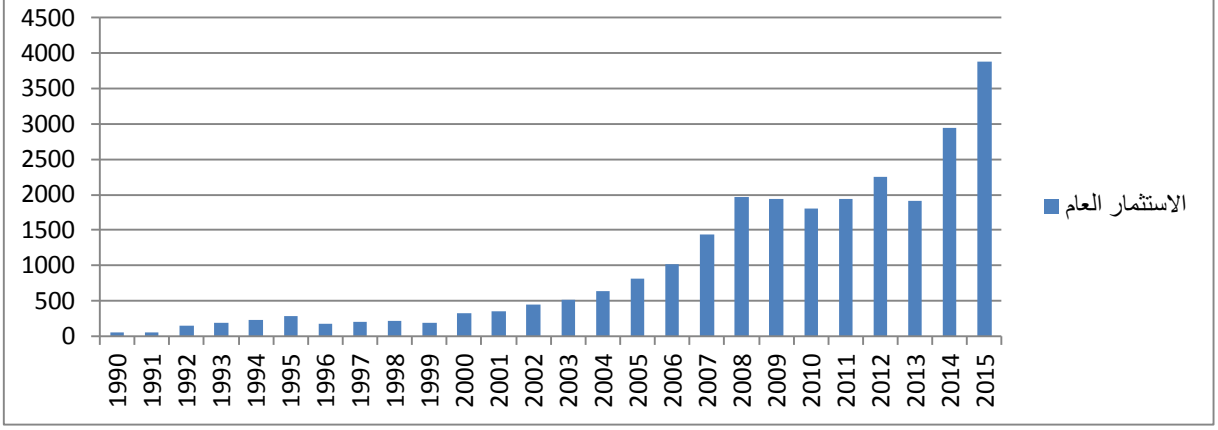
ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه هو وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين في معظم سنوات الدراسة، معدلات النمو التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع ناتجها المحلي كان لها دور في تشجيع القطاع

[1]: حسيبة مداني، **أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة مجامع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد04، العدد4، 2017، ص13.

الخاص على الاستثمار، على اعتبار أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يعتبر من المؤشرات المهمة لمناخ الاستثمار الخاص في الدولة، لأن تزايد معدل النمو يدل على زيادة الطلب الكلي مما يشجع المستثمر الخاص على زيادة حجم استثماراته.

ثانيا: تحليل تطور الاستثمار العام في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به: تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وبالأخص في ظروف الدول النامية، التي تفتقد إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث تنمية اقتصادية جادة، وهو ما يعكس خطط التنمية الاقتصادية الأهمية المطلوبة خاصة في التوسع في الطاقة الإنتاجية للبلاد[1]. لتحليل تطور الاستثمار العام في الجزائر نقدم الشكل التالي.

الشكل رقم(3-4): تطور حجم الاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة1990- 2015



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على احصائيات وزارة المالية والديوان الوطني للاحصاء باستخدام برنامج Excel.

عرف الإنفاق الاستثماري خلال الفترة 1990-1995ارتفاعا، إذ ارتفعت قيمته من47.7مليار دج سنة 1990 إلى 285.923 مليار دج سنة 1995، وفي سنة1996سجل الإنفاق الاستثماري انخفاضا في قيمته، أين سجل معدل نمو سالب بلغ (39.13%)، ويرجع هذا الانخفاض إلى محاولة الدولة خفض العجز في ميزانية الدولة وذلك لصعوبة الضغط على نفقات التسيير التي لا يمكن تخفيضها بسهولة، إضافة إلى قلة الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمار العام، لكن هذا الانخفاض لم يستمر في سنتي1997-1998ليسجل الإنفاق الاستثماري معدل نمو موجب15.87%و5.1%على التوالي. وبعد أن استعادت الدولة الجزائرية دورها الاقتصادي سنة 1999 الذي تجلت ملامحه في تسارع معدلات الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. إذ قامت الحكومة

[1]: بربار نور الدين، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي-دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، جوان 2017، ص576.

سنة 2000 بعد عودة الانتعاش لأسعار النفط في السوق العالمي إلى صياغة برامج استثمارية طويلة المدى. من الشكل أعلاه يتضح أن حجم المبالغ المخصصة للإنفاق الاستثماري عرفت تصاعدا مع إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار[1]، إضافة إلى إنشاء صندوق تنمية الجنوب الذي شمل 13 ولاية جنوبية بمبلغ مالي قدره 25مليار دج، ويرجع ذلك إلى حجم الاحتياطي الصرف الذي سجل سنة 2000 مبلغ 11.9 مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي انتهجتها الجزائر معتمدة في ذلك على التوسع في حجم الإنفاق الحكومي الموجه خصيصا للاستثمار(البنية التحتية، توفير السكن، الفلاحة والري) وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي 15974 مشروعا، خصص أكبر مبلغ من قيمة البرنامج لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، قدر بـ 210.3 مليار دج أي بنسبة 40.1%، ويرجع تخصيص أكبر مبلغ لهذا القطاع نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في دعم النشاط الاقتصادي، يليه قطاع الفلاحة والصيد البحري بنسبة بلغت 38% من المبلغ الإجمالي للبرنامج. واستمر الإنفاق الحكومي الاستثماري في الارتفاع مع إطلاق الدولة لبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، إذ بلغ سنة 2005 مبلغ872.5مليار دج ليرتفع سنة2008إلى1948.4مليار دج، وقد قدرت نسبة الإنفاق الاستثماري47.1% من مجموع الإنفاق العام، تزامنا مع ارتفاع الإيرادات البيترولية ارتفاعا قياسيا قدر بـ 77 مليار دولار. يعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في تاريخ الاقتصاد الجزائري، إذ بلغت قيمته المالية4203 مليار دج أي ما يعادل55 مليار دولار[2] وتعد هذه القيمة مرتفعة، تم التركيز في هذا البرنامج على محورين، الأول تمثل في تحسين ظروف المعيشة من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية والتعليم العالي والتكوين المهني، تحسين المرافق الصحية والرياضية والثقافية، والمحور الثاني تمثل في تطوير المنشأت الأساسية والمتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم، بإعتبارها من أهم محفزات الاستثمار. أخذ قطاع السكن أكبر قيمة من هذا البرنامج بنسبة بلغت 45.5%، يليه مباشرة قطاع البنى التحتية بنسبة 40.5%، في حين احتل محور التنمية الاقتصادية الترتيب الثالث إذ خصص له مبلغ 337.2مليار دج، تم توزيعه على قطاع الفلاحة والصناعة، الصيد البحري، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية. كما تم تخصيص مبلغ 203.9 مليار دج، بهدف تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية[3].استمر الإنفاق الاستثماري في الارتفاع مع إطلاق

[1] :World bank : **a puplic expenditure review**, report n° 36270,vol 1,2007,P4

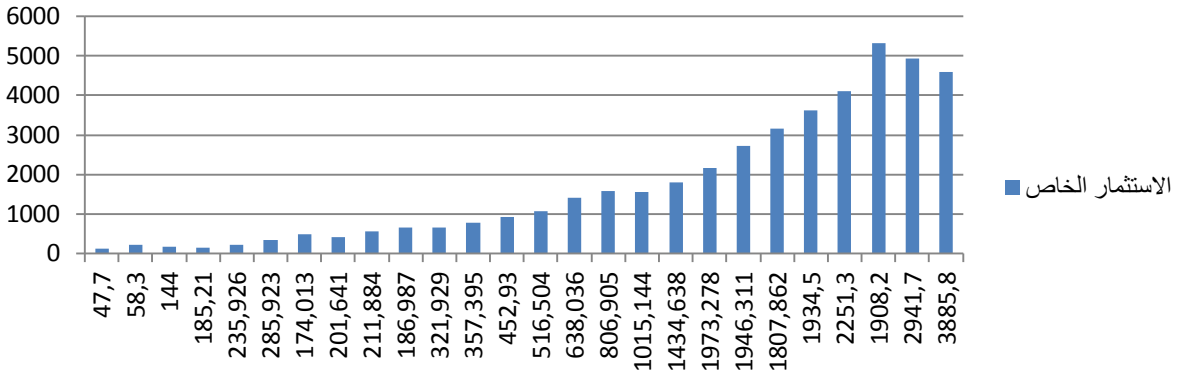
[2] : Ibid, p01.

[3] : Mustapha bakli Essai , **Dévaluation des effets des deux plans triennal(2001-2004) et quinquennal(2005-2009) sur l'évolution urbaine et economique d'un espase local : regard sur le cas dequelques communes de la wilaya de bejaia** , les communications du colloque international : evaluation des effets des programmes dinvestissements public 2001-2014 et leurs retoubées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, les 11-12 mars 2013 unirsité sétif1,p13.

الدولة البرنامج الخماسي لتنمية(2010-2014) بمبلغ مالي بلغ 286 مليار دولار، بهدف إتمام المشاريع التي تبنتها الدولة منذ سنة 2001 خاصة في مجال الطرق والسكك الحديدية والمياه، الذي خص له مبلغ قدر بـ 130مليار دولار، كما تم إطلاق عدة مشاريع جديدة بمبلغ قدر بـ156 مليار دولار، تم توزيعها على ستة محاور(البنى التحتية القاعدية، تطوير الموارد البشرية، دعم التنمية الاقتصادية، مكافحة البطالة، تطوير الخدمة العمومية، البحث العلمي والتكنولوجي الإعلام والاتصال)[1]. بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري 1807.9 مليار دج سنة 2010 لترتفع إلى 2251.3 مليار دج سنة 2012، انخفض سنة 2013 إلى 1908.2 مليار دج بنسبة نمو سالبة 15.24% ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في الإنفاق الاستثماري إلى الانخفاض المسجل في نفقات قطاع السكن التي انتقلت من 614.1 مليار دج سنة 2012إلى 243.6 مليار دج سنة 2013 أي انخفاض بـ 370.5 مليار دج. ثم عادت قيمة الاستثمار للارتفاع في 2014 و2015.

بعد التعرف على تطور الاستثمار العام، لا بد من معرفة العلاقة التي كانت قائمة بينه وبين الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة، والشكل التالي يوضح لنا طبيعة العلاقة الموجودة بينهما.

الشكل رقم(5-3):علاقة الاستثمار الخاص بالاستثمار العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات الديوان الوطني للاحصاء، وزارة المالية، البنك الدولي باستخدام برنامجExcel.

لتحليل العلاقة بين الاستثمار العام والخاص نقسم فترة الدراسة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى خلال الفترة(1990-1999) سياسة الاستثمار التي انتهجت من طرف السلطة الجزائرية خلال فترة التسعينات التي تهدف من خلالها إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، عن طريق الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك بتشريع قوانين لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واعطائه مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، انعكس ذلك إيجابا على الاستثمار الخاص حيث سجل أكبر معدلات نمو له خلال هذه الفترة، في حين نجد أن حجم الاستثمار

[1]: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010.

العام خلال الفترة نفسها سجل تذبذبا في قيمته وهذا يرجع إلى انسحاب الدولة من تمويل بعض الاستثمارات. أما الفترة(2000-2015) ومع شروع الدولة في تنفيذ عدة برامج تنموية مسطرة نتيجة انتعاش أسعار النفط وارتفاع ايرادات الجبائية سجل القطاع الخاص ظهور أكبر نتيجة السماح له بتنفيذ مشاريع استثمارية كانت محتكرة من طرف القطاع العام، وانطلاق من هذا التحليل تبين بأن العلاقة بينهما كانت مزيج بين التزاحمية والتكاملية.

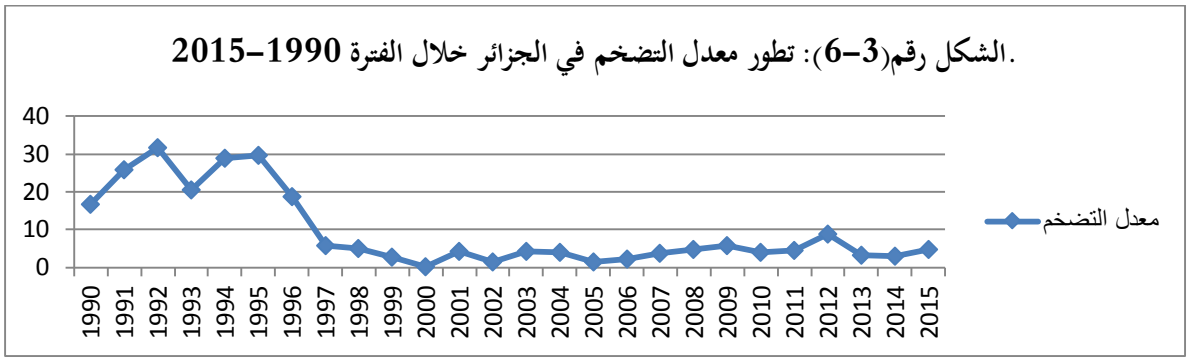
المطلب الثاني: علاقة الاستثمار الخاص بمعدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي والقروض المصرفية.

يعتبر معدل الفائدة الحقيقي من محددات تطور الاستثمار الخاص حيث نجد أنه كلما انخفض معدل التضخم سجل معدل الفائدة الحقيقي انخفاض، وهذا يؤدي إلى زيادة التدفقات المالية الموجهة للاستثمار في شكل قروض مصرفية.

أولا: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به. من الشكل رقم(3-6) يتضح لنا أن الجزائر عرفت خلال الفترة 1990-2000 معدل تضخم مرتفع، شكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، هذه الوضعية حتمت على الاقتصاد الوطني الدخول في حلقة ركود تام، عرف معدل التضخم في سنة 1992 ارتفاعا قياسا بلغ 31.66 %ويرجع هذا الارتفاع إلى دعم السلطات للنشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية إذ بلغ معدل نمو الكتلة النقدية في هذه السنة24.7%، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية نتيجة الارتفاع الشديد الذي عرفته الأسعار.مما خلق وضعية اجتماعية صعبة جدا حتمت على الجزائر تبني برنامج إصلاح هيكلي بهدف إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي لعلاج هذه الظاهرة. كما سجل في سنة 1995معدل29.77%وهذا الارتفاع يرجع لزيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم على السلع الغذائية التي تمثل الحصة الأكبر في تركيبة مؤشر أسعار الاستهلاك، وتخفيض من قيمة الدينار الجزائري في سنة 1994. ومع تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين سنة 1994وسنة 1996، انخفض المعدل في سنة 1996إلى 18.67%، وابتداء من سنة 1997 انخفض إلى 5.73% وكانت هذه السنة بداية تسجيل انخفاض في هذا المعدل، وقد بلغ هذا معدل أدنى قيمة وهي 0.33% سنة 2000 ويعتبر أدنى معدل تعرفه منذ الاستقلال ويرجع هذا الانخفاض إلى نتائج السياسة المالية والنقدية المشددة التي أملتها تعاليم صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي كان الهدف الرئيسي منه هو الحد من معدل التضخم المرتفع، من خلال تحرير الأسعار، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية إذ وصل نمو الكتلة النقدية إلى13%سنة2000 بعدما كانت تقدر في سنة1992 نسبة24.7%، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة بدلا من الإصدار النقدي المفرط. لكن هذا الانخفاض لم يدم ليعود في سنة 2001 إلى الارتفاع ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى الارتفاع في نمو الكتلة النقدية حيث بلغ معدل نموها22.3% نتيجة إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ومن فترة2001إلى 2011 تراوح مابين 1.38% و5.73%، وفي سنة 2012 بلغ أقصى معدل وصل إلى 8.9 % ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب

منها الأجور المدفوعة بأثر رجعي ضمن السياسة المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية، وكذلك زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي وعدم النمو(2001-2009)والبرنامج الخماسي(2010-2014). تخفيض معدل التضخم يتطلب من الحكومة ضرورة التدخل للتحكم في المعروض النقدي بصفة تمنع الزيادة المفرطة في الأسعار التي لها تأثير سلبي على عملية التنمية الاقتصادية والإنقاص من القدرة الشرائية للمواطنين، ما يعني أن معدل التضخم يعتبر عاملا حساسا جدا لما له من تأثير سلبي على التنمية.

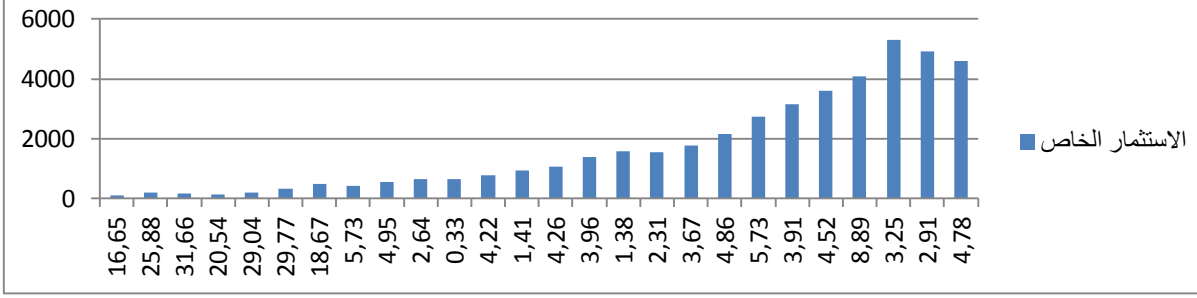
الشكل رقم(3-6): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

تثبت العديد من الدراسات بأن ظروف عدم التأكد التي تحول دون التقدير السليم لمعدلات التضخم في الاقتصاد تعتبر من المحددات الرئيسية لمعدل العائد الرأسمالي والاستثماري. ولتوضيح مدى تأثير التضخم على الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(3-7) :علاقة الاستثمار الخاص بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



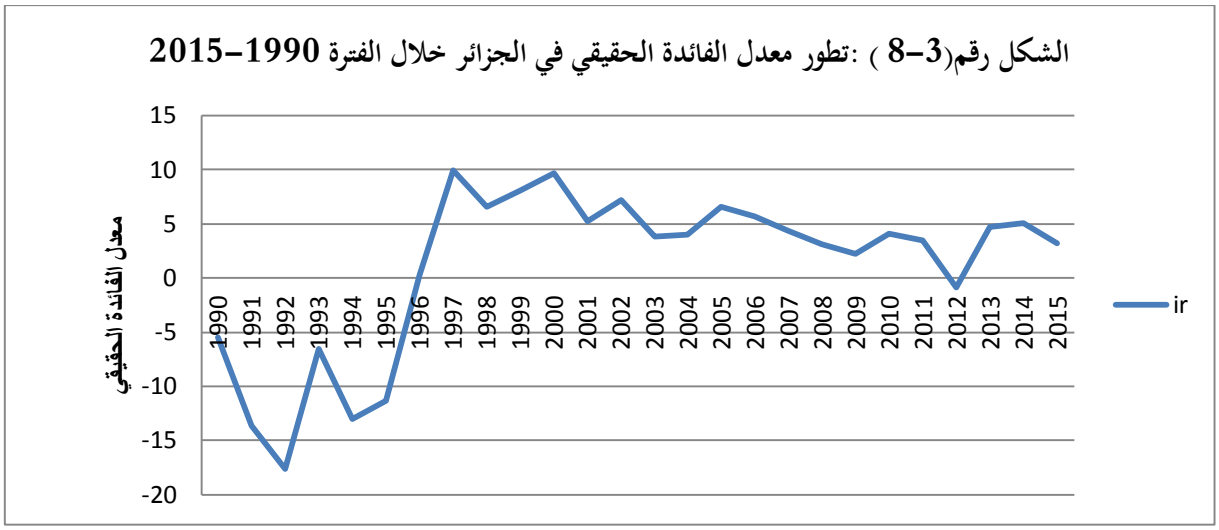
المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

ما يمكن ملاحظته من الشكل أعلاه أن تأثير معدل التضخم على الاستثمار الخاص يمكن تقسيمه إلى مرحلتين، الأولى خلال الفترة(1990-1996) سجلت هذه الفترة معدلات تضخم مرتفعة، ومع هذا فإن الاستثمار الخاص كان هو الأخر مرتفع، وهذا يرجع إلى أن الاستثمار الخاص في هذه الفترة كان نشاطه مرتكزا في

قطاعات النسيج والتغذية والتجارة، ومع رفع دعم الدولة عن الأسعار، كان دافعا للقطاع الخاص على زيادة استثماراتها من أجل تلبية الحاجات الضرورية للمجتمع من جهة، وتعظيم ربحه من جهة أخرى وهو الأهم. أما المرحلة الثانية فكانت خلال الفترة (1997-2015) أين أخذ معدل التضخم تراجع نتيجة استقرار الأسعار، في حين أخذ الاستثمار الخاص منحى تصاعدي، استقرار الأسعار خلال هذه الفترة كان له دور في زيادة معدل الاستثمار الخاص، لهذا يعتبر استقرار الأسعار عاملا مشجعا وجاذبا للاستثمار الخاص سواء كان محلي أو أجنبي.

ثانيا: تحليل تطور سعر الفائدة الحقيقي في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به: من خلال الشكل أدناه يتضح أن معدل الفائدة الحقيقي سجل قيماً سالبة خلال الفترة(1990-1995) وهذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم خلال نفس الفترة والتي وصلت إلى أكثر من31% سنة 1992، وابتدءا من سنة 1996 أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة وهذا نتيجة انخفاض معدلات التضخم، وتطبيق السلطات سياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية، إلا أنه تم تسجيل معدل فائدة حقيقي سالب سنة 2012 نتيجة الارتفاع معدل التضخم.

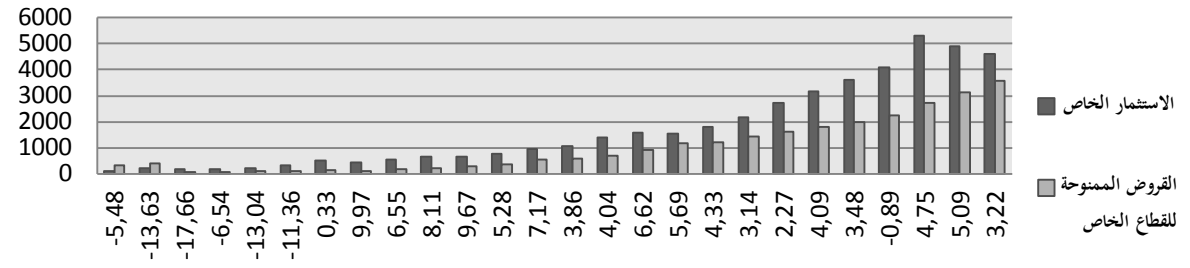
الشكل رقم(3-8) :تطور معدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي واستخدام برنامج Excel.

لقد ساهم انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة للإصلاحات التي باشرتها الحكومة بداية من التسعينات في تشجيع الطلب الاستثماري للقطاع الخاص في الجزائر، ولتوضيح ذلك أكثر نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(3-9): علاقة الاستثمار الخاص بمعدل الفائدة الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



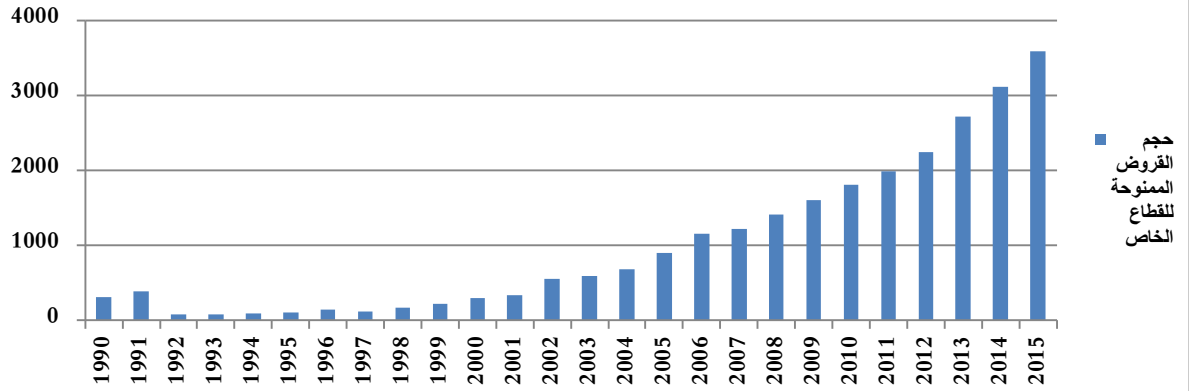
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي واستخدام برنامج Excel.

الملاحظ من الشكل أعلاه أن الانخفاض التدريجي في أسعار الفائدة الحقيقية بعد الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية ساهم في تشجيع الاستثمار الخاص، والمبين من الشكل أعلاه أنه كلما انخفض معدل الفائدة الحقيقي ارتفع حجم الاستثمار الخاص، نتيجة زيادة تدفق حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص.

ثالثا: تحليل تطور حجم القروض المصرفية الممنوحة للاستثمار الخاص في الجزائر وعلاقته بها: تميزت العلاقة بين البنوك العمومية والقطاع الخاص خلال الفترة الاقتصاد الموجه بشحنة من المضايقات، تعرض فيها القطاع الخاص للعديد من العراقيل والصعوبات الإدارية عند طلب الائتمان، في حين كان للقطاع العام الأفضلية في التمويل البنكي، وهو ما يعتبر متوقع ويكاد يكون طبيعي في ظل احتكار القطاع العام للنشاط الاقتصادي. ورغبة في تفادي سلبيات المرحلة السابقة وتماشيا مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، جاء قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 والذي كان أهم حدث ميز النظام المصرفي في الجزائر، والذي وضع النظام المصرفي على مسار تطور جديد، حيث تميز بتغيرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي ومقاييس تصحيح الوضعية المالية للبنوك وإبراز دور السياسة النقدية. ما أعطى مجالا أوسعا ودعما أكبر لنمو وترقية القطاع الخاص، وفي ظل تطور مفاهيم الاقتصاد الحر بالجزائر، أصبح للبنوك في هذه المرحلة دور في دعم وتمويل القطاع الخاص[1].الشكل التالي يوضح تطور الائتمان المقدم للقطاع الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1]: زينب طوش، ناجي بن حسين، **تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، مجلد ب، العدد 43، 2015، ص398.

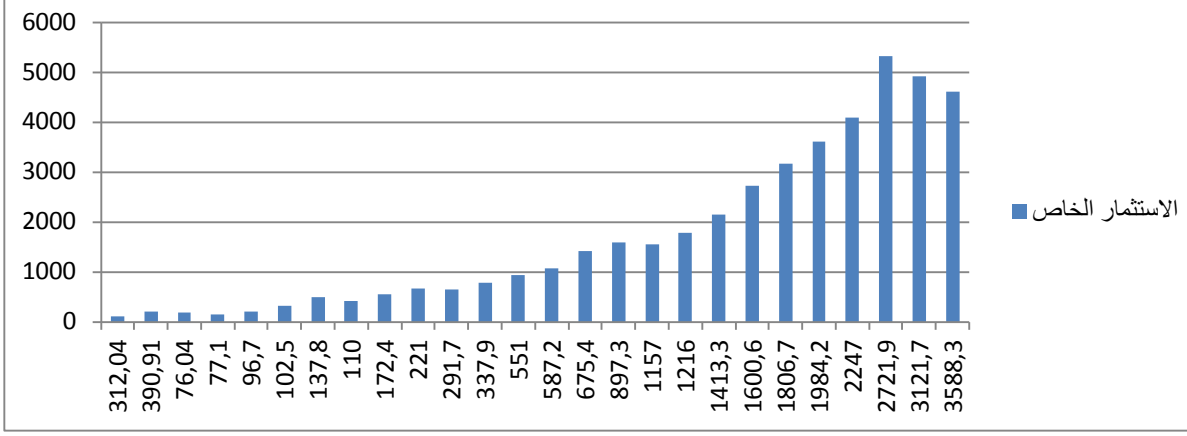
الشكل رقم(3-10) : تطور حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

يظهر الشكل أعلاه أن التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر مر بمرحلتين مختلفتين ، المرحة الأولى خلال سنوات الأولى من التسعينات أين كانت القروض الممنوحة للقطاع الخاص تشهد ارتفاع وانخفاض، سجل حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص خلال السنتين 1990و1991 ارتفاع ، لكن هذا التمويل لم يستمر أين سجل انخفاض محسوس في سنة 1992 إذ بلغت نسبة القروض الممنوحة له 19.6%، ثم ارتفعت إلى 35.0% سنة 1993 وهذا الارتفاع تناسب مع إصدار قانون ترقية الاستثمار الخاص في هذه سنة، لتنخفض ابتداءا من سنة 1994 تزامنا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، إذ وصلت إلى أدنى معدل 15.4%سنة1997 وهذا يرجع إلى الظروف التي فرضتها السياسة النقدية آنذاك وتطبيق الشروط الاحترازية، وهذا من أجل تفادي المخاطر في ظل القروض المتعثرة المرتفعة للقطاع العام ما جعل حصول القطاع الخاص على تمويل أمر صعب. والمرحة الثانية بداية من سنة 1998إلى2015 حيث عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص ارتفاع ، وهذا راجع إلى تحسن الأوضاع المالية للدولة التي سمحت للجهاز المصرفي بتوجيه أكبر قدر من القروض للقطاع الخاص، وذلك استجابة للسياسات والتوجهات الرامية إلى توسيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ أصبحت نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص من مجموع القروض المقدمة للاقتصاد تتجاوز 50%ابتداءا من سنة 2005 إلى غاية سنة 2013، هذا ما يعكس توجه السلطات نحو تطوير وتنمية القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري. ولمعرفة تأثر الاستثمار الخاص بحجم القروض التي استفاد منها نقدم الشكل التالي:

الشكل رقم(3-11) : علاقة الاستثمار الخاص بحجم القروض الممنوحة له من البنوك في الجزائر خلال الفترة 1990- 2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص لم تتجاوز 45%من الفترة الممتدة من1990إلى2004، هذا يعني أن استثمار القطاع الخاص كان يعاني خلال هذه الفترة من صعوبة في الحصول على التمويل، كانت أغلب القروض توجه إلى مؤسسات القطاع العام، ولكن ابتداءا من سنة2005 إلى2013 عرفت القروض الموجه للقطاع الخاص منحى جديد والتي أصبحت تمثل النسبة الأكبر من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد ولكن ليس بالشيء المطلوب الذي يمليه الواقع الاقتصادي، ذلك أن هذه القروض لم تتعد في المتوسط.53.4% .

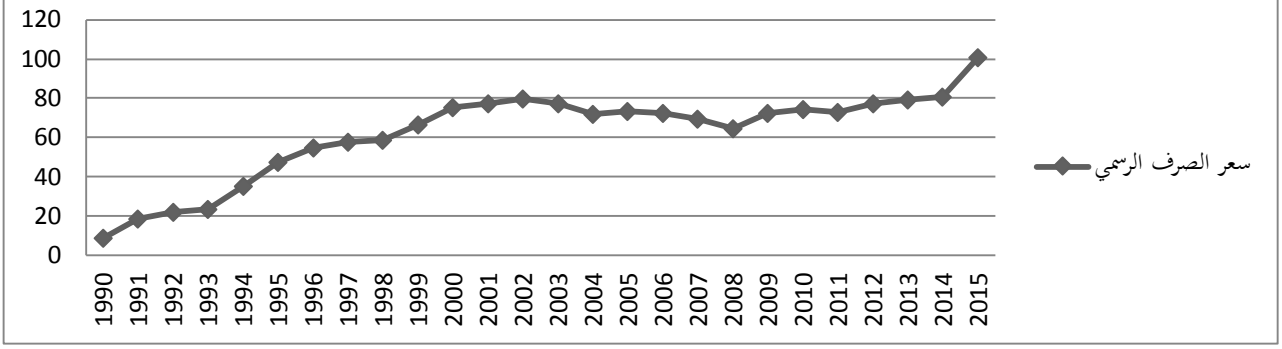
المطلب الثالث: علاقة الاستثمار الخاص بسعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي.

في هذا المطلب سنقوم بدراسة تطور كل من سعر الصرف والديون الخارجية والانفتاح الاقتصادي وعلاقة الاستثمار الخاص بكل عامل من هذه العوامل.

أولا: تحليل تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به: عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار، وارتفاع المديونية الخارجية أدت إلى جعل قيمة الدينار الجزائري مغالى فيها، واتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي، ومن أجل تحسين هذا الوضع قامت الحكومة بإدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي من أجل إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة وهذا التعديل تم من خلال تبني السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار سنة1991، ومع تطبيق نظام الصرف العائم المدار ابتداءا من سنة 1994الذي جاء في إطار سياسة التعديل الهيكلي من نفس السنة، إذ بلغ سعر الصرف بعد هتي الاتفاقيتين35.05دينار/دولار، سجل سعر الصرف ما بين الفترة(1995-1998) ارتفاع أكثره من 20%، لكنه سجل انخفاض بين 1998و2002،كما أقدم بنك الجزائر في سنة 2003 على

تخفيض قيمة الدينار من أجل الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق بعد اتساع الفارق بين الصرف الرسمي والموازي. وخلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك الجزائر في نهاية نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل إلى64.58 دينار/دولار، وهذا الإجراء كان من أجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني وحمايته من آثار الأزمة. عرف سعر الصرف استقرار خلال الفترة (2009-2013) ويرجع هذا الاستقرار إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي المحقق في نفس الفترة الذي كان له دور في تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر وتعزيز استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.ومع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة2014، قامت السلطات بإجراء تخفيض لقيمة الدينار من أجل رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار، إذ انخفضت قيمة الدينار بـ 25 %، أي تراجعت قيمة الدينار من 80.57 دينار/دولار في سنة 2014 إلى 100.69دينار/دولار في سنة 2015.

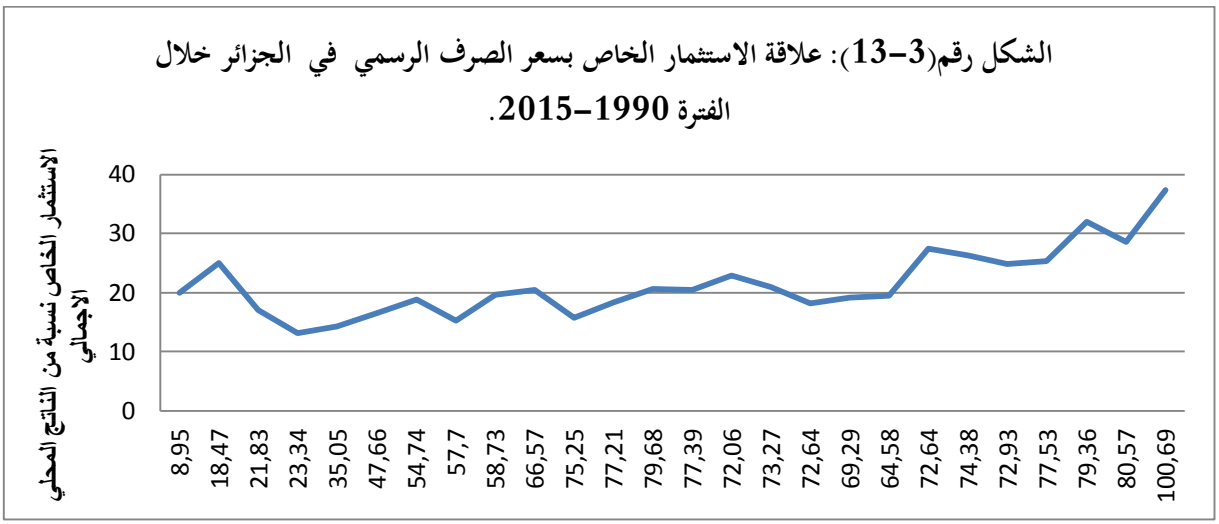
الشكل رقم(3-12): تطور سعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي باستخدام برنامجExcel .

يمكن ملاحظة تأثير تقلبات سعر الصرف في حجم الاستثمار الخاص من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-13): علاقة الاستثمار الخاص بسعر الصرف الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

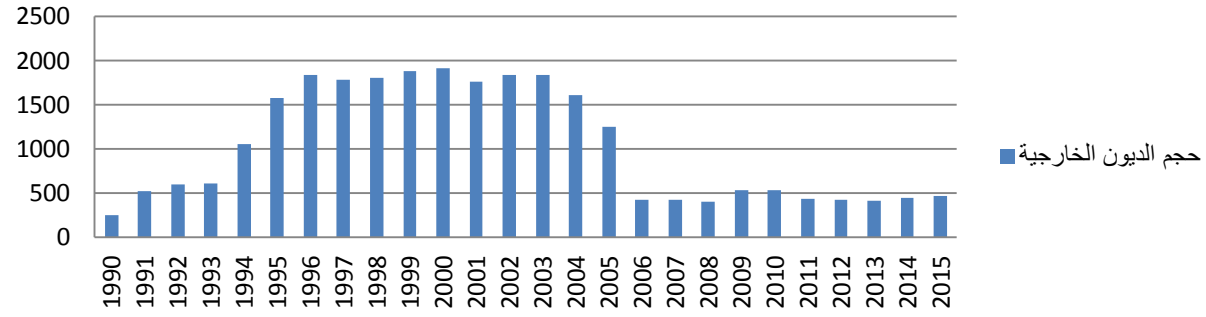


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامجExcel.

في الشكل أعلاه يتضح أن استقرار سعر الصرف في السنوات الأخيرة كان له دور في زيادة الاستثمار الخاص، فارتفاع سعر الصرف للعملة المحلية بشكل غير مغالي فيه، يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للعملة المحلية، وبذلك يزداد الطلب في السوق وهذا مؤشر لإرتفاع هامش الأرباح، بالإضافة إلى انخفاض قيمة المواد الأولية والسلع المستوردة نصف مصنعة التي تستعمل في الإنتاج، كل هذا يعد بمثابة محفز رئيسي لزيادة المشاريع الاستثمارية.

ثانيا: تحليل تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به: على غرار الكثير من الاقتصاديات النامية تبنت الجزائر خطط تنموية اعتمدت على عمليات الاستدانة الواسعة داخليا وخارجيا، حيث ارتبطت المؤسسات الاقتصادية العمومية في جميع أنشطتها سواء تعلق بالاستثمار، أو بالاستغلال بمصادر تمويل داخلية وخارجية، معظمها في شكل ديون، ويعد ذلك نتيجة حتمية لغياب المردودية وفشل المؤسسات الاقتصادية في الاعتماد على التمويل الذاتي، الأمر الذي شكل عائقا حقيقيا أمام نموها، وتطورها لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي خاصة في الجانب التقني أو التكنولوجي، بالشكل الذي يحسن أدائها، وصورة منتوجها في منافسة المنتجات الأجنبية مما حكم على معظمها بالفشل. اضطلعت الدولة عبر الخزينة العمومية بمهمة تمويل مؤسسات القطاع العام عبر منظومتها المصرفية إلى غاية عام1990 باعتبارها سنة القطيعة التي سجل فيها الاقتصاد الوطني الشروع الفعلي في تطبيق سياسة الاستقلالية على صعيد المؤسسات العمومية. إنها النقطة التي وصل فيها الاقتصاد الوطني إلى وضعية حرجة تستدعي حلا جذريا سريعا، بعد تسجيله في الفترة الواقعة بين 1986-1990 تراجعا جذريا في العائدات النفطية بعد أزمة أسعار النفط لسنة1986، وقد سجلت المديونية الخارجية للدولة مستويات مرتفعة جدا.[1] يمكن إبراز تطورها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3-14): تطور حجم الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصاءات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

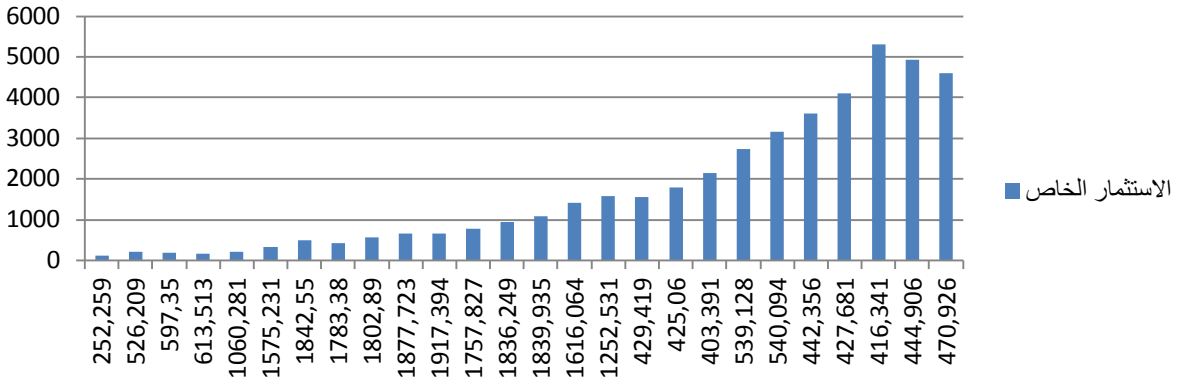
[1]: خبابة حسان، **الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد06، 2006، ص ص 139- 140.

عرف حجم الدين الخارجي انخفاض خلال الفترة (1990-1993) إذ انتقل من28.27 مليار دولار سنة 1990إلى25.72 مليار دولار سنة1993، أي انخفاض بنسبة 9.34%، وقد تميزت هذه المرحلة بانخفاض أسعار البترول مما نتج عنه تراجع في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم، وانخفاض الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة وتجاوز خدمة الدين الخارجي نسبة 80 %من إيراداتها الخارجية، مما دفع بالحكومة إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي حيث قدم لها 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في جوان 1991 مما أدى إلى خفض قدرة الجزائر على تسديد ديونها. مع بداية سنة 1994 أخذت الجزائر على عاتقها مجهودات كبيرة من أجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد، قامت بطلب مساعدة من صندوق النقد الدولي أين قدم لها قرض متوسط الأجل بلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات مما أدى إلى ارتفاع الديون المتوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من سنة 1993إلى1996، كما أن اتفاق إعادة جدولة ديونها الذي أبرمته الجزائر مع نادي باريس في ماي سنة 1994ساهم من جهة في خفض معدل خدمة الدين ليبلغ نسبة 30.9% سنة 1996 بعدما بلغ 47.1% سنة 1994، تحسن أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000مكن الدولة من القيام بتسديد مسبق لديونها التي شرعت فيه ابتداء من سنة 2004 ، إذ تمكنت من تسديد ما يتجاوز 16 مليار دولار في ظرف ثلاث سنوات، وهو ما انعكس إيجابا على حجم الدين الخارجي الذي انخفض من22.42 مليار دولار سنة2004 إلى5.91 مليار دولار سنة 2006، وتسديد هذه الديون من قبل الحكومة الجزائرية ضمن ظروف اقتصادية صعبة أظهر أن للجزائر القدرة على التحكم نوعا ما في اقتصادها فإستطاعت استغلال منتجوها الكبير من النفط في تصديره وتحصيل إيرادات ضخمة منه كانت كفيلة بتسديد دينها الخارجي بدفعات مسبقة والتخلص من التبعية الأجنبية، واستمرت هذه الديون في الانخفاض أين بلغت4.67 مليار دولار سنة 2015.

في أغلب الأحيان يؤثر الدين الخارجي تأثيرا سلبيا على حجم الاستثمار الخاص. في الحالات التي يرتفع فيها حجم الدين الخارجي نجد أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في الحصول على التمويل، كما أنه في مثل هذه الحالات يحدث تحويل لرؤوس أموال القطاع الخاص نحو الخارج لتخلص من الالتزامات الضريبية التي يمكن أن تفرض في ظل شح الموارد المحلية وارتفاع حجم الدين الخارجي، ويؤثر هذا المؤشر سلبا على المستثمرين في القطاع الخاص بسبب زيادة في درجة من عدم اليقين[1].

[1]: دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مرجع سابق، ص 14.

الشكل رقم(3-15) : علاقة الاستثمار الخاص بالدين الخارجي بالجزائر خلال الفترة 1990-2015.

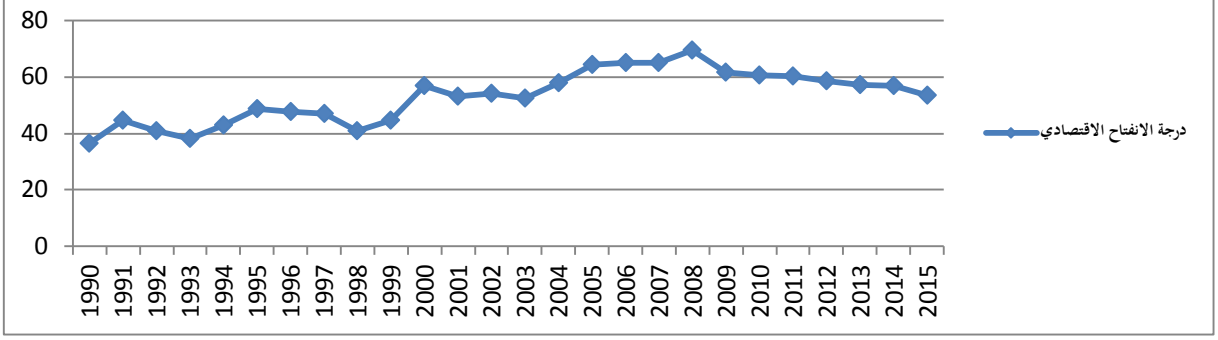


المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel.

والملاحظ من الشكل أعلاه أن ارتفاع حجم الإيرادات البترولية في الجزائر بعد الانتعاش الذي عرفته أسعار البترول ما بعد التسعينات، مكن الحكومة الجزائرية من تخفيض حجم ديونها الخارجية، وتراجع هذه الأخيرة كان له دور في ارتفاع حجم الاستثمار الخاص نتيجة التمويل الذي منح للقطاع الخاص خلال نفس الفترة.

ثالثا: تحليل تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وعلاقة الاستثمار الخاص به: من الشكل أدناه يتضح أن درجة الانفتاح الاقتصادي خلال الفترة 1990-1999 كانت متذبذبة نوعا ما حيث لم تتجاوز 50% طول هذه الفترة، وأكبر نسبة حققتها قدرت بـ 48.72% سنة 1995، ويرجع التدني المسجل في درجة الانفتاح المسجلة خلال هذه الفترة إلى الانخفاض المسجل في أسعار النفط، ما يعني أن الجزائر كبلد مصدر للنفط فإن درجة انفتاحه ترتبط ارتباطا كبيرا بأسعار النفط. وابتداءا من سنة 2000 تحسنت الظروف الخارجية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط، ساهم ذلك في زيادة نسبة الانفتاح، وهذا يعني أن مستويات الانفتاح في الجزائر تتبع التغيرات الحاصلة في أسعار البترول، فكلما ارتفعت أسعار هذه الأخيرة زادت الصادرات وبالتالي ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي، كما نلاحظ أن درجة الانفتاح الاقتصادي لم تنخفض عن 57 %خلال الفترة(2004-2013) نتيجة الانتعاش المسجل في أسعار النفط في الفترة نفسها، ومع انخفاض أسعار النفط انخفضت معه درجة الانفتاح إلى 53.52% المسجلة سنة 2015.

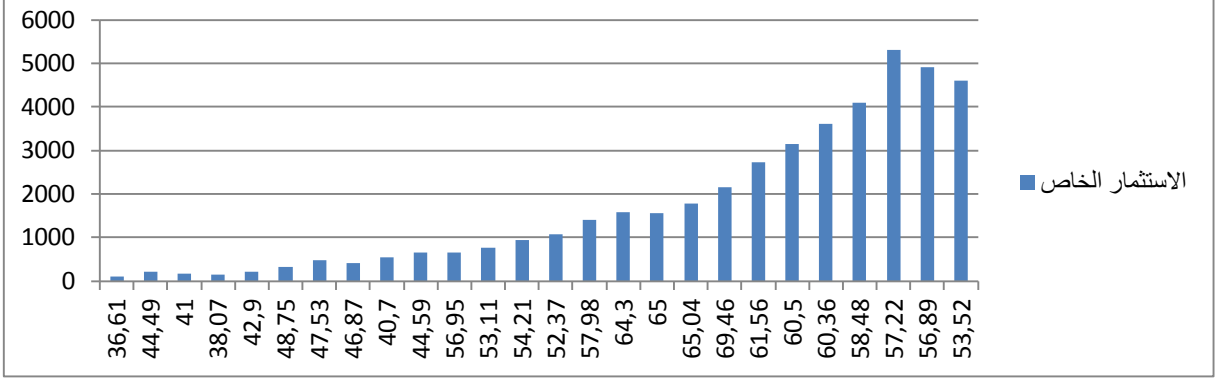
الشكل رقم(16-3): تطور درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على احصائيات البنك الدولي باستخدام برنامج Excel

من التحليل السابق نجد أن الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد منفتح على الخارج، نتيجة ارتفاع صادراته من المحروقات وكذلك ارتفاع نسبة الواردات من المنتجات الأجنبية التي تشكل عائقا أمام الاستثمار الخاص المنتج، نتيجة عدم قدرته على منافسة هذه المنتجات وطنيا، كما ساهمت هذه الواردات في تنمية السوق الموازية، التي كان لها هي أخرى أثر سلبي على استثمار القطاع الخاص الرسمي، كما هو موضح في الشكل أدناه.

الشكل رقم(3-17): علاقة الاستثمار الخاص بالانفتاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على إحصائيات البنك الدولي باستخدام برنامجExcel.

المبحث الثاني: المحددات غير الاقتصادية للاستثمار الخاص في الجزائر.

إضافة إلى العوامل الاقتصادية المذكورة في المبحث السابق، هناك عوامل أخرى غير اقتصادية تعد عوامل مؤثرة على الاستثمار الخاص، المتمثلة في أداء بيئة الأعمال، والمعوقات الادارية والتنظيمية، ومشكل العقار، وظاهرة الفساد، والاقتصاد الموازي.

المطلب الأول: وضعية بيئة أداء الأعمال في الجزائر وانعكاسها على الاستثمار الخاص.

تستهدف سلسلة تقارير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الاجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم، وذلك عبر قياس أثر عملية وضع اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال التجارية، من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية والنوعية الشاملة للمقارنة بين بيانات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الزمن. ويتيح التقرير مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وتأثيرها على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم على مدى دورة حياتها وإنفاذها. كما يشجع التقرير على المنافسة نحو زيادة كفاءة الإجراءات الحكومية، ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح، ويشكل مصدرا للمستثمرين والمسؤولين والأكاديميين وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد[1].

أولا: ترتيب الجزائر في مؤشر بيئة أداء الأعمال خلال السنتين 2015و2016.

تولي الجزائر اهتماما متناميا لتحسين مناخ الاستثمار بها وهذا من خلال إصدار العديد من القوانين والتشريعات، والمصادقة على العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار،والمشاركة في العديد من الملتقيات والندوات العالمية،كل هذه الجهود تهدف في مجملها إلى تحسين مناخ الاستثمار وجعله أكثر جاذبية ومواتاة لرغبات ومتطلبات المستثمرين، ومن خلال تحليل بيانات تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال الذي يوضح في تقريره مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمختلف الدول، يتضح أنه لازال على الجزائر بذل المزيد من الجهود قصد تحسين بيئة الاستثمار فيها، لأن كل البيانات المتعلقة ببيئة الاستثمار فيها تشير إلى بعدها عن المعدلات العالمية والإقليمية[2].

ولتحليل بيئة أداء الأعمال في الجزائر لعام 2015و2016، نقوم بمقارنتها مع أول دولة عربية، وهي الإمارات، لمعرفة أسباب مجيء كل منهما في المرتبة التي احتلتها في الترتيب.

---

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2015. ص07.

[2]: منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006، ص 106.

جاءت الجزائر حسب تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016 في المرتبة 163عالميا من بين 189 بلدا، و15عربيا من بين 20 دولة، وهي مرتبة متأخرة جدا مقارنة بالإمارات التي جاء في المرتبة 31 عالميا والأولى عربيا. جاءت الجزائر في هذه المرتبة نتيجة تسجيل تحسنا واحدا فقط من بين 10 مؤشرات للقياس، والمتمثل في مجال منح رخص البناء من خلال إلغاء شرط تقديم نسخة من شهادة الملكية عند التقدم بطلب للحصول على رخصة البناء، أما باقي المؤشرات فلم تسجل أي تحسن.[1]

على عكس الإمارات التي جاءت ضمن أول خمس دول عالميا في ثلاث مؤشرات فرعية للقياس، وهي الأولى عالميا في مؤشر دفع الضرائب. والثانية في مؤشر استخراج تراخيص البناء، والرابعة عالميا في محور توصيل الكهرباء.

سجل التقرير تقدم الإمارات في عدد من المؤشرات الأساسية، مؤشر استخراج تراخيص البناء نتيجة التحسن الملحوظ في عملية تسهيل معاملة استخراج تراخيص البناء من عدة جهات أخرى، ومؤشر توصيل الكهرباء من خلال انخفاض التكلفة التقديرية اللازمة لإجراءات توصيل الكهرباء للمؤسسة. كما عززت دولة الإمارات العربية المتحدة من أدائها في محور حماية صغار المستثمرين من خلال منع أي شركة تابعة من الحصول على أية أسهم في الشركة الأم.كما شرعت أنه في حالة استحواذ 50٪ أو أكثر من الشركة، تتقدم الجهة المستحوذة بعرض عملية الاستحواذ لموافقة المساهمين، الأمر الذي اعتبره التقرير إجراء إيجابيا يصب في مصلحة المساهمين والمستثمرين. كما أشاد التقرير بالتطور الملحوظ الذي حققته المحاكم في سهولة إنفاذ العقود من خلال تنفيذها التطبيقات الإلكترونية لإجراءاتها واستحداثها لمكتب إدارة الدعاوى في المحكمة التجارية، إضافة إلى تطويرها للخدمات الذكية والتي تتيح للمتقاضين تقديم ومتابعة طلباتهم إلكترونياً بشكل سهل وميسر. مؤشر حماية المستثمرين[2].

لأول مرة منذ تأسيس تقرير البنك العالمي حول مناخ الأعمال في سنة 2003 تحقق الجزائر تقدما معتبرا بسبعة مراتب في تصنيف 2017، إذ ارتقت إلى المرتبة 156 بعد أن احتلت المرتبة 163 في تقرير طبعة 2016 ، وتظهر الجزائر في هذا التقرير من بين البلدان السبعة التي حققت اصلاحات لتسهيل استفادة المستثمر من الكهرباء، ويتمحور هذا المؤشر حول نوعية التزويد بالكهرباء والشفافية في التعريفات، كما تم حسب البنك العالمي تسهيل الإجراءات في الحصول على رخصة البناء.وأشار التقرير إلى تحسن شمل أيضا الضرائب حيث سجلت انخفاضا في

[1] :World Bank, **Doing Business 2016,**p169.
[2] : Ibid, p181.

الرسم على النشاط المهني من 2 إلى 1 بالمائة وتقليص عدد تصريحات الدخل، وأشار التقرير إلى التسهيلات الممنوحة في مجال إنشاء مؤسسات من خلال إلغاء الرأس المال الأدنى المطلوب لإنشاء مؤسسة[1].

تصدرت الإمارات الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر عن البنك الدولي، جاءت في المرتبة الأولى عربيا و26 عالميا، احتلت مركزاً متقدماً ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في خمسة من مؤشرات التقرير العشرة وهي كما يلي: المركز الأول عالمياً في مؤشر سهولة دفع الضرائب، والرابع عالمياً في كل من مؤشري سهولة استخراج تراخيص البناء ومؤشر سهولة توصيل الكهرباء، والمركز التاسع عالمياً في مؤشر حماية المستثمرين الأقلية والمركز الـ11 عالمياً في مؤشر سهولة تسجيل الملكية.

وأشاد تقرير البنك الدولي بجهود المؤسسات الحكومية في الدولة الإمارات والمبذولة في سبيل تحسين الإجراءات والقوانين المتعلقة بعملية تأسيس الشركات وتسهيل الإجراءات على المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. حيث وثق التقرير خمسة تحسينات قامت بها الدولة في كل من محاور بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء والحصول على الكهرباء وتسجيل الممتلكات وحماية المستثمرين الأقلية[2].

ثانيا: موقع الجزائر والإمارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر بيئة أداء الأعمال.

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003 ويهتم بقياس مدى تأثير مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية وبدوره يتكون من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تشتمل على، بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع.

1. **مؤشر بدأ النشاط التجاري**: تعد عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة من العوامل الحاكمة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عند اتخاذ قرار الاستثمار. ويتكون مؤشر بدء النشاط التجاري (تأسيس الكيان القانوني) من أربعة مؤشرات فرعية، وفي كل حالة من تلك الحالات فإن ارتفاع المؤشر يعبر عن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال مما يعني أن المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه

[1]: ربيعة خريس، **بسبب الإصلاحات التي حققتها في مجال الأعمال وتخفيض الضرائب الجزائر تتقدم بسبع مراتب في تصنيف" دوينغ بيزنس"2017** للبنك العالمي، على الموقع التالي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659 أطلع عليه يوم 02-02-2017

[2] : World Bank, **Doing Business,2016**,p p 185-186

الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف[1]. ومكونات هذا المؤشر الفرعية يمكن التعرف عليها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر بدأ النشاط التجاري .

الدولة	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
عدد الاجراءات	12	12	6	4.5
الوقت(الأيام)	20	20	8	8.5
التكلفة %من دخل الفرد	10.9	11.1	6.2	13.0
الحد الأدنى لرأس المال (%من دخل الفرد)	23.6	0	0	0
الترتيب عالميا	189/145	190/142	189/60	190/53

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

مرتبة الجزائر في مؤشر بدء النشاط التجاري متأخرة إذ جاءت في المرتبة 145 من بين 189 دولة في سنة 2015، وهذا راجع إلى عدد الإجراءات اللازمة لبدء أي نشاط تجاري والمقدر عددها بـ 12 إجراء لمدة 20 يوم، وبتكلفة تصل إلى 10.9% من دخل الفرد، بالحد الأدنى من رأس المال يقدر مبلغه 23.6 %من دخل الفرد، وفي سنة 2016 سجلت تحسن في ترتيبها بثلاث مراتب نتيجة إلغاء الحد الأدنى لرأس المال اللازم لتأسيس المؤسسة، وباقي المؤشرات الفرعية فلم تتغير. أما الإمارات جاءت في المرتبة 60 في سنة 2015، وسجلت تحسن بسبعة مراتب في سنة 2016، بدأ النشاط في الإمارات يتطلب 4.5 إجراء في مدة 8.5 يوم، بتكلفة تقدر 6% من دخل الفرد، وارتفعت هذه التكلفة في سنة 2016 إلى 13%.

وقد أشاد البنك الدولي في تقريره لعام 2017 أن الإمارات حققت تحسنا في هذا المؤشر وذلك من خلال تسهيل إجراءات اختيار الاسم التجاري، وتقديم الوثائق لدى كاتب العدل، ودمج إجراء التسجيل بين كل من وزارة الموارد البشرية والتوطين وهيئة المعاشات والتأمينات الاجتماعية[2].

2. **مؤشر استخراج تراخيص البناء:** يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لإستصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسميا.بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والإتصالات[3]. ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من المؤشرات الفرعية الموضحة في الجدول أدناه.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص10.

[2]: World Bank, **Doing Business,2017**, p p 185-186.

[3]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص11.

الجدول رقم(3-4): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر استخراج تراخيص البناء.

الدولة	الجزائر		الإمارات	
	2015	2016	2015	2016
عدد الاجراءات	17	17	8	11
الوقت(الأيام)	204	130	43.5	49
التكلفة (% من قيمة المستودع)	0.9	0.9	0.2	2.3
مؤشر مراقبة جودة البناء(0-15)	9	10.0	11	13
الترتيب عالميا	189/122	190/77	189/2	190/4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

ترتيب الجزائر في 2016سجل تحسنا إذ جاءت في المرتبة 77من190 دولة، نتيجة التحسن في مؤشر الوقت الذي خفضته إلى 130يوم، ومؤشر مراقبة جودة البناء الذي أخذت فيه 10من 15، ما يعني أنها من الدول التي فيها مؤشر رقابة الجودة للمباني، أما الإمارات فسجلت تراجعا في كل المؤشرات الفرعية وجاءت في المرتبة 4 عالميا في نفس السنة.

وأشار البنك الدولي في تقرير عام2017 أن الجزائر جعلت التعامل مع تراخيص البناء أسرع من خلال تخفيض الوقت للحصول على تراخيص البناء، وأشاد بأن الإمارات اعتمدت أساليب فحص حديثة، ودمج عملية الفحص النهائية للموقع مع إجراء استخراج شهادة الإنجاز في خطوة واحدة[1].

ومن الجدول أعلاه يتضح لنا بأن الجزائر متأخرة من حيث الإجراءات والوقت اللازم لإستخراج تراخيص البناء مقارنة بالإمارات، أما من حيث مؤشر التكلفة ومؤشر مراقبة جودة البناء نجد بينهما تقارب.

3. **مؤشر الحصول على الكهرباء:** ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازن مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزويد بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها. ويتضمن مؤشر توصيل الكهرباء الذي تم استحداثه بشكل نهائي عام2012، مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء[2].

[1] :World Bank, **Doing Business,2017**, p p170 -186.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2012، ص12.

الجدول رقم(3-5): ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر الحصول على الكهرباء.

الدولة	الجزائر		الإمارات	
	2015	2016	2015	2016
عدد الاجراءات	5	5	3	3
الوقت(الأيام)	180	180	32	28
التكلفة (%متوسط دخل الفرد)	1295.5	1330.4	23.5	24.7
موثوقية العرض وشفافية التعريفات(0-8)	4	5	7	8
الترتيب عالميا	189/130	190/118	189/4	190/4

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الحصول على الكهرباء في سنة 2016 إذ جاءت في المرتبة 118 عالميا من بين 190دولة مقارنة برتبتها 130في عام2015، ويتطلب الربط بالكهرباء5 إجراءات و180يوما و1330.4من حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام، وتعد الجزائر من الدول التي تتميز بقلة عدد الاجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء، ومن حيث الوقت فتعد متأخرة، وبتكلفة مرتفعة مقارنة بالإمارات. وحازت على تنقيط 5 من8 في مؤشر موثوقية العرض وشفافية التعريفات، وهي ليست بعيدة عن الإمارات في هذا المؤشر.

وأشار البنك الدولي في تقريره عام2017 أن الجزائر جعلت الحصول على الكهرباء أكثر شفافية، وفي الإمارات تم تقليص الزمن المستغرق لتوصيل الكهرباء للعملاء عبر تطبيق برنامج أداء داخلي جديد يحدد مواعيد نهائية لموظفي الهيئة لمراجعة طلبات التوصيل الجديدة والخروج للفحص الميداني وتثبيت عدادات قراءة الكهرباء، كما وثق التقرير خدمة التعويض الناجم عن انقطاع خدمة الكهرباء[1].

4. **مؤشر تسجيل الممتلكات:** تسجيل الملكية العقارية يعد من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر خاصة إذا ما علما أن العقارات تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصاديات العالم، إضافة إلى أهميتها في تسهيل حصول المستثمر على التمويل بضمانها، وذلك لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر ايجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها[2]. ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية أخرى موجودة في الجدول أدناه.

[1] : World Bank, **Doing Business**,**2017**, p p170-186

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص12.

الجدول رقم(3–6): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر تسجيل الممتلكات.

	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
عدد الاجراءات	10	10	2	2
الوقت(الأيام)	55	55	1.5	1.5
التكلفة (%من قيمة العقار)	7.1	7.1	0.2	0.2
مؤشر نوعية إدارة الأراضي(0–30)	7	7	20	21.0
الترتيب عالميا	189/163	190/162	189/10	190/11

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

جاءت الجزائر في مؤشر تسجيل الممتلكات في سنة 2016 في المرتبة 162 سجلت تحسن بمرتبة واحدة فقط عن تقرير العام الماضي وتعد من الدول التي يسود بيئة أعمالها صعوبة في تسجيل الممتلكات، وهذا راجع إلى ارتفاع عدد الاجراءات البالغ عددها 10 إجراءات وهي تعد أكبر دولة عربية من حيث الإجراءات، وتنتهي هذه الاجراءات في زمن يقدر بـ55 يوم، وبتكلفة تبلغ 7.1% من قيمة العقار، ومؤشر جودة إدارة الأراضي حازت فيه على تنقيط7من 30 يعني أنها من الدول التي تمتاز بمؤشر متدني لإدارة نوعية الأراضي فيها، وهذا يشير إلى أن من كبر المعوقات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر مشكل العقار. على عكس الإمارات التي تتميز بعدد إجراءات أقل في مدة لا تتجاوز اليومين وبتكلفة منخفضة، وأنها من الدول التي تمتاز بمؤشر مرتفع لإدارة نوعية الأراضي، هذا ما جعلها تحتل مراتب متقدمة عالميا.

5. **مؤشر الحصول على الائتمان:** يعد الائتمان المصرفي من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية[1]. يتكون المؤشر من 4 مؤشرات فرعية الموجودة في الجدول أسفله.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت،2014، ص18.

الجدول رقم (3–7): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر الحصول على الائتمان.

الدولة	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
مؤشر قوة الحقوق القانونية(0–12)	2	2	2	2
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية(0–8)	0	0	7	7
تغطية السجلات الائتمانية (% من عدد البالغين)	1.9	3.0	7.7	8.9
تغطية المراكز الخاصة المعلومات الائتمانية (%عدد السكان)	0	0	38.4	53.8
الترتيب عالميا	189/174	190/175	189/97	190/101

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

مرتبة الجزائر متأخرة في هذا المؤشر إذ احتلت المرتبة 175من بين 190 دولة في سنة 2016 وقد سجلت تراجع بمرتبة واحدة عن السنة السابقة، وهذا راجع إلى ضعف مؤشر قوة الحقوق القانونية الذي أخذت فيه 2من 12ما يعني أن قوانين الضمانات والإفلاس لا تعمل على توسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان، والنقطة 0 التي تحصلت عليها في مؤشر عمق المعلومات الائتمانية تدل على عدم توافر معلومات ائتمانية التي تسهل قرارات الإقراض. وضعف تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية وانعدام تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية، ومقارنتها مع الإمارات تدل على أن لديهما نفس النقطة في المؤشر الأول، أما باقي المؤشرات فهناك فرق بينهما، وأكبر فرق يوجد في مؤشر تغطية المراكز الخاصة لمعلومات الائتمانية حيث تبلغ نسبة التغطية فيه53.8%، ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية التي تكاد تأخذ فيه النقطة كاملة، التي تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الإئتمانية.

6. **مؤشر حماية المستثمر:** يصدر سنويا منذ عام2006، ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية.[1]

الجدول رقم (3–8): ترتيب الجزائر والامارات في مؤشر حماية المستثمر.

الدولة	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
مؤشر حماية المستثمرين الأقلية(0–10)	3.3	4	6	
مؤشر نطاق الحوكمة المساهمين(0–10)	3.7	5	4.7	4
مؤشر أنظمة نطاق تضارب المصالح(0–10)	3	3	7.3	10
الترتيب عالميا	189/174	190/173	189/49	190/9

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت،2012، ص 13.

سجلت الجزائر تحسنا بمرتبة واحدة في سنة 2016، إذ جاءت في المرتبة 173 من بين 190 دولة وهي مرتبة متأخرة، وهذا الترتيب يعني القوانين التي تحكم المؤسسات لا تساعد صغار المستثمرين، وهذا يعد عائقا أمام أصحاب الأموال القليلة للدخول في مساهمة مع مساهمين لهم نسبة كبيرة من رأس مال المؤسسة، تعد الإمارات من الدول العشرة الأولى عالميا والأولى عربيا في هذا المؤشر.

عززت دولة الإمارات العربية المتحدة من حماية المستثمرين عن طريق زيادة أقلية حقوق المساهمين ودورها في قرارات الشركات الكبرى، وتوضيح هياكل الملكية والسيطرة والتي تتطلب المزيد من الشفافية للشركات[1].

7. **مؤشر دفع الضرائب:** يقيس مؤشر دفع الضرائب الذي تم استحداثه منذ 2006، مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية مبينة في الجدول أسفله[2].

الجدول رقم (3–9): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر دفع الضرائب.

الدولة	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
عدد المدفوعات	27	27	4	4
الوقت (ساعة في السنة)	385	265	12	12
إجمالي سعر الضريبة (من الأرباح)	72.7	65.6	15.9	15.9
المرتبة عالميا	189/169	190/155	189/1	190/1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

سجلت الجزائر تحسنا في ترتيبها في سنة 2016، إذ جاءت في المرتبة 155 من بين 190، مقارنتها برتبها 169 في سنة 2015، وهذا التحسن راجع إلى تخفيض الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبة، وانخفاض إجمالي سعر الضريبة نتيجة انخفاض في الرسم على النشاط المهني من 2 إلى 1 بالمائة، ومع هذا لا تزال تمثل نسبة عالية مقارنة بالإمارات تثقل كاهل المستثمرين مما يجعلهم يلجؤون للغش والتهرب الضريبي كوسيلة للتقليل منها، جاءت الإمارات الأولى عالميا وعربيا في هذا المؤشر، ما يعني أن الضرائب في الإمارات لا تشكل عائقا أمام المستثمرين.

[1] : World Bank, **Doing Business,2017**, p 186

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2010، ص15.

يعتبر التشريع الجبائي ذو صلة مباشرة بقرار الاستثمار، لأن الضريبة تشكل عبئا على المكلفين بها، وهي تسهم في الإنقاص من قيمة الربح الصافي المتحصل عليه بعد دفع قيمة الضريبة، وعلى ذلك فمن مصلحة المستثمر تدنية التكاليف الجنائية إلى أقصى حد ممكن من أجل تعظيم الأرباح، ومن جهة أخرى فإن تعدد التشريعات ذات الصلة بالضرائب سوف يرهق كاهل المستثمر ويجعله يتيه في دوامة الإجراءات المعقدة وبالتالي ضياع الكثير من الوقت في سبيل تسوية هذه الإجراءات[1].

8. **مؤشر إنفاذ العقود:** إن وجود نظام قضائي فعال وكفء للتعامل مع الشركات المتعثرة يساعد أصحاب الشركات الجدد على بدء وممارسة نشاطهم والعمل على تنميته، ففي ظل ارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالات التعثر، فإن المصارف سوف تكون أكثر استعداد لتقديم التمويل اللازم للشركات ناهيك على اجتذاب طرق التمويل الأخرى ممثلة في رؤوس أموال المستثمرين. ويقيس هذا المؤشر مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونية متأخر سدادها نجمت عن بيع بضائع وتتبع عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تاريخ التحصيل الفعلي لهذا الدين[2]. ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية الموجودة في الجدول.

الجدول رقم(3-10): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر إنفاذ العقود.

الدولة	الجزائر		الإمارات	
	2016	2017	2016	2017
الوقت(الأيام)	630	630	495	495
التكلفة (% من المطالبة)	19.9	19.9	19.5	20.1
مؤشر جودة العمليات القضائية(0-18)	5.5	5.5	13	12.0
الترتيب عالميا	189/106	190/102	189/18	190/25

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

تحسنت الجزائر في ترتيبها إذ جاءت في المرتبة 102في 2016 مقارنة برتبتها 106في سنة 2015، مع أنه لازال الوقت المستغرق للفصل في القضية وإصدار الحكم النهائي يستغرق 630 يوم، وبتكلفة تبلغ 19.9% من قيمة المطالبة، ونقطة مؤشر جودة العمليات القضائية منخفضة، ما يعني أنها متأخرة من ناحية نوعية الإجراءات القضائية. أما عن الإمارات فقد تراجعت في ترتيبها إذ حلت في المرتبة 25 بعدما كانت في 2015 في المرتبة 18 وهذا التراجع يمكن إرجاعه إلى ارتفاع تكلفة المطالبة وتدني نقطة جودة العمليات القضائية.

[1]: يوسف قاشي، أحمد عزوز، مرجع سابق، ص08.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2014، ص22.

9. **مؤشر التجارة عبر الحدود:** يركز هذا المؤشر على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءا من الإنفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة[1]. ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية الموجودة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3–11): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر التجارة عبر الحدود.

الدولة	الجزائر		الامارات	
	2015	2016	2015	2016
الوقت للتصدير:				
- الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية(ساعات).	149	149	6	6
- الامتثال لقوانين الحدود(ساعات).	118	118	38	27
تكلفة التصدير:				
- الامتثال الوثاقي(USD).	374	374	178	178
- الامتثال الحدود(USD).	593	593	650	462
الوقت للاستيراد.				
- الامتثال الوثائقي(ساعات).	249	249	37	12
- الامتثال الحدود(USD).	327	327	72	54
تكلفة الاستيراد.				
- الامتثال الوثائقي(USD).	400	400	283	283
- الامتثال الحدود(USD).	466	466	678	678
الترتيب عالميا	189/176	190/178	189/101	190/85

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017.

تراجعت الجزائر في ترتيبها في سنة 2016 إذ جاءت في المرتبة 178 عالميا من بين190دولة وهي مرتبة متأخرة جدا، وهذا التأخر راجع إلى ارتفاع الوقت والتكلفة اللازمين لإتمام عملية التصدير (149ساعة لإتمام المتطلبات المستندية بتكلفة تبلغ 374دولار و118 المتعلقة بالإجراءات في الحدود بتكلفة 593 دولار)، وعملية الاستيراد هي الأخرى تعاني نفس المشكل إذ تتطلب الإجراءات الوثائقية 249ساعة بتكلفة 400دولار، و327 ساعة لإتمام الإجراءات في الحدود بتكلفة 466 دولار، هذه الحواجز تشكل عائقا أمام المستثمر سواء المصدر أو المستورد. أما الإمارات فسجلت تحسنا بـ 16مرتبة نتيجة التخفيض من الوقت اللازم للتصدير وتكلفته إلى 33ساعة بتكلفة 640 دولار، ووقت الاستيراد إلى 66 ساعة.

[1]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص16.

يشكل النظام الجمركي في الجزائر إحدى العقبات التي تخلق مشاكل وصعوبات أمام المستثمرين نتيجة للإجراءات الجمركية والتي كثيرا ما تتميز بالتعقيد وطول المدة اللازمة لتسوية الوضعية. ما يعني أن منطقة الجزائر تتسم ببيئة أعمال يسودها تكاليف مرتفعة بالنسبة للتجارة الخارجية مقارنة مع بعض الدول العربية التي تتسم بحجم تكاليف أقل بالنسبة للتجارة الخارجية. تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية للأسباب التالية[1]:

– إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.

– إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافزا للمستثمر، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار.

– إن انتشار الرشوة والمحاباة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكار وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

10. **مؤشر تسوية حالات الإعسار (تصفية المشروع)**: إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة، فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة يرفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، ويركز هذا المؤشر على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول[2]. ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية الموجودة في الجدول أدناه.

الجدول رقم (3–12): ترتيب الجزائر والإمارات في مؤشر تسوية حالات الإعسار.

الدولة	الجزائر		الإمارات	
	2015	2016	2015	2016
الوقت(سنوات)	1.3	1.3	2.8	3.2
التكلفة (%من الممتلكات)	7	7.0	22	20
معدل الاسترداد (%سنت على الدولار)	50.8	50.8	56.2	29.0
مؤشر قوة الإطار التنظيمي للاعسار(0–16)	6.5	6.5	9	8
الترتيب عالميا	189/73	190/74	189/51	190/104

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير البنك الدولي لمناخ الأعمال 2016و2017

[1]: بعلوج بولعيد، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد04، 2006، ص 85.

[2]: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2012، ص19.

رتبة الجزائر في هذا المؤشر متقدمة على رتبة الإمارات، وهي أحسن مرتبة حققتها الجزائر مقارنة بمراتبها في المؤشرات الأخرى، وهذه المرتبة راجعة إلى انخفاض الوقت المستغرق لإعلان الإفلاس والمقدر بسنة وثلاث أشهر بتكلفة تقدر بـ 7% من قيمة الممتلكات، ومعدل الاسترداد الذي بلغت نسبته 50.8 %التي تشير أن المؤسسة المتعثرة تتمكن من تسديد نصف ما عليها من ديون اتجاه دائنيها.

المطلب الثاني: المعوقات الإدارية والتنظيمية ومشكل العقار.

تعد الجهات الإدارية أول واجهة يوجه إليها المستثمر للقيام بالإجراءات الإدارية التي تسبق بدء النشاط الاستثماري، ولتفعيل هذا الاستثمار لا بد من عقار لتثبيت الاستثمار في مكان معين. وأي تباطء يواجه المستثمر سواء في إتمام الإجراءات الإدارية أو في الحصول على العقار اللازم لبدئ المشروع الاستثماري يشكل عائق بالنسبة له. وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: المعوقات الإدارية والتنظيمية: رغم اتجاه الحكومة نحو تسريع وعصرنة الخدمات العمومية، إلا أن ثمة جملة من العوائق الإدارية والتنظيمية، رسخت انطباعا سيئا لدى المستثمرين ويمكن إجمالها فيما يلي:

- تعقد وثقل الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث تأسيس مؤسسة تستغرق 20 يوما ويتطلب المرور بـ 12 إجراء بكلفة 11.1% من دخل الفرد[1].
- **مشكل الحصول على أراضي البناء:** في حالة ما إذا تم حصول المستثمر على الموافقة على الاستثمار، فإنه قد يواجه مشكل آخر وهو مشكل الحصول على أماكن للبناء لتنفيذ مشاريعه الاستثمارية[2]، حيث تستغرق العملية 17 إجراء لمد ة تفوق أربعة أشهر.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار[3]، إذ يتطلب تزويد المشروع بالكهرباء مدة تقدر بـ 3 أشهر وهي مدة طويلة تعيق بدأ النشاط الاستثماري[4].
- تعدد الجهات التي يتعامل معها صاحب المشروع، سواء لإستخراج الوثائق اللازمة لإنشاء المشروع، أو كجهات رقابية على المشروع، وتعدد الهيئات المكلفة بالاستثمار يجعل مسار الاستثمار طويلا وجد معقد، مما يؤدي إلى عزوف العديد من المستثمرين عن الاستثمار[5].

---

[1] : World Bank, **Doing Business,2017** ,p189.

[2]: عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص 253.

[3] : محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009-2010، ص 64.

[4] : World Bank, **Doing Business,2017** ,p189.

[5]: موسوس مغنية، بلغنو سمية، مداخلة بعنوان"**ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**"، مقدمة للملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 193.

- تعقد الإجراءات الجمركية وطول المدة اللازمة لتسوية الوضعية التي تخلق مشاكل وصعوبات أمام المستثمرين.
- مشكلة القضاء حيث يعتبر النظام القضائي من أهم العوامل المشجعة للاستثمار في أي بلد والخطوة الأولى لعملية الاستقرار الأمني من خلال تطبيق مبدأ سيادة القانون والذي يتوقف عليه منح الثقة والاطمئنان لمستثمرين. وهو أمر لا يزال بعيدا نسبيا في القضاء الجزائري رغم التعديلات التي عرفها هذا القطاع. فالمحاكم تستعمل أسلوب تطوير المحاكمات لفترات زمنية تتجاوز في بعض الأحيان العمر الافتراضي للمشروعات، وكذلك البطء في تنفيذ الأحكام مما يؤثر سلبا على حماية مصالح المستثمرين واستقرار وضعهم ويولد لديهم الشعور بعدم الثقة والإطمئنان على رأسمالهم وهي حالة طاردة للاستثمار وليست جاذبة له. ناهيك على انعدام التخصص في ميادين عدة لدى القضاة خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية وقواعدها. لهذه الأسباب يجب توفر محاكم متخصصة تتولى المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار بكل أنواعه، وفق برنامج زمني محدد وبما يخفف التكلفة وسرعة الفصل في القضايا وفي تنفيذ الأحكام[1].

ثانيا: مشكل العقار: تصنف العقارات في الجزائر إلى عقارات سكنية (كالشقق والمنازل)، عقارات تجارية (محلات البيع، المراكز التجارية...)، العقارات الفلاحية، عقارات الادارية العمومية، اضافة إلى العقارات الصناعية[2].

تعتبر مشكلة العقار الصناعي وآلية الوصول إليه وتسوية ملكيته أهم المعضلات المطروحة على مستوى الإستثمار في الجزائر[3]، ونتيجة ما خلّفته السياسات الإقتصادية والمخططات التنموية الماضية من هياكل ومنشآت ضخمة بقيت غير مستغلة، وانتهت في الأخير إلى الإهتلاك أو السرقة، والسبب في ذلك يعود إلى تداخل هذه السياسات في بعضها البعض من جهة (فمن مؤسسات عمومية إلى شركات قابضة إلى...)، وعدم مرونة المنظومة التشريعية وعدم استجابتها مع متطلبات الواقع .حتى أنه أصبح مصدرا لمضاربات ومساومات لا تنتهي[4]، فغالبية المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب يشتكون من تداعيات هذه المسألة. إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي كتفشي الرشوة والسمسرة والمضاربة، ويوجد حوالي 50% من العقار الصناعي في وضع غير قانوني[5].

---

[1]: أيت محمد مراد، يايسي الياس، مرجع سابق، ص12.

[2]: بن حمودة محجوب، بن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص 63.

[3] :karim silekhal, youcef korichi, ali gaboussa, **les PME en algérie : Etat des lieux comtraintes et perspectives an overview of SMES in algeria : comstraints and prospects** , Revue de la performance des institutions algériennes Numéro 4 Décembre 2013 ,p50.

[4]: محمد حجاري، **اشكاليات العقار الصناعي الفلاحي وتأثيرها على مناخ الاستثمار بالجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد16 ،2012، ص61.

[5]: بن حمودة محجوب، بن قانة اسماعيل، مرجع سابق، ص 63.

يكتسي تطوير الاستثمار أهمية بالغة في استقطاب شريحة معتبرة من المستثمرين الحقيقيين وليس الوهميين حيث استغلوا القوانين المحفزة للاستثمار في بيع الأراضي لفائدة بالدينار الرمزي لأغراض المصلحة الخاصة ليس لها صلة بالاستثمار، وكانت الدولة تأمل في إنجاز أقطاب استثمارية هامة من شأنها أن تخفف على الدولة عناء المردود السلبي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ماعدا القليل منهم ، ومن جهة أخرى خلق مناصب شغل لفائدة البطالين أو المسرحين من هذه المؤسسات تطبيقا لمبادئ اقتصاد السوق الذي أقره الدستور الجزائري سنة1989[1].

خلال سنوات قليلة برزت شبكات مضاربة وسمسرة يطلق عليها عادة "اسم مافيا العقار" إتخذت أشكالا سرطانية وعمدت إلى توظيف الثغرات القانونية وحولتها إلى مصدر للثراء السريع وألحقت أضرار كبيرة بالاقتصاد وعطلت مشاريع التنمية. حيث يعتبر الحصول على العقار الصناعي من الشروط المسبقة لتحقيق الاستثمار، غير أن الحصول على العقار الصناعي تعترضه عدة مشاكل نذكر منه[2]:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي التفوق سنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لتهيئة أو في المناطق نشاط وهمية لعدم انشاء بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- أمن المنطقة الصناعية.
- عدم توافق الأراضي الصناعية والمخصصة ونوع النشاط.

إذن فالوصول للعقار من أكبر الصعوبات ويشكل أهم المعوقات أمام قرار الاستثمار، بحيث يتطلب الحصول على قطعة الأرض مسارا طويلا وموافقة عدة سلطات وهيئات، وهذا يقودنا لإعتبار أن مشكلة العقار في الجزائر هي مشكلة ذات طابع إداري وتنظيمي، فهي ليست ناجمة عن عدم الاستغلال الكامل. ومشكل العقار الصناعي ليس بالجديد في الجزائر، حيث كشفت التجربة التي مر بها الاستثمار في إطار المرسوم التشريعي رقم 93-12 على أن العقار أصبح مع الوقت العائق الرئيسي أمام الاستثمار[3].

الحقيقة أن العقار الاقتصادي موجود لكن كيفية استغلاله وطبيعته والجهة المسيرة له هو العامل الذي أدى بالمستثمر بتحجج بصعوبة انجاز مشاريع استثمارية، واعتبروا أن قانون الاستثمار لم يتجاوب معهم .

---

[1]: بلكعيبات مراد، **دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد السابع، جوان 2012، ص229.

[2]: غانم عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر يدول العولمة الاقتصادية في الدول العربية، حالة الجزائر**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد السادس والثلاثون، بدون سنة نشر، ص 280.

[3]: قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–مع عرض ومقارنة تجارب–المكسيك، تونس، والسنغال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010، ص 217.

المطلب الثالث: ظاهرة الفساد والاقتصاد الموازي.

تواجه بيئة الأعمال في الجزائر مشكل الفساد والاقتصاد الموازي، اللذان أصبح يؤثران سلبا على عمليات تخصيص الموارد وكيفية توزيعها بين الأطراف المختلفة في الدولة. كما أصبحا يهددان إقبال المستثمرين على الاستثمار.

أولا: ظاهرة الفساد: يعد الفساد ظاهرة عالمية ومتداخلة الجوانب، حيث غدت من أسباب انتشار الجريمة، وتشويه سمعة أي البلد، فضلا عن كونها أداة لتقلص حجم وفعالة الاستثمار، وبالتالي إبطاء معدل التنمية.

1. **تعريف الفساد:** تعددت التعاريف الرامية لتحديد مفهوم الفساد نظرا لتعدد الأشكال والمظاهر التي يتخذها في مجتمع ما. ويمكننا استعراض بعض تلك التعاريف التي أوردتها الأدبيات الإدارية والإقتصادية فنجد أن[1]:
   - الفساد يعني إساءة استعمال السلطة لتحقيق مكسب خاص.
   - الفساد معيار للدلالة على غياب المؤسسات الفعالة التي شهدها عصرنا الحالي، وعليه فإن الفساد ليس نتيجة لإنحراف السلوك عن الأنماط السلوكية المقبولة فحسب، بل إنه نتيجة لإنحراف الأعراف والقيم ذاتها عن أنماط السلوك القائمة والمعهودة.
   - الفساد هو تلك الأعمال التي يمارسها أفراد من خارج الجهاز الحكومي، وتعود بالفائدة على الموظف العام، فيسمح لهم بالتهرب من القوانين والسياسيات، سواء باستخدام قوانين جديدة أو إلغاء قوانين قائمة، تمكنهم من تحقيق مكاسب مباشرة وفورية.
2. **أشكال الفساد:** تتنوع أشكال وصور الفساد بتنوع الأجهزة العامة وأنشطتها وكذلك طبيعة السلوك البشري الذي يرتكب الفساد، ويمكن تصنيف أشكال الفساد كما يلي:

أ. **الفساد التنظيمي:** وهو مجموعة من المظاهر السلبية التي تمثل إخلالا بالوظيفة العامة من قبل موظف الخدمة العمومية. وتتمثل أهم هذه الأشكال فيما يلي[2]:
   - الإمتناع عن آداء العمل وبشكل مستمر.
   - عدم آداء الفرد العامل عمله بدقة وإخلاص.
   - عدم تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من رؤساء العمل.
   - إفشاء أسرار العمل التي تؤثر على تحقيق أهداف المصلحة العامة.

ب. **الفساد السلوكي:** وهي مجموعة من الظواهر السلبية للسلوك الوظيفي للفرد أو الأفراد العاملين في الأجهزة العامة، هذا السلوك السلبي يتمثل في عدة صور وأشكال، وقد يأخذ ما يعرف بالانحراف الوظيفي الذي قد

[1]: حسن أبو حمود، مرجع سابق، ص 447.

[2]: قاسم نايف علوان، **تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري، دراسة ميدانية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد27، 2007، ص62.

تكون أسبابه عدم تقدير الفرد العامل نتائج عمله، أو عدم وضوح سياسات العمل، أو عدم الاهتمام بالفرد، وكل ذلك يؤدي إلى فساد في سلوك العامل، تتمثل في[1]:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة العامة، من خلال ممارسة الفرد أعمال تعيبه وتعيب الجهاز الإداري الذي ينتمي إليه.
- أداء أعمال غير رسمية وغير مسموح بها أثناء العمل الرسمي للفرد العامل.
- استغلال الموارد المتاحة للفرد العامل في تحقيق منافع شخصية.
- التحايل على تعليمات العمل لتحقيق مكسب شخصي من خلال تمويه الحقائق بالخداع والكذب.

ت. **الفساد المالي**: يقصد بالفساد المالي الانحرافات المالية المبنية على مخالفة القوانين والقواعد ومختلف الأحكام المعتمدة في أي مؤسسة أو تنظيم كالتهرب الضريبي[2]. تتمثل أشكال هذا النوع من الفساد في الآتي[3]:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها من قبل الإدارات المركزية في الموازنات العامة أو التعليمات المالية المعمول بها.
- الإهمال والتقصير الذي يترتب عليه ضياع حق مالي أثناء تأدية الموظف العام لواجبات وظيفته.
- مخالفة تعليمات الأجهزة المركزية للرقابة والتفتيش والمكلفة قانونا بمتابعة تنفيذ الأعمال المالية للمنظمة العامة.

ث. **الفساد الجنائي**: ويتمثل بمجموعة الصور التي يتم فيها التأثير على الموظف العام بهدايا مادية أو غير مادية بطرق غير قانونية، القصد منها اتخاذ قرار في صالح من قدموا تلك الهدايا، وينتج عن ذلك الإضرار بالمصلحة العامة وبشكل مناف للقوانين والتعليمات الرسمية، ويأخذ أشكال وصور متعددة هي[4]:

- **الرشوة**: وتعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
- **الإبتزاز والتزوير**: لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي تبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
- **الوساطة**: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيمي سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب.

---

[1]: قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص 62.

[2]: بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، مداخلة بعنوان" **الفساد المالي والاداري، مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**"، مقدمة للمتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 06-07 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص05.

[3]: قاسم نايف علوان، مرجع سابق، ص62.

[4]: سالمي ياسمين، **المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة اصلاح وترشيد عمليات الانفاق الحكومي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد07 ،2014، ص 227.

- **السرقة:** ويقصد بها أخذ الأموال العامة خفية، وتعتبر من السلوكيات المحرمة والمدانة شرعا وقانونا، وتقع السرقة عادة على الأموال النقدية أو الأشياء العينية العائدة للمصلحة العامة، وغالبا ما يقوم بها موظفو الحسابات والجباية، والضرائب، والمخازن.

3. **أسباب الفساد:** إن تعدد أسباب الفساد وانتشاره تختلف من بلد لآخر ولكن الملاحظ أن انتشاره يزداد لأسباب المباشرة والتي تخص سيادة بعض القوانين المسنونة والصلاحيات الممنوحة للموظفين وإعطاء التراخيص المختلفة والوثائق، وعدم وضوح النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية ومنحها صلاحيات كبيرة مع غياب المراقبة، وهناك أيضا ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية تعزي الموظفين الطامعين إلى جني الأرباح الطائلة. وهناك أسباب غير مباشرة، منها انخفاض دخل الموظفين واستعانتهم بالرشوة لزيادة أجورهم، كما أنها تتعلق بالنظام القانوني والضريبي ودور الحكومة فإذا قامت بأدوارها على أكمل وجه لم يتسن للموظفين القيام بعمليات غير مشروعة، والعكس إذ لم تقم بدورها وجدت الثغرة للرشوة والاختلاس والعمليات غير الشرعية[1].

4. **تأثير الفساد على الاستثمار الخاص:** يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، كما أنها تؤدي إلى تشويه صورة البلد وإبطاء معدل التنمية، واختلاس المال العام، وعادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية وغياب المساءلة. ومن خلال إطلاعنا على الجدول أدناه يمكننا معرفة ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية.

الجدول رقم(3-13) ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2003-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
دول العالم	-	-	-	133	145	158	163	179
الرتبة	-	-	-	88	97	97	84	99
النقطة/10	-	-	-	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
دول العالم	180	180	178	180	180	177	175	168
الرتبة	92	111	105	112	105	94	100	88
النقطة/10	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6

Source : Transparency International, www.Trancparency.org/index.

تتراوح مرتبة الجزائر في هذا المؤشر مابين 88 و112طول مدة الدراسة، نلاحظ أنه في بداية ظهور الجزائر في هذا التصنيف أخذت درجة 2.6 سنة 2003، وهي درجة ضعيفة واستمرت في هذا التنقيط إلى غاية سنة

[1]: بعلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 88.

2006 إذ أخذت النقطة 3.1من 10ويعتبر هذا تحسن طفيف مقارنة بالسنوات السابقة، وقد سمحت هذه الدرجة لها من الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من 10/3) ، لكن هذا التحسن لم يدم طويلا لتعود في سنة 2009و2010و2011 إلى تصنيفها ضمن المربع الأسود، لكن من بداية سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 لم تعد إلى مجموعة هذا المربع، وأخذت ابتداء من سنة 2013 النقطة 3.6 من10 وهي أعلى نقطة تحصلت عليها مقارنة بما هو مسجل في السنوات محل الدراسة، ومع ذلك تصنف الجزائر ضمن الدول التي ينتشر فيها الفساد.

في إطار سعي الجزائر نحو توفير بيئة استثمارية مناسبة للمستثمر المحلي والأجنبي، فإن ترتيبها وتنقيطها في هذا المؤشر يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز آليات الحكم الراشد على أرض الواقع، وعدم الاكتفاء بسن القوانين والتشريعات.

5. **أهم أساليب مكافحة الفساد:** لمكافحة الفساد لا بد من القيام بالإجراءات التالية[1]:

- وضع وتنفيذ استراتيجية عامة لمكافحة الفساد.
- ملاحقة كل من يسعى إلى الفساد والإفساد أو الانخراط في منزلقاته.
- الكشف عن مواطن الفساد وتوعية المواطنين بآثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- إعتبار مبدأ تأثيم الوساطة والمحسوبية التي تهضم حقوق المواطنين وتضر بالمال العام قيمة من قيم المجتمع ومخالفة صريحة لأسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص التي يعاقب القانون كل من يرتكبها.

ثانيا: مشكل الاقتصاد الموازي: تعيش معظم دول العالم ظاهرة الاقتصاد الموازي أو الاقتصاد غير الرسمي، الذي يتميز باتساع حجمه واحتوائه للعديد من الأنشطة التي يتولد عنها دخل وعوائد، ويتحرك في إطاره تيارات متدفقة من الأموال تموج وتتسع حركتها وفقا لإتساع ونمو وتطور حركة هذا الاقتصاد، وهو اقتصاد يصعب تجاهل تأثيراته ومعاملاته شديدة الخطورة ، ومع النمو المتسارع والكبير الذي عرفه هذا الاقتصاد، أقام هذا الاخير لنفسه نظاما اقتصاديا مستقلا عن الدولة، له قوانينه وتنظيماته في مجال الأسعار الصرف، والتوزيع وحتى مجال الاستيراد والتصدير واستمر هذا النظام في الابتعاد عن الدولة حتى أنه بدأ يشكل خطرا على النظام العام من خلال الاستثمار في نشاطات تميل إلى الجريمة، وهو ما دفع بالسلطات إلى وصف الاقتصاد الموازي بالاقتصاد غير الشرعي الذي يجب تفكيكه أو على الأقل تقنينه قبل استفحال الخطر[2].

[1]: سالمي ياسين، مرجع سابق، ص 231.

[2]: عزوز علي، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 14، 2015، ص 01.

1. **تعريف الاقتصاد الموازي:** ظهر هذا المفهوم أول مرة بشكل رسمي من خلال تقرير BIT في كينيا سنة 1972 حيث تحدث التقرير عن أن المشكل الاجتماعي في البلدان النامية ليس البطالة، ولكن توسع قطاع شعبي ينشط في إنتاج السلع والخدمات بشكل غير رسمي، هذا التوسع غذاه النزوح الريفي إلى مدن العالم الثالث[1].

يعرف الاقتصاد الموازي على أنه مجموعة أو سلسلة النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي البحث عن الربح السهل، التهرب من الضرائب ومن المراقبة[2].

أي يقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الإلتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.

2. **أسباب ظهور الاقتصاد الموازي في الدول:** هناك مجموعة من العوامل: الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الإدارية، المتداخلة التي تؤثر في ظهور ونمو وكذا انتشار الاقتصاد الموازي في كل البلدان سواء المتقدمة منها أو النامية. وتمثل العوامل الاقتصادية المقام الأول من بين هذه العوامل المسؤولة على نمو هذا الاقتصاد، علما أن الأسباب الاقتصادية في حد ذاتها تختلف من بلد لآخر، وتكون أشد اختلافا بين البلدان المتقدمة والنامية، ومن بين هذه الأسباب[3]:

- **ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الملحقة بها:** كلما تعرضت النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب وإلى التوسع في تعددها كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات للانتقال والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي، تجنبا لهذا العبء المتزايد الذي قد يقلل من دخولهم وأرباحهم.
- **الإفراط في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:** يعتبر التدخل المباشر للدولة في الحياة الاقتصادية في أي إقتصاد حافزا مهما لا يمكن تجاهله في التأثير على اتساع مجال الاقتصاد الموازي. حيث تكون درجة التدخل في الغالب عن طريق فرض النظم الادارية التي تصبح مع مرور الوقت قواعد وقوانين لتسيير الاقتصادي، خاصة في البلدان النامية التي يهيمن فيها القطاع العمومي على كافة نواحي الحياة الاقتصادية، وبزيادة هذه القيود

---

[1]: حذري توفيق، حسين بن الطاهر، مداخلة بعنوان" **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائرية" المسارات والمحددات** " مقدمة إلى الملتقى الوطني" واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي، ص 11.

[2]: مقدم عبيرات، أحمد بلباس، **الاقتصاد غير الرسمي" اقتصاد الظل" كشكل من أشكال التهرب الضريبي**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد الرابع، 2007، ص 174.

[3]: محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأهيل المعنى–بحث عن الأسباب والآثار)**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، ديسمبر، 2011، ص ص 198-200.

والضغوط الادارية يزداد تحايل الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على هذه القيود المفروضة من طرف الدولة. ويظهر الاقتصاد الموازي لكثير من الأسواق الرسمية الهامة المكونة لأي اقتصاد، كسوق العمل، سوق السلع والخدمات، أسواق المال والنقد، سوق العملة الصعبة...إلخ.

- اختلال هيكل الانتاج المحلي وندرة العرض إذا كانت إحدى خاصيات البلدان المتقدمة هي أنها دولا مدفوعة بالعرض، بمعنى أنها لا تشكو من ندرة السلع لكونها تتوفر على القاعدة الانتاجية المتطورة، فإن العكس هو الذي يحدث في البلدان النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة تصيب بنية الاقتصاد ذاته والتي يترتب عنها عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية والرأسمالية، أي أنها دولا مدفوعة بالطلب. وفي وضعية كهذه من الطبيعي ألا تلبي الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات على المستوى المحلي، فيتحتم للجوء إلى الاستيراد من الخارج مع ما يحمله من تضخم الذي يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية وارتفاع الأسعار بالنسبة لأغلبية المواطنين (الطبقات الوسطى ومحدودة الدخل خاصة) وهذا ما يدفعهم في النهاية باتجاه انتاج هذه السلع في نطاق الاقتصاد الموازي لمواجهة الطلب المتزايد عليها محليا.
- **عجز الميزانية العامة للدولة:** يمثل الاختلال بين الايرادات العامة والنفقات العامة لأي دولة، عجز الميزانية. والمقصود بالعجز هنا هو زيادة النفقات عن الايرادات، الذي يمثل فعلا أحد الأسباب الاقتصادية لظاهرة الاقتصاد الموازي وفقا للميكانيزم التالي: لتغطية هذا العجز، عادة ما تلجأ الحكومات(الدول) إلى إحدى الطريقتين التقليديتين المعروفتين في أي سياسة (إقتصادية) تتمثل الأولى في فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع المعدلات القائمة للضرائب، في حين تتجه الثانية إلى الإصدار النقدي الجديد أو ما يسمى بالتمويل بالتضخم. ويترتب عن هذين الإجرائيين زيادة العبء الضريبي إلى جانب الضغوط التضخمية أفرادا ومؤسسات، الأمر الذي يدفعهم إلى تعويض هذا النقص بزيادة الدخل الحقيقي عن طريق اللجوء إلى أنشطة الاقتصاد الموازي.
- **تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية:** تكمن مسؤولية المؤسسات المصغرة والفردية وحتى العائلية في نمو الاقتصاد الموازي بنسبة لا يستهان بها، في تفضيل تعاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا عن البنوك والنظم الائتمانية الأخرى، وبهذا يسهل التهرب الضريبي الذي يعكس واحدا من أوجه الاقتصاد الموازي، ناهيك عن التبادل فيما بينها عن طريق المقايضة والهدايا والمساعدات المجانية بحكم العلاقات العائلية التي تربط بين الأفراد.

3. **أسباب نشوء أموال الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الجزائري:** يعتبر مشكل الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي، أحد أهم المشاكل التي تعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلا عن حاجة البلاد لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مداخيل البلاد، وحسب تقرير نشرته الخارجية الأمريكية في أكتوبر 2015 حول تبييض الأموال والجرائم المالية في العالم أشار إلى أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي في الجزائر تقدر

بين 30-50 في المائة من الناتج الداخلي الخام للبد، مما يعني أنها تتراوح بين 5000 و8000 مليار دينار[1]، ويمكن تناول أهم أسباب نشوء كتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق الموازية فيما يلي[2]:

- التهرب الضريبي، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن قيمة الضرائب غير المحصل عليها تُقدر بحوالي 200 مليار دينار جزائري سنويا. والتي عجزت السلطات المعنية عن تحصيلها بسبب غياب الرقابة الكافية على الأعمال التجارية، وكذا هشاشة القوانين، إلى جانب تلاعب مافيا الإستيراد بالوثائق والتصريحات أثناء إنجاز عملياتهم، ما جعل الخبراء يدعون إلى إعادة النظر في النظام الجبائي، في سبيل محاربة هذا التهرب والتقليل منه.
- تخلف النظام المصرفي الجزائري وافتقاده للسيولة المطلوبة في كثير من الأحيان بسبب تخلف وسائل الدفع، خاصة منها وسائل الدفع الالكتروني عن طريق البطاقات البنكية، حيث كثيراً ما يقصد الزبون البنك لسحب أمواله فيفاجأ بعدم وجود السيولة خاصة إذا كان المبلغ المطلوب كبيراً، ما أدى في النهاية إلى أن يفضل الأفراد تخزين أموالهم في خزائن بالبيوت رغم مخاطر العملية ليجدوها وقت الطلب، على أن يودعوها في البنوك وهي مكانها الطبيعي.
- تأتيّ جزء كبير من هذه الأموال من مصادر غير مشروعة كتجارة السلاح والمخدرات، وبالتالي فإن عودتها للدائرة البنكية يعتبر تبييضاً لها، وقوانين الدولة الجزائرية تمنع ذلك، حيث سنّت الجزائر القانون رقم:01/05 الصادر في06فيفري2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ثم تدعّم هذا بالقانون رقم06/ الصادر في 20فيفري2006 والمتعلق بالوقاية ضد الفساد ومكافحته.

4. **تأثير الاقتصاد الموازي على الاستثمار الخاص:** يتجلى الأثر السلبي للاقتصاد الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الإقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته وخدماته بأسعار أقل، عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخدماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف الاقتصاد الموازي، مما يحد من

[1]: بودلال علي، **القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمت، جامعة معسكر، المجلد04، العدد01، 2017، ص157.

[2]: سليمان ناصر، مداخلة بعنوان" **إشكالية إعادة إدماج أموال السوق الموازية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات والحلول**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الحادي عشر حول: رهان انجاح الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المنعقد يومي 16/15 ديسمبر 2015 جامعة الجزائر، ص 36.

رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الإقتصادي[1].

5. **متطلبات دمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي:** هناك مجموعة من الاجراءات التي يمكن استعمالها كخارطة طريق لدمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي[2]:

- تخفيض درجة كثافة اللوائح الحكومية والقوانين حتى يمكن تقليص مجال البيروقراطية والفساد وتسهيل المعاملات الادارية للمشاريع الناشئة.
- تخفيض معدلات الضريبة وتبسيط الهيكل الضريبي.
- استعمال أسلوب الاقناع الأدبي وانتهاج سياسة حوارية من طرف إدارة الضرائب اتجاه دافعي الضريبة.
- مراجعة سياسات الحماية الاجتماعية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التوجه الحذر نحو تعويم الدينار والسماح بتحويله لتطويق سوق الصرف الموازي.
- زيادة العقوبات المفروضة على النشاط الموازي خاصة غير المشروع منه مما يرفع من مخاطر هذا الاقتصاد وبالتالي تقليل مساحته.
- تحسين كفاءة الانفاق العام وتقليل فجوة الدخول بين الأفراد.
- الزيادة من أساليب الارشاد والاعلام من خلال التحذير من الانخراط في الاقتصاد الموازي.
- تطوير القطاع الخاص لخلق المزيد من الوظائف.

[1]: بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مداخلة بعنوان: **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، مقدمة** إلى الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير، لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، ص06.

[2]: رمضاني محمد، مداخلة بعنوان" **التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناتج**"، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر، -الأثار وسبل الترويض (المداخيل القياسية) يومي 20-21 نوفمبر 2007، المركز الجامعي سعيدة، ص 17.

خلاصة الفصل.

تم التوصل في هذا الفصل من خلال الدارسة التحليلية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الخاص إلى إيجاد علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص، كما تبين وجود علاقة تكاملية ومزاحمة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وانخفاض معدل التضخم كان له دور في انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الذي سمح بارتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة ، وتراجع حجم المديونية الخارجية كان له دور في ارتفاع نصيب الاستثمار الخاص من التمويل المصرفي، لأن ارتفاع هذه الأخيرة يساهم في مزاحة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على القروض. واستقرار سعر الصرف كان له دور في تحريك حافز الاستثمار لدى المستثمرين الخواص. كما تم التوصل إلى ايجاد أن ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي كان لها أثر سلبي على الاستثمار الخاص نتيجة غزو السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات الوطنية على منافستها.

لا زال الاستثمار الخاص في الجزائر تواجهه عدة معوقات، على رأسها مشكل العقار الذي يعد أهم العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر، والذي كان سببا في تعطيل عدة استثمارات مهمة، ومراتب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد تشير إلى عامل آخر يشكل عائقا أمام المستثمر والمتمثل في الفساد، والانتشار غير المحدود لنشاط الاقتصاد الموازي كان هو الآخر سببا في تعطيل تطوير الاستثمار الخاص في الجزائر، دون أن ننسى طول الإجراءات الادراية، ووضعية بيئة أداء أعمال غير مواتية لجذب المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب على حد سواء.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015

تمهيد.

بعد الدراسة التحليلية السابقة لمحددات الاستثمار الخاص بالجزائر، نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة قياسية لهذه المحددات، ورغم تنوع المناهج القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية، وقع اختيارنا على منهجية حديثة، تتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، التي تلاءم حجم عينة دراستنا، وبإستخدام نموذج ARDLيتم تقدير نموذج دالة الاستثمار الخاص، وكذا قياس أثر هذا الأخير على التنمية الاقتصادية للفترة 1990-2015، ناهيك عن تقديم جملة من المتطلبات التي تكفل تحديث وتطوير القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model .

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة(1990-2015) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

المبحث الرابع: سبل تفعيل استثمار القطاع الخاص بالجزائر.

المبحث الأول: أساسيات النمذجة القياسية بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model .

المطلب الأول :استقرار السلاسل الزمنية.

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء نموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج للتنبؤ بسلوكها في المستقبل، فضلا عن التحكم في العملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات النموذج ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر دراسة تحليلية دقيقة لنماذج السلاسل الزمنية بالاعتماد على الأساليب الإحصائية والرياضية[1].

أولا :تعريف السلاسل الزمنية: هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذة خلال فترات زمن متتالية وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن[2].

ثانيا :السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة: قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين السلاسل زمنية مستقرة Stationary Time Series، وسلاسل زمنية غير مستقرةNon stationaryTime Series أي ذات اتجاه.كون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس(مستقرة أو غير مستقرة)[3].

تعرف السلاسل الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها اتجاه لا بالزيادة ولا بالنفصان. وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام ولا على مركبة فصلية، ويعد شرط الاستقرار آساسيا في دراسة ومعالجة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ، والاستقرار هو منطق تحليلات التكامل المشترك،

[1]: علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون، 2013، ص 176.

[2] : مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2007، ص 279.

[3] : شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص200.

وما لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فإنه لن يتم الحصول على نتائج صحيحة، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم إحصائية t-stat التي تكون أعلى مما هي عليه وإحصائية ديربن واستون التي ستكون أقل مما هي عليه[1]، وتكون السلسلة الزمنية y_t مستقرة إذا تحققت الخصائص التالية[2]:

- المتوسط ثابت ومستقل عن الزمن $E(Y_{t+m}) = u \forall_t et \forall_m$
- التباين محدود ومستقل عن الزمن . $var(y_t) < \infty \forall_t$
- التباين المشترك مستقل عن الزمن . $cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - u)(y_{t+k} u) = y_k]$

إذن تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت السيرورة مستقرة، أي أن هذه السلسلة لا تحتوي على اتجاه عام ولا على موسمية، وللكشف عن استقرار السلسة من عدمه لا بد من اجراء اختبارات جذر الوحدة.

ثالثا :اختبارات الجذر الوحدوي: اختبارات الجذر الوحدوي لا تمكن فقط من كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة. ومن بين هذه الاختبارات نذكر الاختبارات التالية:

1. **اختبار" ديكي-فولر Dickey-fuller test:1979** ترتكز هذه الاختبارا ت على تقدير ثلاث نماذج مختلفة، كل نموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ (بدون ثابت، بثابت، بثابت ومركبة اتجاه عام خطية[3].)

$AR(1)$ بدون ثابت $\mathbf{(1-\emptyset_t l)\, X_t = \varepsilon_t \leftrightarrow X_t = \emptyset_t\, X_{t-1} + \varepsilon_t}$

$AR(1)$ بثابت $\mathbf{(1-\emptyset_t l)\,(X_t - \mu) = \varepsilon_t\,, E(X_t) = \mu}$

$AR(1)$ بثابت ومركبة اتجاه عام خطية $\mathbf{(1-\emptyset_t l)\,(X_t - \alpha - \beta_t) = \varepsilon_t}$

- **النموذج الأول:** $\mathbf{(1-\emptyset_t l)\, X_t = \varepsilon_t \leftrightarrow X_t = \emptyset_t\, X_{t-1} + \varepsilon_t}$

يتم اختبار الفرضيتين: $H_0: \emptyset_t = 0$

---

[1] : بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف-دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص244-245.

[2]: خربوش مصطفى، **العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد07، 2015، ص 149.

[3] : عدوكة لخضر بوشتة يحي، **اختبارات الجذر الأحادي :دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد06، ديسمبر2016، ص ص 138-139.

$H_1: \emptyset_t < 0$

- إذا كانت H_0 صحيحة يكتب النموذج: $(1- L)\, X_t\ \varepsilon_t \leftrightarrow\ X_t = X_{t-1} + \varepsilon_t \leftrightarrow X_t = X_0 + \sum_{i=1}^{t} \varepsilon_t$

هذا النموذج من نوع DS وهو عبارة عن مسار عشوائي بدون ثابت ذو طبيعة عشوائية محضة، يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى:

$$(1-L)\, x_t = \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta x_t$$

- إذا كانت H_1 صحيحة فإن النموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ مستقر.

➢ **النموذج الثاني:**

$$(1 - \emptyset_t L)\,(x_t - \mu) = \varepsilon_t$$
$$\leftrightarrow\ x_t = \emptyset_t\, x_{t-1} + c + \varepsilon_t\ ,\ c = \mu\,(1-\emptyset_t)$$

يتم اختبار نفس الفرضيتين السابقتين، إذا كانت H_0 صحيحة($\emptyset_t = 1 \leftrightarrow \boldsymbol{c = 0}$) يكتب النموذج:

$$Xt = X_{t-1} + \varepsilon_t$$

هذا النموذج من نوع DS وهو عبارة عن مسار عشوائي بدون ثابت ذو طبيعة عشوائية محضة .يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى .

$$(1-L)\, x_t = \varepsilon_t \leftrightarrow \Delta x_t = \varepsilon_t$$

- إذا كانت H_1 صحيحة فإن النموذج عبارة عن مسار انحدار ذاتي من الدرجة الأولى $AR(1)$ مستقر بثابت.

➢ **النموذج الثالث :**

$$(1-\emptyset_t l)\ (X_t - \alpha - \beta_t) = \varepsilon_t$$
$$X_t = \emptyset_t X_{t-1} + b_t + c + \varepsilon_t\ ,\ c = \alpha\ (1-\emptyset_t) + \emptyset_t \beta\ ,b = \beta\ (1-\emptyset_t)$$

يتم اختبار نفس الفرضيتين السابقتين: إذا كانت H_0صحيحة يكتب النموذج: $Xt = X_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$

هذا النموذج من نوع DSوهو عبارة عن مسار عشوائي بثابت ولكن بمركبة اتجاه عام ذات طبيعة مختلطة (محددة وعشوائية) . يصبح المسار مستقرا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى.

$$\Delta x_t = \beta + \varepsilon_t$$

إذا كانت H_1 صحيحة وبوضع $v_t = x_t$ يمكن كتابة النموذج كالآتي: $Xt = +_t + v_t$

$$vt = \frac{1}{1 - \emptyset_t L}\ \varepsilon_t$$

كما هو ملاحظ فإن الحد العشوائي عبارة عن مسار انحدار ذاتي ومتوسطات متحركةARMA، إذ النموذج عبارة عن مسارTS بمركبة اتجاه عام محددة محضة بخطأ من نوع ARMA، هذا المسار يصبح نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى(1) ARمستقر إذا قمنا بالفرق بالنسبة لمركبة الاتجاه العام الخطية المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية.

2. **اختبار ديكي-فولر-المطور(ADF):Augmented Dickey-Fuller test**: يستحسن استخدام اختبار ديكي– فولر المطور لأنه يستخدم في نماذجه الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ونماذجه الثلاثة وهي[1]:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1}\ \Delta x_{t-j} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(4)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1}\ \Delta x_{t-j} + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \emptyset_{j+1}\ \Delta x_{t-j} + b_t + c + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

- نستطيع أن نحدد القيمة p حسب معيارAkaike أو معيارSchwarz.

إن اختبار ADFيحمل نفس خصائص اختبارDF، بحيث يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية، ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي.

3. **اختبار فيلبس بيرون: (Philips Peron)** استطاع فيلبس تطوير اختبار للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، وذلك بإجراء تعديل معلمي لتباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح كل من (Phillips) و(Peron)1988 ، طريقة غير معيارية (Non darametrique) لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على

[1] : Régis.bourbonnais. Économétrie – **cours et exercices corrigés**.9 édition.paris.2015.P250. DISPONIBLE SUR
< http://medias.dunod.com/document/9782100721511/Feuilletage.pdf>.

عكس(ADF) الذي يستعمل الطريقة المعيارية. يقوم اختبار(P.P) على اختبار الفرضية العدمية للجذر الأحادي في ثلاثة نماذج كما يلي[1]:

- **النموذج الأول**: بدون ثابت أو اتجاه زمني : $\Delta y_t = \rho y_{t-1} + \varepsilon_t$
- **النموذج الثاني**: بحد ثابت دون اتجاه زمني: $\Delta y_t = \rho y_{t-1} + C + \varepsilon_t$
- **النموذج الثالث**: بحد ثابت واتجاه زمني: $\Delta y_t = \rho y_{t-1} + C + B + \varepsilon_t$

فرضيات النموذج: يقوم باختبار فرضيتين:

- الفرضية الصفرية: $H_0: \alpha < 0$
- الفرضية البديلة: $H_1: \alpha = 0$

وفقا لإختبار(P.P)، يتم مقارنة القيمة المقدرة مع القيم الجدولية بنفس طريقة اختبار(ADF)، والجدير بالإشارة إلى أن اختبار(P.P) يتميز بأن لديه قدرة اختبارية احصائية أفضل وأدق من اختبار(ADF) لا سيما عندما تكون حجم العينة صغير.

المطلب الثاني: أساسيات التكامل المشترك.

ظهرت تقنية التكامل المشترك في أواسط الثمانينات على يد(Granger1983) و(Engle)، وارتكز تطورها قبل كل شيء على صحة فرضية استقرارية السلاسل الزمنية، وهي ناتجة عن عملية دمج بين تقنية بوكس-جينكينز والتقارب الحركي(الديناميكي) لنماذج تصحيح الخطأ[2]. يقدم تحليل التكامل المشترك دعما للنظرية الاقتصادية من خلال رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار إحصائي، من منظور اقتصادي فإن بعض المتغيرات تتحرك بانتظام بمرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بشكل منفرد بالتذبذب العشوائي لذا فإن تحليل التكامل المشترك يعد إحدى الأدوات المهمة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية على المدى الطويل، فضلا عن ذلك فانه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير المستقرة وتلك التي تتسم بالاستقرار. بمعنى آخر أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعد مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع(الاستجابة

[1] : عبد الحسين جليل الغالبي، محمد عودة عبود، **دراسة تحليلية لكفاءة سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثالث عشر، العدد40، 2016، ص33.

[2] : شيخي محمد، مرجع سابق، ص 289.

)بدلالة مجموعة من المتغيرات التوضيحية. ويعد التكامل المشترك (تناظر التكامل) (Cointegration) هو المرحلة المتقدمة من نموذج تصحيح الخطأ Correction Model Error [1].

أولا: تعريف التكامل المشترك: يعرف التكامل المشترك على أنه توليفة خطية ساكنة تجمع عدة متغيرا ت تكون غير ساكنة كل على حدة، أو بأنه يمثل علاقة توازنية طويلة الأجل بين عدة متغيرا ت غير ساكنة في الأجل القصير[2].

ثانيا: شروط التكامل المشترك: تكون سلسلة زمنية معينة متكاملة من الدرجة d ،$X_1 \rightarrow I(d)$ ، إذا تم حساب الفروقات d مرة من أجل السلسلة مستقرة.

لتكن سلسلة زمنية X_{1t} مستقرة وسلسلة أخرىX_{2t} متكاملة من الدرجة 1:

$$X_{1t} \rightarrow I(0)$$

$$X_{2t} \rightarrow I(1)$$

تعتبر السلسلة $y_{1t} + X_{1t} + X_{2t}$ غير مستقرة نتيجة جمع السلسلتين الأولى مستقرة والثانية غير مستقرة على اتجاه عام.

نقول أن السلسلتين **yt** و**xt** متكاملتين إذا تحقق الشرطان التاليان[3]:

- إذا خضعتا إلى اتجاه عشوائي له نفس رتبة الفرق " d ".
- التوفيق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين، أي:

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(b)$$

بحيث $x_t + \beta y_t$ مع $d \geq b \geq 0$ ونكتب عندئذ: $x_t , y_t \rightarrow CI(d.b)$

[1] : عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص247.

[2]: عدنان العربيد، رباكنيفاتي، **المحددات الرئيسة للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة (1980-2012)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية-سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014، ص319.

[3]: هيشر أحمد التيجاني، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974، 2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2015-2016، ص203.

($\alpha.\beta$)و شعاع الإدماج Vecteur de co-intégration.

في الحالة العامة وبوجود (k) :متغيرة، يكون لدينا: $x=(x_{1t}, x_{2t},\dots x_{kt})$

$$X_{1t} \longrightarrow I_{(d_1)}$$
$$X_{2t} \longrightarrow I_{(d_2)}$$
$$\dots\dots \qquad \dots\dots$$
$$\dots\dots \qquad \dots\dots$$
$$\dots\dots \qquad \dots\dots$$
$$X_{kt} \longrightarrow I_{(d_k)}$$

ووجِد شعاع التكامل المتزامن $\alpha_i = [\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \dots, \alpha_k]$ ذو بعد(k,1) فإن المتغيرات التي عددها (k)هي متكاملة cointégrées هو المتزامن التكامل وشعاع هو α_i .

ثالثا :اختبارات التكامل المشترك: يوجد هناك عديد من اختبارات التكامل المشترك، نختار منها اثنين على النحو التالي:

1. **اختبار Engle et Granger 1987**: يقتضي هذا الاختبار أن يتم التأكد من تكامل السلاسل الزمنية عند نفس الرتبة ومن ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل باستخدام طريقة المربعات الصغرى، مع التأكد من استقرار سلسلة بواقي التقدير[1]. إذا كان x,y متغيران غير مستقرين بالمستوى ومتكاملين من نفس الدرجة، عندئذ نتبع منهج (Engle-granger)ذي الخطوتين à deux étapes، وفق التسلسل التالي[2]:

- **المرحلة الأولى:** تقدير معادلة انحدار العلاقة طويلة المدى La relation de long terme بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية(MCO)[3]:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + \varepsilon_t$$

يتم استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار (أي المتغيرات غير المستقرة في المستوى).

نستخرج من معادلة انحدار التكامل المشترك السابقة للبواقي المقدرة:

[1] : Robert F. Engle; C. W. J. Granger, **Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica**, Vol. 55, No. 2. (Mar. 1987), p p 251-276.

[2]: شفيق عربش، عثمان نقار، رولى شفيق اسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين سوريا، المجلد33، العدد05، 2011، ص84.

[3] : نفس المرجع، ص ص 84-85.

$$\hat{\varepsilon}_t = y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}\ x_t$$

ومن أجل التأكد من أن المتغيرين قيد الدراسة متكاملان تكاملا مشتركا يجب اختبار استقرار البواقي $\hat{\varepsilon}_t$ باستخدام اختبار(A.D.F)، أي سيتم تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \emptyset\hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{i-1}^{p} \emptyset\ \Delta\hat{\varepsilon}_{t-i} + \mu_t$$

حيث:

$\Delta\hat{\varepsilon}_t = \hat{\varepsilon}_t - \hat{\varepsilon}_{t-1}$: مستوى الفرق الأول لبواقي معادلة انحدار العلاقة طويلة الأمد.

$\sum_{i-1}^{p} \emptyset\ \Delta\hat{\varepsilon}_{t-i}$: حدود الفرق المبطأ للبواقي.

μ_t : حد الخطأ العشوائي.

ومن ثم نختبر فرض العدم التالي: $H_0: \emptyset = 0$ $\hat{\varepsilon}$ سلسلة زمنية غير مستقرة، إذ يجب أن تكون $\emptyset < 0$ لتكون بواقي معادلة التكامل المشترك مستقرة وبالتالي x,y متكاملين تكاملا مشتركا.

نستخدم القيم الجدولية لـ (**Engle** & **yoo1987**)، إذا كانت قيمة إحصائية $t_{\hat{\emptyset}}$ المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية نرفض H_0 توجد علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين، عندئذ ننتقل إلى المرحلة الثانية.

- **المرحلة الثانية:** تقدير نموذج تصحيح الخطأ Le modèle de correction d'erreur بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(**MCO**): يقوم مفهوم نموذج تصحيح الخطأ**ECM** على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأمد، تتحد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداتها. وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق. كما وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن قيمته التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن**Erreur d'equilibre** ، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج، بنموذج تصحيح الخطأ، إذ يمكننا نموذج **ECM** من فحص وتحليل سلوك المتغيرات على المدى القصير من أجل الوصول إلى التوازن على المدى الطويل. وقد أوضح **Engle-Granger** وكذلك **Granger** كيف يمكن إدخال طريقة(**Granger1969**) التقليدية لإختبار السببية في نموذج تصحيح الخطأECM. فإذا كانت المتغيرات في نموذج**VAR** متكاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق في نموذج **VAR** من أجل تحديد اتجاه العلاقة السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلال في الأجل القصير للوصول إلى التوازن طويل

الأجل بين المتغيرات. لتقدير نموذج **ECM** يتم إدخال مقدرات سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأمد كمتغير مستقل مبطأ لفترة واحد($\hat{\varepsilon}_{t-1} = \gamma_{t-1} - \hat{\alpha} \quad -\hat{\beta}\, x_{t-1}$) في نموذج VAR وفق المعادلة التالية[1]:

$$\Delta \boldsymbol{\gamma_t} = \rho\hat{\varepsilon}_{t-1} + \sum_{i=0}^{p} \alpha\ \Delta x_{t-i} + \sum_{j=1}^{p} b_j\ \ \Delta y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث ρ تسمى معلمة سرعة التعديل للتوازن، وتحديدا تقيس نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة $t-1$ التي يتم تصحيحها أو تعديلها في الفترة الزمنية t. يتم اختبار الفرض التالي $\rho < 0$ وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين المتغيرين قيد الدراسة.

2. **اختبار Johansen1988 و Johansen et Juselius1990** : يتم من خلالهما تحديد علاقات التكامل المشترك اعتمادا على القيم الذاتية لمصفوفة البواقي الناتجة عن انحدار تغيرات السلاسل الزمنية المقدرة[2].

يتفوق هذا الاختبار على اختبار **Engle-Granger** للتكامل المشترك السابق، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وأهم من ذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، كما أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل. يعتمد هذا الاختبار على خطوتين:

- **الخطوة الأولى**: اختبار الأثر **test trace –** (λ_{trace}): حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثر من q متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q=r)ويحسب بالصيغة التالية[3]:

$$\lambda_{\text{trace}} = n - \sum_{i=r+1}^{k} \ln(1 - \lambda t)$$

حيث λ_i : القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين- التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية، k: عدد المتغيرات وr رتبة المصفوفة. وتتبع هذه الاحصائية قانونا احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع χ^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها (jonhansen et juselius,1990) يكون اختبار johansen على الشكل التالي[4]:

[1] : شفيق عربش، عثمان نقار، رولى شفيق اسماعيل، مرجع سابق، ص 85.

[2] :Soren Johansen & Katarina Juselius, **Maximum Likelihood Estimation and inference on Co-integration with Applications to the demand for money , Oxford Bulletin of economics and statistics**, Volume 52, Issue 2, 1990, pp : 169-210.

[3] : R .bourbonnais. **économétrie,** op-cit , P311.

[4] : Ibid , p313.

- رتبة π المصفوفة تساوي الصفر($r=0$)، أي H_0: $r=0$ ضد الفرضية H_1 :$r>0$ نرفض H_0 ونمر إلى الاختبار الموالي(إذا كانت λ_i الاحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة المقروءة في الجدول ، يتم رفض H_0).
- رتبة π المصفوفة تساوي الواحد($r=1$)، أي H_0:$r=0$ ضد الفرضية H_0 :$r=1$ ضد الفرضية H_1 :$r>1$ ، في حالة رفض H_0 نمر إلى الاختبار الموالي(إذا كانت λ_{trace} الاحصائية أكبر تماما من القيمة الحرجة لـ **jonhansen et juselius** فإننا نرفض H_0، إلخ.

إذا رفضنا H_0 في نهاية الاجراء، واختبارنا بعدها الفرضية H_0 : $r=k-1$ضد الفرضية H_1 : $r=k$ وقمنا برفض H_0، فإن رتبة المصفوفة هي $r=k$، وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي $I(0)$.

- **الخطوة الثانية:** اختبار القيمة الذاتية القصوى $\lambda_{\max}$ الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية[1]:

$$\lambda_{\max}(r,r+1) = -n \ln(1- \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويجري اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود $r+1$ من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة عن القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

المطلب الثالث: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL).

يقترح Peasara اختبار بديل للقيام بالتكامل المشترك الذي يقدم مجموعة من الحلول مقارنة بالاختبارات الأخرى، فيرى Peasaran and al أن اختبار الحدود في إطار ARDLيمكن تطبيقه بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية[2]$I(2)$. تتميز هذه الطريقة بعدد من النقاط التالية على سابقاتها:

[1]: كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، انسام خالد حسن الجبوري، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد الثالث والثلاثون، 2012، ص 155.

[2] : Abdul Jalil and Ying Ma , **Financial Development and economic growth : time series evidence from Pakistan and china**, journal of economic cooperation,29,2(2008),p47.

- ما يميز هذا الاختبار أنه لا يشترط أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى، قد تكون مستقرة عند المستوى الأول أي (0) I أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)I أو خليط من الاثنين [1].الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون مستقرة عند المستوى الثاني أي (2) I. [2] لأنه في ظل وجود متغيرات متكاملة عند المستوى الثاني، لا يمكن تفسير قيم إحصائيات F المقدمة من قبل .Pesaran et al (2001)[3].
- تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى[4].
- العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يقدم أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.[5]
- يمكّن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع[6]. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل[7]. وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر

[1]: Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, Mohammed Lazrag, Sidahmed Zenagui**, THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON ALGERIAN ECONOMY,** International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issue 6, June 2015,p 1472.

[2] : Hamza ERDOĞDU, Hasan ÇİÇEK, **Modelling beef consumption in Turkey: the ARDL/bounds test approach**, Turkish Journal of Veterinary and Animal Sciences, 2017, p258.

[3] : Mounir BELLOUMI, **The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model,** Economic Systems,Volume 38, Issue 2, June 2014,

[4] : Turgut TURSOY, Faisal FAISAL, **Causality between stock price and GDP in Turkey: An ARDL Bounds Testing Approach**, Romanian Statistical Review nr**. 4 / 2016,** p08.

[5]: محمد ادريوش دحماني، سعدية بلقايدي، إسماعيل بن قانة، **دراسة لإنتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي، دراسة قياسية للفترة (1980-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد 02 ،2016 ، ص 180.

[6] : Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko2**, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation,** Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016, p79.

[7] : R. Santos Alimi **, ARDL bounds testing approach to co integration : A re-examination of augmented fisher hypothesis in an open economy,** Asian Journal of Economic Modelling, 2014,p106.

اتساقا .ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة(n) نستخدم عادة معيارين هما معيارAkaike ومعيار Schwarz حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (SC) و(AIC)[1] .

- علاوة على ذلك، تعاني النماذج التقليدية لإختبارات التكامل المشترك من مشكلة النمو الداخلي، في حين تستطيع طريقة نموذجARDL التمييز بين المتغير التابع والمتغيرا ت التفسيرية والقضاء على المشاكل التي قد تطرأ بسب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي .كما يقدم تقديرا غير متحيز وذي كفاءة، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذجARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة[2].

يقتضي تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية موزعة الإبطاء، تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات مفسرة لضمان عملية تعديل سلوك المتغير التابع، فيتم إدماج نماذج الإبطاء Distributed model lag لنموذج الاختبار الذاتي Autoregressive model ما يعطي نماذج الاستجابة الديناميكية متضمنا كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة، ويمكن أن تعطي نماذج الإبطاء للمتغير الخارجي(المستقل) وفق النموذج البسيط التالي[3]:

$$Y_t = a_0x_t + a_1x_{t-1} + a_2x_{t-2} + \dots\dots + a_px_{t-q} + \varepsilon_t$$

ويعطي نموذج الانحدار الذاتي للمتغير الداخلي بالاعتماد على قيمة السابقة ضمن نموذج الانحدار الذاتي[4]$AR_{(P)}$:

$$Y_t = B_1 Y_{t-1} + B_2 Y_{t-2} + \dots\dots + B_P Y_{t-P} + \varepsilon_t$$

بمعنى آخر أن الطريقة الإضافية أو البديلة لإحتواء المركبة الديناميكية في السلوك الاقتصادي تكون من خلال تضمين متغيرات داخلية متباطئة إلى جانب المتغيرات الخارجية كمتغيرات توضيحية .في حين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية. ويمكن التعبير في حالة وجودK من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي[5] :

$$Y_t = B_0 + B_1Y_{t-1} + B_2Y_{t-2} + \dots + B_pY_{t-p} + a_0x_t + a_1x_{t-1} + x_{t-2} + \dots + a_px_{t-q} + \varepsilon_t$$

---

[1] : Nemanja Lojanica**,** An intervention entitled " **Government Expenditure and Government Revenue – The Causality on the Example of the Republic of Serbia",** an introduction Management International Conference,Portoroz, Slovenia, 28-30 may 2015, p83.

[2] :Muhammad afzal et al , **openness ,inflation , and growth RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach Pakistan**, Economic and Social Review**,** Vol: 51, N:01, Summer 2013, P:25

[3]: عائشة سلمة كيحلي، **التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970-2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016 -2017، ص ص 126-127

[4] : نفس المرجع، ص127.

[5] : عادل زقرير، مرجع سابق، ص ص250-251.

تعتبر هذه المعادلة الشكل الأساسي لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL حيث ε_t الحد العشوائي، والنموذج هو نموذج انحدار ذاتي، بمعنى أن المتغير Y_t هو مفسر (جزئيا) بواسطة القيم المبطأة للمتغير نفسه، كما أن لديه مكونات إبطاء موزع، وذلك في شكل إبطاءات متتالية للمتغير التفسيري **x** وأحيانا يتم استبعاد القيمة x_t نفسها من هيكل نموذج الإبطاء الموزع .كما أنB_0 : يمثل الحد الثابت،p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترا ت الإبطاء للمتغير Y_t)، q :رتبة المتغير التفسيري**x** (عدد فترا ت الإبطاء للمتغير x_t) ، tمتغير الزمن (الاتجاه الزمني) ويمكن التعبير عن المعادلة اختصارا بـ ARDL(p ,q) وهذا النوع من النماذج مستند إلى تقدير نموذج تصحيح خطأ غير مقيد UECM (Unrestricted Error Correction).

كما يمكن توسيع العلاقة لتشمل عدد متغيرات مفسرة في النموذج فتكتب علاقة (p,q_1,q_2,q_3 ARDL (,.....q_k وفق الصيغة التالية[1]:

$$\Delta y_t = c_0 + \sum_{i=1}^{p} b_1\ \Delta y_{t-i} + \sum_{i=1}^{q^1} b_2\ \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{q^2} b_3\ \Delta X2_{\,t-i} + \varepsilon \sum_{i=1}^{q^3} b_4\ \Delta X3_{t-i}\ _{t} + \cdots + \sum_{i=1}^{q^k} b_k\ \Delta Xk_{t-i} + a_1\ y_{1-i} + a_2 X1_{\ t-1} + a_3 X2_{\ t-1} + a_4 X3_{\ t-1} + \cdots + a_k Xk_{\ t-1} + \varepsilon_{\ t}$$

c_0: الحد الثابت.

Δ: الفروق من الدرجة الأولى.

k: عدد المتغيرات.

p: فترة إبطاء المتغير التابع y .

q_1,q_2,q_3 ,.....q_k: فترات إبطاء المتغيرات المفسرة على الترتيب.

$b_1\ b_2\ ,b_3,\ldots,b_k$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل(لنموذج تصحيح الخطأ).

$a_1\ , a_2, a_3, \ldots . a_k$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDLمن خلال فرضيتين[2]:

- H_0: فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل)بين المتغيرات، والتي تتمثل:

[1] : عائشة سلمة كيحلي، مرجع سابق، ص 127.

[2] :Senei Molapo , Moeti Damane, **Determinants of private investment in Lesotho,** European Scientific Journal , vol.11, 2015, P481.

$H_0 : \beta1 = \beta2 = \beta3 = \beta4 = 0$

- H_1:الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك(علاقة توازنية طويلة الأجل)بين المتغيرات، والتي تتمثل في:

$H1: \beta1 \neq \beta2 \neq \beta3 \neq \beta4 \neq 0$

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود ARDLيستلزم القيام بالخطوات التالية :

1. التأكد من أن أي من المتغيرات ليس متكامل من الرتبة الثانية(I(2 فهذا يبطل منهجية نموذجARDL[1].
2. اختبار فترة الإبطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات في UECM ، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيدAutoregressive Model Unrestricted Vector مع وجود حد ثابت واتجاه عام. و يتم ذلك باستخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة هي :معيار معلومات Akaike (AIC; 1973)، معيار معلومات Schwarz (SC;1978)معيار معلومات Hannan and Quinn (HQ; 1979)، معيار خطأ التوقع النهائي(FPE) Final Prediction Error المقترح من جانب Akaike(1969)، ومعيار LR[2].
3. تقديرUECM بواسطة طريقة المربعات الصغري العادية(OLS) . ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج تم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاصGeneral to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولي لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصاء t – الخاصة به أقل من الواحد الصحيح ، وذلك بشكل متتالي[3].
4. اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبارWald (إحصاء اختبار-F)[4].
5. مقارنة قيمة إحصاء–Fالمحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة لفترة واحدة بقيمة إحصاء–F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة ،ونظرًا لأن اختبار-F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصاء هذا الاختبار: قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى

[1] : Dave Giles , **Econometrics Beat**: **ARDL Models - Part II - Bounds Tests** ,2013. On the following website: http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html See it today24-03-2018.

[2]: مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصادالمصري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس،2009، ص 157.

[3]: نفس المرجع، ص 158.

[4] : HANAA BENAZZA, ABDELLAH BENMANSOUR, **The Effect of Fiscal Policy Tools on Economic Growth: Empirical Evidences Based Time Series Data From Algeria The ARDL Model,** Les cahiers du MECAS, N° 12/ Juin 2016,p136.

أنها متكاملة من الرتبة صفر أي$I(0)$ ، قيمة الحد الأعلى وتفترض أن المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى لقيمها ، بمعني أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح أي $I(1)$ [1] ، حيث يستند اختبار ARDL في اختبار إحصاء–F كما يلي:

- فإذا كانت قيمة إحصاء –Fالمحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، فسوف يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات[2].
- فإذا كانت قيمة إحصاء –Fالمحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات[3].
- فإذا كانت قيمة إحصائية –Fالمحسوبة تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى، فإن النتائج سوف تكون غير محددة، ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه[4].

إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة واحد صحيح، أي $I(1)$ ، فإن القرار الذي يتم اتخاذه لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصاء Fالمحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى، وبالمثل إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر أي$I(0)$ ، فإن هذا القرار سوف يتم اتخاذه على أساس مقارنة قيمة إحصائية–F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدنى[5].

6. التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة تسلسليا[6].
7. التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا[7].

[1] : Djelloul Benanaya & Malika Bakdi, **Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria: An Application of Auto - Regressive Distributed LAG (ARDL) Bounds Testing Approach,** El-Bahith Review 17/2017,p 24.

[2] : kazeem bello Azide,olnkemi lawansan, **determinants of domestic private investment in Nigeria** , Asian Social Science; Vol. 8, No. 13; 2012,P145.

[3] : Djelloul Benanaya & Malika Bakdi , op-cit ,p25.

[4] : kazeem bello Azide,olnkemi lawansan, op-cit ,p145.

[5]: مجدي الشوربجي، مرجع سابق، ص158.

[6]: Dave Giles, op-cit.

[7]: Ibid.

8. تقدير العلاقة طويلة الأجل"مستويات النموذج"، فضلاعن فصل نموذج تصحيح خطأ غير مقيدUECM) Unrestricted Error Correction)، واستعمال نتائج النموذج المقدر لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل، والعلاقة التوازنية الطويلة الأجل بين المتغيرات[1].

المبحث الثاني: دراسة قياسية لمحددات الإستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

تنقسم العوامل التي تؤثر على الاستثمار الخاص انطلاقا من الدراسة التحليلية السابقة إلى في فئتين رئيسيتين، العوامل الاقتصادية والعوامل غير الاقتصادية إلا أننا سوف نعتمد فقط على العوامل الاقتصادية أي على الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، التضخم، الاستثمار العام، حجم الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، وحجم الدين الخارجي، والانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية.

جميع السلاسل الزمنية في هذه الدراسة هي عبارة عن بيانات سنوية تغطي الفترة من 1990-2015 أي 26 مشاهدة، التي تزامنت مع فترة الإصلاحات الاقتصادية وصدور عدة قوانين خاصة بالاستثمار الخاص، وتم الحصول على هذه البيانات من البنك الدولي، ووزارة المالية، والديوان الوطني للإحصاء، وصندوق النقد الدولي، والنتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج **EVIEWS**9، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة(ARDL).

أولا :تعريف متغيرات النموذج. يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** يتمثل في: **الاستثمار الخاص** نرمز له بالرمز **IP**: تم تقديره على أساس الفرق بين إجمالي رأس المال ونفقات التجهيز. مقدر بمليار دينار.

➢ **المتغيرات المستقلة:** تتمثل هذه المتغيرات في:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** نرمز له بالرمز **GDP**: يمثل مؤشر نمو الاقتصاد الجزائري. مقدر بمليار دينار.
- **الاستثمار العام (نفقات التجهيز)** نرمز له بالرمز**IG** : هي تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، يتولد عنها زيادة الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات

[1]: Dave Giles, op-cit.

الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بالوسائل الضرورية وهذا قصد الوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة. مقدر بمليار دينار.

- **الدين الخارجي**: نرمز له بالرمز **DET**: يقصد بالدين الخارجي في معناه العام أنـه الدين الذي تحصل عليه الدولة من الدول أو المصارف الأجنبية أومن المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي.ويعتبر من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي للبد، مقدر بمليار دينار.
- **سعر الصرف الحقيقي**: نرمز له بالرمز**EX** : يعبر هنا عن نسبة مبادلة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، أي عدد وحدات العملة الجزائرية (الدينار) مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأمريكية (الدولار).
- **معدل الفائدة الحقيقي**: نرمز له بالرمز**IR**: **يتمثل** في (سعر الفائدة الاسمي على القروض-معدل التضخم) معبر عنه بالنسبة المؤوية.
- **التضخم**: نرمز له بالرمز**INF** والذي يقاس بواسطة معدل تغير أسعار الاستهلاك، حيث تم التعبير عنه بالنسبة المئوية.
- **الانفتاح الاقتصادي** نرمز له بالرمز :**OP** ويقاس بنسبة هيكل التجارة الخارجية) الصادرات +الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، مقدر بالنسبة المئوية.
- **الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص** نرمز له بالرمز lp: يتمثل في حجم القروض المقدمة من طرف البنوك الجزائرية إلى القطاع الخاص، مقدر بمليار دينار.

ثانيا: تحديد نموذج الدراسة القياسية: يتكون النموذج القياسي للدراسة من عنصرين هامين :النموذج الاقتصادي، النموذج القياسي.

إن صياغة النموذج الاقتصادي يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي، وانطلاقا من الدراسات السابقة تم صياغة علاقة خطية بين الاستثمار الخاص والعوامل المحددة له، وكانت دالة الاستثمار الخاص كما يلي:

$$Ip=F\ (gdp, ig, LP, det, ex, ir, inf, op)$$

بعد تحديد النموذج الاقتصادي، فمن الضروري تحويله إلى ما يسمى بالنموذج الاقتصادي القياسي، بعد عدة محاولات لإختيار أهم صيغة للنموذج تبين أن أفضل صيغة للنموذج هي الصيغة اللوغاريتمية، تم ادخال اللوغاريتم على المتغيرات، فأصبح شكل النموذج كما يلي:

$$Lip= b_0+ b_1lgdp_t + b_2\ lig_t+ b_3\ llp_t+ b_4\ ldet_t+ b_5\ lex_t+ b_6\ ir_t+ b_7\ inf_t+ b_8\ op_t + \varepsilon_t$$

حيث:

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4\ b_5, b_6, b_7, b_8$: تمثل معلمات متغيرات النموذج.

ε_t :حد الخطأ العشوائي أو البواقي للنموذج.

ثالثا :دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية: عادة ما تتميز السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار مما يجعل متوسطها وتباينها غير مستقرين ومرتبطين بالزمن لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ومعرفة درجة تكاملها .لأنه قبل تطبيق منهجية ARDL للتكامل المشترك للمتغيرات محل الدراسة، يجب أولا دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية، الذي يعد شرط أساسي من شروط التكامل المشترك، وتعتبر اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة لتحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية وفحص خصائصها. ومع تعدد اختبارات جذور الوحدة تقتصر دراستنا على استخدام اختبار ديكي فولر المطور(ADF)، وذلك لأهمية هذا الاختبار في تحديد درجة تكامل متغيرات النموذج القياسي بالإضافة إلى تمكنه من تحديد مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والتابعة الناتجة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في تقدير النموذج القياسي. واختبار فيليب بيرون(PP)، وفي حالة عدم توافق نتائج اختبار(ADF)و(PP) فإنه يتم تفضيل نتائج اختبار(PP) لقدرته على إعطاء تقديرات قوية في حالة السلاسل التي لها ارتباط متسلسل وتباين غير ثابت[1].

يتم اختبار فرض العدم بوجود جذر الوحدة من خلال مقارنة احصائية(T) المحسوبة مع القيم الجدولية والتي عادة ما تكون قيمة سالبة. فإذا كانت قيمة احصائية(T) المقدرة أقل من قيمة الاحصائية(T) المجدولة، فإنها تكون معنوية احصائيا وعليه يتم رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية ساكنة وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة 0 ونرمز لها$I(0)$ ، وإذا كانت أكبر من القيمة الجدولة فإنه لا يمكن رفض فرض جذر الوحدة أي السلسلة غير ساكنة، وبالتالي نقوم باختبار سكون الفرق الأول، فإذا كانت السلسلة ساكنة في فرقها الأول فإنها عندئذ تكون متكاملة من الدرجة 1 ويرمز لها$I(1)$ ، وإذا لم تكن ساكنة نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى[2].

[1] : عائشة سلمة كيحلي، مرجع سابق، ص139.

[2] : بقبق ليلى اسمهان، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 381.

الجدول رقم (4-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية.

ADF				PP			القرار
النموذج		3	2	1	3	2	1	
LIP	المستوى	-3.22 -3.61 (0.103)	-1.49 -2.98 (0.518)	3.41 -1.95 (0.999)	-3.23 -3.60 (0.101)	-3.45 -2.98 (0.018)	4.18 -1.95 (0.999)	I(1)
	الفرق الأول	-5.74 -3.62 (0.000)	-5.55 -2.99 (0.000)	-1.04 -1.95 (0.256)	-6.52 -3.61 (0.000)	-6.36 -2.99 (0.000)	-4.27 -1.95 (0.000)	
LGDP	المستوى	-2.51 -3.61 (0.318)	-3.72 -2.98 (0.01)	5.20 -1.95 (1.000)	-2.61 -3.60 (0.276)	-4.99 -2.98 (0.000)	4.59 -1.95 (1.000)	I(1)
	الفرق الأول	-4.75 -3.62 (0.000)	-4.20 -2.99 (0.01)	-2.86 -1.95 (0.006)	-6.14 -3.61 (0.000)	-4.23 -2.99 (0.003)	-2.88 -1.95 (0.005)	
LLP	المستوى	-1.59 -3.65 (0.758)	-3.05 -3.02 (0.046)	1.23 -1.95 (0.939)	-4.04 -3.61 (0.02)	-0.01 -2.98 (0.948)	1.27 -1.95 (0.944)	I(1)
	الفرق الأول	-3.75 -3.65 (0.041)	-4.89 -2.99 (0.000)	-0.33 -1.96 (0.550)	-5.28 -3.61 (0.001)	-4.89 -2.99 (0.000)	-4.77 -1.95 (0.000)	
LDET	المستوى	-3.00 -3.60 (0.150)	-1.72 -2.99 (0.407)	0.22 -1.95 (0.744)	-3.00 -3.60 (0.150)	-1.888 -2.98 (0.335)	0.143 -1.95 (0.718)	I(1)
	الفرق الأول	-3.93 -3.61 (0.026)	-3.98 -2.99 (0.005)	-4.10 -1.95 (0.000)	-3.93 -3.61 (0.026)	-3.99 -2.99 (0.005)	-4.10 -1.95 (0.000)	
LEX	المستوى	-5.16 -3.60 (0.001)	-6.48 -2.98 (0.000)	2.10 -1.95 (0.989)	-5.69 -3.60 (0.000)	-9.70 -2.98 (0.000)	1.674 -1.95 (0.973)	I(1)
	الفرق الأول	-5.06 -3.61 (0.002)	-5.58 -2.99 (0.000)	-5.13 -1.95 (0.000)	-4.95 -3.61 (0.002)	-5.36 -2.99 (0.000)	-4.95 -1.95 (0.000)	

LIG	المستوى	-2.69 -3.60 (0.247)	0.32 -3.01 (0.973)	3.00 -1.95 (0.998)	-2.73 -3.60 (0.231)	-1.21 -2.98 (0.651)	2.92 -1.95 (0.998)	I(1)
	الفرق الأول	-4.58 (-3.61) (0.006)	-4.61 (-2.99) (0.001)	-2.05 -1.95 (0.040)	-4.58 -3.61 (0.006)	-4.61 -2.99 (0.001)	-3.32 -1.95 (0.001)	
INF	المستوى	-1.82 -3.60 (0.663)	-1.40 -2.98 (0.563)	-1.33 -1.95 (0.164)	-1.82 -3.60 (0.663)	-1.40 -2.98 (0.565)	-1.31 -1.95 (0.168)	I(1)
	الفرق الأول	-5.06 -3.61 (0.002)	-5.09 -2.99 (0.000)	-5.07 -1.95 (0.000)	-5.58 -3.61 (0.000)	-5.19 (-2.99) (0.000)	-5.12 (-1.95) (0.000)	
IR	المستوى	-1.89 -3.60 (0.627)	-1.75 -2.98 (0.392)	-1.71 -1.95 (0.081)	-1.85 -3.60 (0.646)	-1.72 -2.98 (0.408)	-1.69 -1.95 (0.085)	I(1)
	الفرق الأول	-5.47 -3.61 (0.000)	-5.43 -2.99 (0.000)	-5.44 -1.95 (0.000)	-7.06 -3.61 (0.000)	5.53- -2.99 (0.000)	5.51- -1.95 (0.000)	
OP	المستوى	-1.62 -3.60 (0.753)	-1.99 -2.98 (0.287)	0.38 -1.95 (0.788)	-1.58 -3.60 (0.768)	-1.96 -2.98 (0.297)	-0.52 -1.95 (0.821)	I(1)
	الفرق الأول	-5.23 -3.61 (0.001)	-5.21 -2.99 (0.000)	-5.31 -1.95 (0.000)	-5.44 -3.60 (0.001)	-5.41 -2.99 (0.000)	-5.41 -1.95 (0.000)	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج **Eviews9** .

ملاحظة: تظهر القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المضللة إلى القيم الحرجة(الجدولية) الموافقة لإختبار ADF وPP، والقيم الموجودة بين قوسين تدل على الاحتمال الحرج عند مستوى معنوية 5%.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار (ADF) و(PP) أن جميع السلاسل الزمنية تحتوي على جذر وحدة، ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال فترة الدراسة عند المستوى، حيث كانت القيمة المطلقة المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية، ولكنها استقرت عند أخذ

الفروق الأولى لهم، مما يدل على أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أي I(1). وحسب هذه النتائج المحققة يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج الحدود ARDL.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتشخيص اختباراته.

في هذا المطلب سنقوم بتحديد نموذج الدراسة وفق منهجيةARDL، وتشخيص الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية النموذج.

أولا: المراحل المتبعة للوصول إلى أفضل معادلة نموذج انحدار :للوصول إلى أفضل معادلة للانحدار المتعدد نتبع الخطوات التالية:

- إختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج.
- إختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح.
- إختبار مدى صلاحية النموذج إحصائيا باستعمال إحصائية فيشر.
- إختبار الإرتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال إحصائية Durbin et Watson.
- إيجاد أفضل معادلة إنحدار للنموذج باستعمال طريقة stepwise التي بموجبها يتم إدخال واستبعاد المتغيرات عن طريق تحديد مستوى المعنوية.

المرحلة الأولى: إختبار المعنوية الإحصائية لمعلمات النموذج: لتحديد علاقة الانحدار المتعدد بين كل من الاستثمار الخاص والمتغيرات الاقتصادية(الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار العام، المديونية الخارجية، سعر الصرف، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، الانفتاح الاقتصادي) ،خلال الفترة 1990-2015، واعتمادا على برنامجEviews9 باستخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) كونها تتصف بالصفات التالية: تكون أقل تباين Best Linerar Unbaised Estimator، تكون خطيةLiner، غير متحيزة Estimator.

بناءا على نتائج المبينة في الملحق رقم(07) فإنه يتبين أن بعض المتغيرات النموذج ترتبط بالاستثمار الخاص بعلاقة ايجابية (طردية) وهي كل من معدل التضخم، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، الناتج المحلي الاجمالي، المديونية الخارجية، وهناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية (عكسية) مثل الانفتاح الاقتصادي، ومعدل الفائدة الحقيقي، والاستثمار العام، وسعر الصرف. بالإضافة إلى أنه من خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة باستخدام إحصائية ستيودنت لمقارنة T_{cal} مع إحصائية ستودنت المجدولة T_{tab} عند مستوى معنوية5% ودرجة حرية مقدارها(n-

T_{tab} =T(0.05) (17)=T(2.110) ومن نتائج (m-1)[1]، نجد أن إحصائية ستيودنت المجدولة تساوي: النموذج المقدر نجد أن معلمات كل من (الناتج المحلي الاجمالي، الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص، الانفتاح الاقتصادي ،الاستثمار العام) معنوية عند مستوى 5 % كما تؤكد احصائية ستيودنت المحسوبة لهذه المعلمات أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة المجدولة، أي أنها مقبولة ولها تأثير جيد في النموذج، في حين جاءت معلمات كل من(معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ،سعر الصرف، المديونية الخارجية) غير معنوية عند مستوى 5% بما في ذلك الثابت كون القيمة الاحتمالية للمعلمات أكبر من مستوى المعنوية5%، وتؤكده قيمة ستيودنت المحسوبة لهذه المعلمات التي كانت أقل من قيمة ستيودنت الجدولية ومنه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أن هذه المعلمات غير معنوية احصائيا.

المرحلة الثانية: إختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد المصحح: قيمة معامل التحديد المصحح التي قدرت بـ 0.9943 وهي قيمة عالية جدا تشير إلى أنّ العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تكاد تكون خالية من الأخطاء، وأن النموذج له قدرة تفسيرية عالية، فالمتغيرات التفسيرية تفسر 99.43%من التغيرات التي تحدث في الاستثمار الخاص.

المرحلة الثالثة: اختبار المعنوية الكلية للنموذج: عند دراسة المعنوية الكلية للنموذج نجد أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت F_{cal} = 548.47 بإحتمالية (0.0000)، وهي أكبر من القيمة المجدولة التي تم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوي 5% وبدرجة حرية البسط V_1= m (أفقيا على الجدول)، ودرجة حرية المقام V_2=n- m-1 (عموديا على الجدول)[2]، التي قدرت بـ F_{tab}=2.5 4 ، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، هذا يدل على جودة النموذج في التعبير على العلاقات بين الاستثمار الخاص والعوامل المحددة له والنموذج ذو معنوية إحصائية وتأثيره موضوعي وحقيقي.

المرحلة الرابعة: اختبار قيمة **Durbin-Watson stat** توحي بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي لتسلسل الأخطاء وقد قدرت قيمتها بـ (1.90) وهي أكبر من قيمة معامل التحديد المصحح، وهذا إن دل يدل على أن النموذج يخلو من الانحراف الزائف.

[1] : مكيد علي، مرجع سابق، ص 51.

[2] : نفس المرجع، ص51.

المرحلة الخامسة: تقدير أحسن نموذج باستخدام طريقةSepwise Regression: نظرا لوجود معلمات غير معنوية إحصائيا فإنه يجب حذفها من النموذج، ولإيجاد أفضل معادلة انحدار للنموذج تم استخدام طريقة Stepwise Regression، التي بموجبها يتم إدخال واستبعاد المتغيرات عن طريق تحديد مستوى المعنوية 5%، حيث تم حذف خمسة متغيرات والإبقاء على ثلاثة متغيرات.

بعد إعادة تقدير النموذج باستخدام المتغيرات الثلاثة الباقية وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية ، ومن خلال نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الملحق رقم(08)، يتبين أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي = R-Squared %0.9913، الأمر الذي يبين أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 99.13 %، وهي قيمة عالية، ومن خلال النموذج المقدر نجد أن جميع معلمات النموذج معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5 %، ويظهر ذلك أيضا من خلال قيمة ستيودنت المحسوبة التي كانت أكبر من قيمة ستيودنت المجدولية التي قدرت بـ T_{tab}= 2.074، ومنه فإن جميع معلمات النموذج ذات معنوية جيدة ولها تأثير قوي وجيد في النموذج. أما فيما يخص التقييم الاحصائي للنموذج، فإن هذا الأخير لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، وذلك من خلال قيمة احصائية Durbin-Watson stat التي بلغت 1.83والتي كانت أكبر من قيمة معدل التحديد المصحح، وبالتالي يمكن القول أن هذا النموذج مقبول من ناحية إحصائية ويمكن الاعتماد على نتائجه في عملية التقدير.

ثانيا: تقدير النموذج: على ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارا ت جذور الوحدة السابقة، والتي بينت أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الأول$I(1)$ وهو ما يتفق مع شرط صلاحية تطبيق منهجية اختبار الحدود المسمى بأسلوب "ARDL" للبحث عن مدى وجود علاقة توازنية في المدى الطويل والقصير بين متغيرات نموذج الدراسة، ولتطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك سيتم تقدير النموذج اعتمادا على المتغيرات المعنوية فقط، أما المتغيرات غير معنوية فسنقوم بتجاهلها واستبعادها من النموذج الذي يأخذ شكل الصيغة الرياضية التالية:

$$lip_t = c + \sum_{i=1}^{p} B_{1i}\ \Delta lip_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} B_2\ \Delta lgdp_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} B_3\ \Delta LLP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} B_4\ \Delta op_{t-i} + a_1\ lip_{T-i} + a_2 lgdp_{\ t-1} + a_3 llp_{\ t-1} + a_4 op_{\ t-1} + \varepsilon_{\ t}$$

Δ: الفروق من الدرجة الأولى.

C : الحد الثابت.

p : فترة إبطاء المتغير التابعlip .

q_1, q_2, q_3 : الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات المستقلة.

$B_1, B_2, B3, B_4$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل(لنموذج تصحيح الخطأ).

a_1, a_2, a_3, a_4 : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t : حد الخطأ العشوائي أو البواقي.

ثالثا: اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL: لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات.

1. **اختبار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج**. من أهم متطلبات تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، هو تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة، ومن أجل تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني المناسبة. يقدم البرنامج الإحصائي المستخدم فترة الإبطاء المثلى (4) لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويقوم تلقائيا بالمفاضلة بين مجموعة من النماذج ليقدم في الأخير فترات الإبطاء المثلى، وقد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغيير فترات الإبطاء التلقائية بالزيادة وبالنقصان للوصول إلى أفضل نموذج من ناحية الإحصائية، القياسية وكذا الاقتصادية، ويوضح الجدول التالي نتائج فترات الإبطاء التلقائية والمعدلة، والناتجة عن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM، ونتائج التقدير مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-2): اختبار فترات التباطؤ الزمني المثلى.

p	q_1	q_2	q_3
2	0	0	0

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(09) المستخرج من برنامج Eviews9 .

2. **اختبار منهج الحدود**. للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم استخدام اختبار الحدود Bounds Test وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها Pesaran and al، يهدف هذا الاختبار إلى معرفة ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ويتم الاختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها: أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم (4-3): نتائج اختبار الحدود.

الاختيار الإحصائي	القيمة	عدد المتغيرات المستقلة
إحصائية F	7.38	03
القيم الجدولية للحدود		
المعنوية	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم(10) المستخرج من برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة إحصائية F-Statistic لإختبار الحدود Bounds test هي 7.38 وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1% للحد الأدنى، ووفقا لذلك يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، ومنه يثبت هذا الاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

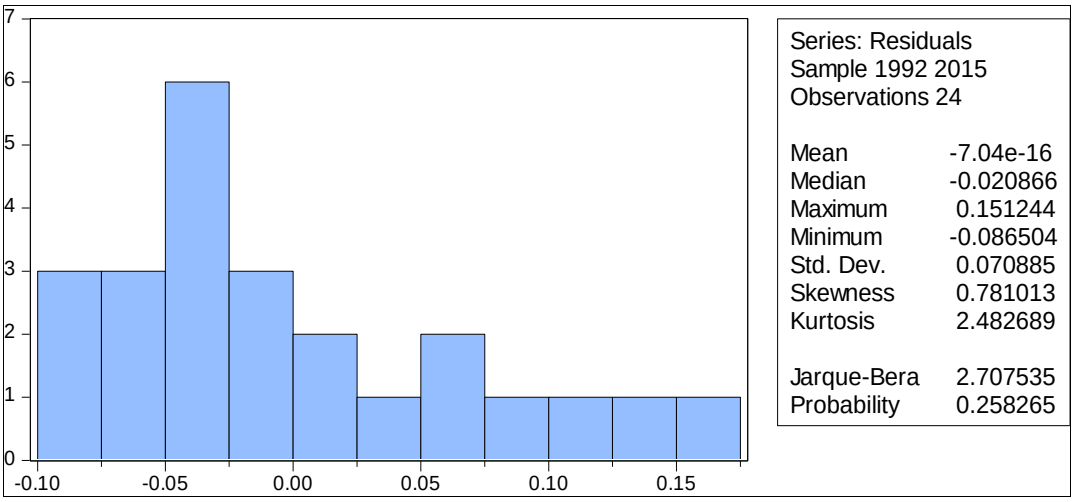
3. **اختبارات الكشف عن جودة النموذج المقدر:** في إطار التقدير بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة، وأن تكون متسقة ولها أقل تباين . ويفترض التحقق من استيفاء النموذج المقدر وفق منهجيةARDL لفروض هذه الطريقة، وذلك من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية المتمثلة في:

3-1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: حتى يمكن استخدام كل من اختبار فيشر وستودنت، سواء عند اختبار المعنوية الكلية أو المعنوية الجزئية لنموذج الانحدار، يلزم توفر شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي ونود الاشارة إلى أن التقيد بهذا الشرط مرتبط بحجم العينة، إذ يعتبر شرط ضروريا في حالة العينات الصغيرة، أما في حالة العينات الكبيرة فيمكن التخلي عنه، وذلك لأنه وفقا لنظرية النهاية المركزية نجد أن التوزيعات الاحتمالية تؤول إلى توزيع الطبيعي في حالة العينات التي يزيد حجمها عن 30 مشاهدة[1]. ومن أجل التحقق من أن البواقي المقدرة

[1]: أحمد سلامي، عبد الحق بن نفات، عبد الرزاق مولاي لخضر، **محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري، دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1970-2015)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد17، 2017، ص 291.

تتبع التوزيع الطبيعي سيتم فيما يلي استخدام إحصائيةJarque-Berra ، والشكل الموالي يوضح نتيجة هذا الاختبار.

الشكل رقم (4-1): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Eviews9.

يظهر من الشكل أعلاه أن قيمة الإحصائية(Jarque-Bera) التابعة للأخطاء العشوائية لنموذج التأثيرات العشوائية والتي تساوي(2.70) أقل من قيمة الإحصائية كاي تربيع المجدولة من الدرجة(2) والتي تبلغ قيمتها5.99، أي أن الأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي، ويؤكد ذلك القيمة الاحتمالية،-P) Value) التي تظهر أكبر من القيمة المعنوية 5% ومنه فالأخطاء العشوائية للنموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

3-2-اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاءLM-Test : تشير مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء إلى أن خطأ ما حدث في فترة ما، ثم أخذ يؤثر في الأخطاء الخاصة بالفترات المتتالية بطريقة تؤدي لتكرار نفس الخطأ أكثر من مرة، مما يؤدي لظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية، وللقيام باختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى والثانية، يتم اختبار فرضية العدم التي تقتضي غياب ارتباط تسلسلي ذاتي بسلسلة بواقي التقدير، مقابل الفرض البديل، بوجود ارتباط تسلسلي لبواقي التقدير.

3-2-1-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى: من أجل p=1 نحصل على المخرجات المبينة في الجدول أدناه. نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي0.5635 إذن نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك يتم إجراء اختبار LM حيث:

$LM= nR^2 = 0.4801 < \chi^2_{0.05}(1) = 3.84$، ومنه نقبل H_0 عند مستوى معنوية 5%التي تعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم(4-4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

Lag : 1	F-Statisic	0.3470	Prob (1.17)	0.5635
	Obs*R-squared	0.4801	Chi-square (1)	0.4883

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(11) المستخرج من برنامج Eviews 9.

3-2-2-اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية: من أجل P=2وباستعمال برنامجEviews9نحصل على النتائج المبينة في الجدول أدناه، أين نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي0.1582 ما يعني قبول فرضية العدم عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك نجري اختبار LM حيث: $LM= n R^2 = 4.9401 < \chi^2_{0.05}(2) = 5.99$، أي ليس هناك ارتباط خطي ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.

Lag :2	F-Statisic	2.0735	Prob (2. 16)	0.1582
	Obs*R-squared	4.9401	Chi-square (2)	0.0846

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(11) المستخرج منEviews 9.

3-3-اختبارات الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين: إن عدم ثبات التباين في نموذج الانحدار سيترتب عليه نفس الآثار المترتبة في حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حيث تكون الأخطاء المعيارية مقدرة بأقل من قيمتها الحقيقية، وبالتالي تصبح هذه التقديرات متحيزة، الأمر الذي يجعل نتائج الاستدلال الاحصائي مشكوك في صحتها. وللكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يتم استخدام اختبار H-White، واختبار-ARCH test.

- **3-3-1-اختبار White**: **اقترح** White سنة 1980 اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذا مربعاتها. ومن بين خصائص هذا الاختبار أنه[1]:
  - لا يتطلب معلومات سابقة عن أسباب مشكلة عدم تساوي الانتشار (عدم ثبات التباين).

[1]: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية، 2005، ص 507.

- لا يعتمد على افتراض اعتدال التوزيع.
- يصلح عادة للعينات كبيرة الحجم.

تتمثل خطوات اجراء هذا الاختبار فيما يلي[1]:

- تقدير النموذج العام $Y=XB+\varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربع البواقي $\widehat{\varepsilon_t}^2$.
- تقدير المعادلة الوسيطية التالية:

$$\widehat{\varepsilon_t}^2 = B_0 + B_1X_{11} + a_1X^2_{t1} + \cdots + B_KX_{tk} + a_KX^2_{tk} + u_t$$

- حساب معامل التحديد R^2 الخاص بهذه المعادلة.
- اختبار فرضية العدم.

$$H_0: B_0= a_1 =B_1 =\ldots=a_k+B_K=0$$

إحصائية مضاعف لاغرانج $LM=n\ R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية 2k، إذا كان $n\ R^2$ أكبر من $\chi^2(2k)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنويةa)، فإننا نرفض H_0 أي إذا كان هناك على الأقل معامل واحد من معاملات المعادلة الوسيطية يختلف معنويا عن الصفر فإن تباين الأخطاء غير متجانس.

لإختبار مشكلة عدم ثبات التباين باستخدام اختبار White وبرنامجEviews 9 نحصل على النتائج المبينة في الجدول أدناه، بالنسبة لإختبار فيشر لدينا: $F=1.1932<F_{20,3}^{0.05}=8.6602$، ولدينا كذلك إحصائية مضاعف لا غراج $LM=n\ R^2=21.3199 < \chi2_{0.05}\ (20) = 31.41$، وما يدعم النتيجتين السابقتين، الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرانج حيث تساوي الأولى 0.5111 والثانية0.3785 وهما أكبر من مستوى المعنوية 5%وهذا يستلزم قبول H_0، أي أن هناك تباين متجانس للبواقي (Les résidus sont homoscédastiques).

الجدول رقم(4-6): نتائج اختبار White.

Heteroskedasticity Test : White			
F-statistic	1.193259	Prob. F(20,3)	0.5111
Obs*R-squared	21.31995	Prob. Chi-Square(20)	0.3785
Scaled explained SS	8.890554	Prob. Chi-Square(20)	0.9841

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(11) المستخرج من Eviews 9.

[1]: شيخي محمد، مرجع سابق، ص 115.

3-3-2-اختبار ARCH: يعتمد هذا الاختبار على مضاعف لا غرانج LM، خطوات الاختبار كالتالي[1]:

- تقدير النموذج العام $y= x B+ \varepsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\widehat{\varepsilon_t}^2$.
- تقدير المعادلة التالية:

$$\widehat{\varepsilon_t}^2 = \theta_0 + \theta_1 \hat{\varepsilon}^2_{t-1} + \cdots + \theta_q \hat{\varepsilon}^2_{t-q} + u_t$$

- اختبار الفرضية التالية:

$$H_0: \theta_0 = \theta_1 = \cdots = \theta_q = 0$$

احصائية مضاعف لاغرانج $LM=(n-q)R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية q. إذا كان $(n-q)R^2$ أكبر من $\chi^2(q)$ (القيمة الحرجة لتوزيع χ^2 بنسبة معنوية a)، فإننا نرفض H_0 .

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، ونتائج هذا الاختبار مبينة في الجدول أدناه. إذ نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة أقل من الجدولية أي: $F_{cal}=0.533909 < F^{0.05}_{1,21}$ = 4.3248 لدينا احصائية ARCH المستخرجة من الجدول أدناه تساوي: Obs*R-squared = 0.570259 $< \chi 2_{0.05}$ (1) =3.84، وما يدعم النتيجتين السابقتين هو الاحتمال الحرج لكل من اختبار فيشر و مضاعف لاغرانج، تساوي الأولى 0.4730و الثانية0.4502 وهما أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وهذا يستلزم قبول H_0 ، أي التباين الشرطي للبواقي متجانس.

الجدول رقم(4-7): نتائج اختبارARCH .

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F-statistic	0.533909	Prob. F(1,21)	0.4730
Obs*R-squared	0.570259	Prob. Chi-Square(1)	0.4502

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(11) المستخرج من برنامج Eviews 9.

4. **اختبار استقرارية النموذج**: لكي نتأكد من خلو متغيرات الدراسة والنموذج ككل من وجود تغيرات هيكلية فيها يمكن استخدام بعض الاختبارات المناسبة لذلك ومنها[2]:

[1]: شيخي محمد، مرجع سابق، ص 116.

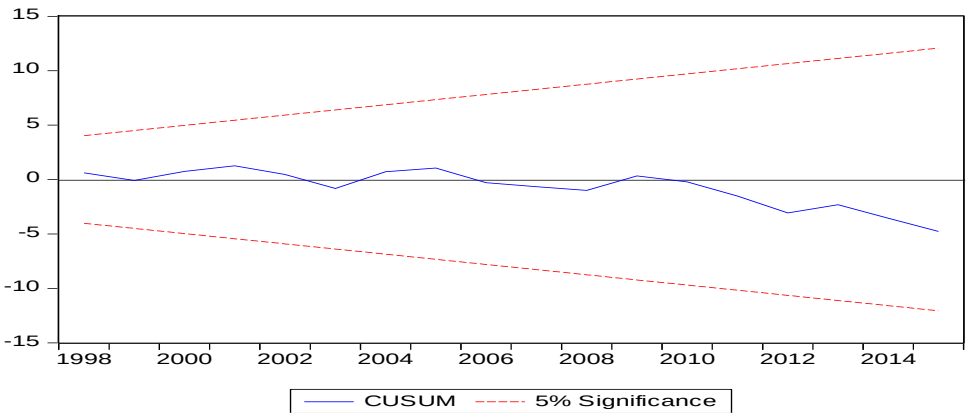
[2]: Khalil Ahmad, Ammara Riaz**, An Econometric Model Of Poverty In Pakistan: ARDL Approach To Co- Integration ,**Asian Journal of Business and Management Sciences, Vol. 1 No. 3, 2012, p80.

- المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM.
- المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة(CUSUMQ) CUSUM of Squares .

ويعتبر هذين الاختبارين من أدق الاختبارات في هذا المجال ذلك أنهما يوضحان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى حدوث الانسجام، والتناسق بين المعالم طويلة الأجل مع المعالم قصيرة الأجل، وهذا يتطابق مع منهجيةARDL التي دائما تأخذ بعين الحسبان الانسجام والتكيف في الأمدين القصير والطويل[1].

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من Cusum وCusum of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين(∓2SE) فإنه يتم رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن معلمات مستقرة على طول فترة الدراسة[2].

الشكل رقم(4-2): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي(Cusum Test) .

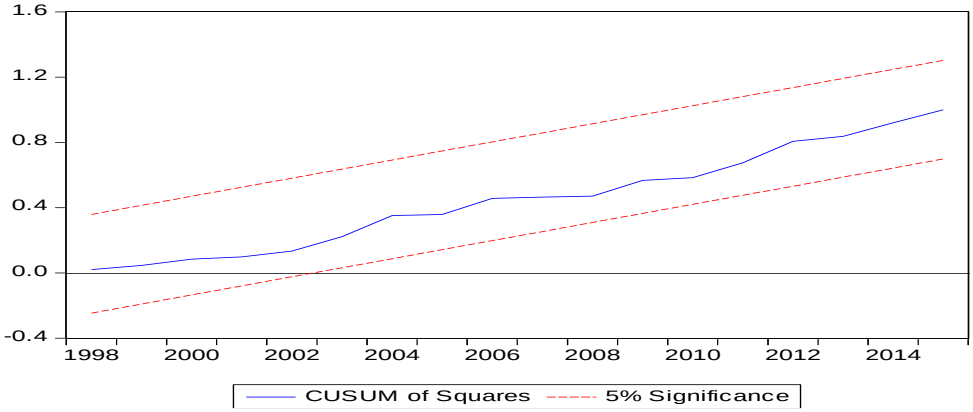


المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews 9.

[1] : Sohail I. Magableh, Sameh A. Ajlouni , op-cit , P270.

[2]: دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2014-2015، ص 291.

الشكل رقم(4-3): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي**Cusum of Squares**) .



المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews 9.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5 %.

بما أن اختبار الحدود اثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وتبين بأن النموذج يخلو من مشكلة الارتباط الذاتي وكذا من مشكلة عدم ثبات التباين، وتم التأكد من استقرار النموذج، في هذه الحالة تكون قد تحققت كل الشروط اللازمة التي تثبت صحة النموذج، والتي تمكن من تقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع للكشف عن العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

من خلال النتائج المقدمة في الجدول رقم(4-8) تقدير نموذجARDL في الأجلين، يظهر في الجزء العلوي منه معلمات نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل، في حين يظهر في الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل .

الجدول رقم(4–8): نتائج تقدير نموذج ARDL.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable : LIP
Selected Model : ARDL (2, 0, 0, 0)
Date : 05/15/18 Time : 22:47
Sample : 1990 2015
Included observations : 24

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (LIP (-1))	0.463956	0.116060	3.997553	0.0008
D(LGDP)	1.338110	0.171844	7.786760	0.0000
D(LLP)	0.318583	0.095165	3.347681	0.0036
D(OP)	-0.022453	0.004645	-4.833481	0.0001
CointEq (-1)	-1.316437	0.154239	-8.535048	0.0000

Cointeq = LIP - (1.0165*LGDP + 0.2420*LLP -0.0171*OP -2.4204)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	1.016464	0.087112	11.668420	0.0000
LLP	0.242004	0.059021	4.100288	0.0007
OP	-0.017056	0.002565	-6.650059	0.0000
C	-2.420369	0.377616	-6.409599	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews 9.

أولا :تقدير نموذج تصحيح الخطأ: لغرض قياس العلاقة قصيرة الأمد تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ ، هذا النموذج له ميزتان: الأولى هي قياس العلاقة قصيرة الأمد، والثانية هي قياس سرعة التعديل لإعادة التوازن في النموذج الديناميكي، معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ((-1) Coin Eq) فإذا كانت قيمة هذا المعامل سالبة وذات معنوية إحصائية فهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج المقدر، بالتالي قيمة هذا المعامل تدعم نتائج اختبار الحدود(Bound Test)، ويمكن تفسير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ اقتصاديا بأن المتغير التابع تتعدل قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من الاختلال المتبقي من الفترة(t–1) أي عندما ينحرف المتغير التابع عن قيمته التوازنية في المدى القصير فإنه يتم تصحيح ما يعادل قيمة معامل حد تصحيح الخطأ، حيث يتم حساب مدة التعديل بقسمة 1 الصحيح على قيمة معامل حد تصحيح الخطأ[1].

[1] : Isabelle Cadoret et Al, **Econometrie Appliquee, Methodes-Applications-Corriges**, Group De Boeek, Deuxieme Edition ,2009, p 369 .

على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ المبينة في الجدول أعلاه نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ تساوي(1.31-) ومعنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة، وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الآجل القصير إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، حيث تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ إلى أن الاستثمار الخاص كمتغير تابع يتعدل في مدة سريعة نوعا ما نحو قيمته التوازنية في المدى البعيد وذلك بقسمة واحد صحيح على معامل حد تصحيح الخطأ والنتيجة هي 0.76 بمعنى 0.76 من 12 شهر أي 9.12 شهر، بمعنى أنه عند انحراف الاستثمار الخاص خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح اختلالات الفترة السابقة بعد 9 أشهر من الفترة (t).

- أثر الناتج المحلي الإجمالي في بداية الفترة(t-0) بشكل إيجابي ومعنوي حيث أنّ ارتفاع متغير الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد يؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الخاص بـ 1.33 دينار.
- أثر متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بشكل ايجابي ومعنوي في بداية الفترة أي (t-0) إذ أنّ ارتفاع حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص بدينار واحد في الأجل القصير سيؤدي إلى ارتفاع حجم الاستثمار الخاص بـ 0.31 دينار.
- أثر متغير الانفتاح الاقتصادي بشكل سلبي ومعنوي في بداية الفترة (t-0) حيث أنّ ارتفاعه بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الخاص بـ 0.02%.

ثانيا :تقدير العلاقة طويلة الأجل: من خلال الجزء السلفي للجدول رقم (4-8) تيم التعرف على نوع العلاقة بين الاستثمار الخاص والمتغيرات المفسرة له في الأجل الطويل.

- نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر ايجابيا على قرارات المستثمرين الخواص، كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بدينار واحد زاد الاستثمار الخاص بـ 1.01 دينار، ويعتبر تأثير قوي إذ أن الاستثمار الخاص جد حساس للتغير في الناتج المحلي الإجمالي.
- كما نجد أن متغير الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يؤثر بشكل ايجابي في حجم الاستثمار الخاص في الأجل الطويل وهذا يتطابق مع تأثيره في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية مقبولة عند مستوى معنوية 1%، حيث كلما زاد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص بدينار واحد زاد الاستثمار الخاص بـ0.24 دينار، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ويؤكد العلاقة الطردية بين حجم الائتمان المصرفي والاستثمار الخاص.
- أما فيما يخص الانفتاح الاقتصادي أثر بشكل سلبي ومعنوي في حجم الاستثمار الخاص، أي كلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة 1% أدى ذلك إلى انخفاض الاستثمار الخاص بـ 0.01%، ويرجع هذا التأثير

السلبي إلى الإفراط في الاستيراد وإغراق السوق الوطنية بالسلع الأجنبية وعدم تمكن المنتجات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية، ما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة، بالاضافة إلى مشكل التعقيدات الإدارية والمكلفة التي تواجه المستثمرين في عملية الاستيراد والتصدير. الأمر الذي ساهم في نمو الاقتصاد الموازي وانتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية(الاستهلاكية).

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 باستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

انطلاقا من اعتبار النمو الاقتصادي من المحددات الكمية الأساسية للتنمية الاقتصادية وفق ما تم تناوله في الدراسات السابقة، سوف تقتصر دراستنا على قياس أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فقط، نظرا لصعوبة قياس أثره على مؤشرات التنمية الأخرى غير الكمية التي يصعب تقديرها.

المطلب الأول: تحديد متغيرات النموذج ودراسة الاستقرارية.

إن منهجية هذه الدراسة تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة 1990 إلى 2015 أي 26 ملاحظة، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية. والنتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج Eviezs 9 واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة(ARDL) .

أولا: المتغيرات المستعملة في الدراسة والنموذج المستخدم: صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتماد على النماذج النظرية المفسرة للنمو الاقتصادي ومحدداته الحديثة تم تحديد متغيرات الدراسة المتمثلة في:

- **المتغير التابع:** ونرمز له بالرمز**GDP** يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي والذي يعتبر أحد مقاييس النمو الاقتصادي، معبر عنه بالمليار الدينار.
- **المتغيرات المستقلة** :المتغيرات المستقلة تتمثل في:
  - **الاستثمار الخاص:** ونرمز له بالرمز**IP**: مقدر بمليار دينار.
  - **الاستثمار العام:** ونرمز له بالرمز**IG** : مقدر بمليار دينار.

- **العمالة:** ونرمز له بالرمز**L** : تمثل قوة العمل الفعلية في الاقتصاد، وتقاس بعدد ساعات العمل أو بعدد العمال، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عدد العمال كمقياس لعنصر العمل كنتيجة حتمية لصعوبة الحصول على ساعات العمل المنجزة في الاقتصاد ككل.
- **الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات** ونرمز له بالرمز **open** : الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات هو حاصل جمع إجمالي الصادرات خارج المحروقات والواردات من السلع والخدمات على إجمالي الناتج المحلي. تم استخدام هذا المتغير كون الجزائر تسعى إلى تنويع صادراتها خارج المحروقات والذي يعول على القطاع الخاص في تحقيقه، مقدر بالنسبة المئوية.

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كمايلي:

$$\mathbf{Gdp=F(\ ip\ ,ig,\ l,\ open)}$$

- **الصيغة الرياضية للنموذج: سيتم** استخدام أسلوب الإنحدار المتعدد في تقدير النموذج القياسي قيد الدراسة ولقد استخدمنا الصيغة الرياضية اللوغاريتمية بناءا على الدراسات السابقة، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$\mathrm{lgdp} = b_0 + b_1 \mathrm{lip}_t + b_2 \mathrm{lig}_t + b_3 \mathrm{ll}_t + b_4 \mathrm{open}_t + \boldsymbol{\varepsilon_t}$$

$\mathbf{b_0}, \mathbf{b_1}, \mathbf{b_2}, \mathbf{b_3}, \mathbf{b_4}$:معاملات متغيرات، وتمثل مرونة تغير بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$:حد الخطأ العشوائي أو البواقي للنموذج، العوامل الأخرى التي لم يتضمنها النموذج، عوامل عشوائية قد تحدث أو لا تحدث.

ثانيا: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: قبل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) لابد من فحص جذر الوحدة للسلاسل الزمنية قيد الدراسة باستخدام كل من اختبار ديكي فيلر الموسع The Augmented Dickey-Fullller واختبار فيليب بيرون The Philips- Perron. تقتصر دراسة الاستقرارية على سلسلة العمالة وسلسلة الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات دون تكرار دراسة استقرارية سلسلة كل من الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص والاستثمار العام التي تم دراسة استقراريتهم سابقا.

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبارات جذر الوحدة لإستقرار السلاسل الزمنية.

القرار	PP			ADF				
	1	2	3	1	2	3	النموذج	
I(1)	2.05 -1.95 (0.988)	-5.12 -2.98 (0.000)	-2.07 -3.60 (0.533)	2.05 -1.95 (0.988)	-2.64 -2.98 (0.097)	-2.11 -3.60 (0.513)	المستوى	LL
	-4.13 -1.95 (0.000)	-4.86 -2.99 (0.000)	-5.57 -3.61 (0.000)	-2.58 -1.95 (0.012)	-4.86 -2.99 (0.000)	-4.16 -3.62 0.017	الفرق الأول	
I(1)	2.02 -1.95 (0.987)	0.58 -2.98 (0.856)	-2.19 -3.60 (0.473)	1.09 -1.95 (0.924)	-0.90 -2.98 (0.770)	-2.12 -3.60 (0.505)	المستوى	OPEN
	-4.38 -1.95 (0.000)	-4.87 -2.99 (0.000)	-5.06 -3.61 (0.002)	-4.44 -1.95 (0.000)	-4.62 -2.99 (0.001)	-4.58 3.61 (0.006)	الفرق الأول	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews9.

- **ملاحظة:** تظهر القيمة المحسوبة لإحصائية ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المضللة إلى القيم الحرجة(الجدولية) الموافقة لإختبار ADF وPP، والقيم الموجودة بين قوسين تدل على الاحتمال الحرج عند مستوى معنوية 5%.

كشفت نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام كل من اختبار (ADF) و(PP) أن السلسلتين تحتوي على جذر الوحدة، ومنه فالسلسلتين غير مستقرة خلال فترة الدراسة عند المستوى حيث كانت القيمة المطلقة لإحصائيات المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية. وبعد أخذ الفرق الأول استقرت السلسلتين عند مستوى معنوية 5 %مما يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا .

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتشخيص اختباراته.

في هذا المطلب سنقوم بتحديد نموذج الدراسة وفق منهجية ARDL، وتشخيص الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية النموذج.

أولا: تقدير معلمات نموذج الدراسة المقترح: يتم تقدير معلمات نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ومن خلال نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الملحق رقم (12) تشير قيمة معامل التحديد المصحح

التي قدرت بـ 0.9971 إلى القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وقيمة Durbin-Watson stat التي قد قدرت قيمتها بـ 1.61، توحي بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي لتسلسل الأخطاء، كما يظهر من النتائج أن معلمات النموذج المقدرة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%. وبالتالي يمكن القول أن هذا النموذج مقبول من الناحية الإحصائية ويمكن اعتماد على نتائجه في عملية التقدير.

ثانيا: تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد. بعد تحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي استقرت عند الفرق الأول، سيتم فيما يلي تقديم نتائج تقدير نموذج التكامل المشترك وفق منهجيةARDL حيث يتم تقدير النموذج على النحو التالي:

$$\begin{aligned}\mathrm{lgdp_t} = c + \sum_{i=1}^{p} B_{1i}\ \Delta \mathrm{lgdp_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_1} B_2\ \Delta \mathrm{lip_{t-i}} + \sum_{i=0}^{q_2} B_3\ \Delta \mathrm{lig}_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^{q_3} B_4\ \Delta \mathrm{ll_{t-i}} \sum_{i=0}^{q_4} B_5\ \Delta\, \mathrm{open_{t-i}} \quad + a_1\, \mathrm{lgdp_{T-1}} + a_2 \mathrm{lip}_{t-1} + a_3 \mathrm{lig}_{t-1} \\ + a_4 \mathrm{ll}_{t-1} + a_5 \mathrm{open}_{t-1} + \varepsilon_t\end{aligned}$$

Δ: الفروق من الدرجة الأولى.

C: الحد الثابت.

p: فترة إبطاء المتغير التابع.

q_1, q_2, q_3, q_4: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات المستقلة.

B_1, B_2, B_3, B_4, B_5: معاملات العلاقة قصيرة الأجل(لنموذج تصحيح الخطأ).

a_1, a_2, a_3, a_4, a_5 : معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

ثالثا: اختبارات نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع: لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات.

1. **اختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج.** أول إجراء لتطبيق اختبار التكامل المشترك بإستخدام نموذج (ARDL) هو اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج، ويوضح الجدول التالي نتائج فترات الإبطاء التلقائية والمعدلة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

الجدول رقم (4-10): اختبار فترات التباطؤ الزمني المثلى.

P	q_1	q_2	q_3	q_3
1	0	0	0	0

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(13) المستخرج من برنامج Eviews9 .

2. **اختبار منهج الحدود bounds test لنموذج ARDL**: كما تم الذكر سابقا لأجل التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل نقوم بحساب إحصائيةF-statistics) من خلال(Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين تغيرات النموذج، أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل، مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرا ت النموذج. والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

الجدول رقم: (4-11): نتائج اختبار الحدود.

عدد المتغيرات المستقلة	القيمة	الاختيار الإحصائي
04	6.18	إحصائية F
القيم الجدولية للحدود		
الحد الأعلى	الحد الأدنى	المعنوية
3.52	2.45	10%
4.01	2.86	5%
4.49	3.25	2.5%
5.06	3.74	1%

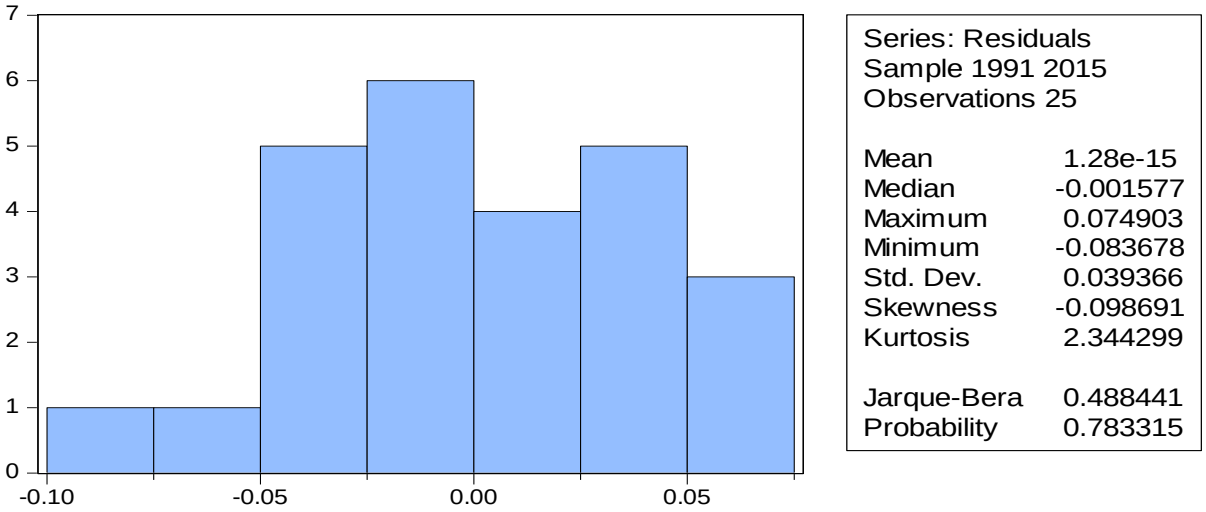
المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على الملحق رقم(14) المستخرج من برنامجEviews 9.

النتائج الموضحة في الجدول أعلاه تشير إلى أن قيمةF الإحصائية (المحسوبة) تساوي6.18 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% و5%و10% ، ومن ثم يتم رفض فرضية العدم H_0وقبول الفرضية البديلةH_1 المتمثلة في وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين متغيرات الدراسة، بمعنى أنه توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المستقلة إلى المتغير التابع.

3. **اختبار جودة النموذج**: لإختبار جودة النموذج المستخدم في التحليل نستخدم ثلاثة اختبارات وهي: اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار وجود ارتباط ذاتي واختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين).

1.3.**اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:** نقوم في هذه المرحلة بإختبار جودة النموذج من خلال اختبار فرضية العدم، القائلة H_0: بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا.ويظهر من خلال النتائج الملخصة في الشكل أدناه أن إحصائية Jarque-Berra تساوي0.48 وهي أقل من قيمة كاي مربع التي تساوي9.49 = $\chi^2_{4,0.05}$، وما يدعم هذه النتيجة احتمال إحصائية (j- B) غير معنوية عند مستوى معنوية 5% (Prob=0.7833>0.05) ، ما يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم(4-4): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية الخاصة بنموذج التأثيرات العشوائية.



المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على برنامج Eviews9.

2.3. اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء اختبار LM-Test: يهدف هذا الاختبار إلى الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، فمن المهم أن تكون الأخطاء مستقلة بشكل تسلسلي.

1.2.3. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الأولى: من أجل p=1 ومن خلال النتائج المبينة في الجدول أدناه، نجد أن: $F_{cal} = 0.000104 < F^{0.05}_{1,18} = 4.4139$، وكذلك لدينا احصائية n^*R^2 =0.000144 =LM <$\chi^2_{0.05}$ (1) =3.84، عند مستوى معنوية 5%، ومنه نقبل فرض العدم، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

Lag :1	F-Statisic	0.000104	Prob (1.18)	0.9920
	Obs*R-squared	0.000144	Chi-square (1)	0.9904

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(15) المستخرج من برنامج Eviews 9.

2.2.3. اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية من الدرجة الثانية: من أجل p=2 ومن خلال الجدول أدناه، نجد أن F_{cal} =0.339628 <$F_{2,17}^{0.05}$=3.5915، وكذلك لدينا احصائية LM- n*R^2= 0.960528<$\chi^2_{0.05}$ (2)= 5.99، ومنه نقبل فرضية العدم، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.

Lag :2	F-Statisic	0.339628	Prob (2. 17)	0.7168
	Obs*R-squared	0.960528	Chi-square (2)	0.6186

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(15) المستخرج من برنامج Eviews 9.

3.3. اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين): للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، يمكن استخدام عدة اختبارات منها:

1.3.3.اختبار Breusch-Pagan-Godfrey: يمكننا هنا إجراء أحد الاختبارات المكملة لإختبار ARDL والذي يتمثل في اختبارBreusch-pagan-Godfrey وذلك من أجل التأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء، ومن خلال نتائج الجدول أدناه نجد أن احتمال إحصائية كل منF و-R Squaredتساوي على التوالي(0.4835) و(0.4262) وهذا يوضح أنه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء أي لا يوجد مشكلة التباين في حد الخطأ معناه تباين الخطأ متجانس.

الجدول رقم(4-14): نتائج اختبارBreusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.930163	Prob. F(5,19)	0.4835
Obs*R-squared	4.916124	Prob. Chi-Square(5)	0.4262
Scaled explained SS	1.908604	Prob. Chi-Square(5)	0.8616

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(15) المستخرج من Eviews 9.

2.3.3.اختبار ARCH-LM: للكشف عن عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء، نستخدم اختبار ARCH-test من خلال اختبار الفرض العدم القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، مقابل الفرض البديل :عدم ثبات التباين. ومن خلال نتائج الجدول أدناه نجد أن القيمة الإحصائية الاحتمالية قدرت بـ 0.8733 وهي غير معنوية عند مستوى معنوية 5% (Prob=0.8733> 0.05)، أي أن إحصائية

ARCH المحسوبة التي تساوي 0.025426 أقل من القيمة الجدولية التي تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية 1ومستوى معنوية 5%، والتي تساوي3.84 .معناه قبول فرض العدم.

الجدول رقم(4-15): نتائج اختبار ARCH.

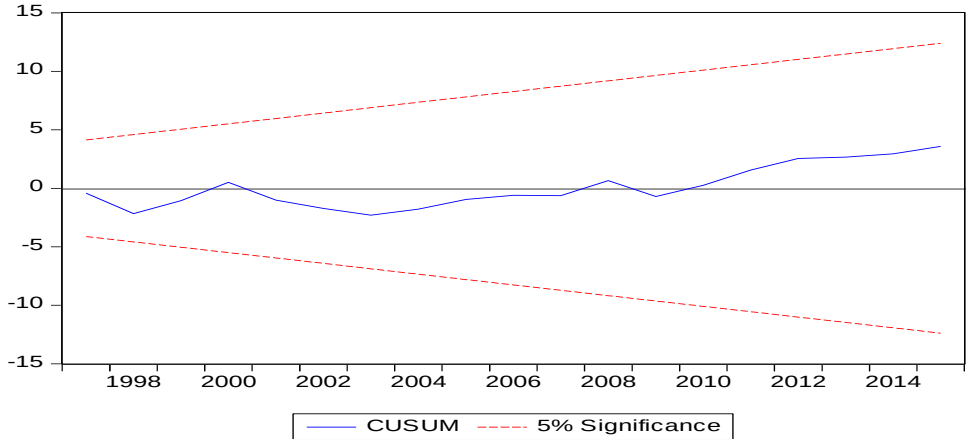
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.023332	Prob. F(1,22)	0.8800
Obs*R-squared	0.025426	Prob. Chi-Square(1)	0.8733

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على الملحق رقم(15) المستخرج من برنامج Eviews 9.

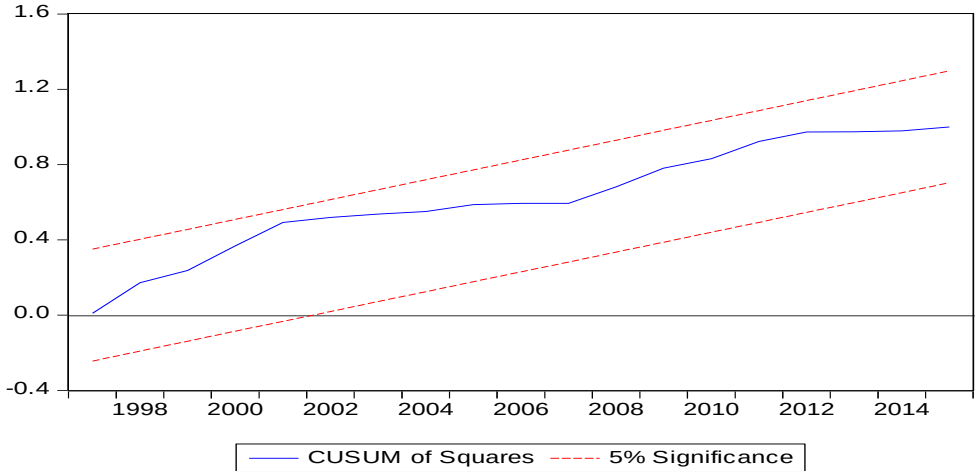
4. **اختبار استقرارية النموذج:** وفقا لـ Pesaran and Pesaran (1997)، فإن الخطوة التي تلي تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل في إختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرا ت هيكلية فيها عبر الزمن. ولتحقيق ذلك يتم إستخدام إختبارين هما: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM، وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMQ) CUSUM of Squares.

من خلال الشكلين الموجودين أدناه يتبين لنا أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كذلك الأمر بالنسبة للمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة(CUSUM of Squares) هو الآخر عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين هو عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات، وأن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأجل القصير ونتائج الأجل الطويل.

الشكل رقم(4-5): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي (Cusum Test).



الشكل رقم(4-6): نتائج اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Cusum of Squares).



المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews 9.

من خلال هذه الدراسة وانطلاقا من نتائج اختبار الحدود الذي يثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، والاختبارات التشخيصية التي تؤكد جودة النموذج المختار من الناحية القياسية، وأهم شيء أنه بعد إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي تبين أن المقدرات ثابتة عبر الزمن، في هذه الحالة يمكن تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجلين القصير والطويل.

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل والطويل الأجل.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، يتم فيما يلي تقديم نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.

أولا :تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل: نلاحظ من الجدول رقم(4-16)والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ ومرونات متغيرات النموذج في الأجل القصير، أن جميع المتغيرات كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى1% .

الجدول رقم(4-16): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDP
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
Date: 08/28/18 Time: 18:58
Sample: 1990 2015
Included observations: 25

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP)	0.359227	0.047491	7.564177	0.0000
D(LIG)	0.202922	0.036007	5.635629	0.0000
D(LL)	0.526898	0.113719	4.633351	0.0002
D(OPEN)	-0.022559	0.004107	-5.492625	0.0000
CointEq(-1)	-0.748962	0.080990	-9.247555	0.0000

Cointeq = LGDP - (0.4796*LIP + 0.2709*LIG + 0.7035*LL -0.0301*OPEN + 2.6338)

المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews 9.

- نلاحظ أن الاستثمار الخاص في بداية الفترة أي (t-0) قد أثر بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1%(0.0000) ، حيث تؤدي زيادة الاستثمار الخاص بواحد دينار إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.35 دينار.
- أثر الاستثمار العام في بداية الفترة أي (t-0)بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي وذو معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى1% (0.0000)، حيث أن ارتفاع الاستثمار العام بـ 1 دينار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.20 دينار، الأمر الذي يدل على العلاقة الايجابية بينهما.
- بالنسبة للقوة العاملة في بداية الفترة أي (t-0) أثرت بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى معنوية 1%(0.0000)، حيث أن ارتفاع اليد العاملة بـ 1% سيؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بـ 0.52% .

- أثر الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات في بداية الفترة أي (t-0) بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير وبمعنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى معنوية 1%(0.0000)، حيث أن انخفاض الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات بـ 1% سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.022%.
- أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ معنوية معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ عند مستوى معنوية 1% والذي يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، كما أنه يظهر بإشارة سالبة، حيث تبين الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، كون معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ معنوي يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل. قد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ في هذا النموذج (0.74-) وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى1%(0.0000)، بمعنى أنه يتم تصحيح الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي السنة السابقة بعد سنة و 4أشهر من السنة الحالية.

ثانيا :تقدير العلاقة طويلة الأجل: يتضح من خلال الجدول أدناه أن معاملات كل المتغيرات معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 1%.

الجدول رقم (4-17): مقدرات معلمات الأجل الطويل.

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP	0.479634	0.040678	11.790935	0.0000
LIG	0.270938	0.034844	7.775804	0.0000
LL	0.703505	0.118055	5.959139	0.0000
OPEN	-0.030120	0.004933	-6.105665	0.0000
C	2.633759	0.145542	18.096154	0.0000

المصدر: المصدر: من إعداد الطالبة بإستخدام برنامج Eviews9.

- هناك تأثير ايجابي ومعنوي للاستثمار الخاص على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي، وقد قدرت مرونته في الأجل الطويل (0.47) مما يعني أن زيادة الاستثمار الخاص بدينار واحد يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.47 دينار، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية التي تنص أن زيادة الاستثمار الخاص تزيد من الناتج المحلي الإجمالي، ويؤكد العلاقة الطردية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي. وعند مقارنة مرونته في المدى القصير مع مرونته في المدى الطويل نجد أن الاستثمار الخاص له تأثير أكبر في الأجل

الطويل، وهذا يرجع إلى طبيعة العراقيل التي تعترض المستثمرين في بداية العملية الاستثمارية، مما يؤخر ظهور العائد المتوقع من هذا الاستثمار إلى أجل طويل.

- الإشارة الموجبة للاستثمار العام مقبولة من الناحية الاقتصادية، إذ أن زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بدينار واحد سوف يرفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.27 دينار، فالإنفاق على الاستثمارات العامة والبنى التحتية يكون لها أثار ايجابية على الاقتصاد تظهر في المدى البعيد لكون هذه الاستثمارات تستغرق وقت طويل لإنجازها ولرد مبلغ الأصل لتنتج بعدها أرباحها.
- جاءت معلمة اليد العاملة موجبة وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية1%(0.0000)، وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، فزيادة اليد العاملة بـ 1% سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم النمو الاقتصادي بـ0.70%، وهذا مقبول من الناحية الاقتصادية. ويرجع ذلك إلى جملة البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة التي تهدف من خلالها إلى تخفيض معدل البطالة، ووكالات دعم وتشغيل الشباب التي أنشئت من أجل دمج الشباب في سوق العمل، كالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القرض المصغر، عقود ما قبل التشغيل،... إلخ. والتي تساهم في رفع معدل النمو في المدى البعيد.
- جاء أثر الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي إذ أن انخفاض الانفتاح التجاري بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة0.03%، وهذا يرجع إلى انخفاض حجم الصادرات خارج المحروقات التي لم تتعدى 1%حتى في ظل انهيار أسعار النفط، وهي نسبة جد ضعيفة تؤكد هيمنة الصادرات من المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، رغم كل المجهودات التي بذلت ولا زالت تبذل في إطار تنمية التجارة خارج المحروقات بهدف تحقيق التنويع الاقتصادي.

ضعف الصادرات خارج المحروقات يعود إلى العديد من المشاكل التي تواجه هذه الصادرات والمتمثلة في[1]:

- ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر وعدم قدرتها على تدعيم الصادرات الوطنية، فالقيود من الجانب المصرفي كبيرة، في حين تغيب البورصة الجزائرية عن أي دور في عمليات التمويل للمؤسسات المحلية.
- عدم سعي الشركات الوطنية إلى اتفاقيات الشراكة والتعاون، وترك الأمر فقط على كاهل الدولة.
- ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بمثيله الاجنبي، ما يجعل عملية البحث عن الأسواق قابلة لإمتصاص واستقبال المنتوج أمر في غاية الصعوبة، خاصة مع غياب الجودة الفعلية للمنتوجات الوطنية، إضافة إلى نقص المعلومات والخبرة في التسويق الدولي، وضعف الجانب التكنولوجي.

[1] : زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المالية الدولية، جامعة تلمسان، 2015-2016، في ص ص276-278.

- التخوف من التسويق نحو الأسواق الخارجية، وبالتالي العمل من أجل تغطية الاحتياجات المحلية.
- ارتفاع درجة المخاطرة في الأسواق الخارجية، ومحدودية الموارد المادية والمالية التي تساهم في التوسع الخارجي حيث تعتبر عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التصدير أهم أسباب توجه المؤسسات الوطنية نحو خيار السوق المحلية على حساب الخارجية.

المبحث الرابع: سبل تفعيل استثمار القطاع الخاص بالجزائر.

من أجل تفعيل الدور التنموي للقطاع الخاص في الجزائر، يتعين على الدولة تطوير القطاع المالي، والبنية التحتية لتكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وتعزيز تطوير البنية المؤسساتية للدولة التي تضمن تعزيز ثقة المتعاملين الإقتصاديين في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تطوير القطاع المالي في الجزائر.

يعتبر تحديث القطاع المالي الجزائري مطلبا ضروريا وملحا لضمان تخصيص أمثل للموارد المالية المتاحة وتوجيهها نحو استثمارات منتجة، والتي تكون قادرة على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن تحقيق هذه الغاية يتطلب تطوير دور القطاع المصرفي، دون أن نغفل عن تطوير دور بورصة الجزائر، والتي يفترض بها أن تكون مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي في الجزائر، هذا الأخير يعتبر بأمس الحاجة إلى تحديث وتطوير أداءه والتنويع في الاستثمارات، وهذا كله بغرض وضع بنية اقتصادية تتمتع بالمتانة وتنوع مصادر التمويل.

أولا: القطاع المصرفي: تلعب البنوك دورا كبيرا في تمويل مختلف المشاريع وذلك من خلال القروض التي تقدمها.

1. **واقع القطاع المصرفي في الجزائر:** يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بمحدودية المتعاملين فيه سواء كانت بنوكا أو مؤسسات مالية مما أثر سلبا على مساهمته في تمويل الإقتصاد الوطني سواء من حيث الحجم أو من حيث نوعية التمويل المتاح، يتشكل القطاع المصرفي إلى غاية نهاية 2015 ، من تسعة وعشرين (29) بنكا ومؤسسة مالية[1]:

- 20 بنكا تجاريا (06 بنوك عمومية و14 بنكا خاص).
- 03 مؤسسات مالية(02 عمومية و01 خاصة).
- 05 مؤسسات ايجار (03 عمومية و02 خاصة).

[1] : Banque d'Algérie : **« rapport annuel »,2015**,P 90.

- تعاونية تأمين فلاحي واحدة.

تحوز البنوك العمومية على أكبر شبكة وكالات منتشرة عبر التراب الوطني، حيث بلغ عددها في نهاية سنة 2015، حوالي 1123وكالة مقابل 346 وكالة تابعة للبنوك الخاصة، و88 وكالة للمؤسسات المالية، وبذلك يبلغ إجمالي الوكالات في القطاع المصرفي والمالي 1557 وكالة، أي ما يعادل شباكا واحدا لكل 25660 نسمة، وهو معدل منخفض يوضح مدى ضعف النشاط المصرفي وانخفاض درجة التنافسية فيه[1].

يتميز القطاع المصرفي في الجزائر بضعف مكانة القطاع الخاص فيه مما يعزز من ضعف تطوره نتيجة تراجع حدة المنافسة فيه، وذلك بسبب السيطرة التي تتميز بها البنوك العمومية في تمويل الإقتصاد الوطني من جهة، والتضييق والصرامة الشديدة التي يطبقها بنك الجزائر من جهة أخرى في منح الإعتمادات وفتح المجال أمام البنوك الخاصة للنشاط في القطاع المالي بالجزائر. إذ بلغت نسبة القروض الموجهة للإقتصاد الوطني87.5 %في سنة[2]2015، وذلك بسبب أن النشاط الإقتصادي في الجزائر يهيمن عليه القطاع العام الذي يتعامل فقط مع البنوك العمومية، إضافة إلى أنّ توسع انتشار وكالات البنوك العمومية زاد من تعامل القطاع الخاص معها، في حين قدرت مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد الوطني في سنة 2015 بـ 12.49 %من حجم القروض الموجهة للإقتصاد الوطني.

ويبرز تراجع أداء القطاع المصرفي في الجزائر بالمقارنة مع بقية الدول على مستوى بعض المؤشرات الدالة، حيث تحتل الجزائر كما يوضح الجدول رقم (4–18) المراتب الأخيرة على مستوى مؤشرا ت الأداء.

الجدول رقم (4–18): ترتيب مؤشرات أداء الجهاز المصرفي الجزائري عالميا خلال الفترة 2010– 2016 .

المؤشر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
توافر الخدمات المالية	131	139	143	141	133	133	131
القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية	136	142	144	144	135	134	95
سهولة الحصول على القروض	67	95	128	86	72	73	122
ملاءة البنوك	121	138	143	140	133	128	123
مجموع الدول	139	142	144	148	144	140	138

Source: Klaus schwab: « The global competitiveness report », 2010-2016.

[1] : Banque d'Algérie : **« rapport annuel », 2015**, P 91.
[2] : Ibid, P 98.

- **مؤشر توافر الخدمات المالية:** المراتب المتأخرة التي يحتلها الجهاز المصرفي في هذا المؤشر، ترجع إلى ضعف منافسة الجهاز المصرفي نتيجة سيطرة البنوك العمومية عليه.
- **مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية:** ضعف المنافسة في القطاع المصرفي بالجزائر يؤدي إلى ارتفاع تسعير ما يتوافر من خدمات مصرفية.
- **مؤشر سهولة الحصول على القروض: مراتب** الجهاز المصرفي في هذا المؤشر تشير إلى أن الجهاز المصرفي بالجزائر يسهل عملية الحصول على القروض، والسبب يعود إلى التسهيلات التي توفرها البنوك العمومية التي تسيطر على النشاط المصرفي فيما يتعلق بالحصول على القروض، إلا أن هذا الترتيب تراجع في سنة 2016، وهذا التراجع يمكن إرجاعه إلى الوضع المالي الذي تمر به البلاد.
- **مؤشر ملاءة البنوك:** المراتب المتأخرة في هذا المؤشر تعكس ضعف تطور النشاط المصرفي بالجزائر على تقيد البنوك بقواعد الملاءة المالية التي أقرتها لجنة بازل، وابتعاد البنوك الجزائرية عن العمل وفق قواعد السلامة والإحتراز المالي يزيد من ضعف ملاءتها.

2. **سبل تطوير القطاع المصرفي في الجزائر:** إصلاح القطاع المصرفي في الجزائر يعتبر ضرورة قصوى ومستعجلة في إطار رسم خيار مستقبلي للسياسة الإقتصادية بالجزائر يدعم من فرص النمو على المدى الطويل، يكون مرتكزا بالأساس على:

- **زيادة عدد الفروع البنكية والمؤسسات المالية في الإقتصاد الوطني:** يعاني الإقتصاد الجزائري من تراجع عدد الفروع البنكية العاملة فيه والذي يتجلى من خلال ضعف معدل الكثافة المصرفية الذي يقدر بوكالة واحدة لـ 25660 نسمة، وهو الأمر الذي يؤثر سلبيا على حجم التعامل مع البنوك ودرجة الوعي المصرفي في المجتمع ومن ثم على تطور أداء البنوك في النشاط الإقتصادي .إذ أن توسيع شبكة التغطية المصرفية من شأنه أن ينعكس إيجابا على تعبئة المدخرات كونه يعزز من درجة الوعي المصرفي ومن ثم لمزيد من التوغل للقطاع المصرفي في علاقاته مع الأفراد والعائلات والمؤسسات وفي النشاط الإقتصادي. وزيادة على ذلك فإنه من الضروري العمل في خطوة ثانية على منح الإعتمادات لمزيد من المؤسسات المالية البنكية وغير البنكية الخاصة وخصوصا البنوك الأجنبية، نظرا لما تتميز به من كفاءة وتطور في خدماتها المصرفية، وهو الأمر الذي من شأنه إعطاء دفعة قوية للمنافسة في القطاع المصرفي والحد من سيطرة البنوك العمومية تدريجيا على النشاط المصرفي، حيث يتوجب على الدولة في هذا الإطار العمل على الحد من المزايا التي تتوافر عليها البنوك العمومية وتوفير

بيئة تنافسية عادلة بين جميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي بما يسمح بتعبئة المزيد من المدخرات، والحد من تكلفة التمويل، وتحسين شروط الحصول على القروض، والتخصيص الأمثل للموارد المالية [1] .

- **تعزيز حوكمة القطاع المصرفي** :إن تطور أداء القطاع المصرفي في الإقتصاد الجزائري كما هو الحال في بقية الإقتصاديات العالمية مرهون بكيفية تسيير وادارة مؤسسات هذا القطاع من قبل هيئاته العليا، حيث تواجه البنوك العمومية على وجه الخصوص العديد من المشكلات في تبني التوجه نحو حوكمة نشاطها تتلخص في الأساس بانغلاقها أمام مشاركة القطاع الخاص في رأسمالها، وهو ما يعزز من عدم استقلالية هذه البنوك عن الجهاز التنفيذي في الدولة وضعف الحافز أما مجالس إدارتها لتطوير نشاطها، ومن ثم تتعارض طريقة إدارة نشاطها مع ما تمليه مبادئ الحوكمة التي تقوم على التأهيل والشفافية والرقابة والمحاسبة. إن تعزيز حوكمة القطاع المصرفي يستوجب التوجه نحو فتح رأسمال البنوك العمومية أمام القطاع الخاص، وهو ما من شأنه توفير الدافع لإستحداث ممارسات وأساليب حديثة في الإدارة البنكية تكون مدفوعة برغبة القطاع الخاص في تعظيم الربح وتوسيع حصته السوقية[2].
- **تطوير بيئة عمل البنوك الإسلامية:** يتطلب تعزيز مكانة البنوك الإسلامية في الساحة المصرفية الجزائرية إتباع إستراتيجية واضحة ومتكاملة تعمل على توفير الجو الملائم لعمل هذه البنوك، حتى تتمكن من أن تسهم تدريجيا في عملية تحويل الموارد الاقتصادية من الأنشطة التقليدية التي تهدف إلى الربح فقط، إلى الأنشطة التي تعتمد على تشجيع الاستثمارات الحقيقية[3]. كما أن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن من الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف المجالات، التي من شأنها دعم وتعزيز النمو والتنمية، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه البنوك، وفي مجال تعبئة المدخرا ت تساهم البنوك الإسلامية في زيادة وترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضلون اكتناز أموالهم، على أن يودعها لدى البنوك التي تتعامل بالربا [4].

ثانيا: السوق المالية في الجزائر: بورصة الأوراق المالية هو مكان لتبادل أدوات مالية مختلفة، على هذا الأساس فهي توظف الادخار للمستثمرين كما توفر التمويل اللازم للمؤسسات وللاقتصاد، فالمؤسسات تجد فيها الموارد

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص266.

[2]: نفس المرجع، ص 267.

[3]: عادل زقرير، مرجع سابق، ص282.

[4]: سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص 311.

المكملة لطرق التمويل التقليدية (التمويل الذاتي، القروض البنكية... الخ) واللازمة لنموها، بينما يجد المستثمرون الوسائل لتثمير إدخارهم بتحولهم إلى شركاء بتلك المؤسسات وذلك باقتناء أسهم، أو إلى دائنين لها بإكتتباتهم[1].

1. **أهمية السوق المالية في النشاط الاقتصادي:** للسوق المالية دور في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال:[2]

- إن العلاقة بين السوق المالية والتنمية الإقتصادية هي علاقة مزدوجة فهي من ناحية علاقة تمويلية حيث تؤدي دورا مهما في تعبئة المدخرات فعند التفكير في الحصول على موارد مالية لازمة لتمويل نشاط استثماري فإن هناك محورا رئيسيا لتحقيق ذلك وهو سوق الأوراق المالية فهو يعمل مع بقية أدوات الاقتصاد على توفير الاستقرار اللازم لضمان النمو طويل الأجل. ومن ناحية أخرى علاقة انتاجية حيث تعمل على زيادة فعاليات وحجم الانتاج وتطوير نشاط المشاريع وبالتالي تغطية الحاجات المحلية وتصدير الفائض.
- إن الأسواق المالية تستمد أهميتها من كونها تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي حيث تلعب دورا بالغ الأهمية في جذب الفائض من رأس المال غير الموظف وتحوله من مال معطل إلى رأس مال موظف وفعال في الدورة الاقتصادية وذلك من خلال عمليات الاستثمار التي يقوم بها الأفراد أو الشركات من خلال شراء الأسهم والسندات والصكوك التي يتم طرحها في أسواق الأوراق المالية. والسوق المالي كما يجلب مدخرات المستثمرين الكبار فإن له دور أيضا في جلب مدخرات المستثمر الصغير الذي لا يقدر على إنشاء المشروعات لصغر ما يملكه من رأس المال.
- تساعد السوق المالية في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد الوطني من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات التشغيل والتوظيف وبالتالي تحقيق أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي.
- تمثل السوق المالية حافزا للشركات المدرجة لأسهمها على متابعة التغيرات الحاصلة في أسعار أسهمها ودفعها إلى تحسين أدائها وزيادة ربحيتها مما يؤدي إلى تحسين أسعار هذه الأسهم، وبالتالي فإن السوق المالي سيرفع من درجة التنافسية بين المؤسسات مما يؤدي بها إلى تحديث وعصرنة طرق الإنتاج والتسيير فيها.

---

[1]: شقبقب عيسى، أزغار يحي، **محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، العدد07، 2016، ص54.

[2]: عصماني رفيقة، سياخن مريم، مداخلة بعنوان" **تطوير قطاعات بديلة بتمويلات بديلة عن الريع البترولي كآلية للانتقال من مرحلة الاقتصاد الريعي-تنمية قطاع الفلاحة بالتمويل الاسلامي انموذجا**-مقدمة للملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 -30 نوفمبر2016، جامعة البويرة، ص 8.

- تشكل السوق المالية أيضا عاملا أساسيا لجلب أموال الاقتصاد الموازي وادراجها والاستفادة منها في الاقتصاد الرسمي من الاستثمار في الأوراق المالية غير الإسمية.

2. **واقع السوق المالية في الجزائر**: تبرز السوق المالية بالجزائر في وضعية أسوء مقارنة بوضعية القطاع المصرفي، حيث يغيب دورها في التمويل بشكل كامل مما يعزز من الصعوبات التي تواجه نمو وتطور القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري، تحتل الجزائر كما يوضح الجدول أدناه المراتب الأخيرة في مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية ومؤشر تنظيم البورصات. مما يدل على ضعف بورصة الجزائر في استقطاب الاستثمارات ودعم اقتصاد البلاد، الذي يعاني أوضاعا صعبة بسبب انخفاض أسعار النفط.

الجدول رقم(4-19): ترتيب بورصة الجزائر عالميا في مؤشرات الأداء للفترة(2010-2016).

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية	127	132	131	138	134	124	124
تنظيم البورصات المالية	137	136	140	142	136	130	129
عدد الدول	139	142	144	148	144	140	138

Source : Klaus schwab: « The global competitiveness report »,2010-2016

تتكون بورصة الجزائر من خمسة شركات(**شركة صيدال، شركة رويبة، فندق الأوراسي، أليانس للتأمينات**)فقط مدرجة فيها تمثل أسهمها حجم التداول في البورصة الجزائرية برسملة إجمالية تقدر بـ16.7 مليار دج[1] بما نسبته 0.001%من حجم الناتج المحلي سنة 2015، وهو ما يمثل ضعف أداء السوق المالية ومساهمتها في تمويل الإقتصاد الوطني، البورصة الجزائرية لم يكن لها فرصة للقيام بدورها كفاعل أساسي في تمويل اقتصاد البلاد لثلاثة أسباب رئيسة، أبرزها غياب الوعي والثقافة بأهميتها لدى الجزائريين، سواء المواطنين أو رؤساء المؤسسات والشركات. السبب الثاني هو الوقت الذي تأسست فيه البورصة خلال فترة صعبة من تاريخ الجزائر (سنوات التسعينيات)، ولم تكن حينها الشروط متوفرة لبروز ونجاح هذا النوع من المؤسسات المالية المعنية بأسواق الأسهم. والسبب الثالث، هو التراكمات المالية والسيولة النقدية خلال الفترة من 2000-2014، إذ قامت الدولة وقتها بمنح تسهيلات لإستثمار هذه السيولة واستهلاكها فيما يخص فوائد القروض، وهو ما جعل أصحاب رؤوس الأموال يتوجهون للبنوك عوضا عن البورصة.

[1]: La Société de Gestion de la Bourse des Valeurs: sur le site: http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr

3. **متطلبات تفعيل وتطوير دور السوق المالية في الجزائر:** يعتبر وجود سوق مالية نشطة أمرا هاما بالنسبة للبنوك الجزائرية والاقتصاد الجزائري، لأن ذلك من شأنه أن يفتح مجالات توظيف أخرى في مجال الصيرفة الاستثمارية، وبالتالي المساهمة في زيادة فعالية تخصيص الموارد المالية بشكل أمثل لخدمة مصالح الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات نموه. غير أن الواقع الحالي لبورصة الجزائر يعكس وجود معوقات عديدة تحول دون تحقيق هذه الغاية، وهو ما يستدعي القيام بإجراءات من شأنها تنشيط السوق المالية في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- **رفع الكفاءة المعلوماتية للبورصة:** حيث لتحقيق ذلك، يجب العمل على[1]:

- نشر المعلومات المختلفة في الأوقات المناسبة والحقيقية، وبالتالي تحقق فعالية السوق وتوفر الحماية اللازمة للمدخرين والمستثمرين في الأوراق المالية.
- وضع قواعد وقوانين الإفصاح والشفافية المالية الملزمة للشركات وآليات لمراقبة تنفذيها، وذلك بالعمل على إصدار معايير محاسبية ومعايير تدقيق حسابات جزائرية تعتمد على المعايير الدولية والإشراف على حسن تطبيقها.
- اعتماد أنظمة التداول الالكتروني.
- العمل على تشجيع وتأسيس بيوت الخبرة التي تعمل في مجال التحليل المالي والاستشاري وتقييم أوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات.

- **إعطاء المبادرة للقطاع الخاص:** ذلك من خلال تأسيس أكبر عدد ممكن من شركات المساهمة ذلك و /أو تحويل أنواع الشركات الأخرى كشركات التضامن وذات المسؤولية المحدودة إلى شركات ذات أسهم حتى يمكنها طرح أسهم للاكتتاب العام، ومن ثم توجيهها نحو مختلف القطاعات الاقتصادية في ظل المنافسة الحرة على النحو الذي تتمكن معه هذه الشركات من تحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة ضمانا لبقائها. وما يدعم ذلك الإسراع في تنفيذ برامج الخوصصة وضرورة تهيئة دخول بعض المؤسسات إلى بورصة الجزائر مثل الشركة الجزائرية للنقل الجوي، بالإضافة إلى بعض الشركات الخاصة مثل شركة الاسمنت، وهذا الأمر من شأنه أن يعيد إلى السوق توازنها، ويسهم في تعميقها وينشط حركة التعامل فيها ويعزز من مستوى سيولتها[2].

[1]: عادل زقرير، مرجع سابق، ص290.

[2]: نفس المرجع، ص 291.

- **الوعي الادخاري والاستثماري:** من المتطلبات الأساسية لقيام سوق أوراق مالية هو وجود وعي ادخاري واستثماري بين الجمهور، فالادخار يمثل عرض رؤوس الأموال والاستثمار يمثل الطلب عليها ويمكن قياس هذا الوعي من خلال[1]:

- معدل نمو شركات المساهمة، ورؤوس أموالها، وحجم ودائع القطاع الخاص، وحجم الادخار ونسبته إلى الناتج المحلي الخام.
- يتوقف حجم الادخار على حجم الدخل الحقيقي للأفراد، ويتوقف هذا الأخير، على الناتج القومي الإجمالي ومستوى تنظيم الساند في الاقتصاد.

- **تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي:** حيث يتطلب إنشاء سوق تداول للأوراق المالية توافر بيئة تشريعية وتنظيمية ملائمة، والتي تتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات التي تضبط نشاط إصدار تداول الأوراق المالية، كما يرتبط الإطار القانوني للسوق بطبيعة آليات واجراءات النظام القضائي في حل مشكلة المنازعات أو حماية حقوق المستثمرين والمتعاملين في السوق من أساليب الغش أو احتكار المضاربين وتلاعبهم بممارسات غير قانونية في عمليات البيع والشراء للأوراق المالية تؤدي إلى افتعال المخاطر على مستوى البورصة .وفي هذا الصدد يجب الحفاظ على قدر من المرونة في التشريعات المنظمة لبورصة الجزائر بغرض المحافظة على الأمانة والصدق في التعامل في عمليات تداول الأوراق المالية، ويتم ذلك من خلال عدة آليات أهمها[2]:

- فتح سوق رأس المال للمستثمرين الأجانب وفق تشريعات ضابطة ومرنة.
- الإصدارات الأولية والإفصاح الدوري والمستمر.
- إصدار قانون مستقل لحماية المستثمر لإضفاء مزيد من الثقة في الاستثمار في الأوراق المالية يتضمن حق المستثمر في الحصول على المعلومات واسترداد حقه إذا كان التقصير بسبب ممارسة غير مشروعة من الجهات العاملة بالسوق.
- وضع وصيانة المعايير اللازمة لضمان تداول منتظم وذو كفاءة عالية وذلك من خلال تنظيم المؤسسات العاملة في الأسواق، مثل شركات الوساطة، جمعيات الوسطاء، بيوت المقاصة، شركات حفظ ملكية الأوراق المالية، وشركات معلومات الأوراق المالية.
- إصدار قوانين تنظيم صناعة صناديق الاستثمار وخبراء الاستثمار بهدف تحسين الإفصاح وتخفيض المخاطر على المستثمرين.

---

[1]: بوكساني رشيد، **محددات إنشاء بورصة فعالة ومدى توفرها في بورصة الجزائر من خلال تقييم أدائها**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد02، العدد04، 2008، ص05.

[2]: عادل زقرير، مرجع سابق، ص292.

- ضرورة فحص أنظمة المحاسبة المتبعة في شركات المساهمة والبنوك وتحديد مدى كفاية التقارير المالية التي تصدرها من حيث الشكل والمضمون وطريقة العرض والإفصاح عن السياسات المحاسبية.
- مراجعة الأنظمة والتشريعات والقوانين وطرق الرقابة ووسائل فرض النظام المتعلقة بالسوق الأولية والثانوية، والتي يجب أن يكون من أهم أهدافها حماية المستثمرين.

المطلب الثاني: تطوير البيئة المؤسساتية في الاقتصاد الجزائري.

تؤثر الأوضاع المؤسسية والتنظيمية بصورة واضحة على مناخ الاستثمار ولاسيما القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية ومجمل السياسات النقدية والمالية.

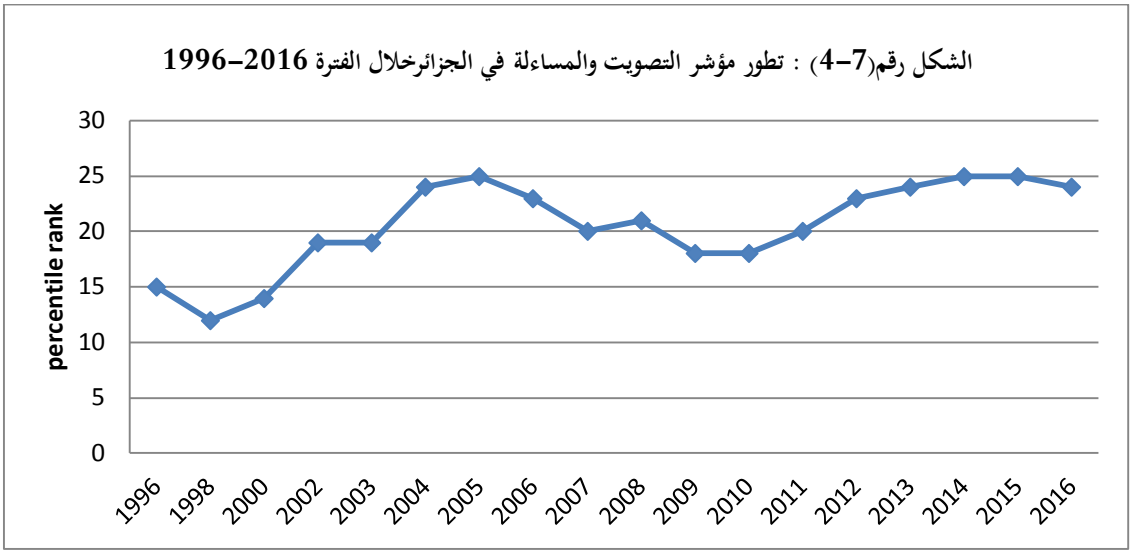
أولا: واقع البيئة المؤسساتية في الجزائر: سيتم التعرف على واقع البيئة المؤسساتية في الجزائر من خلال التعرف على تنقيطها في المؤشرات الستة التي تصدر عن البنك الدولي كل سنة لتقييم مدى تقدم البلد في تحسين بيئته المؤسساتية.

1. **مؤشر التصويت والمساءلة:** يشير مؤشر التصويت والمساءلة إلى التعبير عن القدرة التي يمتلكها أفراد المجتمع في المشاركة في انتخاب حكوماتهم، إضافة إلى الحرية في التعبير وتكوين الجمعيات والإعلام الحر ومدى خضوع صناع القرار للمساءلة حول قرارا تهم المتخذة[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أدناه أن تنقيط الجزائر في هذا المعيار لم يتعدى 30% خلال الفترة (1996-2016) أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد طول هذه الفترة، المستويات المنخفضة التي تسجلها الجزائر في هذا المؤشر تساهم في تنامي الإحساس بعدم أهمية آراء وقرارات الأفراد في العملية الإنتخابية ومن ثم في توجيه عملية اتخاذ القرار في الدولة، مما يؤدي إلى تراجع حافز الاستثمار للقطاع الخاص، وبالتالي غياب مساهمته في تطوير النشاط الاقتصادي.

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص284.

الشكل رقم(7-4) : تطور مؤشر التصويت والمساءلة في الجزائرخلال الفترة 1996-2016



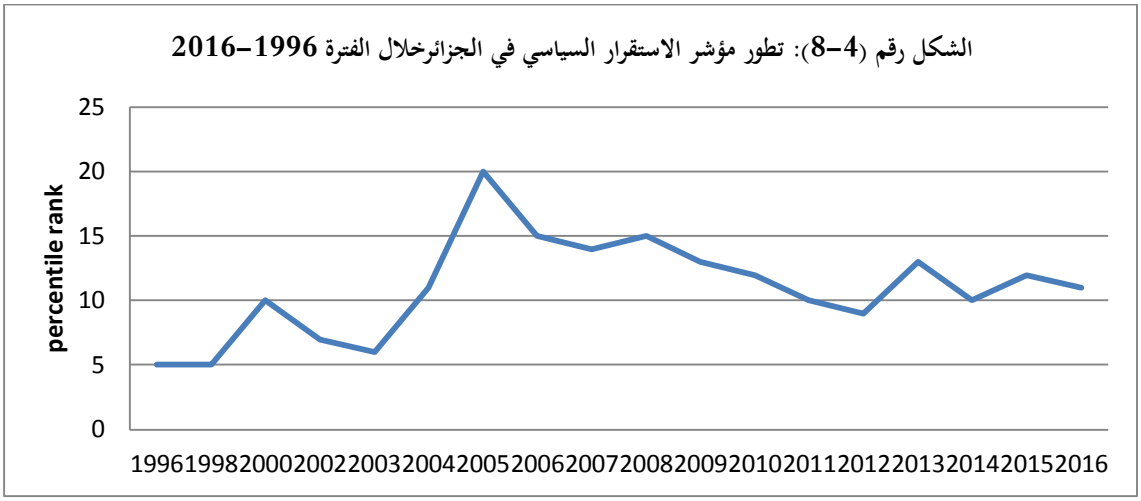
Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

2. **مؤشر الإستقرار السياسي:** يقيس هذا المؤشر مدى احتمال تعرض الدولة لعدم الإستقرار السياسي الذي يساهم أساسا في التأثير على طبيعة القرارات المتخذة في المجال السياسي والإقتصادي ومن ثم على سلوكيات الأعوان الإقتصاديين في الحياة الإقتصادية بما يؤثر في كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

تسجل الجزائر مستويات ضعيفة جدا في هذا المؤشر، تراوحت ما بين 5% كأدنى قيمة تتحصل عليها المسجلة خلال السنتين 1996 و1998ويرجع ذلك إلى الوضع الأمني الذي شهدته البلاد خلال العشرية السوداء، وأعلى قيمة بلغت 20% سنة 2005 وهذا التحسن يرجع إلى استقرار الوضع الأمني للبلاد. أما خلال الفترة(2006-2016) فقد سجل المؤشر تراجعا عما سجله في سنة 2005، وذلك يعود إلى التخبط الكبير الذي يميز الساحة السياسية في الجزائر من حيث تصاعد حدة المظاهرات والاحتجاجات على أداء بعض القطاعات الحكومية، بالإضافة إلى الإنتقادات الموجهة بخصوص عدم اعتماد أحزاب سياسية من جهة والتضييق على أحزاب سياسية أخرى في نشاطاتها من جهة أخرى.

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 285.

الشكل رقم (4-8): تطور مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائرخلال الفترة 1996-2016



Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

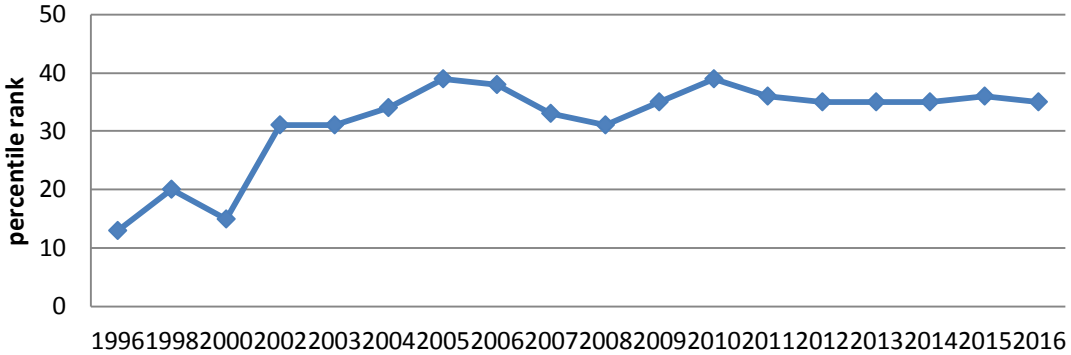
3. **مؤشر فعالية الحكومة:** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، ونوعية وكفاءة الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، واستخدامها لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية إلتزام الحكومة بهذه السياسات .تم تجميع عناصر هذا المؤشر من مصادر مختلفة تقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية :نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة ودرجة استقرار الحكومة[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

من خلال الشكل أدناه يتضح بأن هذا المؤشر يسجل مستويات أداء متوسطة حسب تقييم دليل المؤشر، ابتداءا من سنة 2002، حيث وصل إلى أعلى قيمة له بلغت 39% سنة 2005، ويمكن ارجاع هذا التحسن إلى النتائج الايجابية التي حققها برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) حيث تراجع معدل البطالة إلى 17.7%، وانخفاض مستوى الفقر إلى18.5%، بالإضافة إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطن، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وخلال الفترة (2006-2009) عرفت قيمة المؤشر تراجعا لكنها لم تخرج عن الوضع المتوسط للمؤشر، ليعرف المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2010 إذ سجل 39%. ثم سجلت انخفاض خلال السنوات الموالية تراوحت قيمته مابين 33%و35%، تعود أسباب التحسن في هذا المؤشر خلال الفترة(2000-2016) إلى التقدم النسبي في الخدمات العامة، من خلال قيام الدولة بعدة مشاريع تنموية، التي استفادة منها العديد من المدن والمناطق النائية كشق الطرقات، الربط بالكهرباء وغاز المدينة، بناء العديد من المدارس وتوفير المطاعم المدرسية

[1]: شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012، ص 220.

المجانية، المراكز الصحية، البرامج السكنية بمختلف الصيغ...إلخ، بالاضافة إلى التوجه إلى استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال، وتعميم استعمال الاعلام الآلي في مختلف الادارات العمومية، والتوجه نحو الادارة الالكترونية بهدف تقريب الادارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية في الخدمات العمومية، تم اعتماد العديد من القطاعات على الأساليب التكنولوجية للتعامل مع المواطنين، كمؤسسة بريد الجزائر(الشباك الإلكتروني، بطاقات السحب الإلكترونية، خدمات الإطلاع على الرصيد، خدمات طلب نماذج من الصكوك البريدية، خدمات الحصول على كشف العمليات الحسابية)، وقطاع الضمان الاجتماعي(استحداث بطاقة الشفاء الالكترونية محل بطاقة التأمينات الاجتماعية السابقة)، وزارة الداخلية(رقمنة مصلحة الحالة المدنية، جواز السفر وبطاقة التعريف البيومتريين، التسجيل الإلكتروني للحج، مشروع البطاقة الرمادية ورخصة السياقة الإلكترونيين)، قطاع العدالة(إنشاء مواقع الواب لكل من وزارة العدل والمجالس القضائية والمحكمة العليا، بالإضافة إلى إنجاز شباك إلكتروني على مستوى كل الجهات القضائية، وكذا مشروع رقمنة الأرشيف القضائي، كما يقدم خدمات إلكترونية تتمثل في استخراج صحيفة السوابق العدلية، وشهادة الجنسية عبر الإنترنت)، القطاع المصرفي الجزائري(البطاقة المصرفية للسحب والدفع للمصارف).

الشكل رقم (4-9) : تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر خلال الفترة 1996-2016



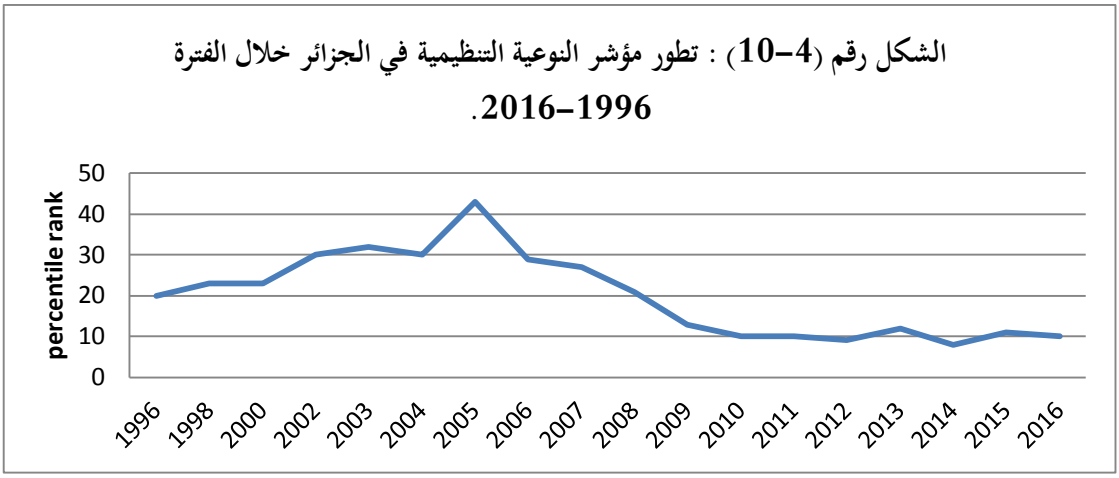
Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

4. **مؤشر النوعية التنظيمية:** معدل النوعية التنظيمية هو عبارة على قدرة الحكومة على تخطيط وتنظيم وتنفيذ سياسات الهدف منها هو تطوير القطاع الخاص[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

[1]: ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، **منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد15، 2015، ص83.

سجلت الجزائر مستويات أداء ضعيفة في هذا المؤشر في جميع سنوات الدراسة، ما عدا سنة 2005 أين سجلت أداء متوسط بنسبة بلغت 43 % ، وقوع الجزائر ضمن الوضع الضعيف والمتوسط في هذا المؤشر يرجع إلى بقاء القطاع العام هو القطاع المهيمن على السوق، ووجود العديد من العراقيل الادارية التي تعترض عمل المشتثمرين كصعوبة الحصول على العقارات في المناطق الصناعية، بالاضافة إلى وضع البنية الأساسية، وضعف مناخ الاستثمار في الجزائر حسب تقارير البنك الدولي لممارسة أنشطة الأعمال، وهو ما يعكس تزايد القيود المنظمة لنشاط القطاع الخاص.

الشكل رقم (4-10) : تطور مؤشر النوعية التنظيمية في الجزائر خلال الفترة 1996-2016.

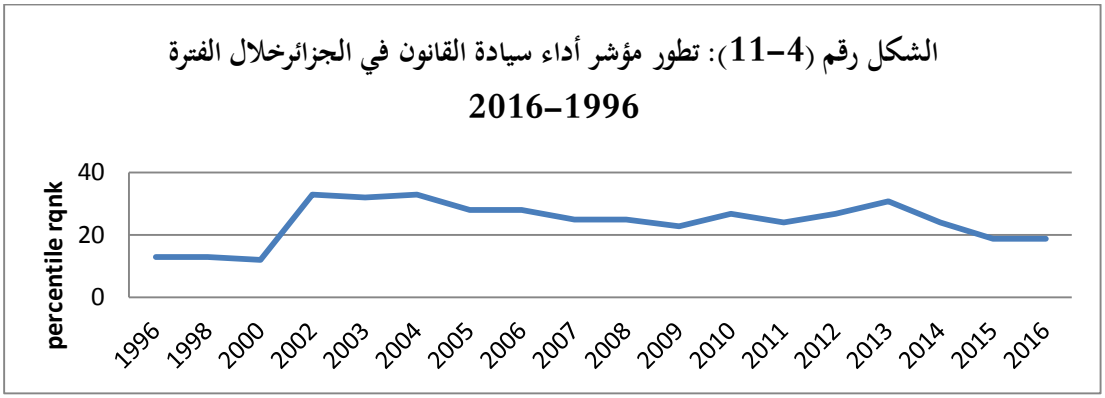


Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

5. **مؤشر سيادة القانون**: تتمثل في مدى ثقة المتعاملين في الالتزام بالقواعد التي تضعها الحكومة، وخاصة نوعية تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وتنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم، فضلا عن مؤشرات احتمال الجريمة والعنف[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

[1]: ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، مرجع سابق، ص83.

الشكل رقم (4-11): تطور مؤشر أداء سيادة القانون في الجزائرخلال الفترة 1996-2016



Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

سجلت الجزائر تحسنا في تنقيطها في هذا المؤشر خلال الفترة(2002-2004) حيث وصل إلى أعلى مستوى بلغ 33%، ليعرف تدهور خلال الفترة(2005-2016) ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب منها:

- **عدم استقلالية القضاء:** للتعرف على مستوى استقلالية القضاء بالجزائر يتم اللجوء إلى مؤشر استقلالية القضاء الذي يصدر ضمن تقارير التنافسية العالمية للأمم المتحدة، والذي يقيس مدى استقلال السلطة القضائية عن تأثيرات أعضاء الحكومة والمواطنين والشركات، وتتراوح قيمة المؤشر بين نقطة (تتأثر بشدة) و7 نقاط مستقلة تماما.

الملاحظ من الجدول أدناه أن الجزائر أعلى تنقيط تحصلت عليه هو(3.5) نقطة، في سنة 2014 أين سجلت ضمن المستوى المتوسط، مقارنة بتنقيطها سنة 2012، وهذا ما يفسر سعي الحكومة لإنشاء دولة القانون من خلال تطوير مؤسساتها كالعمل على تحرير السلطة القضائية وتطوير أجهزة أمن الدولة. حيث يمثل الجانب القانوني عاملا رئيسيا في تحديد سلوك الأعوان الإقتصاديين وحجم الدافع لديهم للإستثمار.

الجدول رقم(4-20): ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر استقلالية القضاء خلال الفترة 2012-2016.

السنة	2013-2012	2014-2013	2015-2014	2016-2015	2017-2016
المرتبة عالميا	144/123	148/95	144/85	140/95	138/94
التنقيط	2.5	3.2	3.5	3.3	3.4

Source: The Global Competitiveness Report, World Economic Forum, Switzerland2016-2012.

- انتشار الجريمة والعنف في الوسط الجزائري، كجرائم التجار بالمخدرات، وجرائم الاقتصادية كالاختلاسات والرشاوى، جرائم الاختطاف خاصة اختطاف الأطفال التي زاد انتشارها في السنوات الأخيرة، جرائم الانتحار إذ ارتفعت حالات الانتحار بين أطفال الجزائر في الفترة الأخيرة بسبب الألعاب الالكترونية، وجرائم العنف ضد المرأة.
- حقوق الملكية التي تعرف نوعا من الغموض في الجزائر، خاصة الملكية العقارية، والتي تعرف نزاعات دائما حول ملكية الأراضي ما جعلها تقف حاجزا أمام الاستثمارات.

6. **مؤشر مراقبة الفساد:** يقيس هذا المعيار المدى الذي يمارسه بعض المؤثرين في القرارات السياسية لتحقيق مكاسب خاصة، فضلاً عن سيطرة الدولة على النخب وربطهم بمصالحهم الخاصة. وهو مؤشر ذاتي على إدارة الحكم تم تجميع عناصره من مصادر مختلفة يقيس الإدراكات الحسية للمفاهيم التالية: الفساد بين المسؤولين الحكوميين، الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية، مدى تواتر تقديم" أموال غير قانونية "إلى الرسميين والقضاة ومدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية[1]. قيمة المؤشر تتراوح من 0 إلى 100.

إن المتتبع لجهود الجزائر في مكافحة الفساد يجد أنها استطاعت أن تخطو خطوات جيدة نوعا ما من خلال إنشاء العديد من الأجهزة والآليات الخاصة بمكافحة الفساد منها الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد والديوان الوطني لقمع الفساد ومجلس المحاسبة، ناهيك عن مجموعة من القوانين والاتفاقيات منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003 والتي وقعت عليها الجزائر في 2004 وقانون 2006 لمكافحة الفساد، رغم ذلك تبقى كل هذه الجهود المبذولة والتي تحتسب لصالح الجزائر في سعيها نحو مكافحة الفساد غير كافية[2].

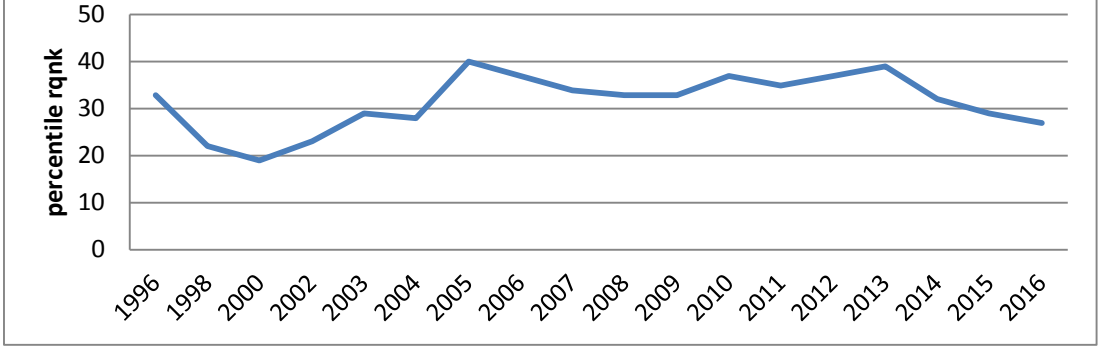
وكما يبين الشكل أدناه فإن الجزائر تسجل مستوى أداء ضعيف ومتوسط في هذا المؤشر، مما يعني أن مكافحة الفساد في الجزائر لا تقتصر على قوانين ردعية فقط بل يتطلب ضرورة تشجيع وترقية دور كل الفاعلين إلى تحسين المنظومة القانونية وتفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة وزيادة التوعية بأضرار الفساد من خلال حملات زرع القيم وتفعيل دور السلطة القضائية واستقلاليتها وبالتالي الوصول إلى إصلاح شامل عبر كل القطاعات وطبعا لا يتم ذلك إلا بوجود إرادة سياسية حقيقية تشرك كل الفاعلين في ظل حكم راشد[3].

[1]: شعبان فرج، مرجع سابق، ص227.

[2]:سامية بن يحي، **الجزائر: جهود حثيثة لمكافحة الفساد**، على الموقع التالي: http://katehon.com/ar/article/ljzyr-jhwd-hthyth-lmkfh-lfsd، أطلع عليه يوم 03-02-2018.

[3]: نفس المرجع.

الشكل رقم (4-12): تطور مؤشر مكافحة الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2016



Source: World Bank: Worldwide governance indicators, available on: http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#countryReports

ثانيا: أهمية تطوير البنية المؤسساتية في الجزائر: إن تحسين البنية المؤسساتية في الإقتصاد الجزائري يعتبر أولوية قصوى في إطار الخروج من التداعيات السلبية لظاهرة" لعنة الموارد" المتمثلة أساسا في عدم الإستغلال الأمثل للموارد وغياب التحفيز على الإدخار والعمل والإبتكار قصد تعزيز فرص نمو النشاط الإقتصادي على المدى الطويل، إذ أن إصلاح الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كاف إذا لم يكن هنالك ما يضمن المساواة في الفرص وتحقيق العدالة وتوفير الأمن والرقابة وحماية حقوق الملكية بما يمكن من توفير المناخ الملائم لتحفيز الأعوان الإقتصاديين وتشجيعهم أكثر على العمل والإستثمار والإبتكار. تشمل عملية الإصلاح المؤسساتي الضروري في الإقتصاد الجزائري العديد من الجوانب التي لها تأثير على سلوك أفراد المجتمع وسلوكياتهم في الحياة الإقتصادية، إذ أن المنطلق الرئيسي فيها يكون من خلال إصلاح النظام السياسي في الدولة بما يمكن من تحقيق رشادة أكبر في طبيعة القرارات المتخذة من قبل الجهاز التنفيذي في إطار تسيير شؤون الدولة، ويضمن إقرار المتابعة والمسائلة حول مختلف القرارات المتخذة وتفعيل مشاركة أفرا د المجتمع في صنع القرارات الهامة والرئيسية بما يعزز من الشفافية في تسيير شؤون الدولة .كما يشمل الإصلاح المؤسساتي تفعيل دور الجهاز القضائي في الجزائر بتعزيز استقلاليته وسلطة قراراته والعمل بها من قبل جميع مكونات الدولة بما يكرس سيادة القانون التي تزيد من ثقة الأعوان الإقتصاديين في مؤسسات الدولة وتحفزهم للمزيد من العمل والإستثمار[1].

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص290.

المطلب الثالث: تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

للبنية التحتية الرقمية أهمية في مناخ الاستثمار، لأن إدخال التكنولوجيا في جميع أجهزتها الإدارية، خاصة تلك التي لها تواصل مع المستثمر، إذ تساهم في تخفيف الإجراءات المطلوب من المستثمر القيام بها.

أولا: واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزائر: لمعرفة واقع البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزائر لا بد من التعرف على ترتيبها في هذا المؤشر من خلال التقارير الدولية التي يصدر فيها.

1. **ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية:**يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي"التقرير العالمي للتكنولوجيا" الذي يحدد قدرة الدولة على الإستفادة من الفرص التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، بالإضافة الى عنصر استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وأخيراً مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الوضع الإقتصادي والإجتماعي، ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية الشبكية لا يزال متأخرا حيث احتلت المرتبة 120 من مجموع 143 ثم المرتبة 117من بين 139، كما هو مبين في الجدول أدناه، وإذا تم مقارنة مجموع الدول في التقريرين نجد أن ترتيبها لم يسجل تحسنا كبيرا.

الجدول رقم (4-21): ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر جاهزية الشبكية ومؤشراته الفرعية خلال السنتين 2015-2016.

المؤشر	المرتبة في 2015 من بين 143	المرتبة في 2016 من بين 139
المؤشر العام : الجاهزية الشبكية	120	117
أ- محور البيئة	134	131
- مؤشر البيئة السياسية والتنظيمية.	127	123
- مؤشر الأعمال وبيئة الابتكار.	136	133
ب- محور المؤشرات الفرعية الجاهزية	97	95
- مؤشر البنية التحتية.	83	80
- مؤشر المهارات.	63	58
ت- محور استخدام الفرعي	129	125
- مؤشر استخدام الفردي.	102	103
- مؤشر استخدام الأعمال.	137	133
- مؤشر استخدام الحكم.	134	130
ث- محور الأثر.	134	129
- مؤشر الأثار الاقتصادية.	127	124
- مؤشر الأثار الاجتماعية.	136	132

Source : Bcaeñat Bilbao-Osorio et al : « The Global Information Technology Report 2015,2016

من قراءتنا للجدول أعلاه يتضح لنا أن المحاور المكونة لمؤشر الجاهزية الشبكية عرفت تحسنا في تقرير 2016 نتيجة التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية لهذه المحاور.

- **محور البيئة:** انتقل من المرتبة 134 إلى 131، وهذا سمح له بتسجيل تحسنا بـ 3 مراتب، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية ، **مؤشر البيئة السياسية والتنظيمية** تحسن بـ 4 مراتب، والمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر سجلت تقدما في ترتيبها كمؤشر القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المرتبة 138 إلى 123، ومؤشر حماية الملكية الفكرية تحسن بـ 8 مراتب، **ومؤشر الأعمال وبيئة الابتكار** تحسن بـ 3 مراتب نتيجة التحسن المسجل في مؤشر توافر أحدث التقنيات من المرتبة 135 إلى 129، ومؤشر مشتريات الحكومة للتكنولوجيا المتقدمة انتقل من المرتبة 98 إلى 92[1].
- **محور المؤشرات الفرعية الجاهزية:** سجل تنازلا في ترتيبه بمرتبتين، وهذا راجع إلى التحسن المسجل في المؤشرين الفرعيين، سجل **مؤشر البنية التحتية** تحسنا بـ 3 مراتب نتيجة تحسن ترتيبه في مؤشر انتاج الكهرباء بـ 4 مراتب أي من المرتبة 90 إلى 86، في حين باقي مؤشراته الفرعية عرفت تراجعا، مؤشر تغطية شبكة الهاتف النقال تراجع من المرتبة 63 إلى 67، ومؤشر خدمات الانترنت الآمنة تراجع بمرتبة واحدة من الرتبة 121إلى 122. **ومؤشر المهارات** تحسن بـ 5 مراتب ومؤشرات الفرعية كلها تحسنت في ترتيبها كمؤشر جودة نظام التعليم انتقل من المرتبة113 إلى 91، ومؤشر الرياضيات والعلوم التربوية تحسن بـ 8 مراتب، ومؤشر معدل محو أمية الكبار من المرتبة 85 إلى 84. ومؤشر الالتحاق الاجمالي بالتعليم الثانوي من المرتبة 44 إلى 42[2].
- **محور استخدام الفرعي:** سجل تحسنا بـ 4 مراتب، سجل مؤشره الفرعي **استخدام الفردي** تحسنا بمرتبة واحدة نتيجة التحسن المسجل في بعض المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر استخدام الافراد للانترنت من المرتبة 108 إلى 106، في حين البعض الأخر من مؤشرات الفرعية عرفت تراجعا كمؤشر تمكن الأسر من الوصول للانترنت الذي تراجع من المرتبة 84 إلى 89، **ومؤشر استخدام الأعمال** هو الأخر سجل تحسنا بـ 5 مراتب وهو عكس المؤشر السابق فقد سجلت كل مؤشرات الفرعية تحسنا كمؤشر استيعاب التكنولوجيا على المستوى المؤسسات من المرتبة 137 إلى 136، ومؤشر القدرة على الابتكار انتقل من المرتبة 142 إلى 126، ومؤشر مدى تدريب الموظفين من المرتبة 137 إلى 126. **ومؤشر استخدام الحكم** تحسن بـ 3 مراتب، وهذا يرجع إلى تحسن ترتيب مؤشر الخدمات الحكومية على الانترنت من المرتبة 133إلى130، ومؤشر نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من المرتبة 125 إلى115[3].

[1] : Bcaeñat Bilbao-Osorio et al**: The Global Information Technology Report 2016** ,p 57.
[2] : Ibid, p57.
[3] : Ibid, p57.

- **محور الأثر:** تحسن بـ 5 مراتب، نتيجة التحسن المسجل في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، **مؤشر الآثار الاقتصادية** من المرتبة 127إلى124، نتيجة تحسن ترتيب مؤشراته الفرعية كمؤشر تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خدمات ومنتجات جديدة من المرتبة 137إلى126، ومؤشر عمل كثيفة المعرفة من المرتبة 86إلى81. **ومؤشر الآثار الاجتماعية** هو الأخر تحسن في ترتيبه بـ 4 مراتب، نتيجة تسجيل تحسن في ترتيب مؤشراته الفرعية كمؤشر تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية من المرتبة 125 إلى 124، ومؤشر الدخول إلى الانترنت في المدارس من المرتبة 133إلى 128[1].

2. **ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية والابتكار:** يصدر هذا المؤشر في تقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي كأحد المؤشرات الفرعية لمحور الكفاءة، ترتيب الجزائر من خلال هذا المؤشر يؤكد هو الأخر بأن مستوى الجزائر في مجال التكنولوجيا لا يزال متواضعا، ولكن هذا لا ينفي الجهود التي تبذلها الحكومة في تطوير هذا القطاع الذي أصبح اليوم قطاع مهم له اشتباك مع كل القطاعات، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر في هذا المؤشر ومؤشراته الفرعية.

الجدول رقم(4-22): ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الإستعداد التكنولوجي خلال السنتين 2015-2016.

	ترتيب تقرير 2016/2015 من بين 140	ترتيب تقرير 2017/2016 من بين 139
مؤشر الجاهزية التكنولوجية.	**126**	**108**
- مدى توافر أحدث التقنيات.	129	125
- استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات.	137	128
- الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا.	116	121
- الاستخدام الفردي للانترنت.	106	95
- اشتراكات الانترنت في النطاق العريض للثابت/100 نسمة.	89	84
- عرض النطاق الترددي للانترنت دوليا.	94	80
- اشتراكات النطاق العريض للنقال100/نسمة	98	85

Source: Klaus schwab: « The global competitiveness report »2015-2016, 2016-2017

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه يتضح لنا بأن ترتيب الجزائر في مؤشر الجاهزية التكنولوجية عرف تحسنا في ترتيبه في تقرير 2016 مقارنة بترتيبه في 2015 وهذا التحسن نرجعه إلى التحسن المسجل في ترتيب مؤشراته الفرعية، ومع هذا التحسن لكنه لا زال هذا القطاع في الجزائر في موقع لا نقول أنها متأخرة جدا ولكنها متواضعة،

[1] : Bcaeñat Bilbao-Osorio et al**: The Global Information Technology Report 2016** ,p 57.

ما يستلزم العمل أكثر من أجل تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعتبر الداعم الرئيسي للتطور التكنولوجي والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في العصر الحديث.

3. **واقع الابداع والابتكار في الجزائر:** لمعرفة ترتيب الجزائر في هذا المؤشر يتم اللجوء إلى محور الابداع والابتكار في تقرير التنافسية العالمي.

الجدول رقم(4-23): ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر الابتكار خلال السنتين 2015-2016.

المؤشر	ترتيب 2015 من بين 143	ترتيب 2016 من بين 139
مؤشر الابتكار:	119	112
- القدرة على الابتكار.	126	112
- نوعية مؤسسات البحث العلمي.	112	99
- إنفاق المؤسسات على البحث والتطور.	122	113
- التعاون بين المؤسسات والجامعة في عمليات البحث والتطوير.	136	120
- المشتريات الحكومية من المنتجات التقنية المتطورة.	92	105
- توافر العلماء والمهندسين.	74	81

Source: **Klaus schwab**: «**The global competitiveness report 2015-2016**

ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار في تقرير 2016 سجل تحسنا بـ 07 مراتب، وهذا يرجع إلى تحسن ترتيب بعض مؤشراته الفرعية كمؤشر القدرة على الابتكار الذي سجل تحسنا بـ 14 مرتبة، ومؤشر نوعية مؤسسات البحث العلمي هو الأخر تحسن بـ 13 مرتبة، ومؤشر التعاون بين المؤسسات والجامعة في عمليات البحث والتطوير انتقل من المرتبة 136 إلى 120 وهذا يشير إلى أن الجامعة الجزائر بدأت تتحرك نحو دمج الطالب في البحث والتطوير داخل المؤسسات الجزائرية بمختلف أنواعها. في حين نجد مؤشر المشتريات الحكومة من المنتجات المتطورة تراجع بـ 13 مرتبة، ويمكن إرجاع هذا التراجع إلى الوضع المالي الذي تمر به الجزائر في هذا الوقت الحالي نتيجة تراجع أسعار المحروقات الذي دفعها إلى الارشاد في الانفاق، ومؤشر توفر العلماء والمهندسين هو الأخر تراجع بـ 7 مراتب، بسبب هجرة الأدمغة الجزائرية.

ثانيا: متطلبات الاهتمام بالتكنولوجيات الحديثة: وضع البنية التحتية للتكنولوجيا الاتصال والمعلومات ومستوى الابتكار والتطوير في الجزائر يتطلب بذل المزيد من الجهد لتحسن الوضع أكثر وهذا على اعتبار أن هذين المؤشرين يعتبران من بين العوامل التي يكون لها تأثير على تطوير النشاط الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال القيام بـ:

- إنشاء بنية أساسية تكنولوجية مناسبة تتضمن إقامة صناعات منافسة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال وشبكات الاتصال اللازمة لنقل المعلومات والبيانات بسرعة، وكذلك إنشاء شبكات المعلومات التي تربط بين

التجمعات السكانية بالمؤسسات المختلفة وذلك بإقامة مرا كز المعلومات خاصة في المناطق النائية، بالإضافة إلى تطوير مستوى الخدمات المعلوماتية بمختلف أنواعها، والعمل على توسيع مجال التغطية ليشمل كامل التراب الوطني، وذلك بواسطة تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال المختلفة كالحكومة والتعليم الإلكترونين [1].

- ضرورة إنشاء أقطاب تكنولوجيا والتي تهدف إلى تعميم ثقافة الذكاء الاقتصادي وتنمية أساليب معالجة المعلومات، والعمل على تطوير القاعدة التكنولوجية وذلك بالعمل على توفير ما يستلزم البحث العلمي من موارد بشرية ومالية ومادية، وتشجيع الإبداع والابتكار، وخلق الكفاءات القادرة على توليد التقانة الملائمة[2].
- مرافقة المؤسسات الوطنية عن طريق تقديم دعم مالي وتقني لها لتطوير قدراتها في مجال الابتكار والبحث العلمي[3]، لأن توفير الدعم المالي للمؤسسات الاقتصادية بغرض التوجه نحو تعزيز الابتكار من شأنه خلق ديناميكية في الجانب الإبتكاري تؤدي بلا أدنى شك إلى تطوير أداء سوق السلع والخدمات. لكن يتوجب على الدولة في هذا الإطار العمل على تفعيل تمويلها لعمليات البحث والتطوير التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص قصد تجنب تبذير الموارد وانحراف الغاية من عملية التمويل تلك، من خلال ربط عملية التمويل بعقود محددة المدة تنص على تقديم حصيلة سنوية لنتائج عمليات البحث والتطوير، تتولى هيئة خاصة تقييم الحصيلة وإقرار ما إذا توجد ضرورة لتجديد الدعم المالي من عدمه، حين يقر في هذا الإطار تجديد الدعم المالي للمؤسسات الناجحة بقيمة أكبر، أما المؤسسات التي لم تنجح فيقرر عدم تجديد الدعم إذا ثبت أن ذلك راجع بالأساس إلى تقصير منها[4].
- **تعزيز التعاون بين المؤسسات والجامعات وتسويق البحوث** :يعتبر توجه الجامعات نحو تسويق البحوث العلمية في مختلف المجالات التي تتم على مستواها لصالح المؤسسات العاملة في النشاط الإقتصادي من بين الآليات التي تساهم في دفع التوجه نحو الإبتكار، حيث يتوجب على الدولة في هذا الإطار دفع الجامعات والمعاهد البحثية للتعاون مع المؤسسات الإقتصادية، والدخول في اتفاقيات شراكة قصد الإستفادة من البحوث وتطبيقها على أرض الواقع، وهو ما يعني خلق خطوط اتصال ومشاركة ما بين الجامعات والمؤسسات من حيث توفير الإستشارة والحلول والتوجيهات تساهم في تدفق التكنولوجيا إلى النشاط الإقتصادي .حيث يتم في هذا الإطار توفير تحفيزا ت للمؤسسات الإقتصادية التي ترغب في عقد اتفاقيات تعاون مع الجامعات فيما يخص

[1]: عادل زقرير، مرجع سابق، ص279.

[2]: بودرامة مصطفى، **سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد14-2015، ص246.

[3]: راتول محمد، سي علي أسماء، **دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي2014 2015**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثالث عشر، 2015، ص ص81-82.

[4]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 264.

تمويل بحوث وأنشطة تطوير تستفيد منها المؤسسة المعنية على أرض الواقع، كما يتم منح حقوق ملكية الإختراعات المتوصل لها في الجامعات بالشراكة ما بين الباحثين والجامعات المحتضنة لهم بما يساعد على عملية تسويق البحوث والإستفادة منها من قبل المؤسسات الإقتصادية، وهذا ما يمثل حافزا كبيرا على الإبتكار يؤثر من جهة إيجابا على تطور أداء سوق السلع والخدمات كما يؤثر من جهة أخرى إيجابا على أداء المؤسسات الجامعية[1].

[1]: بودخدخ كريم، مرجع سابق، ص 264.

خلاصة الفصل.

أسفرت نتائج الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 بإستخدام نموذج ARDL بعد القيام بمجموعة من الاختبارات أن قيمة معامل حد تصحيح الخطأ تساوي1.31 - تعني أنه عند انحراف الاستثمار الخاص خلال الفترة(t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فإنه يتم تصحيح اختلالات الفترة السابقة بعد 9 أشهر من الفترة(t).أثر الناتج المحلي الاجمالي بشكل ايجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص في الأجل القصير والاجل الطويل، ويرجع ذلك إلى الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر بداية من الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، كما تبين أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كان له أثر ايجابي على الاستثمار الخاص في الاجلين القصير والطويل نتيجة انخفاض سعر الفائدة الحقيقي الذي سمح بإرتفاع حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص في السنوات الاخيرة. في حين سجل الانفتاح الاقتصادي تأثير سلبي على الاستثمار الخاص في الاجل القصير والطويل، ويرجع سبب هذا التأثير إلى الافراط في الاستيراد واغراق السوق الوطنية بالسلع الاجنبية وعدم قدرة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الاجنبية، بالاضافة إلى زيادة نمو الاقتصاد الموازي، في حين لم يسجل أي تأثير لكل من معدل التضخم، معدل الفائدة الحقيقي، الاستثمار العام، المديونية الخارجية، سعر الصرف، على الاستثمار الخاص خلال فترة الدراسة هذه.

بعد القيام بالدراسة القياسية لأثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015 بإستخدام نموذجARDL، تم التوصل إلى ايجاد أنّ قيمة معامل تصحيح الخطأ في هذا النموذج تساوي(0.74-) وذات معنوية احصائية جد مقبولة عند مستوى 1%(0.0000)، بمعنى أنه يتم تصحيح الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي السنة السابقة بعد سنة و4 أشهر من السنة الحالية، وتبين وجود تأثير ايجابي للاستثمار الخاص والاستثمار العام على الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي في الاجل القصير والاجل الطويل، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ومعلمة اليد العاملة هي الاخرى أثرت ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي في الاجلين القصير والطويل، ويرجع ذلك إلى جملة البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة بهدف تخفيض معدل البطالة، في حين أثر الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات سلبا على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير والطويل وهذا يرجع إلى انخفاض حجم الصادرات خارج المحروقات رغم كل المجهودات التي بذلت ولا زالت تبذل في اطار تنمية التجارة خارج المحروقات.

تفعيل استثمار القطاع الخاص يستدعي تكاثف عدة متطلبات تشمل تطوير البنية المؤسساتية للدولة بما يساهم في تدعيم ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني، دون إغفال أهمية إصلاح القطاع المالي الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو على المدى الطويل، بالإضافة إلى تعزيز التوجه للإبتكار بتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات

الخـــاتمة

العـــامـــة

يمثل القطاع الخاص اليوم محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعمل على تسريع النمو وخلق مناصب عمل والتخفيف من معدلات الفقر إضافة إلى تنويع الصادرات وتعزيز قدرتها على المنافسة.

إذن إعادة هيكلة الاقتصاد وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق تتمثل في تعزيز القطاع الخاص ومنحه القيادة في تحقيق التنمية، من خلال تحسين الأطر السياسية والتنظيمية وانتهاج سياسات اقتصادية من أجل إزالة المشاكل الهيكلية والتسييرية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات، وتطبيق سياسة استثمار محفزة ومشجعة لإستثمارات القطاع الخاص.

عملية التحول من نظام اقتصادي ممركز إلى اقتصاد السوق، فرضت على الحكومة الجزائرية بداية من نهاية فترة الثمانينات وبداية التسعينات سياسة إصلاح هيكلي، أملا في بعث وإرساء مناخ استثماري وبيئة أداء أعمال محفزة للمستثمرين، وقد سمحت هذه الإصلاحات بزيادة الاستثمار الخاص بإعتباره محرك التنمية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى عودة الاستقرار الاقتصادي واستعادت التوازنات الكلية التي تعتبر شرطا ضروريا لتهيئة البيئة المشجعة لتطوير القطاع الخاص، وان كان ذلك مرهون باستقرار أو ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ولكن كل هذه الإصلاحات أثبتت عدم كفايتها لتعزيز استثمار قوي يقوده القطاع الخاص، وإزاحة ومحو كل الآثار السلبية المميزة للبيئة الاستثمارية بالجزائر.

وانطلاقا من تعرضنا لفصول هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية التي تعتبر إجابات على التساؤلات الفرعية واختبارا للفرضيات السابقة المطروحة في مقدمتنا:

- ✓ يعتبر الاستثمار من أهم الركائز الأساسية للاقتصاد، إذ يمثل العنصر الأساسي لخلق المزيد من السلع والخدمات ومناصب الشغل وزيادة الطاقة الإنتاجية، بالإضافة إلى أنه يشكل جانبا مهما من الطلب الكلي، كما يعتبر من المتغيرات الحساسة والنشيطة وغير المستقرة، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي ككل وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة ويلعب الاستثمار دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي، حيث يمثل مكونا جوهريا في الطلب الكلي، وبالتالي فإن للتقلبات في مستوى الاستثمار أثر على النشاط الاقتصادي وعلى النمو الاقتصادي.
- ✓ يعتبر القطاع الخاص في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من البلدان سعت خلال السنوات الأخيرة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد

الوطني، وذلك من خلال القيام بإصلاحات اقتصادية وسن القوانين والتشريعات المنظمة لإستثمارات هذا القطاع وإنشاء مختلف المؤسسات الداعمة له. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- ✓ ترتيب الجزائر المتأخر في المؤشرات الدولية المهتمة بمناخ الاستثمار، يكشف أن المناخ الاستثماري بها غير مناسب لنمو القطاع الخاص ووجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو استثمار هذا القطاع، رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية من أجل تحسين مناخها الاستثماري. وبالتالي الفرضية الثانية لم تتحقق.

- ✓ تهيئة بيئة الاستثمار في الجزائر وتحسينها تتطلب تطبيق وتنفيذ ما تم إقراره والمصادقة عليه من القوانين وتشريعات تخص تحسين هذه البيئة وترقيتها، فالقوانين متوفرة، لا بد من تجسيدها على أرض الواقع حتى تحقق الأهداف المرجوة من سنها.
- ✓ الهدف من تطوير القطاع الخاص الوطني هو تغيير بنية الاقتصاد الجزائري وهذا بتنويع الإنتاج، ورفع نسبة الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ سياسة الاستثمار التي تبنتها الجزائر ابتداء من التسعينات من أجل بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر، من خلال الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت آنذاك، أعطت حيوية للقطاع الخاص ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النتائج التالية:

- احتل القطاع الخاص خلال الفترة 2002-2015 الصدارة في عدد المشاريع المصرح بها حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI بنسبة 98%من عدد المشاريع الكلية.
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة إلى 1022231 سنة 2016 مقارنة بعددها في بداية فترة الإصلاحات سنة 1991 الذي بلغ 22383 مؤسسة.
- تسطير الحكومة الجزائرية لبرامج استثمارية ضخمة، نتيجة تحسن الأوضاع المالية للجزائر بداية من سنة 2000، شجع على ولوج القطاع الخاص في القطاعات المولدة للقيمة المضافة، ومساهمته في تحقيق فوائض مالية من بعض القطاعات في مقدمتها قطاع الفلاحة وقطاع الخدمات بمختلف أنواعه، إلا أن مساهمته في المجهود التنموي للبلاد تبقى ضعيفة، نتيجة تمركزه في النشاطات سريعة الربح وقليلة المخاطر.

- ✓ تم التوصل من خلال الدراسة التحليلية للعوامل الاقتصادية المحددة للاستثمار الخاص إلى إيجاد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الخاص على اعتبار أن تزايد معدل النمو يدل على زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين على الاستثمار. أما فيما يخص العلاقة بين الاستثمار الخاص والعام فقد امتزجت بين المزاحمة والتكاملية، كما دلت نتائج التحليل إلى أنّ أثر معدل التضخم على الاستثمار الخاص في فترة الدراسة كان موجبا، وهو ما يفسره أولا تحسن معدلات التضخم في فترة الدراسة، كما تفسر هذه النتيجة طبيعة توجه القطاع الخاص نحو قطاعات غير منتجة والتي يستفيد أصحابها من ارتفاع المتواصل للأسعار.

ومن خلال تحديد العلاقة بين أسعار الفائدة الحقيقية وحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فقد وجدنا أن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية كان سببا في تحسن العلاقة بين الاستثمار الخاص والقطاع المصرفي وزيادة درجة الثقة بينهما خاصة فيما يتعلق بمنح القروض الموجهة لتمويل المشروعات الاستثمارية. كما اتضح أن استقرار سعر الصرف انعكس إيجابا على الاستثمار الخاص، وتراجع حجم المديونية نتيجة ارتفاع الإيرادات الجبائية كان له دور في ارتفاع نصيب الاستثمار الخاص من التمويل المصرفي، والتقليل من مزاحمة القطاع العام له في الحصول على القروض. كما تبين بأن ارتفاع درجة الانفتاح الاقتصادي كان لها أثر سلبي على الاستثمار الخاص نتيجة غزو السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية وعدم مقدرة المنتجات الوطنية على منافستها، فسياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي في الجزائر لم تتم بطريقة إستراتيجية وانتقائية بما يخدم الأهداف التنمية، حيث لم يتم اتخاذ الإجراءات الكافية لحماية المؤسسات الخاصة المنتجة في بعض القطاعات من المنافسة الأجنبية القوية. ولكن تبقى هذه النتائج المتوصل إليها في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال استعمال وسائل وأدوات إحصائية قياسية أكثر دقة وأكثر فعالية.

- ✓ يعترض تطور استثمار القطاع الخاص في الجزائر جملة من المعوقات والمتمثلة في مشكلة العقار والفساد بمختلف أنواعه، كذا العراقيل الإدارية والتنظيمية رغم التوجه نحو المعاملات الالكترونية، زيادة على ذلك الانتشار الواسع للاقتصاد الموازي، كل هذا تسبب في تراجع أداء القطاع الخاص وضعف مساهمته في تطور النشاط الاقتصادي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ يعد ضعف البنية المؤسساتية للدولة الجزائرية، كذا ضعف القطاع المالي نتيجة اعتماده على القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات بسبب غياب دور السوق المالية في توفير التمويل، وزيادة على ذلك عدم ملائمة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال التي لا تحفز على الإبداع والابتكار، من بين العوامل التي أدت إلى تراجع أداء القطاع الخاص وضعف مساهمته في تطور النشاط الاقتصادي بسبب تراجع ثقة المتعاملين الاقتصاديين في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تم تقدير العلاقة القائمة بين الاستثمار الخاص والعوامل المحددة له باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDLحيث كشفت نتائج تقدير هذا النموذج ما يلي:

- أثبت اختبارات جذر الوحدة أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند الفرق الأول، وعدم ايجاد متغيرات مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزعARDL .
- أثبت اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- بين اختبار استقرار النموذج (stability test) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

- معلمة تصحيح الخطأ تساوي(1.31-) ومعنوية عند مستوى 5% مع الإشارة السالبة، وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، بقسمة واحد صحيح على معامل حد تصحيح الخطأ والنتيجة هي0.76 بمعنى 0.76 من 12 شهر أي 9.12 شهر، بمعنى أنه يتم تصحيح اختلالات الاستثمار الخاص في الفترة السابقة بعد 9 أشهر من الفترة الحالية.
- بينت نتائج الدراسة القياسية بأن هناك تأثيرا لكل من الناتج المحلي الإجمالي، وحجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص، والانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الخاص. وهذا ما يثبت جزء من الفرضية الرابعة.
- أثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي ومعنوي على الاستثمار الخاص في الأجل القصير والأجل الطويل، من الناحية الاقتصادية هذه النتيجة مطابقة للنظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر بداية من الألفية الثالثة، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، التي أدى بالسلطات إلى انتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برنامج الإنعاش ودعم النمو والمخطط الخماسي خلال الفترة(2001-2014)، كل هذا كان له دور في تشجيع القطاع الخاص على للاستثمار.
- جاءت العلاقة بين حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص والاستثمار الخاص موجبة ومعنوية في الأجلين القصير والطويل، وهذا يعني أهمية التمويل المصرفي في تمويل استثمارات القطاع الخاص، لذا يجب أخذ ذلك بالاعتبار عند إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، ويمكن ارجاع التزايد في حجم القروض الممنوحة للقطاع الخاص في السنوات الأخيرة إلى الانخفاض المسجل في أسعار الفائدة الحقيقية نتيجة انخفاض معدلات التضخم. ولكن بالرغم من ارتفاع حجم هذه القروض إلا أن القطاع الخاص في الجزائر لازال يواجه صعوبة في الوصول إلى القروض البنكية نظرا لتخوف البنوك العامة من تمويله، وثقل الإجراءات البيروقراطية التي ترافق هذه العملية، وحجم الضمانات المطلوبة، وطول مدة دراسة ملف الحصول على مبلغ التمويل.
- تبين بأن الانفتاح الاقتصادي أثر بشكل سلبي ومعنوي في الأجل القصير والطويل على الاستثمار الخاص، هذا يعني أن الواردات تستخدم لأغراض استهلاكية أكثر من استثمارية ورأسمالية.كما نجد أن تركيبة الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، رغم الاجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية من أجل تنويع صادراتها كسن عدة قوانين ومراسيم هدفها هو بعث وتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسيتها بغية مساهمتها في تنويع الصادرات خارج المحروقات، وكذا إنشاء هيئات ومؤسسات متعلقة بنشاط التصدير والمتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية والتمويلية والتأمينية وغيرها، ولكن كل هذه الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة لم تحقق الهدف الذي سطرت من أجله، ويرجع ذلك إلى غياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير.

✓ في الجزء الثاني من الدراسة الذي خصص لدراسة أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية وبإستخدام نفس منهجية الدراسة القياسية السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أثبت اختبار جذر الوحدة أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند الفرق الأول، ولا وجود لمتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني وهذا شرط أساسي يجب توفره لتقدير نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.
- أثبت اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- بين اختبار استقرار النموذج (stability test) أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير، وبالتالي لا وجود لأي تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.
- معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ معنوي يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل. قد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأفي هذا النموذج (0.74-) وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى1% (0.0000)، بمعنى أنه يتم تصحيح الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي للسنة السابقة بعد سنة و 4أشهر من السنة الحالية.
- أثر الاستثمار الخاص والعام على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي ومعنوي في الأجل القصير والطويل، إلا أننا نجد أن تأثير حجم الاستثمار الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي هو أقل تأثيرا من حجم الاستثمار الخاص، رغم مقدار الإنفاق الاستثماري المرتفع لكن عند ترجمته على صعيد النمو الاقتصاد يعد ضعيف. ويمكن إرجاع ذلك الضعف لكون أن القطاعات المساهمة في معدل النمو كقطاع المحروقات والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينفي وجود مضاعف الإنفاق على هذه القطاعات الحساسة، بينما يؤثر المجهود الإنفاقي الاستثماري للدولة ويظهر مضاعف الإنفاق على قطاعات الأشغال العمومية والخدمات. ومن هنا يمكن القول أن الاستثمار الخاص هو أكثر فعالية في إحداث عملية التنمية الاقتصادية.وهذا ما يثبت صحة الفرضية الخامسة.
- أثر حجم العمالة على الناتج المحلي الاجمالي بشكل ايجابي ومعنوي، ويرجع ذلك إلى مساهمة البرنامج التنموية التي سطرتها الحكومة خلال الفترة (2001-2014) في تنشيط سوق الشغل من خلال خلق مناصب شغل ساهمت في التقليل من معدل البطالة، إضافة إلى قيام الدولة بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت تلك من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو دعم الشباب وغيرها من الإجراءات والوسائل.
- أثر الانفتاح الاقتصادي خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم على النمو الاقتصادي بشكل سلبي ومعنوي سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل على عكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية، ويمكن أن يعزى ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات خارج المحروقات نتيجة للعقبات التي تعترضها كالتخوف المستثمرين من تسويق منتوجاتهم نحو الاسواق الخارجية، ومحدودية الموارد المالية التي تساهم في التوسّع الخارجي، حيث تعتبر

عدم القدرة على توفير رؤوس الأموال اللازمة لعملية التصدير أهّم اسباب توجه المؤسسات الوطنية نحو خيار السوق المحلية على حساب السوق الخارجية. وهو ما يجعل الحكومة الجزائرية أمام تحد كبير يتطلب اتخاذ جملة من التدابير الجادة من أجل تشجيع وإنشاء مؤسسات خاصة ذات التوجه التصديري، والعمل على تقديم الدعم والمساعدة للمؤسسات الموجودة، وتوفير كل ما من شأنه أن يمدها ويوسع قاعدة تواجدها في الأسواق الدولية والوقوف في وجه المنافسة الأجنبية.

التوصيات: على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، نقدم التوصيات التالية:

- ✓ ضرورة وجود إرادة سياسية قوية وفعلية تعمل على تطوير القطاع الخاص المنتج، ليس فقط كونه مصدرا للنمو على المدى البعيد وإنما نتيجة للعديد من التحديات التي التواجه المسار التنموي للبلاد، لا سيما هشاشة هيكله أحادي مصدر الدخل.
- ✓ تحتاج البيئة الاستثمارية في الجزائر إلى بذل المزيد من الجهود في الواقع العملي، وليس الاكتفاء فقط بالتشريعات القانونية، من أجل تنمية القطاع الخاص باعتباره الركيزة الأساسية لتنويع الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية البترولية، وتحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ ضرورة معالجة التحديات التي تواجه القطاع الخاص نذكر على رأسها البيروقراطية والفساد بمختلف أنواعه، والاقتصاد الموازي، لأنه رغم اتخاذ الجهات الحكومية للعديد من الإجراءات خلال الفترة الأخيرة لمعالجة هذه التحديات، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الإجراءات المطلوبة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص في التنمية بالدولة.
- ✓ العمل على تطوير القطاع المالي، الذي يعد أحد القطاعات الهامة لنمو القطاع الخاص، فتأكد المستثمر من استمرارية منح الائتمان بالحجم المطلوب وفي التوقيت المناسب هي من العوامل الأساسية لضمان استقرار الاستثمارات ونموها.
- ✓ تشخيص الأسباب الحقيقية الكامنة وراء فشل الصادرات خارج المحروقات والعمل على إيجاد حلول الجادة لمعالجة الاختلالات الحاصلة وفق رؤية وطنية شاملة ومدروسة متوسطة وطويلة الأجل.
- ✓ ضرورة التقييم الدوري والمستمر لآثار السياسات المتخذة من أجل تطوير المناخ الاستثماري، أي أن الهدف هو تحديد إلى أي مدى تتطابق هذه السياسات مع معايير الممارسة الجيدة والمتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين (الاجانب أو الوطنيين) مهما كان حجمهم (مؤسسات صغيرة أو كبيرة)، وخلق الظروف الحسنة للاستثمار.
- ✓ ضرورة الاهتمام بتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية بصورة فورية أمام المستثمرين، بما يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة وإعداد دراسات الجدوى وفق أحدث البيانات.

آفاق البحث: بعد قيامنا بدراستنا، تبين لنا أهمية البحث في مواضيع يمكن أن تغطي جوانب أخرى نذكر منها:

- ✓ قياس أثر تطور القطاع الفلاحي الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ✓ تقييم دور القطاع الخاص في تأسيس البنية التحتية.
- ✓ أثر تقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية على القطاع الخاص المنتج في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية.

قـــائمة

المـــراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ. الكتب.

1. ابراهيم متولي حسن المغربى، **دور حوافز الاستثمار في تعجيل النمو الاقتصادي من منظور الاقتصاد الاسلامي والانظمة الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية،2011.
2. أحمد أبو الفتوح علي الناقة، **نظرية الاقتصاد الكلي–مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية،2001.
3. أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2007.
4. أحمد حسين الرفاعي، خالد واصف الوزني، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 1997.
5. أحمد زهير شامية، صالح خصاونة، محمد ظافر محبك، **مبادئ الاقتصاد2**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، الطبعة الثانية، مصر، 2010.
6. أحمد عبد السميع علام، **علم الاقتصاد السياحي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2007.
7. اسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2008.
8. أوجست سوانينبيرج، ترجمة خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، دار الفاروق للاستثمار الثقافية، الطبعة الأولى، مصر، 2008.
9. إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، المكتب الجامعي الحديث، بدون طبعة، الاسكندرية، 2007.
10. بسام الحجار، عبد الله رزق، **الاقتصادي الكلي**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.
11. بشار يزيد الوليد، **التخطيط والتطور الاقتصادي–دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
12. جلال جويدة القصاص، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2011.
13. حامد العربي الخضيري، **تقييم الاستثمارات**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة، 2000.
14. حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد–التحليل الكلي**–، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

15. حربي محمد موسي عريقات، **التنمية والتخطيط الاقتصادي (مفاهيم وتجارب)**، دار البداية، بدون طبعة، عمان، 2014.

16. حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.

17. حسني على خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، محفوظ أحمد جودة، **الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

18. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، الطبعة الثامنية، عمان، 2006.

19. دريد كامل آل شبيب، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، العلمية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن،2008.

20. رمزي علي ابراهيم سلامة، **اقتصاديات التنمية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

21. زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2005.

22. سالم قاسم النعيمي، **الترشيد الفعلي للانفاق الاستثماري بأسلوب جيرت**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاردن، 2005.

23. سعيد بريش، **الاقتصاد الكلي–نظريات –نماذج–تمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الجزائر، 2007.

24. السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2008.

25. صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، بدون طبعة، الأردن، 1995.

26. صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، بدون سنة نشر.

27. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد (مذاهب، أنظمة، نظريات اقتصادية، أسواق)**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر،2011.

28. طالب محمد عوض، **مدخل إلى الاقتصاد الكلي**، معهد الدراسات المصرفية، بدون طبعة، الاردن، 2004.

29. طاهر حردان، **أساسيات الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2010.

30. الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، بدون طبعة، القاهرة،2008.

31. عامر يوسف العتوم، **التوازن الكلي في الاقتصاد الاسلامي**، عالم الكتب الحديث، بدون طبعة، الأردن، 2012.

32. عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، محمد الباشا، حنان القضاة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2001.

33. عبد الغفار حنفي، **استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الدار الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية،2007.

34. عبد الغفار حنفي، **الادارة المالية مدخل لاتخاذ القرارات**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2002.

35. عبد الغفار حنيفي، سمية زكي قرياقص، **آساسيات الاستثمار الرأسمالي وتقييم الآداء**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية،2013 .

36. عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي–مفاهيم أولية وتطبيقات حول النقود والنظريات النقدية، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2014.

37. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 1999.

38. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعة، بدون طبعة، الاسكندرية، 2005.

39. عبد الله عبد الكريم عبد الله، **ضمانات الاستثمار في الدول العربية، دراسة قانونية مقارنة لأهم التشريعات العربية والمعاهدات الدولية مع الاشارة إلى منظمة التجارة العالمية ودورها في هذا المجال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.

40. عبد المجيد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، تحليل كمي**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، مصر ،2003.

41. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

42. علي مكيد، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طبعة، الجزائر، 2007.

43. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، 2006.

44. فؤاد حيدر، **التنمية والتخلف في العالم العربي**، دار الفكر العربي، بدون طبعة، بروت، بدون سنة نشر

45. كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، **بدون** طبعة، بيروت، 1986.

46. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، محمد سيد عابد، ايمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2000.

47. كميل حبيب، حازم البني، **من النمو والتنمية إلى العولمة والغات**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بدون طبعة، لبنان،2000.

48. ما يكل ابدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد **الكلي النظرية والسياسة**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض،1999.

49. محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2006.

50. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

51. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، جلال ابراهيم العيد، **الاستثمار في الأسهم والسندات**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2004.

52. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهاوي، **مبادئ وأساسيات الاستثمار**، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الاسكندرية، 2012.

53. محمد عبد العزيز عجيمة، صبحي تادريس قريصة، **مذكرات في التنمية والتخطيط**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الإسكندرية 1986.

54. محمد عبد العزيز عجيمة، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية–مفهومها نظريتها وسياستها**، الدار الجامعية، بدون طبعة، 2003.

55. محمد عبد العزيز عجيمية، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق النظريات–الاستراتيجيات–التمويل**–الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2007.

56. محمد عبد العزيز عجيمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية**، قسم الاقتصاد، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003.

57. محمد عبد العزيز عجيميه، عبد الرحمن يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية–طبع –نشر–توزيع، بدون طبعة، الاسكندرية، 1999.

58. محمد علي الليثي، اسماعيل أحمد الشناوي، محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 1997.

59. محمد فوزي أبوالسعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الاسكندرية، 2004.

60. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج **الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بدون طبعة، الاسكندرية، 1999.

61. محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2007.

62. محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

63. محي الدين عمرو، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار النهضة العربية، بدون طبعة، لبنان، بدون سنة النشر، ص33.

64. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

65. مروة سعودي، مريم رؤوف فرح، **مناخ الاستثمار دروس وتحديات" التحديات والفرص**" المجلة المصرية التنمية والتخطيط.بدون سنة النشر.

66. مصطفى سلمان، حسام داود، عماد الصعيدي، خضر عقل، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2000.

67. مناور فريح حداد، حازم بدر الخطيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، عمان، 2002.

68. ميشيل تودارو ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ للنشر، بدون طبعة، الرياض، 2006،

69. ناظم محمد نوري الشمري، طاهر فاضل البياتي، أحمد زكريا صيام، **أساسيات الاستثمار العيني والمالي**، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الأردن،1999.

70. هشام محمود الاقداحي، **مشكلات التنمية والتخطيط في التجمعات الجديدة والمستحدثة**، مؤسسة شباب الجامعة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2011.

71. هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن،2005.

72. وديع طوروس، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، بيروت، 2010.

73. يوجين-ديوليو، ترجمة محمد رضا العدل، حمدي رضوان عبد العزيز، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الدولية للنشر والتوزيع بدون طبعة، مصر، 1997.

ب. الأطروحات.

1. أحمد التيجاني هيشر، **مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال للفترة 1974-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2015-2016.

2. أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2014،2015/03.

3. خالد رواكسي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في إقليم شمال إفريقيا والشرق الأوسط، دراسة قياسية للفترة (2001-2011)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص 28.

4. خالد عيادة نزال عليمات، **انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الاردن)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2015/2014.

5. خالد منى، **دراسة تحليلية نقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية منذ سنة1990**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

6. خليل خميس، **واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية الوادي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر03، 2013-2014.

7. دلال بن سمينة، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

8. دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2014-2015.

9. رشيد ساطور، **محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية، حالة الاستثمار الخاص، دراسة قياسية 1997-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2012-2013.

10. الزين منصوري، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006.

11. سعيدة نيس، **دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2014-2015.

12. شريف بوقصبة، **انعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسيير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة، دراسة حالة: شركة سوناطراك-الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015-2016.

13. شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2011-2012.

14. صلاح الدين خليل حمد، **أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية -سورية أنموذجاً** – أطروحة دكتوراه غير منشورة في الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2015.

15. صلاح الدين شريط، **دور صناديق الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة تجربة جمهورية مصر العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

16. طاوش قندوسي، **تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

17. عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي–دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(1998–2012)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

18. عائشة سلمة كيحلي، **التقييم الاقتصادي للآثار والسياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1970–2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2016 -2017.

19. عبد الرزاق مولاي لخضر، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

20. عبد العزيز طيبة، **أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم، دراسة حالة دول شمال افريقيا خلال الفترة 1990–2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ،2011 -2012.

21. عبد القادر بابا، **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

22. عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الاجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996–2005**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

23. علي جغلاف، **العوامل المحددة لدالة الاستثمار المحلي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970–2010**، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي،2011-2012.

24. عماد معوشي، **تقييم دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية مع الاشارة إلى الحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة المدية،2014-2015.

25. عمار زيتوني، **المصادر الداخلية لتمويل التنمية دراسة حالة الجزائر1970–2004**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006-2007.

26. عمر قريد، **تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

27. عمر كباشي ابراهيم، **سلوك استثمار القطاع الخاص في السودان في الفترة(1970–2009)**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة السودان، 2013.

28. فطيمة ساسي، **أثر تطور المعروض النقدي على النمو القطاع الخاص، دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1990–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

29. فوزية خلوط، **آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013-2014.

30. قارة ملاك، **إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر–مع عرض ومقارنة تجارب–المكسيك، تونس، والسنغال**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2009-2010.

31. كريم بودخدخ، **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي: بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001–2014**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2014،03-2015،

32. لبيبة جوامع، **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، دراسة مقارنة: الجزائر ومصر والسعودية 2000–2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

33. ليلى اسمهان بقبق، **آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية، دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

34. محمد ابراهيم مادي، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2010/2000)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف،2013-2014.

35. محمد أمين بربري، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودورة في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

36. محمد بن عزة، ترشيد **سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف–دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

37. محمد زعلاني، **التطور التكنولوجي كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2010-2011.

38. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة ولاية غرداية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2009-2010.

39. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

40. مروة عبد القادر صالح، **أثر استثمار القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي- بولاية النيل الأبيض 1994-2014**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، 2016.

41. مليكة موهوبي، **أثر التعليم على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

42. منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشوة في القانون، جامعة بسكرة، 2015-2016.

43. ميلود وعيل، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، 2013-2014.

44. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007/2006.

45. نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في المالية الدولية، جامعة تلمسان، 2015-2016.

46. هند سعدي، **أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية دراسة قياسية اقتصادية للفترة1980-2014**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2016-2017.

47. وليد بيبي، **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، دراسة حالة دول شمال افريقيا**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014-2015.

48. يحي سعيدي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة 2006-2007.

ت. المقالات.

1. ابراهيم شريفي، **دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الجزائر**: دراسة قياسية في الفترة 1964-2010، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 8، 2012.

2. أحسن جميلة، عامر أحمد، **خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، المجلد01، العدد02، 2015.

3. أحمد دبيش، مروة بوقدوم، **مناخ الاستثمار في الجزائر دراسة تقييمية من خلال مؤشرات مختارة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 02، العدد 15، 2016.

4. أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة، الأردن كنموذج**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد03، 2005.

5. أحمد سلامى، عبد الحق بن نفات، عبد الرزاق مولاي لخضر، **محددات الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري**، دراسة اقتصادية قياسية للفترة(1970-2015)، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد17، 2017.

6. أحمد سلامي، محمد شيخي، **اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد13، 2013.

7. أسماء بن طراد، شريط عابد، **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان 72-2015،73 -2016.

8. بولعيد بعلوج، **معوقات الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد04، 2006.

9. توفيق بن الشيخ، **تطوير القطاع الخاص خيار إستراتيجي لتفعيل التنويع الاقتصادي في الدول المنتجة للنفط-حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، 2017.

10. توفيق نجم بان، عليه صالح ناصر، **التقويم المحاسبي للاستثمارات ومدى الملائمة مع المعايير المحاسبية في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة مقارنة بين القاعدة المحاسبية رقم14 المعتمدة في العراق والمعيار المحاسبي رقم5 المعتمد في دول مجلس التعاون الخليج)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة، العدد 19، 2011.

11. حاكمي بوحفص، برادعي ابراهيم الخليل، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2005-2015**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة أم البواقي، المجلد الرابع، العدد الاول، 2017.

12. حسان خبابة، **الخوصصة في الجزائر مبرراتها وعوائقها**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد06، سنة 2006.

13. حسن أبو حمود، **الفساد و منعكساته الاقتصادية و الاجتماعية**، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد18، العدد01 ، 2002 .

14. حسن بن بلقاسم غصان، حسن بن رفدان الهجهوج، **اختبار أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة**، بوابة الأبحاث، 2009.

15. حسن كريم حمزة، **مناخ الاستثمار في العراق**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة المجلد08، العدد23، 2012.

16. حسيبة مداني، **أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة مجامع المعرفة، المركز الجامعي تندوف، المجلد04، العدد4، 2017.

17. حمزة العوادي، **سياسة تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات ومتطلبات نجاحها: دراسة تحليلية للفترة(2009-2013)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 9، العدد1، 2016.

18. حميد باشوش، **واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة (2000-2015)**، مجلة دفاتر بوادكس، جامعة مستغانم، العدد06، 2016.

19. حيدر علوان كاضم، **أثر نظم ضمان الاستثمار الاجنبي في النمو الاقتصادي ودور المعلومات المحاسبية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثامن، العدد الثالث والعشرون، 2012.

20. رابح فضيل، حوشين يوسف، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر، مجلة** اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد التاسع،2011.

21. رشيد بوكساني، **محددات إنشاء بورصة فعالة ومدى توفرها في بورصة الجزائر من خلال تقييم أدائها**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة، المجلد02، العدد04، 2008.

22. رضوان مجادي، **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، العدد الثاني عشر،2017.

23. زينب طوش، ناجي بن حسين، **تحليل واقع التمويل البنكي للقطاع الخاص في الجزائر للفترة 1990-2013**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة قسنطينة 1، مجلد ب، العدد 43، 2015.

24. السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة أم البواقي، العدد 4،2015.

25. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010.

26. شفيق عربش، عثمان نقار، رولى شفيق اسماعيل، **اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين سوريا، المجلد33، العدد05، 2011.

27. شهرزاد زغيب، **الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر**، واقع وأفاق، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد الثامن،2005.

28. شوقي جباري، مصطفى قمان، **السوق المالية البديلة كآلية فعالة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–مع الإشارة إلى حالة الجزائر–**، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد03، العدد01، 2014.

29. شيرين حمداني، عبد الكريم البطانية، **العلاقة بين التبعية المالية والمنافسة ومعدل النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثلاثون، 2012.

30. صلاح الدين شريط، بن وارث حجيلة، **فعالية المناخ الاستثماري وأثره في سوق الأوراق المالية دراسة حالة الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد17، 2017.

31. طارق خاطر، مفتاح صلح، **التأصير النظري لعلاقة التطور المالي والنمو الاقتصادي، وأهم مؤشراته في الجزائر، خلال الفترة1990–2013**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد السادس عشر، ديسمبر2014.

32. طلال زغبة، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين المعوقات ومتطلبات تحسين بيئة الاستثمار**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد05،العدد07 ،2012.

33. عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، عدد27، 2005.

34. عاشور حيدوشي، وعيل ميلود، **أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد الخامس، جوان2017.

35. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، **الاستثمار الخاص–محدداته موجهاته في اقتصاد اسلامي**، مجلة الشريعة والقانون جامعة الامارات العربية المتحدة، العدد السابع والعشرون، 2006.

36. عبد الحسين جليل الغالبي، محمد عودة عبود، **دراسة تحليلية لكفاءة سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد الثالث عشر، العدد40، 2016.

37. عبد الحميد برحومة، **الطلب الاستثماري للقطاع الخاص الجزائري، تطوره ومحدداته**، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة بسكرة، المجلد ب، العدد31 جوان 2009.

38. عبد الرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية، حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد07، 2009-2010.

39. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد9، 2010 .

40. عبد الصمد سعودي، حسين بلعجوز، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد الثاني عشر، 2014.

41. عبد العزيز الجندي خزامى، **الاستثمار في الجمهورية العربية السورية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد 26 ، العدد الثاني، 2010 .

42. عبد الكريم أحمد قندوز، **إدارة المخاطر بالصناعة المالية الاسلامية مدخل الهندسة المالية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد09، 2012.

43. عبد اللطيف عبد الرزاق كنعان، انسام خالد حسن الجبوري، **دراسة مقارنة في طرائق تقدير إنحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة المستنصرية العراق، العدد الثالث والثلاثون، 2012.

44. عدنان العربيد، ربا كنيفاتي، **المحددات الرئيسة للادخار القومي في سورية دراسة قياسية للفترة (1980-2012)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014.

45. عدنان مناتي صالح، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، جامعة بغداد، 2013.

46. علي بن عثمان الحكمي، **الإستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية: التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، دراسات إقتصادية**، السلسلة العلمية لجمعية الإقتصاد السعودي، المجلد الخامس، العدد9، -2002.

47. علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في الجزائر مظاهره، مجالاته وسبل استقطابه**، المجلة المغاربية للاقتصاد و المانجمت، جامعة معسكر، المجلد04، العدد2017،01.

48. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء(ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد الرابع والثلاثون، المجلد التاسع، 2013.

49. علي عزوز، **نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، جامعة الشلف، العدد 14، 2015.

50. علي يوسفات، **عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة من 1970–2009**–مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد11–2012.

51. عمار حمد خلف، **قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، المجلد17، العدد 64، 2011.

52. عيسى شقبقب، أزغار يحي، **محاولة قياس كفاءة السوق المالية الجزائرية مقارنة بتونس أعقاب الأزمة المالية العالمية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر03، العدد07، 2016.

53. غانم عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر يدول العولمة الاقتصادية في الدول العربية، حالة الجزائر**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد السادس والثلاثون، جامعة الأزهر، بدون سنة نشر.

54. فاطمة الزهراء غريبي، **المحفزات التأسيسية للاستثمار في الدولة الجزائرية**، مجلة دراسات، جامعة الاغواط، العدد 46، 2016.

55. فاطيمة كوراد، **مناخ الاستثمار وأثره في جذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مجلة الابداع، جامعة البليدة 02، المجلد07، العدد07، 2017.

56. فريدة بن شنهو، شعيب بغداد، **إستراتيجية دعم ومرافقة المؤسسات المصغرة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) كحل لمحاربة البطالة– دراسة ميدانية لحالة وكالة ولاية تلمسان1999–2013**، مجلة دراسات على المؤسسات والتنمية، جامعة تلمسان، العدد01، 2014.

57. قاسم نايف علوان، **تأثير العدالة التنظيمية على انتشار الفساد الاداري، دراسة ميدانية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة السطيف، العدد27، 2007.

58. كمال فايدي، قاسي ياسين، **مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد الرابع، 2015.

59. لخضر عدوكة، بوشتة يحي، **اختبارا ت الجذر الأحادي :دراسة تطبيقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، العدد 06، ديسمبر2016 .

60. لطفي شعباني، زرقواد وسام، **واقع الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس الفترة (2007-2017)**، مجلة دراسات جبائية، جامعة البليدة02، المجلد 05، العدد02، 2016.

61. مجدي الشوربجي، **أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، العدد السادس،2009.

62. محجوب بن حمودة، بن قانة اسماعيل، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد05، 2007.

63. محفوظ جبار، مريم عديلة، **الهندسة المالية والتحوط من المخاطر في الأسواق الصاعدة: دراسة حالة السوق الكويتية للخيارات**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد10 ،2010.

64. محمد ادريوش دحماني، سعدية بلقايدي، إسماعيل بن قانة، **دراسة لإنتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي، دراسة قياسية للفترة (1980-2015)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة ورقلة، العدد02،2016.

65. محمد براق، بغداد بنين، **النمذجة القياسية لسعر الصرف (الاقتصاد الجزائري نموذجا 1980-2013)**، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة 02، المجلد04، العدد02 ،2015.

66. محمد بن مسعود، **مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تقييمية وفق المؤشرات الدولية**، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، العدد22، 2012.

67. محمد جاسم عباس، **النمو الاقتصادي... المؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي(1970-2008)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السابع والعشرون،2011.

68. محمد حجاري، **اشكاليات العقار الصناعي الفلاحي وتأثيرها على مناخ الاستثمار بالجزائر**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد16 ،2012.

69. محمد راتول، سي علي أسماء، **دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي2014 2015**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الثالث عشر، 2015.

70. محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالاشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأهيل المعنى– بحث عن الأسباب والآثار)**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة بسكرة، العدد العاشر، ديسمبر، 2011.

71. محمد مسعي، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد10 ،2012 -2013.

72. مراد بلكعيبات، **دور الدولة في منح الامتياز في قانون الاستثمار الجزائري**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد السابع، جوان 2012.

73. مروة سعودي، مريم رؤوف فرح، **مناخ الاستثمار دروس وتحديات" التحديات والفرص"** المجلة المصرية التنمية والتخطيط، بدون سنة النشر.

74. مصطفى بودرامة، **سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد14-2015.

75. مصطفى خربوش، **العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، العدد07، 2015.

76. مقدم عبيرات، أحمد بلباس، الاقتصاد **غير الرسمي"اقتصاد الظل"كشكل من أشكال التهرب الضريبي**، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، العدد الرابع، 2007.

77. منور أوسرير، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد02، 2003.

78. ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، بحوث اقتصادية، جامعة قسنطينة1، المجلد ب، العدد31 جوان 2009.

79. ناصر الدين قريبي، سفيان الشارف بن عطية، **منظومة التعليم في الجزائر ومساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد15، 2015.

80. نور الدين بربار، **أثر التوسع في النفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي–دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1990–2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة والادارية، جامعة أم البواقي، العدد السابع، جوان 2017.

81. نيفين فرج، ابراهيم ابراهيم، **أثر عجز الموازنة العامة في مصر في الدين الخارجي باستخدام التكامل المشترك والسببية**، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد71، 2015.

82. ياسمين سالمي، **المراجعة والرقابة على المال العام في المؤسسات الإدارية العمومية كأداة اصلاح وترشيد عمليات الانفاق الحكومي**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، العدد07 ،2012.

83. يوسف ابراهيم يوسف، **وقفات مع فكرة فائض القيمة في التحليل الماركسي**، حولية كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة قطر، العدد السابع، 1989.

ث. المداخلات.

1. أيت محمد مراد، يايسي الياس، **مداخلة بعنوان دور القطاع الخاص في تفعيل التنمية المستدامة دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة.
2. بابا عبد القادر، مداخلة بعنوان" **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف.
3. براهمية أمال، سلايمية ظريفة، مداخلة بعنوان" **التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر هو المفتاح للتنمية الاقتصادية**، مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات- دراسة حالة الجزائر والدول النامية-، يومي: 21و22نوفمبر2006. جامعة بسكرة.
4. البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير، مداخلة بعنوان" **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري**، مقدمة الملتقى الدولي التقدم التكنولوجي، والإنتاجية، والقدرة التنافسية، والنمو والعمالة، يومي11-12 ماي2007، بجامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب.
5. بن رجم محمد خميسي، حليمي حكيمة، مداخلة بعنوان" **الفساد المالي والاداري، مدخل لظاهرة غسيل الأموال وانتشارها**"، مقدمة للمتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري يومي 06-07 ماي 2012، جامعة بسكرة.
6. بودخدخ كريم، بودخدخ مسعود، مداخلة بعنوان: **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي**، مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول: " دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري والتحضير، لمرحلة ما بعد البترول "، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل.
7. تشام فاروق، مداخلة بعنوان"**دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**" مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، يومي 23/22 أفريل 2003، **جامعة** وهران.
8. حازم بدر الخطيب، مداخلة بعنوان" **أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن)**، مقدمة للملتقى الدولي" تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف.

9. حذري توفيق، حسين بن الطاهر، مداخلة بعنوان" **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية" المسارات والمحددات،** مقدمة للملتقى الوطني" واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائلا، يومي 05-06 ماي 2013، جامعة الوادي.

10. حربي محمد موسى عريقات، مداخلة بعنوان"**مناخ الإستثمار في الوطن العربي الواقع والعقبات والآفاق المستقبلية"**، مقدمة الى المؤتمر العلمي الخامس "نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية" خلال الفترة 4-2007/7/5، كلية العلوم الإدارية والمالية -جامعة فيلادلفيا، عمان-الأردن.

11. دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، مداخلة بعنوان" **دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة،** مقدمة إلى المؤتمر الدولي" تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، يومي 12/11 مارس 2013، جامعة سطيف01.

12. رمضاني محمد، مداخلة بعنوان" **التشخيص السليم للاقتصاد غير رسمي طريق إلى الدمج الناتج"**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر، -الأثار وسبل الترويض (المداخيل القياسية) يومي 20-21 نوفمبر 2007، المركز الجامعي سعيدة.

13. زايري بلقاسم، بلحسن هواري، مداخلة بعنوان" **تحليل المحيط الاقتصادي لبيئة الأعمال وأثره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، مقدمة إلى الملتقى الدولي بعنوان" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17-18 أفريل 2006، جامعة الشلف.

14. سليمان ناصر، مداخلة بعنوان" **إشكالية إعادة إدماج أموال السوق الموازية في الاقتصاد الجزائري، المعوقات والحلول،** مقدمة إلى الملتقى الدولي الحادي عشر حول: رهان انجاح الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، المنعقد يومي 16/15 ديسمبر 2015 جامعة الجزائر.

15. سميحة فوزي، نهال المغربل، **الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل ؟**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم96، أفريل 2004.

16. عبد المجيد أونيس، مداخلة بعنوان" **الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-واقع وأفاق-**مقدمة إلى الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17أفريل2006، جامعة الشلف.

17. عصماني رفيقة، سياخن مريم، مداخلة بعنوان" **تطوير قطاعات بديلة بتمويلات بديلة عن الريع البترولي كآلية للانتقال من مرحلة الاقتصاد الريعي-تنمية قطاع الفلاحة بالتمويل الاسلامي انموذجا**-مقدمة

للملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، يومي 29 -30 نوبمبر2016، جامعة البويرة.

18. علام عثمان، مداخلة بعنوان" **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الاشارة لبرامج الانعاش الاقتصادي 2001-2014**، مقدمة للملتقى العربي الأول حول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي يومي 25 -28 يناير 2015، جمهورية مصر العربية.

19. عمار زهير، مداخلة بعنوان" **القطاع الفلاحي في الجزائر بين الامكانيات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي...أين الخلل، دراسة قياسية منذ سنة 1980**، مقدمة للملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، يومي 23-24 نوفمبر2014، جامعة الشلف.

20. محمد داودي، مداخلة بعنوان "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية**"، مقدمة إلى المؤتمر الدولي العاشر حول" التوجهات الحديثة في تمويل التنمية، يومي11-13 أفريل،2011، بيروت.

21. محمد قويدري، مداخلة بعنوان" **أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مقدمة للملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة الشلف.

22. مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمان، مداخلة بعنوان" **انطلاق التنمية بين النظريات الوضعية ومنهج الاقتصاد الاسلامي**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الاسلامي الواقع ورهانات المستقبل يومي 23-24 فيفري،2011، المركز الجامعي غرداية.

23. مفتاح صالح، معارفي فريدة، مداخلة بعنوان" **المخاطر الائتمانية تحليلها – قياسها – إدارتها والحد منها**، مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة –جامعة الزيتونة – الأردن، يومي 16-18 افريل-2007.

24. موسوس مغنية، بلغنو سمية، مداخلة بعنوان"**ترقية محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر**"، مقدمة للملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006، جامعة شلف.

25. يعقوب علي جانقي، علم الدين عبد الله بانقا، مداخلة بعنوان" **تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي**، مقدمة للمؤتمر الثاني للتمويل والاستثمار الاجنبي المباشر، يومي 18-21 ديسمبر 2005، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

26. يوسف قاشي، أحمد عزوز، مداخلة بعنوان" **البيئة التشريعية (قانون الاستثمار، التشريع الجبائي) في الجزائر وآثارها على الاستثمار خارج قطاع المحروقات**، مقدمة إلى الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات تحقيق الاقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات يومي 29 و30 نوفمبر 2016، جامعة البويرة.

ج. المواقع الالكترونية.

1. أوشن سمية، **نظـريات التنمية الاقتصادية**، على الموقع التالي:-https://www.politics /dz.com/threads/nzriat-altnmi-alaqtsadi.4703 أطلع عليه يوم **19-04-2017**.
2. جلاب خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات**، على الموقع التالي: http://www.alukah.net/library/0/74320
3. الجوزي جميلة، **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، على الموقع التالي: على الموقع التالي:http://www.kantakji.com/media/9100/ أطلع عليه يوم 2016-02-12
4. ربيعة خريس، **بسبب الإصلاحات التي حققتها في مجال الأعمال وتخفيض الضرائب الجزائر تتقدم بسبع مراتب في تصنيف" دوينغ بيزنس"2017 للبنك العالمي**، على الموقع التالي :http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=275659 أطلع عليه يوم 2017-02-02
5. سامية بن يحي،**الجزائر: جهود حثيثة لمكافحة الفساد**، على الموقع التالي: http://katehon.com/ar/article/ljzyr-jhwd-hthyth-lmkfh-lfsd، أطلع عليه يوم 2018-02-03.
6. طارق فاروق، كمال محمد عبيد،**التعليم والنمو الاقتصادي**، على الموقع التالي: http://education.iua.edu.sd/ أطلع عليه يوم 19-04-2017.
7. عادل عبد العظيم، **محددات الاستثمار الخاص**، المعهد العربي للتخطيط، على الموقع التالي: http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/07.
8. عبد الله **المصري، الانفتاح الاقتصادي نافذة لنهضة أم مقبرة للموارد**، على الموقع التالي: http://www.masralarabia.com أطلع عليه يوم 30-10-2016.

9. عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي–نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، على الموقع التالي:** http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/pdf أطلع عليه يوم 02-10-2016.

10. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. على الموقع التالي: http://www.andi.dz

11. نبيل جعفر عبد الرضا ، **بعض مؤشرات مناخ الاستثمار في العراق**، على الموقع التالي: http://www.ahewar.org/debat/show.art asp أطلع عليه يوم16-05-2016

ح. التقارير.

1. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم 24 ماي 2010.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2010.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2011.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2012.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت،2014،
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **بيئة أداء الأعمال في الدول العربية**، الكويت، 2015.
7. وزارة الاشغال العمومية، خطة عمل وبرامج قطاع الاشغال العمومية، تقرير ملخص، حصيلة 2005-2009، نوفمبر 2009.

خ. القوانين.

1. الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 24 ربيع الثاني 1414 الموافق لـ 10 أكتوبر 1993.
2. الجريدة الرسمية رقم 47. الصادرة في في 03 جمادي الثانية عام 1422، الموافق لـ22 أوت 2001.
3. الجريدة الرسمية رقم 46 الصادرة في 29 شوال 1437، الموافق لـ 3 أوت 2016.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

A. The books.

1. Isabelle Cadoret et Al, **Econometrie Appliquee, Methodes-Applications-Corriges**, Group De Boeek, Deuxieme Edition ,2009.
2. Régis.bourbonnais. **économétrie – cours et exercices corrigés**.9 édition.paris.2015.P250. DISPONIBLE SUR< http://medias.dunod.com/document/9782100721511/Feuilletage.pdf>.

B. Theses :

1. Gizachew Yirtaw Gebrewubet, **An Analysis of the determinants of Private Investment in the Manufacturing Sector : The Case of the State of Tigray, Ethiopia**, PhD thesis, University of South Africa, 2017.

2. yamna Achour tani, **analyse de lapolitique économique algérienne**, these de doctorat en sciences Economiques, universite paris 1-pantheon sorbonne, 2013.

C. Articles.

1. Abdul Jalil and Ying Ma , **Financial Development and economic growth : time series evidence from Pakistan and china**, journal of economic cooperation,29,2(2008).
2. Alina-Petronela haller , **Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge**, Economy Transdisciplinarity Cognition , Vol. 15, 2012.
3. catherine baumont, **croissance andogene et croissance des regions vers une théorie de la croissance endogéne spatialisée ,** hal archivers-ouvertes , Submitted on 24 May 2017. http://lara.inist.fr/bitstream/handle/2332/2361/LATEC-DT_94-08.pdf?sequence=1?
4. cécile pereet , **des modeles de croissance aux theories du developpement territorial and ogene : vers une prise en comte du capital social** ,hal archivers-ouvertes, Submitted on 23 May 2014 ,p5. https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00995429/document
5. Chien-huilee , Bwo-Nung huang, **the relationship between exports and Economic grow th in east tsion countries: AMultivariate. Threshold autoregressive Approach**, journal of economic development volume .27 .N2-2002.
6. Djelloul Benanaya & Malika Bakdi, **Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria: An Application of Auto - Regressive Distributed LAG (ARDL) Bounds Testing Approach,** El-Bahith Review 17/2017.
7. Emeka Nkoro and Aham Kelvin Uko2**, Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation,** Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.5, no.4, 2016.
8. Enrico Colombatto**, on economic growth and development,** Revue Austrian Econ, 2006.
9. Eric Kwakuattefah.dawudenning, An ols approach to modelling determinants of private investment in Ghana, International, Journal of Academic Research in Business and Socail Sciences, vol.6, N^0 4, April 2016.
10. Erika Spuchl'akova, Katarina Frajtova Michalikova, Maria Misankova**, Risk of the Collective Investment and Investment Portfolio**, Procedia Economics and Finance 26, 2015.
11. Haid Zahia, Abdelmalek Fatima Zahra, MOKHEFI Amine**, Problématique de la relance d'un développement durable et equitable liés au climat d'Investissement Direct Etranger en Algérie Etat Des Lieux,** Journal de l'administration des affaires et des études économiques, N^0 04,2016.
12. Hamza ERDOĞDU, Hasan ÇİÇEK, **Modelling beef consumption in Turkey: the ARDL/bounds test approach**, Turkish, Journal of Veterinary and Animal Sciences, 2017.
13. HANAA BENAZZA, ABDELLAH BENMANSOUR, **The Effect of Fiscal Policy Tools on Economic Growth: Empirical Evidences Based Time Series Data from Algeria the ARDL Model**, Les cahiers du MECAS, N° 12/ Juin 2016.
14. innocent bayai,davis nyangara, **an analysis of determinants of private investment in Zimbabwe for the period 2009-2011**, international journal of economics and management sciences vol02,N^O06,2013.
15. Kamel Si Mohammed, Abderrezzak Benhabib, Mohammed Lazrag, Sidahmed Zenagui, **THE EFFECT OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON ALGERIAN ECONOMY,** International Journal of Economics, Commerce and Management, Vol. III, Issue 6, June 2015.

16. karim silekhal, youcef korichi, ali gaboussa, **les PME en algérie : Etat des lieux comtraintes et perspectives an overview of SMES in algeria : comstraints and prospects**, Revue de la performance des institutions algériennes Numéro 4 Décembre 2013.

17. Kazeem Bello Azide, olnkemi lawansan, **determinants of domestic private investment in Nigeria**, Asian Social Science; Vol. 8, No. 13; 2012.

18. Khalil Ahmad, Ammara Riaz**, AN ECONOMETRIC MODEL OF POVERTY IN PAKISTAN: ARDL APPROACH TO CO- INTEGRATION,** Asian Journal of Business and Management Sciences, Vol. 1 No. 3, **2012**.

19. Mohamed brahim madi, **the attractiveness of the Investment climate in Algeria**, revue nouvelle economie, N10, Vol 1, 2014.

20. Mouloud Abdenour, Matouk BELATTAF**, Climat institutionnel de l'investissement des PME Maghrébines : Etude comparative : Algérie, Maroc et Tunisie,** REVUE Economie Management, N° 9, 2009.

21. Mounir BELLOUMI, **The relationship between Trade, FDI and Economic growth in Tunisia: An application of autoregressive distributed lag model,** Economic Systems,Volume 38, Issue 2, June 2014,

22. MUHAMMAD AFZAL et *al* , **OPENNESS, INFLATION AND GROWTH RELATIONSHIPS IN PAKISTAN An Application of ARDL Bounds Testing Approach Pakistan**, Economic and Social Review**,** Vol: 51, N:01, Summer 2013,

23. Muhammad Zahir Faridi, **Contribution of Agricultural Exports to Economic Growth in Pakistan,** Pak. J. Commer. Soc. Sci**.** Vol. 6 (1), 2012.

24. Nacira Boukhezer-Hammiche**, Les politiques d'ouverture et désintégration du secteur industriel public en Algérie,** Al-Bashaer Economic Journal, Numéro : 04, Avril 2016.

25. pierre-yves hénin, monsier pierre ralle, **les nouvelles théories de la croissance : quelques apports la pour la politique économique**, revue économique, 1993,

26. R. Santos Alimi**, ARDL BOUNDS TESTING APPROACH TO COINTEGRATION: A RE-EXAMINATION OF AUGMENTED FISHER HYPOTHESIS IN AN OPEN ECONOMY,** Asian Journal of Economic Modelling, 2014.

27. Rejaul Karim, Rakibul Islam, **The Impact of Trade Openness on Economic growth: A time series analysis in the context of Bangladesh,** ResearchGate, October 2014.

28. Robert F. Engle; C. W. J. Granger, **Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica**, Vol. 55, No. 2. (Mar., 1987),

29. Robert M. Solow, **Perspectives on Growth Theory,** journal of economic perspectives,volume 8,number1-winter 1994.p50,

30. Sahnoun Djamel eddine**, le maché alternatif et son rôle dans le développement des PME-Le cas de la Tunisie,** Revue De Des économiesnord Africaines N°6,2009.

31. Senei Molapo, Moeti Damane, **DETERMINANTS OF PRIVATE INVESTMENT IN LESOTHO,** European Scientific Journal, vol.11, 2015.

32. Sohail I.Magableh , Sameh Ajlouni , **Determinants of Private Investment in Jordan, An ARDL bounds Testing Approach, Dirasat**, Administrative Science, Volume 43,N^{O}1,2016.

33. Soren Johansen & Katarina Juselius, **Maximum Likelihood Estimation and inference on Co-integration with Applications to the demand for money** , **Oxford Bulletin of economics and statistics**, Volume 52, Issue 2, 1990.

34. TAHRAUI Farid, BENELBAR Mohamed, **the Impact of Exchange Rate on Inflation and Economic Growth in Algeria – Econometric Study –,** Journal of Quantitative Economics Studies, 01/2015.

35. Turgut TURSOY, Faisal FAISAL, **Causality between stock price and GDP in Turkey: An ARDL Bounds Testing Approach**, Romanian Statistical Review nr**. 4 / 2016.**
36. Z. Rozeei, T.Akhondzadeh, G.Sameei, **The study of the effective factors on investment in private sector in Iran (with emphasis on uncertainty)**, Int.J.Industrial Mathematic.vol6.NO3.2014.

D. Interventions.

1. Benhabib abderrezak, Zenasni soumia, **détarminants et effets des investissements directs etrangers sur la croissonce economique en algérie analyse en donnéer de panel**, les communications du colloque international : evaluation des effets des programmes dinvestissements public 2001-2014 et leurs retoubées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, les 11-12 mars 2013 unirsité sétif1.
2. Berrah kafia, boukrif Moussa, **la problematique de la création des entreprises : une application sur les PME algériennes**.Axe de recherche : entrepreneuriat et Innovation présenté au conférence Internationale sur l'économie et gestion des réseaux, université Ibn zohr et hotel de robinson agadir maroc, 21-23 november 2013.

3. Guglielmo Marai caporle, Christophe rault, Anamaria savo, Robert sovo, **financial development and economic grouth: Evidence from ten NeW EU Members,** Economics and Finance Working Paper Series, N09-37 https://www.oenb.at/dam/jcr:192830d0-21a1-4138-a382-bad73ec2de10/12_ceei_2013_paper_caporale.pdf.
4. kwon,dae-bong, Intervention titled " **HUMAN CAPITAL AND ITS MEASUREMENT**", an introduction to the 3rd oEcd world Forum on (statistics,know ledge and policy) charting progress,building visions,Improving life busan,korea-27-30-octobre 2009- OCED Word Forum.
5. Mustapha bakli Essai, **Dévaluation des effets des deux plans triennal(2001-2004) et quinquennal(2005-2009) sur l'évolution urbaine et economique d'un espase local : regard sur le cas dequelques communes de la wilaya de bejaia** , les communications du colloque international : evaluation des effets des programmes dinvestissements public 2001-2014 et leurs retoubées sur l'emploi, l'investissement et la croissance économique, les 11-12 mars 2013 unirsité sétif1.
6. Nemanja Lojanica**,** An intervention entitled «Government **Expenditure and Government Revenue – The Causality on the Example of the Republic of Serbia",** an introduction Management International Conference, Portoroz, Slovenia, 28-30 may 2015.

E. Websites.

1. Abdelouahab youcief, transfert **de technologie et integration regional dans la zone euro-mediterranneenne : union eu ropeenne-pays du maghreb**, p6, https://www.gate.cnrs.fr/unecaomc08/Communications%20PDF/Texte%20Abdelouahab%20OUCIEF.pdf.

2. Arnaud Diemer, **theories de la croissance endogéne et principe de convergence**, MCF IUFM D'AUVERGNE. http://www.oeconomia.net/private/cours/croissanceendogene.pdf.
3. Dave Giles , **Econometrics Beat: , ARDL Models - Part II - Bounds Tests** ,2013 On the following website: http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html See it today24-03-2018

4. Karine PELLIER, **propriété intellectuelle et croissance économique en France : 1971–1945, une analyse cliométrique du modèle de romer**, http://www.lameta.univ-montp1.fr/Documents/DR2003-23.pdf
5. **KOF Globalisation Index, on the site: https://www.kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html, See it today,12-12-2016**
6. Maitena Duce, Banco de España, **Difinitions of foreign Direct Investment(FDI) amothodological note** ,p02 https://www.bis.org/publ/cgfs22bde3.pdf, date24-11-2016
7. Mohamed ben abdallah,Imed drine, taux de change reel et fluctuations economiques: cas de la tunisie, p04 . ftp://mse.univ-paris1.fr/pub/mse/cahiers2000/Bla00088.pdf 18-03-2017
8. Société de Gestion de la Bourse des Valeurs : sur le site : http://www.sgbv.dz/index.php?lang=fr

F. Reports :

1. Banque d'Algérie : « rapport annuel »2015.
2. Bcaeñat Bilbao-Osorio et al **: The Global Information Technology Report 2016**
3. The Heritage Foundation & Wall Street Journal. **2016Index of Economic Freedom**.
4. World bank : a puplic expenditure review, report n° 36270,vol 1,2007
5. World Bank, Doing Business,.2016
6. World Bank, Doing Business, 2017.
7. World Economic Forum**, The Global Competitiveness Report, 2016-2017**

الملاحق

الملحق رقم(01): متغيرات الدراسة بالقيم الجارية.

anne	ip	gdp	ig	lp	det	ex	ir	inf	op	l	Open
1990	111.19	555.8	47.700	312.04	252.259	8.95	-5.48	16.65	36.61	4.470	0.16
1991	210.60	844.5	58.300	390.91	526.209	18.47	-13.63	25.88	44.49	4.850	0.17
1992	178.39	1048.2	144.000	76.04	597.350	21.83	-17.66	31.66	41.00	4.960	0.18
1993	153.98	1166.0	185.210	77.10	613.513	23.34	-6.54	20.54	38.07	5.042	0.18
1994	212.71	1491.5	235.926	96.70	1060.281	35.05	-13.04	29.04	42.90	7.594	0.22
1995	329.34	1990.6	285.923	102.50	1575.231	47.66	-11.36	29.77	48.75	7.847	0.25
1996	485.92	2570.0	174.013	137.80	1842.550	54.74	0.33	18.67	47.53	8.095	0.21
1997	422.42	2780.2	201.641	110.00	1783.380	57.70	9.97	5.73	46.87	8.298	0.19
1998	556.55	2830.5	211.884	172.40	1802.890	58.73	6.55	4.95	40.70	8.507	0.20
1999	662.96	3238.2	186.987	221.00	1877.723	66.57	8.11	2.64	44.59	8.719	0.19
2000	649.73	4123.2	321.929	291.70	1917.394	75.25	9.67	0.33	56.95	8.930	0.17
2001	777.20	4227.1	357.395	337.90	1757.827	77.21	5.28	4.22	53.11	9.157	0.19
2002	933.45	4522.8	452.930	551.00	1836.249	79.68	7.17	1.41	54.21	9.379	0.22
2003	1077.08	5252.3	516.504	587.20	1839.935	77.39	3.86	4.26	52.37	9.590	0.19
2004	1407.37	6149.1	638.036	675.40	1616.064	72.06	4.04	3.96	57.98	9.819	0.22
2005	1586.94	7562.0	806.905	897.30	1252.531	73.27	6.62	1.38	64.30	10.042	0.20
2006	1549.83	8501.6	1015.144	1157.00	429.419	72.64	5.69	2.31	65.00	10.254	0.19
2007	1789.25	9352.9	1434.638	1216.00	425.060	69.29	4.33	3.67	65.04	10.460	0.21
2008	2151.37	11043.7	1973.278	1413.30	403.391	64.58	3.14	4.86	69.46	10.661	0.24
2009	2726.34	9968.0	1946.311	1600.60	539.128	72.64	2.27	5.73	61.56	10.861	0.29
2010	3160.27	11991.6	1807.862	1806.70	540.094	74.38	4.09	3.91	60.50	11.136	0.26
2011	3616.90	14588.5	1934.500	1984.20	442.356	72.93	3.48	4.52	60.36	11.358	0.24
2012	4095.19	16208.7	2251.300	2247.00	427.681	77.53	-0.89	8.89	58.48	11.597	0.25
2013	5318.85	16643.2	1908.200	2721.90	416.341	79.36	4.75	3.25	57.22	12.064	0.27
2014	4919.11	17205.1	2941.700	3121.70	444.906	80.57	5.09	2.91	56.89	11.642	0.28
2015	4599.59	16799.2	3885.800	3588.30	470.926	100.69	3.22	4.78	53.52	11.798	0.32

المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وزارة المالية، الديوان الوطني للاحصاء.

الملحق رقم(02): متغيرات الدراسة بالقيم اللوغاريتمية.

	lip	lgdp	lig	llp	ldet	lex	Ll
1990	4.711240	6.320409	3.864931	5.743131	5.530456	2.191654	1.497388
1991	5.349961	6.738745	4.065602	5.968477	6.265698	2.916148	1.578979
1992	5.183972	6.954830	4.969813	4.331260	6.392503	3.083285	1.601406
1993	5.036823	7.061334	5.221490	4.345103	6.419201	3.150169	1.617803
1994	5.359930	7.307538	5.463518	4.571613	6.966289	3.556776	2.027358
1995	5.797091	7.596191	5.655723	4.629863	7.362157	3.864092	2.060131
1996	6.186044	7.851661	5.159130	4.925803	7.518906	4.002595	2.091247
1997	6.046000	7.930278	5.306489	4.700480	7.486266	4.055257	2.116015
1998	6.321757	7.948209	5.356039	5.149817	7.497146	4.072951	2.140889
1999	6.496715	8.082773	5.231039	5.398163	7.537815	4.198254	2.165505
2000	6.476557	8.324385	5.774331	5.675726	7.558722	4.320816	2.189416
2001	6.655698	8.349271	5.878842	5.822750	7.471834	4.346529	2.214519
2002	6.838887	8.416887	6.115738	6.311735	7.515480	4.378019	2.238473
2003	6.982009	8.566421	6.247083	6.375365	7.517486	4.348858	2.260721
2004	7.249478	8.724061	6.458395	6.515305	7.387749	4.277499	2.284319
2005	7.369563	8.930891	6.693206	6.799390	7.132922	4.294151	2.306776
2006	7.345901	9.048010	6.922786	7.053586	6.062433	4.285516	2.327668
2007	7.489552	9.143442	7.268668	7.103322	6.052230	4.238301	2.347558
2008	7.673860	9.309615	7.587451	7.253683	5.999906	4.167905	2.366592
2009	7.910715	9.207135	7.573691	7.378134	6.289953	4.285516	2.385178
2010	8.058413	9.391962	7.499900	7.499257	6.291743	4.309187	2.410183
2011	8.193373	9.587989	7.567604	7.592971	6.092115	4.289500	2.429922
2012	8.317568	9.693303	7.719263	7.717351	6.058378	4.350665	2.450746
2013	8.579012	9.719757	7.553916	7.909085	6.031505	4.373994	2.490226
2014	8.500883	9.752961	7.986743	8.046133	6.097863	4.389126	2.454619
2015	8.433722	9.729087	8.265084	8.185434	6.154701	4.612046	2.467930

الملحق رقم(03): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام اختبار ديكي فولر المطور.

Null Hypothesis: LIP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.496935	0.5186
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:28
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	-0.049904	0.033337	-1.496935	0.1480
C	0.488506	0.229970	2.124218	0.0446

R-squared	0.088777	Mean dependent var	0.148899
Adjusted R-squared	0.049159	S.D. dependent var	0.193017
S.E. of regression	0.188213	Akaike info criterion	-0.425863
Sum squared resid	0.814758	Schwarz criterion	-0.328353
Log likelihood	7.323286	Hannan-Quinn criter.	-0.398818
F-statistic	2.240813	Durbin-Watson stat	1.914784
Prob(F-statistic)	0.148008		

Null Hypothesis: LIP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.415808	0.9995
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	0.019957	0.005842	3.415808	0.0023

R-squared	-0.089993	Mean dependent var	0.148899
Adjusted R-squared	-0.089993	S.D. dependent var	0.193017
S.E. of regression	0.201515	Akaike info criterion	-0.326724
Sum squared resid	0.974603	Schwarz criterion	-0.277969
Log likelihood	5.084049	Hannan-Quinn criter.	-0.313201
Durbin-Watson stat	1.745510		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.721054	0.0101
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:41
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.068630	0.018444	-3.721054	0.0011
C	0.712723	0.155953	4.570121	0.0001

R-squared	0.375784	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	0.348645	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.090628	Akaike info criterion	-1.887479
Sum squared resid	0.188911	Schwarz criterion	-1.789969
Log likelihood	25.59349	Hannan-Quinn criter.	-1.860434
F-statistic	13.84624	Durbin-Watson stat	1.826596
Prob(F-statistic)	0.001122		

Null Hypothesis: LIP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.221875	0.1039
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 14:04
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	-0.883791	0.274310	-3.221875	0.0043
D(LIP(-1))	0.327454	0.206921	1.582512	0.1292
C	4.344775	1.298416	3.346211	0.0032
@TREND("1990")	0.135076	0.042696	3.163658	0.0049

R-squared	0.352019	Mean dependent var	0.128490
Adjusted R-squared	0.254822	S.D. dependent var	0.167360
S.E. of regression	0.144471	Akaike info criterion	-0.880459
Sum squared resid	0.417440	Schwarz criterion	-0.684116
Log likelihood	14.56550	Hannan-Quinn criter.	-0.828369
F-statistic	3.621699	Durbin-Watson stat	1.160981
Prob(F-statistic)	0.030893		

Null Hypothesis: LLP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.231935	0.9398
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:07
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	0.015177	0.012320	1.231935	0.2299

R-squared	-0.002675	Mean dependent var	0.097692
Adjusted R-squared	-0.002675	S.D. dependent var	0.387871
S.E. of regression	0.388389	Akaike info criterion	0.985561
Sum squared resid	3.620309	Schwarz criterion	1.034316
Log likelihood	-11.31951	Hannan-Quinn criter.	0.999083

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.205285	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:39
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.015089	0.002899	5.205285	0.0000

R-squared	-0.191058	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	-0.191058	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.122552	Akaike info criterion	-1.321378
Sum squared resid	0.360458	Schwarz criterion	-1.272623
Log likelihood	17.51722	Hannan-Quinn criter.	-1.307855
Durbin-Watson stat	1.076403		

Null Hypothesis: LLP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.594938	0.7583
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:18
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	-0.330201	0.207031	-1.594938	0.1367
D(LLP(-1))	-0.327201	0.244381	-1.338898	0.2054
D(LLP(-2))	-0.041571	0.247545	-0.167932	0.8694
D(LLP(-3))	0.004551	0.205017	0.022196	0.9827
D(LLP(-4))	0.116621	0.067558	1.726226	0.1099
D(LLP(-5))	0.228396	0.066332	3.443230	0.0049
C	1.630372	0.686286	2.375645	0.0350
@TREND("1990")	0.046795	0.039498	1.184744	0.2591

R-squared	0.646852	Mean dependent var	0.177779
Adjusted R-squared	0.440850	S.D. dependent var	0.150610
S.E. of regression	0.112621	Akaike info criterion	-1.240409
Sum squared resid	0.152201	Schwarz criterion	-0.842116
Log likelihood	20.40409	Hannan-Quinn criter.	-1.162658
F-statistic	3.140018	Durbin-Watson stat	2.339774
Prob(F-statistic)	0.039557		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.516400	0.3181
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares

Date: 05/16/18 Time: 22:42
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.271548	0.107911	-2.516400	0.0196
C	2.052579	0.718483	2.856824	0.0092
@TREND("1990")	0.028024	0.014707	1.905557	0.0699

R-squared	0.464217	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	0.415509	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.085851	Akaike info criterion	-1.960245
Sum squared resid	0.162148	Schwarz criterion	-1.813980
Log likelihood	27.50306	Hannan-Quinn criter.	-1.919677
F-statistic	9.530684	Durbin-Watson stat	1.708261
Prob(F-statistic)	0.001044		

Null Hypothesis: LDET has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.724054	0.4075
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 14:22
Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.155254	0.090052	-1.724054	0.0981
C	1.071610	0.610116	1.756402	0.0923

R-squared	0.114443	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	0.075941	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.303929	Akaike info criterion	0.532572
Sum squared resid	2.124573	Schwarz criterion	0.630082
Log likelihood	-4.657151	Hannan-Quinn criter.	0.559617
F-statistic	2.972362	Durbin-Watson stat	1.141955
Prob(F-statistic)	0.098116		

Null Hypothesis: LLP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.054518	0.0468
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:11
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	-0.087195	0.028546	-3.054518	0.0092
D(LLP(-1))	-0.507303	0.194292	-2.611029	0.0216
D(LLP(-2))	-0.198691	0.212242	-0.936154	0.3663
D(LLP(-3))	-0.104465	0.186030	-0.561548	0.5840
D(LLP(-4))	0.117036	0.068598	1.706114	0.1117
D(LLP(-5))	0.224008	0.067249	3.331042	0.0054
C	0.855973	0.212365	4.030670	0.0014

R-squared	0.605545	Mean dependent var	0.177779
Adjusted R-squared	0.423489	S.D. dependent var	0.150610
S.E. of regression	0.114356	Akaike info criterion	-1.229791
Sum squared resid	0.170004	Schwarz criterion	-0.881285
Log likelihood	19.29791	Hannan-Quinn criter.	-1.161759
F-statistic	3.326149	Durbin-Watson stat	2.027761
Prob(F-statistic)	0.032823		

Null Hypothesis: LDET has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.227305	0.7440
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:40
Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	0.002126	0.009353	0.227305	0.8221

R-squared	-0.004335	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	-0.004335	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.316856	Akaike info criterion	0.578436
Sum squared resid	2.409538	Schwarz criterion	0.627191
Log likelihood	-6.230454	Hannan-Quinn criter.	0.591959
Durbin-Watson stat	1.207426		

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.005898	0.1503
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 14:26
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.238312	0.079282	-3.005898	0.0065
C	1.951111	0.574601	3.395595	0.0026
@TREND("1990")	-0.024582	0.007421	-3.312352	0.0032

R-squared	0.409122	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	0.355406	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.253843	Akaike info criterion	0.207966
Sum squared resid	1.417599	Schwarz criterion	0.354231
Log likelihood	0.400431	Hannan-Quinn criter.	0.248533
F-statistic	7.616355	Durbin-Watson stat	1.556947
Prob(F-statistic)	0.003065		

Null Hypothesis: LIG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.692510	0.2475
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	-0.427433	0.158749	-2.692510	0.0133
C	2.018280	0.669890	3.012851	0.0064
@TREND("1990")	0.062325	0.025606	2.433961	0.0235

R-squared	0.259616	Mean dependent var	0.176006
Adjusted R-squared	0.192308	S.D. dependent var	0.258784
S.E. of regression	0.232573	Akaike info criterion	0.032945
Sum squared resid	1.189989	Schwarz criterion	0.179210
Log likelihood	2.588187	Hannan-Quinn criter.	0.073513
F-statistic	3.857148	Durbin-Watson stat	1.775628
Prob(F-statistic)	0.036646		

Null Hypothesis: LIG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.008656	0.9987
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:50
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	0.025584	0.008503	3.008656	0.0061

R-squared	-0.076012	Mean dependent var	0.176006
Adjusted R-squared	-0.076012	S.D. dependent var	0.258784
S.E. of regression	0.268439	Akaike info criterion	0.246792
Sum squared resid	1.729428	Schwarz criterion	0.295547
Log likelihood	-2.084901	Hannan-Quinn criter.	0.260315
Durbin-Watson stat	1.877208		

Null Hypothesis: LIG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.323836	0.9738
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:51
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	0.014686	0.045352	0.323836	0.7505
D(LIG(-1))	-0.045766	0.200343	-0.228436	0.8224
D(LIG(-2))	0.028036	0.203190	0.137977	0.8921
D(LIG(-3))	0.122111	0.163808	0.745456	0.4675
D(LIG(-4))	-0.563337	0.164792	-3.418482	0.0038
C	0.118240	0.298299	0.396380	0.6974

R-squared	0.455758	Mean dependent var	0.133408
Adjusted R-squared	0.274343	S.D. dependent var	0.226735
S.E. of regression	0.193145	Akaike info criterion	-0.215792
Sum squared resid	0.559577	Schwarz criterion	0.082643
Log likelihood	8.265813	Hannan-Quinn criter.	-0.151024
F-statistic	2.512250	Durbin-Watson stat	2.285064
Prob(F-statistic)	0.076386		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.332607	0.1643
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.101743	0.076349	-1.332607	0.1952

R-squared	0.061529	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.061529	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.277691	Akaike info criterion	6.204033
Sum squared resid	668.4966	Schwarz criterion	6.252788
Log likelihood	-76.55041	Hannan-Quinn criter.	6.217555
Durbin-Watson stat	1.799111		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.821731	0.6637
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:57
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.274195	0.150513	-1.821731	0.0821
C	5.284998	3.992488	1.323736	0.1992
@TREND("1990")	-0.239617	0.206729	-1.159087	0.2588

R-squared	0.132079	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.053177	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.301124	Akaike info criterion	6.285881
Sum squared resid	618.2421	Schwarz criterion	6.432146
Log likelihood	-75.57352	Hannan-Quinn criter.	6.326449
F-statistic	1.673959	Durbin-Watson stat	1.617328
Prob(F-statistic)	0.210516		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.405327	0.5634
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.151553	0.107842	-1.405327	0.1733
C	0.987024	1.490934	0.662017	0.5145

R-squared	0.079077	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.039037	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.340561	Akaike info criterion	6.265157
Sum squared resid	655.9965	Schwarz criterion	6.362667
Log likelihood	-76.31446	Hannan-Quinn criter.	6.292202
F-statistic	1.974943	Durbin-Watson stat	1.739189
Prob(F-statistic)	0.173288		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.755716	0.3925
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.221317	0.126055	-1.755716	0.0924
C	0.576753	0.966543	0.596718	0.5565

R-squared	0.118184	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.079844	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.788605	Akaike info criterion	6.046974
Sum squared resid	527.4071	Schwarz criterion	6.144484
Log likelihood	-73.58717	Hannan-Quinn criter.	6.074019
F-statistic	3.082540	Durbin-Watson stat	1.825256
Prob(F-statistic)	0.092448		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.713858	0.0817
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:01
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.211177	0.123218	-1.713858	0.0994

R-squared	0.104532	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.104532	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.723929	Akaike info criterion	5.982337
Sum squared resid	535.5721	Schwarz criterion	6.031092
Log likelihood	-73.77921	Hannan-Quinn criter.	5.995859
Durbin-Watson stat	1.816759		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.994836	0.2870
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.192809	0.096654	-1.994836	0.0580
C	10.89482	5.198253	2.095861	0.0473

R-squared	0.147497	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	0.110431	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.422986	Akaike info criterion	5.888126
Sum squared resid	449.9445	Schwarz criterion	5.985636
Log likelihood	-71.60157	Hannan-Quinn criter.	5.915171
F-statistic	3.979371	Durbin-Watson stat	1.923638
Prob(F-statistic)	0.058042		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.893880	0.6277
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:02
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.293933	0.155202	-1.893880	0.0715
C	-1.078281	2.254651	-0.478247	0.6372
@TREND("1990")	0.133084	0.163521	0.813864	0.4244

R-squared	0.143958	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.066136	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.824144	Akaike info criterion	6.097310
Sum squared resid	511.9920	Schwarz criterion	6.243575
Log likelihood	-73.21638	Hannan-Quinn criter.	6.137878
F-statistic	1.849832	Durbin-Watson stat	1.738365
Prob(F-statistic)	0.180904		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.387538	0.7883
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	0.006810	0.017572	0.387538	0.7018

R-squared	-0.015318	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	-0.015318	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.725272	Akaike info criterion	5.982905
Sum squared resid	535.8767	Schwarz criterion	6.031660
Log likelihood	-73.78632	Hannan-Quinn criter.	5.996428
Durbin-Watson stat	1.992383		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.625444	0.7534
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:07
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.285352	0.175553	-1.625444	0.1183
C	13.95959	7.143085	1.954281	0.0635
@TREND("1990")	0.141520	0.222809	0.635165	0.5319

R-squared	0.162848	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	0.086744	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.481487	Akaike info criterion	5.949954
Sum squared resid	441.8420	Schwarz criterion	6.096219
Log likelihood	-71.37442	Hannan-Quinn criter.	5.990521
F-statistic	2.139795	Durbin-Watson stat	1.783709
Prob(F-statistic)	0.141529		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.101466	0.9892
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	0.019118	0.009097	2.101466	0.0463

R-squared	-0.119527	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	-0.119527	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.183246	Akaike info criterion	-0.516801
Sum squared resid	0.805895	Schwarz criterion	-0.468046
Log likelihood	7.460013	Hannan-Quinn criter.	-0.503278
Durbin-Watson stat	0.792170		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.162961	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.301337	0.058365	-5.162961	0.0000
C	1.225393	0.192598	6.362453	0.0000
@TREND("1990")	0.005671	0.004509	1.257486	0.2218

R-squared	0.670162	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	0.640177	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.103887	Akaike info criterion	-1.578861
Sum squared resid	0.237435	Schwarz criterion	-1.432596
Log likelihood	22.73576	Hannan-Quinn criter.	-1.538293
F-statistic	22.34969	Durbin-Watson stat	1.554514
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: LL has a unit root

Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.054043	0.9880
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.015389	0.007492	2.054043	0.0510

R-squared	-0.063140	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	-0.063140	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.081702	Akaike info criterion	-2.132297
Sum squared resid	0.160205	Schwarz criterion	-2.083542
Log likelihood	27.65371	Hannan-Quinn criter.	-2.118775
Durbin-Watson stat	1.956703		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.485002	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 10:37
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.244879	0.037761	-6.485002	0.0000
C	1.073852	0.152123	7.059117	0.0000

R-squared	0.646454	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	0.631083	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.105191	Akaike info criterion	-1.589450
Sum squared resid	0.254501	Schwarz criterion	-1.491940
Log likelihood	21.86813	Hannan-Quinn criter.	-1.562405
F-statistic	42.05525	Durbin-Watson stat	1.587133
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.647229	0.0973
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 16:48
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.131123	0.049532	-2.647229	0.0144
C	0.322329	0.108030	2.983709	0.0066

R-squared	0.233533	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	0.200209	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.070864	Akaike info criterion	-2.379488
Sum squared resid	0.115499	Schwarz criterion	-2.281978
Log likelihood	31.74360	Hannan-Quinn criter.	-2.352443
F-statistic	7.007821	Durbin-Watson stat	2.342046
Prob(F-statistic)	0.014399		

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.114389	0.5134
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 16:59
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.249537	0.118019	-2.114389	0.0460
C	0.511129	0.201965	2.530779	0.0190
@TREND("1990")	0.005171	0.004683	1.104305	0.2814

R-squared	0.273788	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	0.207769	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.070528	Akaike info criterion	-2.353438
Sum squared resid	0.109433	Schwarz criterion	-2.207172
Log likelihood	32.41797	Hannan-Quinn criter.	-2.312870
F-statistic	4.147093	Durbin-Watson stat	2.198211
Prob(F-statistic)	0.029628		

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.097780	0.9243
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:42
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	0.025563	0.023286	1.097780	0.2832

R-squared	-0.016436	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	-0.016436	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.025352	Akaike info criterion	-4.472736
Sum squared resid	0.015425	Schwarz criterion	-4.423981
Log likelihood	56.90920	Hannan-Quinn criter.	-4.459214
Durbin-Watson stat	1.986040		

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.903358	0.7701
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:39
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.127828	0.141503	-0.903358	0.3757
C	0.033857	0.030811	1.098864	0.2832

R-squared	0.034265	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	-0.007724	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.025243	Akaike info criterion	-4.443905
Sum squared resid	0.014656	Schwarz criterion	-4.346394
Log likelihood	57.54881	Hannan-Quinn criter.	-4.416859
F-statistic	0.816055	Durbin-Watson stat	1.808696

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.129099	0.5058
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:48
Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.420066	0.197298	-2.129099	0.0447
C	0.071177	0.034428	2.067438	0.0507
@TREND("1990")	0.001958	0.000976	2.005721	0.0573

R-squared	0.183559	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	0.109337	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.023732	Akaike info criterion	-4.531840
Sum squared resid	0.012390	Schwarz criterion	-4.385574
Log likelihood	59.64799	Hannan-Quinn criter.	-4.491272
F-statistic	2.473113	Durbin-Watson stat	1.640275
Prob(F-statistic)	0.107442		

الملحق رقم(04): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول باستخدام اختبار ديكي فولر المطور.

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.557967	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.752946	
	5% level	-2.998064	
	10% level	-2.638752	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:35
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-1.440899	0.259249	-5.557967	0.0000
D(LIP(-1),2)	0.467300	0.157512	2.966758	0.0076
C	0.216260	0.048609	4.448936	0.0002

R-squared	0.625943	Mean dependent var	0.004297
Adjusted R-squared	0.588538	S.D. dependent var	0.214418
S.E. of regression	0.137539	Akaike info criterion	-1.008706
Sum squared resid	0.378342	Schwarz criterion	-0.860598
Log likelihood	14.60011	Hannan-Quinn criter.	-0.971457
F-statistic	16.73391	Durbin-Watson stat	2.216918
Prob(F-statistic)	0.000054		

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.045442	0.2569
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1995 2015
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-0.230256	0.220247	-1.045442	0.3105
D(LIP(-1),2)	-0.436271	0.261329	-1.669432	0.1133
D(LIP(-2),2)	-0.372182	0.226074	-1.646286	0.1181
D(LIP(-3),2)	-0.310874	0.169663	-1.832296	0.0845

R-squared	0.400556	Mean dependent var	-0.018584
Adjusted R-squared	0.294772	S.D. dependent var	0.197880
S.E. of regression	0.166175	Akaike info criterion	-0.581902
Sum squared resid	0.469443	Schwarz criterion	-0.382945
Log likelihood	10.10997	Hannan-Quinn criter.	-0.538723
Durbin-Watson stat	2.404417		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.869267	0.0061
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.361163	0.125873	-2.869267	0.0087

R-squared	0.247433	Mean dependent var	-0.018425
Adjusted R-squared	0.247433	S.D. dependent var	0.127060
S.E. of regression	0.110225	Akaike info criterion	-1.531804
Sum squared resid	0.279442	Schwarz criterion	-1.482719
Log likelihood	19.38165	Hannan-Quinn criter.	-1.518782
Durbin-Watson stat	2.155430		

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.746099	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-1.452004	0.252694	-5.746099	0.0000
D(LIP(-1),2)	0.483142	0.153852	3.140305	0.0054
C	0.303397	0.076873	3.946728	0.0009
@TREND("1990")	-0.006080	0.004225	-1.439026	0.1664

R-squared	0.662705	Mean dependent var	0.004297
Adjusted R-squared	0.609448	S.D. dependent var	0.214418
S.E. of regression	0.133999	Akaike info criterion	-1.025198
Sum squared resid	0.341159	Schwarz criterion	-0.827721
Log likelihood	15.78978	Hannan-Quinn criter.	-0.975533
F-statistic	12.44349	Durbin-Watson stat	2.485260
Prob(F-statistic)	0.000099		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.759362	0.0048
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:48
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-1.364106	0.286615	-4.759362	0.0001
D(LGDP(-1),2)	0.364202	0.192057	1.896315	0.0732
C	0.302168	0.078598	3.844464	0.0011
@TREND("1990")	-0.009124	0.003323	-2.745340	0.0129

R-squared	0.573812	Mean dependent var	-0.010433
Adjusted R-squared	0.506519	S.D. dependent var	0.123593
S.E. of regression	0.086822	Akaike info criterion	-1.893141
Sum squared resid	0.143223	Schwarz criterion	-1.695664
Log likelihood	25.77112	Hannan-Quinn criter.	-1.843476
F-statistic	8.527098	Durbin-Watson stat	2.035467
Prob(F-statistic)	0.000857		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.206713	0.0034
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 22:46
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.774582	0.184130	-4.206713	0.0004
C	0.092358	0.032913	2.806106	0.0103

R-squared	0.445794	Mean dependent var	-0.018425
Adjusted R-squared	0.420603	S.D. dependent var	0.127060
S.E. of regression	0.096716	Akaike info criterion	-1.754425
Sum squared resid	0.205787	Schwarz criterion	-1.656254
Log likelihood	23.05310	Hannan-Quinn criter.	-1.728380
F-statistic	17.69643	Durbin-Watson stat	1.927089
Prob(F-statistic)	0.000364		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.337031	0.5502
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:23
Sample (adjusted): 1997 2015
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-0.054069	0.160427	-0.337031	0.7415
D(LLP(-1),2)	-1.052426	0.235644	-4.466165	0.0006
D(LLP(-2),2)	-0.888348	0.272606	-3.258727	0.0062
D(LLP(-3),2)	-0.557522	0.204721	-2.723322	0.0174
D(LLP(-4),2)	0.006340	0.100108	0.063336	0.9505
D(LLP(-5),2)	0.114598	0.070810	1.618383	0.1296

R-squared	0.827557	Mean dependent var	-0.008244
Adjusted R-squared	0.761232	S.D. dependent var	0.255068
S.E. of regression	0.124636	Akaike info criterion	-1.074748
Sum squared resid	0.201944	Schwarz criterion	-0.776504
Log likelihood	16.21010	Hannan-Quinn criter.	-1.024273
Durbin-Watson stat	1.388048		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.896336	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 14:14
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-1.040833	0.212574	-4.896336	0.0001
C	0.096291	0.084917	1.133948	0.2690

R-squared	0.521470	Mean dependent var	-0.003585
Adjusted R-squared	0.499718	S.D. dependent var	0.570935
S.E. of regression	0.403826	Akaike info criterion	1.103989
Sum squared resid	3.587657	Schwarz criterion	1.202160
Log likelihood	-11.24787	Hannan-Quinn criter.	1.130034
F-statistic	23.97410	Durbin-Watson stat	1.043112
Prob(F-statistic)	0.000068		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.754495	0.0419
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:29
Sample (adjusted): 1996 2015
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-1.609718	0.428744	-3.754495	0.0024
D(LLP(-1),2)	0.049690	0.337884	0.147061	0.8853
D(LLP(-2),2)	-0.189895	0.208328	-0.911522	0.3786
D(LLP(-3),2)	-0.327110	0.110611	-2.957289	0.0111
D(LLP(-4),2)	-0.216498	0.069715	-3.105474	0.0084
C	0.555084	0.135699	4.090545	0.0013
@TREND("1990")	-0.015618	0.005673	-2.753078	0.0164

R-squared	0.849849	Mean dependent var	0.004053
Adjusted R-squared	0.780549	S.D. dependent var	0.254283
S.E. of regression	0.119120	Akaike info criterion	-1.148149
Sum squared resid	0.184465	Schwarz criterion	-0.799643
Log likelihood	18.48149	Hannan-Quinn criter.	-1.080117
F-statistic	12.26329	Durbin-Watson stat	1.892525
Prob(F-statistic)	0.000107		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.102741	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 18:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.713119	0.173815	-4.102741	0.0004

R-squared	0.418741	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.418741	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.269918	Akaike info criterion	0.259374
Sum squared resid	1.675677	Schwarz criterion	0.308459
Log likelihood	-2.112487	Hannan-Quinn criter.	0.272396
Durbin-Watson stat	1.956965		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.989980	0.0056
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 22:55
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.710420	0.178051	-3.989980	0.0006
C	-0.011471	0.056439	-0.203247	0.8408

R-squared	0.419830	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.393459	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.275725	Akaike info criterion	0.340831
Sum squared resid	1.672537	Schwarz criterion	0.439002
Log likelihood	-2.089975	Hannan-Quinn criter.	0.366876
F-statistic	15.91994	Durbin-Watson stat	1.966200
Prob(F-statistic)	0.000618		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.933866	0.0263
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 10:21
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.785520	0.199681	-3.933866	0.0008
C	0.095179	0.137464	0.692392	0.4963
@TREND("1990")	-0.007768	0.009118	-0.851954	0.4039

R-squared	0.439213	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.385805	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.277460	Akaike info criterion	0.390185
Sum squared resid	1.616660	Schwarz criterion	0.537442
Log likelihood	-1.682224	Hannan-Quinn criter.	0.429253
F-statistic	8.223682	Durbin-Watson stat	1.885419
Prob(F-statistic)	0.002303		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.583133	0.0067
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:54
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-1.008861	0.220125	-4.583133	0.0002
C	0.240713	0.134876	1.784700	0.0888
@TREND("1990")	-0.004756	0.008201	-0.579965	0.5681

R-squared	0.500407	Mean dependent var	0.003236
Adjusted R-squared	0.452827	S.D. dependent var	0.370940
S.E. of regression	0.274389	Akaike info criterion	0.367926
Sum squared resid	1.581071	Schwarz criterion	0.515182
Log likelihood	-1.415108	Hannan-Quinn criter.	0.406993
F-statistic	10.51711	Durbin-Watson stat	1.666672
Prob(F-statistic)	0.000685		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.058370	0.0404
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1994 2015
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-0.521802	0.253503	-2.058370	0.0535
D(LIG(-1),2)	-0.404719	0.229663	-1.762232	0.0941
D(LIG(-2),2)	-0.239838	0.192871	-1.243519	0.2288

R-squared	0.470501	Mean dependent var	0.001212
Adjusted R-squared	0.414765	S.D. dependent var	0.326902
S.E. of regression	0.250082	Akaike info criterion	0.192071
Sum squared resid	1.188283	Schwarz criterion	0.340850
Log likelihood	0.887215	Hannan-Quinn criter.	0.227119
Durbin-Watson stat	1.712975		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.091279	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.011940	0.198760	-5.091279	0.0000
C	-0.886002	1.084458	-0.817001	0.4227

R-squared	0.540912	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.520045	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.283408	Akaike info criterion	6.246675
Sum squared resid	614.1168	Schwarz criterion	6.344846
Log likelihood	-72.96010	Hannan-Quinn criter.	6.272720
F-statistic	25.92112	Durbin-Watson stat	2.142415
Prob(F-statistic)	0.000042		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.619701	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:53
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-0.988018	0.213871	-4.619701	0.0001
C	0.172921	0.066269	2.609382	0.0160

R-squared	0.492405	Mean dependent var	0.003236
Adjusted R-squared	0.469332	S.D. dependent var	0.370940
S.E. of regression	0.270218	Akaike info criterion	0.300483
Sum squared resid	1.606395	Schwarz criterion	0.398654
Log likelihood	-1.605790	Hannan-Quinn criter.	0.326527
F-statistic	21.34164	Durbin-Watson stat	1.687392
Prob(F-statistic)	0.000133		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.070120	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:58
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.994901	0.196228	-5.070120	0.0000

R-squared	0.526983	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.526983	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.245078	Akaike info criterion	6.193231
Sum squared resid	632.7494	Schwarz criterion	6.242317
Log likelihood	-73.31877	Hannan-Quinn criter.	6.206253
Durbin-Watson stat	2.107365		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.063079	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 11:59
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.012577	0.199992	-5.063079	0.0001
C	-2.694454	2.381459	-1.131430	0.2706
@TREND("1990")	0.133932	0.156766	0.854348	0.4026

R-squared	0.556333	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.514079	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.316141	Akaike info criterion	6.295841
Sum squared resid	593.4886	Schwarz criterion	6.443098
Log likelihood	-72.55009	Hannan-Quinn criter.	6.334908
F-statistic	13.16640	Durbin-Watson stat	2.218303
Prob(F-statistic)	0.000197		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.442611	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:03
Sample (adjusted): 1992 2015

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.070471	0.196683	-5.442611	0.0000

R-squared	0.562329	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.562329	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.808187	Akaike info criterion	6.019291
Sum squared resid	531.7292	Schwarz criterion	6.068376
Log likelihood	-71.23149	Hannan-Quinn criter.	6.032313
Durbin-Watson stat	2.138007		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root

Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.433772	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.083540	0.199408	-5.433772	0.0000
C	0.738876	0.995065	0.742540	0.4656

R-squared	0.573030	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.553622	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.855778	Akaike info criterion	6.077871
Sum squared resid	518.7287	Schwarz criterion	6.176042
Log likelihood	-70.93445	Hannan-Quinn criter.	6.103916
F-statistic	29.52588	Durbin-Watson stat	2.171713
Prob(F-statistic)	0.000019		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.218823	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.068856	0.204808	-5.218823	0.0000
C	0.434433	0.960519	0.452290	0.6555

R-squared	0.553174	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.532863	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.628551	Akaike info criterion	5.982020
Sum squared resid	471.3167	Schwarz criterion	6.080191
Log likelihood	-69.78424	Hannan-Quinn criter.	6.008065
F-statistic	27.23612	Durbin-Watson stat	1.878243
Prob(F-statistic)	0.000031		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.472089	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:04
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.091083	0.199391	-5.472089	0.0000
C	2.708063	2.176527	1.244213	0.2271
@TREND("1990")	-0.145620	0.143176	-1.017066	0.3207

R-squared	0.593075	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.554320	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.851984	Akaike info criterion	6.113121
Sum squared resid	494.3766	Schwarz criterion	6.260378
Log likelihood	-70.35745	Hannan-Quinn criter.	6.152188
F-statistic	15.30325	Durbin-Watson stat	2.269745
Prob(F-statistic)	0.000079		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.239608	0.0016
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/25/18 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.104225	0.210746	-5.239608	0.0000
C	2.025670	2.161045	0.937357	0.3592
@TREND("1990")	-0.115656	0.140446	-0.823490	0.4195

R-squared	0.567151	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.525927	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.662786	Akaike info criterion	6.033572
Sum squared resid	456.5730	Schwarz criterion	6.180828
Log likelihood	-69.40286	Hannan-Quinn criter.	6.072639
F-statistic	13.75789	Durbin-Watson stat	1.896425
Prob(F-statistic)	0.000152		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.315531	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/17/18 Time: 12:08
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.052166	0.197942	-5.315531	0.0000

R-squared	0.549019	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.549019	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.547810	Akaike info criterion	5.907942
Sum squared resid	475.6992	Schwarz criterion	5.957028
Log likelihood	-69.89531	Hannan-Quinn criter.	5.920965
Durbin-Watson stat	1.882230		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.069184	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:16
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.816213	0.161015	-5.069184	0.0001
C	0.110779	0.067483	1.641582	0.1156
@TREND("1990")	-0.004218	0.003982	-1.059342	0.3015

R-squared	0.607511	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.570132	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.106486	Akaike info criterion	-1.525131
Sum squared resid	0.238126	Schwarz criterion	-1.377874
Log likelihood	21.30157	Hannan-Quinn criter.	-1.486063
F-statistic	16.25237	Durbin-Watson stat	1.392144
Prob(F-statistic)	0.000054		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.138019	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:00
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.603870	0.117530	-5.138019	0.0000

R-squared	0.526362	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.526362	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.111776	Akaike info criterion	-1.503861
Sum squared resid	0.287361	Schwarz criterion	-1.454775
Log likelihood	19.04633	Hannan-Quinn criter.	-1.490838
Durbin-Watson stat	1.407162		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.586517	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:05
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.711331	0.127330	-5.586517	0.0000
C	0.044231	0.024719	1.789388	0.0873

R-squared	0.586537	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.567744	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.106782	Akaike info criterion	-1.556405
Sum squared resid	0.250851	Schwarz criterion	-1.458233
Log likelihood	20.67685	Hannan-Quinn criter.	-1.530360
F-statistic	31.20917	Durbin-Watson stat	1.435195
Prob(F-statistic)	0.000013		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.582819	0.0123
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 17:16
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.712986	0.276049	-2.582819	0.0174
D(LL(-1),2)	-0.154733	0.212555	-0.727966	0.4747

R-squared	0.435283	Mean dependent var	-0.000396
Adjusted R-squared	0.408392	S.D. dependent var	0.117759
S.E. of regression	0.090576	Akaike info criterion	-1.882325
Sum squared resid	0.172282	Schwarz criterion	-1.783586
Log likelihood	23.64673	Hannan-Quinn criter.	-1.857492
Durbin-Watson stat	2.078478		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.862750	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 17:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.031960	0.212217	-4.862750	0.0001
C	0.038314	0.018792	2.038853	0.0537

R-squared	0.518034	Mean dependent var	-0.002845
Adjusted R-squared	0.496126	S.D. dependent var	0.115793
S.E. of regression	0.082195	Akaike info criterion	-2.079791
Sum squared resid	0.148632	Schwarz criterion	-1.981620
Log likelihood	26.95749	Hannan-Quinn criter.	-2.053746
F-statistic	23.64634	Durbin-Watson stat	1.988204
Prob(F-statistic)	0.000073		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.162594	0.0170
Test critical values:	1% level	-4.416345	
	5% level	-3.622033	
	10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 17:22
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.409954	0.338720	-4.162594	0.0005
D(LL(-1),2)	0.200245	0.221961	0.902162	0.3783
C	0.140552	0.050191	2.800355	0.0114
@TREND("1990")	-0.006161	0.002812	-2.190684	0.0411

R-squared	0.611912	Mean dependent var	-0.000396
Adjusted R-squared	0.550635	S.D. dependent var	0.117759
S.E. of regression	0.078939	Akaike info criterion	-2.083505
Sum squared resid	0.118397	Schwarz criterion	-1.886028
Log likelihood	27.96031	Hannan-Quinn criter.	-2.033840
F-statistic	9.986003	Durbin-Watson stat	2.076618
Prob(F-statistic)	0.000362		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.443352	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:28
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-0.972603	0.218889	-4.443352	0.0002

R-squared	0.461229	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.461229	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026449	Akaike info criterion	-4.386460
Sum squared resid	0.016089	Schwarz criterion	-4.337375
Log likelihood	53.63752	Hannan-Quinn criter.	-4.373438
Durbin-Watson stat	1.895180		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.621034	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:24
Sample (adjusted): 1992 2015

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.025000	0.221812	-4.621034	0.0001
C	0.006375	0.005471	1.165265	0.2564

R-squared	0.492549	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.469483	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026245	Akaike info criterion	-4.363017
Sum squared resid	0.015154	Schwarz criterion	-4.264846
Log likelihood	54.35621	Hannan-Quinn criter.	-4.336973
F-statistic	21.35396	Durbin-Watson stat	1.939990
Prob(F-statistic)	0.000132		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.581043	0.0067
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:32
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.029836	0.224804	-4.581043	0.0002
C	-0.000631	0.011919	-0.052951	0.9583
@TREND("1990")	0.000521	0.000784	0.663930	0.5140

R-squared	0.502982	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.455647	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026585	Akaike info criterion	-4.300457
Sum squared resid	0.014842	Schwarz criterion	-4.153201
Log likelihood	54.60549	Hannan-Quinn criter.	-4.261390
F-statistic	10.62599	Durbin-Watson stat	1.972768
Prob(F-statistic)	0.000648		

الملحق رقم(05): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام اختبار فيلبس بيرون .

Null Hypothesis: LIP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.231859	0.1011
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.022023
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.015957

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:44
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	-0.749006	0.216988	-3.451835	0.0023
C	3.810956	1.040698	3.661924	0.0014
@TREND("1990")	0.110393	0.033977	3.249055	0.0037

R-squared	0.384240	Mean dependent var	0.148899
Adjusted R-squared	0.328262	S.D. dependent var	0.193017
S.E. of regression	0.158196	Akaike info criterion	-0.737793
Sum squared resid	0.550574	Schwarz criterion	-0.591528
Log likelihood	12.22241	Hannan-Quinn criter.	-0.697225
F-statistic	6.864108	Durbin-Watson stat	1.354945
Prob(F-statistic)	0.004825		

Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.187080	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.038984
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.026300

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	0.019957	0.005842	3.415808	0.0023

R-squared	-0.089993	Mean dependent var	0.148899
Adjusted R-squared	-0.089993	S.D. dependent var	0.193017
S.E. of regression	0.201515	Akaike info criterion	-0.326724
Sum squared resid	0.974603	Schwarz criterion	-0.277969
Log likelihood	5.084049	Hannan-Quinn criter.	-0.313201
Durbin-Watson stat	1.745510		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.996739	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007556
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003957

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 13:30
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.068630	0.018444	-3.721054	0.0011
C	0.712723	0.155953	4.570121	0.0001

R-squared	Mean dependent var		0.136347
Adjusted R-squared	0.348645	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.090628	Akaike info criterion	-1.887479
Sum squared resid	0.188911	Schwarz criterion	-1.789969
Log likelihood	25.59349	Hannan-Quinn criter.	-1.860434
F-statistic	13.84624	Durbin-Watson stat	1.826596
Prob(F-statistic)	0.001122		

Null Hypothesis: LIP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 24 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.453462	0.0184
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.032590
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003557

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	-0.049904	0.033337	-1.496935	0.1480
C	0.488506	0.229970	2.124218	0.0446

R-squared	0.088777	Mean dependent var	0.148899
Adjusted R-squared	0.049159	S.D. dependent var	0.193017
S.E. of regression	0.188213	Akaike info criterion	-0.425863
Sum squared resid	0.814758	Schwarz criterion	-0.328353
Log likelihood	7.323286	Hannan-Quinn criter.	-0.398818
F-statistic	2.240813	Durbin-Watson stat	1.914784
Prob(F-statistic)	0.148008		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.617042	0.2763
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006486
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003649

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 13:54
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.271548	0.107911	-2.516400	0.0196
C	2.052579	0.718483	2.856824	0.0092
@TREND("1990")	0.028024	0.014707	1.905557	0.0699

R-squared	0.464217	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	0.415509	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.085851	Akaike info criterion	-1.960245
Sum squared resid	0.162148	Schwarz criterion	-1.813980
Log likelihood	27.50306	Hannan-Quinn criter.	-1.919677
F-statistic	9.530684	Durbin-Watson stat	1.708261
Prob(F-statistic)	0.001044		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.598422	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014418
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018405

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 13:45
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.015089	0.002899	5.205285	0.0000

R-squared	-0.191058	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	-0.191058	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.122552	Akaike info criterion	-1.321378
Sum squared resid	0.360458	Schwarz criterion	-1.272623
Log likelihood	17.51722	Hannan-Quinn criter.	-1.307855
Durbin-Watson stat	1.076403		

Null Hypothesis: LIG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.215143	0.6514
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.060417
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.059767

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 18:06
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	-0.053505	0.044063	-1.214272	0.2370
C	0.508037	0.278202	1.826143	0.0808

R-squared	0.060245	Mean dependent var	0.176006
Adjusted R-squared	0.019386	S.D. dependent var	0.258784
S.E. of regression	0.256263	Akaike info criterion	0.191395
Sum squared resid	1.510429	Schwarz criterion	0.288905
Log likelihood	-0.392439	Hannan-Quinn criter.	0.218440
F-statistic	1.474456	Durbin-Watson stat	1.988982
Prob(F-statistic)	0.236965		

Null Hypothesis: LIG has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.736652	0.2316
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.047600
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.051633

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 18:34
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	-0.427433	0.158749	-2.692510	0.0133
C	2.018280	0.669890	3.012851	0.0064
@TREND("1990")	0.062325	0.025606	2.433961	0.0235

R-squared	0.259616	Mean dependent var	0.176006
Adjusted R-squared	0.192308	S.D. dependent var	0.258784
S.E. of regression	0.232573	Akaike info criterion	0.032945
Sum squared resid	1.189989	Schwarz criterion	0.179210
Log likelihood	2.588187	Hannan-Quinn criter.	0.073513
F-statistic	3.857148	Durbin-Watson stat	1.775628
Prob(F-statistic)	0.036646		

Null Hypothesis: LLP has a unit root

Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.017106	0.9483
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.144424
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.144424

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 19:24
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	-0.001143	0.066828	-0.017106	0.9865
C	0.104771	0.421365	0.248648	0.8058

R-squared	0.000013	Mean dependent var	0.097692
Adjusted R-squared	-0.043465	S.D. dependent var	0.387871
S.E. of regression	0.396210	Akaike info criterion	1.062876
Sum squared resid	3.610603	Schwarz criterion	1.160386
Log likelihood	-11.28595	Hannan-Quinn criter.	1.089921
F-statistic	0.000293	Durbin-Watson stat	2.074154
Prob(F-statistic)	0.986499		

Null Hypothesis: LIG has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.920908	0.9984
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.069177
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.073108

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 18:28
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIG(-1)	0.025584	0.008503	3.008656	0.0061

R-squared	-0.076012	Mean dependent var	0.176006
Adjusted R-squared	-0.076012	S.D. dependent var	0.258784
S.E. of regression	0.268439	Akaike info criterion	0.246792
Sum squared resid	1.729428	Schwarz criterion	0.295547
Log likelihood	-2.084901	Hannan-Quinn criter.	0.260315
Durbin-Watson stat	1.877208		

Null Hypothesis: LLP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.049951	0.0201
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.083823
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.044311

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	-0.460088	0.126304	-3.642709	0.0014
C	1.870102	0.551059	3.393650	0.0026
@TREND("1990")	0.082829	0.020769	3.988142	0.0006

R-squared	0.419613	Mean dependent var	0.097692
Adjusted R-squared	0.366851	S.D. dependent var	0.387871
S.E. of regression	0.308631	Akaike info criterion	0.598828
Sum squared resid	2.095573	Schwarz criterion	0.745093
Log likelihood	-4.485353	Hannan-Quinn criter.	0.639396
F-statistic	7.952878	Durbin-Watson stat	2.313289
Prob(F-statistic)	0.002517		

Null Hypothesis: LLP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.275040	0.9442
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.144812
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.136983

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 23:20
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LLP(-1)	0.015177	0.012320	1.231935	0.2299

R-squared	-0.002675	Mean dependent var	0.097692
Adjusted R-squared	-0.002675	S.D. dependent var	0.387871
S.E. of regression	0.388389	Akaike info criterion	0.985561
Sum squared resid	3.620309	Schwarz criterion	1.034316
Log likelihood	-11.31951	Hannan-Quinn criter.	0.999083
Durbin-Watson stat	2.102776		

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.880053	0.3357
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.084983
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.137538

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 00:14
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.155254	0.090052	-1.724054	0.0981
C	1.071610	0.610116	1.756402	0.0923

R-squared	0.114443	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	0.075941	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.303929	Akaike info criterion	0.532572
Sum squared resid	2.124573	Schwarz criterion	0.630082
Log likelihood	-4.657151	Hannan-Quinn criter.	0.559617
F-statistic	2.972362	Durbin-Watson stat	1.141955
Prob(F-statistic)	0.098116		

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.005898	0.1503
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.056704
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.056704

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	-0.238312	0.079282	-3.005898	0.0065
C	1.951111	0.574601	3.395595	0.0026
@TREND("1990")	-0.024582	0.007421	-3.312352	0.0032

R-squared	0.409122	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	0.355406	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.253843	Akaike info criterion	0.207966
Sum squared resid	1.417599	Schwarz criterion	0.354231
Log likelihood	0.400431	Hannan-Quinn criter.	0.248533
F-statistic	7.616355	Durbin-Watson stat	1.556947
Prob(F-statistic)	0.003065		

Null Hypothesis: LDET has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.143486	0.7189
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.096382
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.141401

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 00:36
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDET(-1)	0.002126	0.009353	0.227305	0.8221

R-squared	-0.004335	Mean dependent var	0.024970
Adjusted R-squared	-0.004335	S.D. dependent var	0.316171
S.E. of regression	0.316856	Akaike info criterion	0.578436
Sum squared resid	2.409538	Schwarz criterion	0.627191
Log likelihood	-6.230454	Hannan-Quinn criter.	0.591959
Durbin-Watson stat	1.207426		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.703183	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010180
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004181

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:00
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.244879	0.037761	-6.485002	0.0000
C	1.073852	0.152123	7.059117	0.0000

R-squared	0.646454	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	0.631083	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.105191	Akaike info criterion	-1.589450
Sum squared resid	0.254501	Schwarz criterion	-1.491940
Log likelihood	21.86813	Hannan-Quinn criter.	-1.562405
F-statistic	42.05525	Durbin-Watson stat	1.587133
Prob(F-statistic)	0.000001		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.674513	0.9736
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.032236
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.048147

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	0.019118	0.009097	2.101466	0.0463

R-squared	-0.119527	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	-0.119527	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.183246	Akaike info criterion	-0.516801
Sum squared resid	0.805895	Schwarz criterion	-0.468046
Log likelihood	7.460013	Hannan-Quinn criter.	-0.503278
Durbin-Watson stat	0.792170		

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.696288	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009497
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007339

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:17
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.301337	0.058365	-5.162961	0.0000
C	1.225393	0.192598	6.362453	0.0000
@TREND("1990")	0.005671	0.004509	1.257486	0.2218

R-squared	0.670162	Mean dependent var	0.096816
Adjusted R-squared	0.640177	S.D. dependent var	0.173187
S.E. of regression	0.103887	Akaike info criterion	-1.578861
Sum squared resid	0.237435	Schwarz criterion	-1.432596
Log likelihood	22.73576	Hannan-Quinn criter.	-1.538293
F-statistic	22.34969	Durbin-Watson stat	1.554514
Prob(F-statistic)	0.000005		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.721167	0.4089
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

Residual variance (no correction)	21.09628
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.95531

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:50
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.221317	0.126055	-1.755716	0.0924
C	0.576753	0.966543	0.596718	0.5565

R-squared	0.118184	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.079844	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.788605	Akaike info criterion	6.046974
Sum squared resid	527.4071	Schwarz criterion	6.144484
Log likelihood	-73.58717	Hannan-Quinn criter.	6.074019
F-statistic	3.082540	Durbin-Watson stat	1.825256
Prob(F-statistic)	0.092448		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.691777	0.0853
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.42288
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.70175

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:26
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.211177	0.123218	-1.713858	0.0994

R-squared	0.104532	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.104532	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.723929	Akaike info criterion	5.982337
Sum squared resid	535.5721	Schwarz criterion	6.031092
Log likelihood	-73.77921	Hannan-Quinn criter.	5.995859
Durbin-Watson stat	1.816759		

Null Hypothesis: IR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.855569	0.6469
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.47968
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.58995

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:34
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-0.293933	0.155202	-1.893880	0.0715
C	-1.078281	2.254651	-0.478247	0.6372
@TREND("1990")	0.133084	0.163521	0.813864	0.4244

R-squared	0.143958	Mean dependent var	0.348000
Adjusted R-squared	0.066136	S.D. dependent var	4.992044
S.E. of regression	4.824144	Akaike info criterion	6.097310
Sum squared resid	511.9920	Schwarz criterion	6.243575
Log likelihood	-73.21638	Hannan-Quinn criter.	6.137878
F-statistic	1.849832	Durbin-Watson stat	1.738365
Prob(F-statistic)	0.180904		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.400419	0.5657
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	26.23986
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	26.02209

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 14:11
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.151553	0.107842	-1.405327	0.1733
C	0.987024	1.490934	0.662017	0.5145

R-squared	0.079077	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.039037	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.340561	Akaike info criterion	6.265157
Sum squared resid	655.9965	Schwarz criterion	6.362667
Log likelihood	-76.31446	Hannan-Quinn criter.	6.292202
F-statistic	1.974943	Durbin-Watson stat	1.739189
Prob(F-statistic)	0.173288		

Null Hypothesis: INF has a unit root

Exogenous: None

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.316820	0.1687
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	26.73986
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	25.15661

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 18:56
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.101743	0.076349	-1.332607	0.1952

R-squared	0.061529	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.061529	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.277691	Akaike info criterion	6.204033
Sum squared resid	668.4966	Schwarz criterion	6.252788
Log likelihood	-76.55041	Hannan-Quinn criter.	6.217555
Durbin-Watson stat	1.799111		

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.821731	0.6637
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24.72968
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24.72968

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 19:25
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.274195	0.150513	-1.821731	0.0821
C	5.284998	3.992488	1.323736	0.1992
@TREND("1990")	-0.239617	0.206729	-1.159087	0.2588

R-squared	0.132079	Mean dependent var	-0.474800
Adjusted R-squared	0.053177	S.D. dependent var	5.447955
S.E. of regression	5.301124	Akaike info criterion	6.285881
Sum squared resid	618.2421	Schwarz criterion	6.432146
Log likelihood	-75.57352	Hannan-Quinn criter.	6.326449
F-statistic	1.673959	Durbin-Watson stat	1.617328
Prob(F-statistic)	0.210516		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.520979	0.8214
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.43507
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	15.66904

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 23:53
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	0.006810	0.017572	0.387538	0.7018

R-squared	-0.015318	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	-0.015318	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.725272	Akaike info criterion	5.982905
Sum squared resid	535.8767	Schwarz criterion	6.031660
Log likelihood	-73.78632	Hannan-Quinn criter.	5.996428
Durbin-Watson stat	1.992383		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.968632	0.2977
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	17.99778
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13.24079

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 23:42
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.192809	0.096654	-1.994836	0.0580
C	10.89482	5.198253	2.095861	0.0473

R-squared	0.147497	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	0.110431	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.422986	Akaike info criterion	5.888126
Sum squared resid	449.9445	Schwarz criterion	5.985636
Log likelihood	-71.60157	Hannan-Quinn criter.	5.915171
F-statistic	3.979371	Durbin-Watson stat	1.923638
Prob(F-statistic)	0.058042		

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.054043	0.9880
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006408
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006408

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 19:19
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	0.015389	0.007492	2.054043	0.0510

R-squared	-0.063140	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	-0.063140	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.081702	Akaike info criterion	-2.132297
Sum squared resid	0.160205	Schwarz criterion	-2.083542
Log likelihood	27.65371	Hannan-Quinn criter.	-2.118775
Durbin-Watson stat	1.956703		

Null Hypothesis: OP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.589622	0.7681
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	17.67368
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	17.17042

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 23:59
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP(-1)	-0.285352	0.175553	-1.625444	0.1183
C	13.95959	7.143085	1.954281	0.0635
@TREND("1990")	0.141520	0.222809	0.635165	0.5319

R-squared	0.162848	Mean dependent var	0.676400
Adjusted R-squared	0.086744	S.D. dependent var	4.689493
S.E. of regression	4.481487	Akaike info criterion	5.949954
Sum squared resid	441.8420	Schwarz criterion	6.096219
Log likelihood	-71.37442	Hannan-Quinn criter.	5.990521
F-statistic	2.139795	Durbin-Watson stat	1.783709
Prob(F-statistic)	0.141529		

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.075614	0.5336
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004377
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001393

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.249537	0.118019	-2.114389	0.0460
C	0.511129	0.201965	2.530779	0.0190
@TREND("1990")	0.005171	0.004683	1.104305	0.2814

R-squared	0.273788	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	0.207769	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.070528	Akaike info criterion	-2.353438
Sum squared resid	0.109433	Schwarz criterion	-2.207172
Log likelihood	32.41797	Hannan-Quinn criter.	-2.312870
F-statistic	4.147093	Durbin-Watson stat	2.198211
Prob(F-statistic)	0.029628		

Null Hypothesis: LL has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.120589	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004620
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000821

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL)
Method: Least Squares
Date: 05/16/18 Time: 18:20
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LL(-1)	-0.131123	0.049532	-2.647229	0.0144
C	0.322329	0.108030	2.983709	0.0066

R-squared	0.233533	Mean dependent var	0.038822
Adjusted R-squared	0.200209	S.D. dependent var	0.079239
S.E. of regression	0.070864	Akaike info criterion	-2.379488
Sum squared resid	0.115499	Schwarz criterion	-2.281978
Log likelihood	31.74360	Hannan-Quinn criter.	-2.352443
F-statistic	7.007821	Durbin-Watson stat	2.342046
Prob(F-statistic)	0.014399		

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.585996	0.8569
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000586
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000452

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:05
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.127828	0.141503	-0.903358	0.3757
C	0.033857	0.030811	1.098864	0.2832

R-squared	0.034265	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	-0.007724	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.025243	Akaike info criterion	-4.443905
Sum squared resid	0.014656	Schwarz criterion	-4.346394
Log likelihood	57.54881	Hannan-Quinn criter.	-4.416859
F-statistic	0.816055	Durbin-Watson stat	1.808696
Prob(F-statistic)	0.375701		

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.029962	0.9873
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000617
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000242

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:09
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	0.025563	0.023286	1.097780	0.2832

R-squared	-0.016436	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	-0.016436	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.025352	Akaike info criterion	-4.472736
Sum squared resid	0.015425	Schwarz criterion	-4.423981
Log likelihood	56.90920	Hannan-Quinn criter.	-4.459214
Durbin-Watson stat	1.986040		

Null Hypothesis: OPEN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.191100	0.4737
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000496
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000521

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 01:15
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN(-1)	-0.420066	0.197298	-2.129099	0.0447
C	0.071177	0.034428	2.067438	0.0507
@TREND("1990")	0.001958	0.000976	2.005721	0.0573

R-squared	0.183559	Mean dependent var	0.006400
Adjusted R-squared	0.109337	S.D. dependent var	0.025146
S.E. of regression	0.023732	Akaike info criterion	-4.531840
Sum squared resid	0.012390	Schwarz criterion	-4.385574
Log likelihood	59.64799	Hannan-Quinn criter.	-4.491272
F-statistic	2.473113	Durbin-Watson stat	1.640275
Prob(F-statistic)	0.107442		

الملحق رقم(06): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأول بإستخدام اختبار فيلبس بيرون .

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.270210	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.038443
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.047014

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 12:06
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-0.714345	0.166679	-4.285756	0.0003

R-squared	0.436967	Mean dependent var	-0.029412
Adjusted R-squared	0.436967	S.D. dependent var	0.266921
S.E. of regression	0.200285	Akaike info criterion	-0.337372
Sum squared resid	0.922628	Schwarz criterion	-0.288287
Log likelihood	5.048468	Hannan-Quinn criter.	-0.324350
Durbin-Watson stat	1.420314		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.231262	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008574
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006828

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 14:09
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.774582	0.184130	-4.206713	0.0004
C	0.092358	0.032913	2.806106	0.0103

R-squared	0.445794	Mean dependent var	-0.018425
Adjusted R-squared	0.420603	S.D. dependent var	0.127060
S.E. of regression	0.096716	Akaike info criterion	-1.754425
Sum squared resid	0.205787	Schwarz criterion	-1.656254
Log likelihood	23.05310	Hannan-Quinn criter.	-1.728380
F-statistic	17.69643	Durbin-Watson stat	1.927089
Prob(F-statistic)	0.000364		

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.526587	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.026421
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013748

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 12:40
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-1.098571	0.191434	-5.738640	0.0000
C	0.168100	0.088085	1.908391	0.0701
@TREND("1990")	-0.001781	0.005191	-0.343132	0.7349

R-squared	0.613040	Mean dependent var	-0.029412
Adjusted R-squared	0.576187	S.D. dependent var	0.266921
S.E. of regression	0.173768	Akaike info criterion	-0.545724
Sum squared resid	0.634101	Schwarz criterion	-0.398467
Log likelihood	9.548689	Hannan-Quinn criter.	-0.506657
F-statistic	16.63461	Durbin-Watson stat	1.532688
Prob(F-statistic)	0.000047		

Null Hypothesis: D(LIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.361364	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.026569
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.017322

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 11:56
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	-1.088082	0.185149	-5.876776	0.0000
C	0.142398	0.045414	3.135591	0.0048

R-squared	0.610871	Mean dependent var	-0.029412
Adjusted R-squared	0.593183	S.D. dependent var	0.266921
S.E. of regression	0.170248	Akaike info criterion	-0.623466
Sum squared resid	0.637656	Schwarz criterion	-0.525295
Log likelihood	9.481597	Hannan-Quinn criter.	-0.597422
F-statistic	34.53649	Durbin-Watson stat	1.528171
Prob(F-statistic)	0.000007		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.144154	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007108
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002165

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 17:55
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.984956	0.199157	-4.945632	0.0001
C	0.209114	0.063939	3.270523	0.0037
@TREND("1990")	-0.006420	0.003085	-2.081162	0.0498

R-squared	0.540554	Mean dependent var	-0.018425
Adjusted R-squared	0.496798	S.D. dependent var	0.127060
S.E. of regression	0.090132	Akaike info criterion	-1.858607
Sum squared resid	0.170601	Schwarz criterion	-1.711351
Log likelihood	25.30329	Hannan-Quinn criter.	-1.819540
F-statistic	12.35363	Durbin-Watson stat	1.988169
Prob(F-statistic)	0.000284		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.883597	0.0058
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011643
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008884

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LGDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 17:44
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP(-1))	-0.361163	0.125873	-2.869267	0.0087

R-squared	0.247433	Mean dependent var	-0.018425
Adjusted R-squared	0.247433	S.D. dependent var	0.127060
S.E. of regression	0.110225	Akaike info criterion	-1.531804
Sum squared resid	0.279442	Schwarz criterion	-1.482719
Log likelihood	19.38165	Hannan-Quinn criter.	-1.518782
Durbin-Watson stat	2.155430		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.619701	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.066933
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.066933

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 18:45
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-0.988018	0.213871	-4.619701	0.0001
C	0.172921	0.066269	2.609382	0.0160

R-squared	0.492405	Mean dependent var	0.003236
Adjusted R-squared	0.469332	S.D. dependent var	0.370940
S.E. of regression	0.270218	Akaike info criterion	0.300483
Sum squared resid	1.606395	Schwarz criterion	0.398654
Log likelihood	-1.605790	Hannan-Quinn criter.	0.326527
F-statistic	21.34164	Durbin-Watson stat	1.687392
Prob(F-statistic)	0.000133		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.320185	0.0019
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.087649
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.075382

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 18:56
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-0.678698	0.199228	-3.406640	0.0024

R-squared	0.335307	Mean dependent var	0.003236
Adjusted R-squared	0.335307	S.D. dependent var	0.370940
S.E. of regression	0.302422	Akaike info criterion	0.486790
Sum squared resid	2.103565	Schwarz criterion	0.535876
Log likelihood	-4.841483	Hannan-Quinn criter.	0.499813
Durbin-Watson stat	1.935457		

Null Hypothesis: D(LIG) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.585840	0.0066
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.065878
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.066835

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LIG,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIG(-1))	-1.008861	0.220125	-4.583133	0.0002
C	0.240713	0.134876	1.784700	0.0888
@TREND("1990")	-0.004756	0.008201	-0.579965	0.5681

R-squared	0.500407	Mean dependent var	0.003236
Adjusted R-squared	0.452827	S.D. dependent var	0.370940
S.E. of regression	0.274389	Akaike info criterion	0.367926
Sum squared resid	1.581071	Schwarz criterion	0.515182
Log likelihood	-1.415108	Hannan-Quinn criter.	0.406993
F-statistic	10.51711	Durbin-Watson stat	1.666672
Prob(F-statistic)	0.000685		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.896336	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.149486
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.149486

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 23:45
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-1.040833	0.212574	-4.896336	0.0001
C	0.096291	0.084917	1.133948	0.2690

R-squared	0.521470	Mean dependent var	-0.003585
Adjusted R-squared	0.499718	S.D. dependent var	0.570935
S.E. of regression	0.403826	Akaike info criterion	1.103989
Sum squared resid	3.587657	Schwarz criterion	1.202160
Log likelihood	-11.24787	Hannan-Quinn criter.	1.130034
F-statistic	23.97410	Durbin-Watson stat	1.043112
Prob(F-statistic)	0.000068		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.745635	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.158223
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.173378

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/19/18 Time: 23:57
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-0.982930	0.207628	-4.734092	0.0001

R-squared	0.493501	Mean dependent var	-0.003585
Adjusted R-squared	0.493501	S.D. dependent var	0.570935
S.E. of regression	0.406327	Akaike info criterion	1.077459
Sum squared resid	3.797346	Schwarz criterion	1.126545
Log likelihood	-11.92951	Hannan-Quinn criter.	1.090481
Durbin-Watson stat	1.094293		

Null Hypothesis: D(LLP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.287760	0.0014
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.133230
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.154396

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LLP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 00:06
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LLP(-1))	-1.133916	0.213478	-5.311618	0.0000
C	-0.153203	0.176143	-0.869761	0.3943
@TREND("1990")	0.019143	0.011959	1.600713	0.1244

R-squared	0.573508	Mean dependent var	-0.003585
Adjusted R-squared	0.532889	S.D. dependent var	0.570935
S.E. of regression	0.390209	Akaike info criterion	1.072198
Sum squared resid	3.197517	Schwarz criterion	1.219455
Log likelihood	-9.866375	Hannan-Quinn criter.	1.111265
F-statistic	14.11943	Durbin-Watson stat	0.977171
Prob(F-statistic)	0.000130		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root

Exogenous: Constant

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.990814	0.0056
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.069689
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.070701

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 11:23
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.710420	0.178051	-3.989980	0.0006
C	-0.011471	0.056439	-0.203247	0.8408

R-squared	0.419830	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.393459	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.275725	Akaike info criterion	0.340831
Sum squared resid	1.672537	Schwarz criterion	0.439002
Log likelihood	-2.089975	Hannan-Quinn criter.	0.366876
F-statistic	15.91994	Durbin-Watson stat	1.966200
Prob(F-statistic)	0.000618		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.360584	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010452
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012616

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.711331	0.127330	-5.586517	0.0000
C	0.044231	0.024719	1.789388	0.0873

R-squared	0.586537	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.567744	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.106782	Akaike info criterion	-1.556405
Sum squared resid	0.250851	Schwarz criterion	-1.458233
Log likelihood	20.67685	Hannan-Quinn criter.	-1.530360
F-statistic	31.20917	Durbin-Watson stat	1.435195
Prob(F-statistic)	0.000013		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.102744	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.069820
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.071145

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 11:46
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.713119	0.173815	-4.102741	0.0004

R-squared	0.418741	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.418741	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.269918	Akaike info criterion	0.259374
Sum squared resid	1.675677	Schwarz criterion	0.308459
Log likelihood	-2.112487	Hannan-Quinn criter.	0.272396
Durbin-Watson stat	1.956965		

Null Hypothesis: D(LDET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.933866	0.0263
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.067361
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.067361

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LDET,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 11:52
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDET(-1))	-0.785520	0.199681	-3.933866	0.0008
C	0.095179	0.137464	0.692392	0.4963
@TREND("1990")	-0.007768	0.009118	-0.851954	0.4039

R-squared	0.439213	Mean dependent var	-0.028267
Adjusted R-squared	0.385805	S.D. dependent var	0.354035
S.E. of regression	0.277460	Akaike info criterion	0.390185
Sum squared resid	1.616660	Schwarz criterion	0.537442
Log likelihood	-1.682224	Hannan-Quinn criter.	0.429253
F-statistic	8.223682	Durbin-Watson stat	1.885419
Prob(F-statistic)	0.002303		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.950858	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011973
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.014243

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:35
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.603870	0.117530	-5.138019	0.0000

R-squared	0.526362	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.526362	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.111776	Akaike info criterion	-1.503861
Sum squared resid	0.287361	Schwarz criterion	-1.454775
Log likelihood	19.04633	Hannan-Quinn criter.	-1.490838
Durbin-Watson stat	1.407162		

Null Hypothesis: D(LEX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.958651	0.0029
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009922
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.011879

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LEX,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 12:43
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	-0.816213	0.161015	-5.069184	0.0001
C	0.110779	0.067483	1.641582	0.1156
@TREND("1990")	-0.004218	0.003982	-1.059342	0.3015

R-squared	0.607511	Mean dependent var	-0.020899
Adjusted R-squared	0.570132	S.D. dependent var	0.162415
S.E. of regression	0.106486	Akaike info criterion	-1.525131
Sum squared resid	0.238126	Schwarz criterion	-1.377874
Log likelihood	21.30157	Hannan-Quinn criter.	-1.486063
F-statistic	16.25237	Durbin-Watson stat	1.392144
Prob(F-statistic)	0.000054		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.537320	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	21.61370
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	17.92664

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:41
Sample (adjusted): 1992 2015

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.083540	0.199408	-5.433772	0.0000
C	0.738876	0.995065	0.742540	0.4656

R-squared	0.573030	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.553622	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.855778	Akaike info criterion	6.077871
Sum squared resid	518.7287	Schwarz criterion	6.176042
Log likelihood	-70.93445	Hannan-Quinn criter.	6.103916
F-statistic	29.52588	Durbin-Watson stat	2.171713
Prob(F-statistic)	0.000019		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.519367	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	22.15538
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	19.07661

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:48

Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.070471	0.196683	-5.442611	0.0000

R-squared	0.562329	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.562329	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.808187	Akaike info criterion	6.019291
Sum squared resid	531.7292	Schwarz criterion	6.068376
Log likelihood	-71.23149	Hannan-Quinn criter.	6.032313
Durbin-Watson stat	2.138007		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.129531	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	26.36456
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	22.14630

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 23:07
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.994901	0.196228	-5.070120	0.0000

R-squared	0.526983	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.526983	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.245078	Akaike info criterion	6.193231
Sum squared resid	632.7494	Schwarz criterion	6.242317
Log likelihood	-73.31877	Hannan-Quinn criter.	6.206253
Durbin-Watson stat	2.107365		

Null Hypothesis: D(IR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.063284	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	20.59903
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.361111

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IR,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IR(-1))	-1.091083	0.199391	-5.472089	0.0000
C	2.708063	2.176527	1.244213	0.2271
@TREND("1990")	-0.145620	0.143176	-1.017066	0.3207

R-squared	0.593075	Mean dependent var	0.261667
Adjusted R-squared	0.554320	S.D. dependent var	7.267878
S.E. of regression	4.851984	Akaike info criterion	6.113121
Sum squared resid	494.3766	Schwarz criterion	6.260378
Log likelihood	-70.35745	Hannan-Quinn criter.	6.152188
F-statistic	15.30325	Durbin-Watson stat	2.269745
Prob(F-statistic)	0.000079		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.580007	0.0007
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	24.72869
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.29137

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 23:27
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.012577	0.199992	-5.063079	0.0001
C	-2.694454	2.381459	-1.131430	0.2706
@TREND("1990")	0.133932	0.156766	0.854348	0.4026

R-squared	0.556333	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.514079	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.316141	Akaike info criterion	6.295841
Sum squared resid	593.4886	Schwarz criterion	6.443098
Log likelihood	-72.55009	Hannan-Quinn criter.	6.334908
F-statistic	13.16640	Durbin-Watson stat	2.218303
Prob(F-statistic)	0.000197		

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.190411	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	25.58820
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.15016

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/20/18 Time: 19:17
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.011940	0.198760	-5.091279	0.0000
C	-0.886002	1.084458	-0.817001	0.4227

R-squared	0.540912	Mean dependent var	-0.306667
Adjusted R-squared	0.520045	S.D. dependent var	7.626297
S.E. of regression	5.283408	Akaike info criterion	6.246675
Sum squared resid	614.1168	Schwarz criterion	6.344846
Log likelihood	-72.96010	Hannan-Quinn criter.	6.272720
F-statistic	25.92112	Durbin-Watson stat	2.142415
Prob(F-statistic)	0.000042		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.417058	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.63820
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	13.32920

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 00:07
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.068856	0.204808	-5.218823	0.0000
C	0.434433	0.960519	0.452290	0.6555

R-squared	0.553174	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.532863	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.628551	Akaike info criterion	5.982020
Sum squared resid	471.3167	Schwarz criterion	6.080191
Log likelihood	-69.78424	Hannan-Quinn criter.	6.008065
F-statistic	27.23612	Durbin-Watson stat	1.878243
Prob(F-statistic)	0.000031		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.427238	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.82080
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	15.75121

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 00:16
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.052166	0.197942	-5.315531	0.0000

R-squared	0.549019	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.549019	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.547810	Akaike info criterion	5.907942
Sum squared resid	475.6992	Schwarz criterion	5.957028
Log likelihood	-69.89531	Hannan-Quinn criter.	5.920965
Durbin-Watson stat	1.882230		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.862750	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006193
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006193

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.031960	0.212217	-4.862750	0.0001
C	0.038314	0.018792	2.038853	0.0537

R-squared	0.518034	Mean dependent var	-0.002845
Adjusted R-squared	0.496126	S.D. dependent var	0.115793
S.E. of regression	0.082195	Akaike info criterion	-2.079791
Sum squared resid	0.148632	Schwarz criterion	-1.981620
Log likelihood	26.95749	Hannan-Quinn criter.	-2.053746
F-statistic	23.64634	Durbin-Watson stat	1.988204
Prob(F-statistic)	0.000073		

Null Hypothesis: D(OP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.444032	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	19.02387
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	12.80216

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/18 Time: 00:24
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OP(-1))	-1.104225	0.210746	-5.239608	0.0000
C	2.025670	2.161045	0.937357	0.3592
@TREND("1990")	-0.115656	0.140446	-0.823490	0.4195

R-squared	0.567151	Mean dependent var	-0.468750
Adjusted R-squared	0.525927	S.D. dependent var	6.772095
S.E. of regression	4.662786	Akaike info criterion	6.033572
Sum squared resid	456.5730	Schwarz criterion	6.180828
Log likelihood	-69.40286	Hannan-Quinn criter.	6.072639
F-statistic	13.75789	Durbin-Watson stat	1.896425
Prob(F-statistic)	0.000152		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.134036	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007363
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.007142

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-0.837075	0.202057	-4.142763	0.0004

R-squared	0.426966	Mean dependent var	-0.002845
Adjusted R-squared	0.426966	S.D. dependent var	0.115793
S.E. of regression	0.087655	Akaike info criterion	-1.990053
Sum squared resid	0.176716	Schwarz criterion	-1.940967
Log likelihood	24.88063	Hannan-Quinn criter.	-1.977030
Durbin-Watson stat	2.057468		

Null Hypothesis: D(LL) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.728917	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.005321
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.003391

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LL,2)
Method: Least Squares
Date: 05/26/18 Time: 13:06
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LL(-1))	-1.173441	0.215314	-5.449906	0.0000
C	0.105528	0.040390	2.612753	0.0163
@TREND("1990")	-0.004561	0.002459	-1.854620	0.0777

R-squared	0.585865	Mean dependent var	-0.002845
Adjusted R-squared	0.546424	S.D. dependent var	0.115793
S.E. of regression	0.077985	Akaike info criterion	-2.148140
Sum squared resid	0.127714	Schwarz criterion	-2.000884
Log likelihood	28.77768	Hannan-Quinn criter.	-2.109073
F-statistic	14.85407	Durbin-Watson stat	2.042615
Prob(F-statistic)	0.000095		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.873872	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.737853	
	5% level	-2.991878	
	10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000631
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000257

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 00:43
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.025000	0.221812	-4.621034	0.0001
C	0.006375	0.005471	1.165265	0.2564

R-squared	0.492549	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.469483	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026245	Akaike info criterion	-4.363017
Sum squared resid	0.015154	Schwarz criterion	-4.264846
Log likelihood	54.35621	Hannan-Quinn criter.	-4.336973
F-statistic	21.35396	Durbin-Watson stat	1.939990
Prob(F-statistic)	0.000132		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: None

Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.389923	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.664853	
	5% level	-1.955681	
	10% level	-1.608793	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000670
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000460

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 00:49
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-0.972603	0.218889	-4.443352	0.0002

R-squared	0.461229	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.461229	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026449	Akaike info criterion	-4.386460
Sum squared resid	0.016089	Schwarz criterion	-4.337375
Log likelihood	53.63752	Hannan-Quinn criter.	-4.373438
Durbin-Watson stat	1.895180		

Null Hypothesis: D(OPEN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend

Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.066036	0.0023
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000618
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000198

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(OPEN,2)
Method: Least Squares
Date: 05/27/18 Time: 00:57
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN(-1))	-1.029836	0.224804	-4.581043	0.0002
C	-0.000631	0.011919	-0.052951	0.9583
@TREND("1990")	0.000521	0.000784	0.663930	0.5140

R-squared	0.502982	Mean dependent var	0.001250
Adjusted R-squared	0.455647	S.D. dependent var	0.036033
S.E. of regression	0.026585	Akaike info criterion	-4.300457
Sum squared resid	0.014842	Schwarz criterion	-4.153201
Log likelihood	54.60549	Hannan-Quinn criter.	-4.261390
F-statistic	10.62599	Durbin-Watson stat	1.972768
Prob(F-statistic)	0.000648		

الملحق رقم (07): نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

Dependent Variable: LIP
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 19:57
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.865583	0.824711	-5.899745	0.0000
LGDP	1.355674	0.171633	7.898663	0.0000
LDET	0.165151	0.095519	1.728988	0.1019
LIG	-0.187416	0.086608	-2.163955	0.0450
LLP	0.275239	0.056569	4.865588	0.0001
LEX	-0.215194	0.207879	-1.035188	0.3151
IR	-0.003007	0.013554	-0.221895	0.8270
INF	0.008635	0.010824	0.797749	0.4360
OP	-0.011189	0.003637	-3.076637	0.0068

R-squared	0.996141	Mean dependent var	6.867874
Adjusted R-squared	0.994324	S.D. dependent var	1.173443
S.E. of regression	0.088403	Akaike info criterion	-1.746390
Sum squared resid	0.132857	Schwarz criterion	-1.310895
Log likelihood	31.70307	Hannan-Quinn criter.	-1.620983
F-statistic	548.4763	Durbin-Watson stat	1.900140
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(08): نتائج إعادة تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام طريقة Stepwise Regression.

Dependent Variable: LIP
Method: Stepwise Regression
Date: 05/14/18 Time: 20:10
Sample: 1990 2015
Included observations: 26
No always included regressors
Number of search regressors: 9
Selection method: Stepwise forwards
Stopping criterion: p-value forwards/backwards = 0.05/0.05

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP	1.003378	0.051838	19.35610	0.0000
C	-2.313713	0.209817	-11.02729	0.0000
LLP	0.216676	0.035541	6.096497	0.0000
OP	-0.012352	0.004399	-2.807731	0.0103

R-squared	0.992354	Mean dependent var	6.867874
Adjusted R-squared	0.991311	S.D. dependent var	1.173443
S.E. of regression	0.109381	Akaike info criterion	-1.447316
Sum squared resid	0.263214	Schwarz criterion	-1.253763
Log likelihood	22.81511	Hannan-Quinn criter.	-1.391580
F-statistic	951.7520	Durbin-Watson stat	1.839567
Prob(F-statistic)	0.000000		

Selection Summary

Added LGDP
Added C
Added LLP
Added OP

*Note: p-values and subsequent tests do not account for stepwise selection

الملحق رقم(09) : نتائج تقدير نموذج محددات الاستثمار الخاص باستخدام ARDL.

Dependent Variable: LIP
Method: ARDL
Date: 05/26/18 Time: 19:10
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LGDP LLP OP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(2, 0, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LIP(-1)	0.147519	0.122263	1.206573	0.2432
LIP(-2)	-0.463956	0.116060	-3.997553	0.0008
LGDP	1.338110	0.171844	7.786760	0.0000
LLP	0.318583	0.095165	3.347681	0.0036
OP	-0.022453	0.004645	-4.833481	0.0001
C	-3.186263	0.556117	-5.729486	0.0000

R-squared	0.995705	Mean dependent var	7.020980
Adjusted R-squared	0.994512	S.D. dependent var	1.081595
S.E. of regression	0.080128	Akaike info criterion	-1.998061
Sum squared resid	0.115569	Schwarz criterion	-1.703548
Log likelihood	29.97674	Hannan-Quinn criter.	-1.919927
F-statistic	834.5414	Durbin-Watson stat	2.196402
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (10): نتائج اختبار الحدود Bounds Test .

ARDL Bounds Test
Date: 05/14/18 Time: 20:44
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	7.385954	3

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.29	5.61

Test Equation:
Dependent Variable: D(LIP)
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 20:44
Sample: 1992 2015
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIP(-1))	0.455361	0.165216	2.756148	0.0130
C	-3.653199	0.793171	-4.605818	0.0002
LGDP(-1)	1.512913	0.316687	4.777316	0.0002
LLP(-1)	0.138323	0.089725	1.541630	0.1406
OP(-1)	-0.016357	0.007265	-2.251527	0.0371
LIP(-1)	-1.321475	0.300457	-4.398223	0.0003

R-squared	0.625257	Mean dependent var	0.128490
Adjusted R-squared	0.521162	S.D. dependent var	0.167360
S.E. of regression	0.115810	Akaike info criterion	-1.261413
Sum squared resid	0.241415	Schwarz criterion	-0.966900
Log likelihood	21.13696	Hannan-Quinn criter.	-1.183279
F-statistic	6.006583	Durbin-Watson stat	2.160901
Prob(F-statistic)	0.001942		

الملحق(11): نتائج اختبارات جودة النموذج.

1- نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.347073	Prob. F(1,17)	0.5635
Obs*R-squared	0.480182	Prob. Chi-Square(1)	0.4883

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/14/18 Time: 20:47
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	0.031486	0.135525	0.232324	0.8191
LIP(-2)	-0.011375	0.119790	-0.094960	0.9255
LGDP	-0.023899	0.179688	-0.133005	0.8958
LLP	-0.001714	0.096983	-0.017674	0.9861
OP	0.000412	0.004783	0.086223	0.9323
C	0.054388	0.573959	0.094759	0.9256
RESID(-1)	-0.160291	0.272082	-0.589129	0.5635

R-squared	0.020008	Mean dependent var	-7.04E-16
Adjusted R-squared	-0.325872	S.D. dependent var	0.070885
S.E. of regression	0.081622	Akaike info criterion	-1.934938
Sum squared resid	0.113257	Schwarz criterion	-1.591339
Log likelihood	30.21926	Hannan-Quinn criter.	-1.843782
F-statistic	0.057846	Durbin-Watson stat	2.046356
Prob(F-statistic)	0.998989		

2- نتائج اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.073519	Prob. F(2,16)	0.1582
Obs*R-squared	4.940126	Prob. Chi-Square(2)	0.0846

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/14/18 Time: 20:51
Sample: 1992 2015
Included observations: 24
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIP(-1)	0.030213	0.125758	0.240248	0.8132
LIP(-2)	0.066735	0.118258	0.564312	0.5804
LGDP	-0.090965	0.170299	-0.534146	0.6006
LLP	-0.028041	0.091015	-0.308088	0.7620
OP	0.002370	0.004552	0.520669	0.6097
C	0.177697	0.536384	0.331287	0.7447
RESID(-1)	-0.242507	0.256019	-0.947223	0.3576
RESID(-2)	-0.497427	0.257078	-1.934928	0.0709

R-squared	0.205839	Mean dependent var	-7.04E-16
Adjusted R-squared	-0.141607	S.D. dependent var	0.070885
S.E. of regression	0.075738	Akaike info criterion	-2.061863
Sum squared resid	0.091781	Schwarz criterion	-1.669179
Log likelihood	32.74236	Hannan-Quinn criter.	-1.957684
F-statistic	0.592434	Durbin-Watson stat	2.044256
Prob(F-statistic)	0.753042		

3- نتائج اختبار White:

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	1.193259	Prob. F(20,3)	0.5111
Obs*R-squared	21.31995	Prob. Chi-Square(20)	0.3785
Scaled explained SS	8.890554	Prob. Chi-Square(20)	0.9841

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 21:45
Sample: 1992 2015
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	17.18568	7.980401	2.153485	0.1203
LIP(-1)^2	0.447707	0.294084	1.522377	0.2253
LIP(-1)*LIP(-2)	0.235240	0.348511	0.674987	0.5480
LIP(-1)*LGDP	-1.878802	0.930298	-2.019570	0.1367
LIP(-1)*LLP	0.189501	0.268588	0.705546	0.5313
LIP(-1)*OP	0.023425	0.016119	1.453223	0.2421
LIP(-1)	5.875368	2.545629	2.308022	0.1042
LIP(-2)^2	-0.564631	0.223413	-2.527303	0.0856
LIP(-2)*LGDP	-0.041730	0.401398	-0.103961	0.9238
LIP(-2)*LLP	0.784046	0.318665	2.460411	0.0908
LIP(-2)*OP	-0.015403	0.010518	-1.464438	0.2393
LIP(-2)	2.239568	1.244439	1.799660	0.1697
LGDP^2	1.867903	0.837687	2.229835	0.1120
LGDP*LLP	-0.724362	0.616699	-1.174579	0.3249
LGDP*OP	-0.039912	0.024324	-1.640878	0.1994
LGDP	-12.14197	5.191565	-2.338788	0.1013
LLP^2	-0.165083	0.082941	-1.990354	0.1406
LLP*OP	0.016973	0.009588	1.770275	0.1748
LLP	0.839916	1.819135	0.461712	0.6757
OP^2	7.31E-05	0.000267	0.274044	0.8018
OP	0.169721	0.069707	2.434771	0.0929

R-squared	0.888331	Mean dependent var	0.004815
Adjusted R-squared	0.143873	S.D. dependent var	0.005990
S.E. of regression	0.005542	Akaike info criterion	-7.882361
Sum squared resid	9.21E-05	Schwarz criterion	-6.851564
Log likelihood	115.5883	Hannan-Quinn criter.	-7.608890
F-statistic	1.193259	Durbin-Watson stat	3.191313
Prob(F-statistic)	0.511119		

4- نتائج اختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.533909	Prob. F(1,21)	0.4730
Obs*R-squared	0.570259	Prob. Chi-Square(1)	0.4502

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/14/18 Time: 21:50
Sample (adjusted): 1993 2015
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005764	0.001625	3.547447	0.0019
RESID^2(-1)	-0.155312	0.212554	-0.730691	0.4730

R-squared	0.024794	Mean dependent var	0.005025
Adjusted R-squared	-0.021645	S.D. dependent var	0.006034
S.E. of regression	0.006099	Akaike info criterion	-7.278521
Sum squared resid	0.000781	Schwarz criterion	-7.179782
Log likelihood	85.70299	Hannan-Quinn criter.	-7.253688
F-statistic	0.533909	Durbin-Watson stat	2.119724
Prob(F-statistic)	0.473042		

الملحق رقم(12): نتائج تقدير نموذج أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

Dependent Variable: LGDP
Method: Least Squares
Date: 08/28/18 Time: 16:02
Sample: 1990 2015
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.357769	0.093992	25.08468	0.0000
LIP	0.460021	0.036272	12.68251	0.0000
LIG	0.286773	0.031506	9.102268	0.0000
LL	0.807547	0.099906	8.083084	0.0000
OPEN	-0.028581	0.004482	-6.377044	0.0000

R-squared	0.997602	Mean dependent var	8.449506
Adjusted R-squared	0.997146	S.D. dependent var	1.016823
S.E. of regression	0.054325	Akaike info criterion	-2.816627
Sum squared resid	0.061975	Schwarz criterion	-2.574686
Log likelihood	41.61615	Hannan-Quinn criter.	-2.746957
F-statistic	2184.392	Durbin-Watson stat	1.614370
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم(13) : تقدير نموذج أثر الاستثمار الخاص على التنمية الاقتصادية باستخدام ARDL.

Dependent Variable: LGDP
Method: ARDL
Date: 08/28/18 Time: 16:41
Sample (adjusted): 1991 2015
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (0 lag, automatic): LL LIP LIG OPEN
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 0)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDP(-1)	0.251038	0.080990	3.099610	0.0059
LL	0.526898	0.113719	4.633351	0.0002
LIP	0.359227	0.047491	7.564177	0.0000
LIG	0.202922	0.036007	5.635629	0.0000
OPEN	-0.022559	0.004107	-5.492625	0.0000
C	1.972585	0.170437	11.57367	0.0000

R-squared	0.998240	Mean dependent var	8.534669
Adjusted R-squared	0.997777	S.D. dependent var	0.938391
S.E. of regression	0.044244	Akaike info criterion	-3.192630
Sum squared resid	0.037193	Schwarz criterion	-2.900100
Log likelihood	45.90788	Hannan-Quinn criter.	-3.111495
F-statistic	2155.434	Durbin-Watson stat	1.975107
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم(14): نتائج اختبار الحدود Bounds Test.

ARDL Bounds Test
Date: 08/28/18 Time: 18:17
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	6.181821	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

Test Equation:
Dependent Variable: D(LGDP)
Method: Least Squares
Date: 08/28/18 Time: 18:17
Sample: 1991 2015
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.121993	0.771797	4.045096	0.0007
LIP(-1)	0.481758	0.156214	3.083954	0.0061
LIG(-1)	0.284493	0.101939	2.790823	0.0117
LL(-1)	0.824070	0.299234	2.753934	0.0126
OPEN(-1)	-0.023315	0.012034	-1.937491	0.0677
LGDP(-1)	-1.108620	0.319847	-3.466092	0.0026

R-squared	0.619308	Mean dependent var	0.136347
Adjusted R-squared	0.519126	S.D. dependent var	0.112294
S.E. of regression	0.077870	Akaike info criterion	-2.061984
Sum squared resid	0.115212	Schwarz criterion	-1.769454
Log likelihood	31.77480	Hannan-Quinn criter.	-1.980849
F-statistic	6.181821	Durbin-Watson stat	2.308879
Prob(F-statistic)	0.001459		

الملحق رقم(15): نتائج اختبارات جودة النموذج.

1- اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.000104	Prob. F(1,18)	0.9920
Obs*R-squared	0.000144	Prob. Chi-Square(1)	0.9904

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/28/18 Time: 18:34
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	-0.000455	0.094434	-0.004817	0.9962
LIP	0.000207	0.052864	0.003920	0.9969
LIG	0.000190	0.041440	0.004590	0.9964
LL	0.000251	0.119404	0.002102	0.9983
OPEN	-1.50E-05	0.004469	-0.003357	0.9974
C	0.000947	0.198253	0.004776	0.9962
RESID(-1)	0.002814	0.276276	0.010186	0.9920

R-squared	0.000006	Mean dependent var	1.28E-15
Adjusted R-squared	-0.333326	S.D. dependent var	0.039366
S.E. of regression	0.045456	Akaike info criterion	-3.112636
Sum squared resid	0.037193	Schwarz criterion	-2.771351
Log likelihood	45.90795	Hannan-Quinn criter.	-3.017978
F-statistic	1.73E-05	Durbin-Watson stat	1.978759
Prob(F-statistic)	1.000000		

2- اختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الثانية.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.339628	Prob. F(2,17)	0.7168
Obs*R-squared	0.960528	Prob. Chi-Square(2)	0.6186

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/28/18 Time: 18:38
Sample: 1991 2015
Included observations: 25
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP(-1)	0.041824	0.108220	0.386476	0.7039
LIP	-0.015257	0.056546	-0.269821	0.7905
LIG	-0.023875	0.051001	-0.468119	0.6456
LL	-0.025570	0.124490	-0.205399	0.8397
OPEN	0.002468	0.005424	0.455088	0.6548
C	-0.091450	0.229320	-0.398787	0.6950
RESID(-1)	-0.074799	0.294251	-0.254203	0.8024
RESID(-2)	-0.247653	0.300511	-0.824108	0.4213

R-squared	0.038421	Mean dependent var	1.28E-15
Adjusted R-squared	-0.357523	S.D. dependent var	0.039366
S.E. of regression	0.045867	Akaike info criterion	-3.071809
Sum squared resid	0.035764	Schwarz criterion	-2.681769
Log likelihood	46.39761	Hannan-Quinn criter.	-2.963628
F-statistic	0.097037	Durbin-Watson stat	2.016602
Prob(F-statistic)	0.997832		

3- اختبار Breusch–Pagan–Godfrey .

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.930163	Prob. F(5,19)	0.4835
Obs*R-squared	4.916124	Prob. Chi-Square(5)	0.4262
Scaled explained SS	1.908604	Prob. Chi-Square(5)	0.8616

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/28/18 Time: 18:42
Sample: 1991 2015
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.007064	0.006832	-1.034079	0.3141
LGDP(-1)	0.002641	0.003246	0.813401	0.4261
LIP	-0.002384	0.001904	-1.252445	0.2256
LIG	-0.001469	0.001443	-1.017781	0.3216
LL	0.003249	0.004558	0.712880	0.4846
OPEN	0.000234	0.000165	1.421833	0.1713

R-squared	0.196645	Mean dependent var	0.001488
Adjusted R-squared	-0.014764	S.D. dependent var	0.001760
S.E. of regression	0.001773	Akaike info criterion	-9.626224
Sum squared resid	5.98E-05	Schwarz criterion	-9.333694
Log likelihood	126.3278	Hannan-Quinn criter.	-9.545088
F-statistic	0.930163	Durbin-Watson stat	2.260429
Prob(F-statistic)	0.483463		

4. إختبار ARCH.

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.023332	Prob. F(1,22)	0.8800
Obs*R-squared	0.025426	Prob. Chi-Square(1)	0.8733

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/28/18 Time: 18:48
Sample (adjusted): 1992 2015
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001490	0.000493	3.023321	0.0062
RESID^2(-1)	0.032410	0.212177	0.152749	0.8800

R-squared	0.001059	Mean dependent var	0.001539
Adjusted R-squared	-0.044347	S.D. dependent var	0.001779
S.E. of regression	0.001818	Akaike info criterion	-9.702513
Sum squared resid	7.27E-05	Schwarz criterion	-9.604342
Log likelihood	118.4302	Hannan-Quinn criter.	-9.676469
F-statistic	0.023332	Durbin-Watson stat	2.013917
Prob(F-statistic)	0.879988		